

رَحْمَانُ النُّوْضَةِ
نَقْدُ
أَحْزَابِ الْيَسَارِ
بِالْمَغْرِبِ



صُورَةٌ غِلَافِ كِتَابِ 'نَقْدُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ'، الصِّيغَةُ رَقْمُ 60.

ردمك : 978-9920-30-357-6 ISBN :

رَحْمَانُ النُّوْضَةِ

نَقْدٌ

أَحْزَابِ الْيَسَارِ

بِالْمَغْرِبِ

(الصِّغَةُ 60)

ردمك : ISBN : 978-9920-30-357-6

معلومات حول كتاب 'نقد أحزاب اليسار بالمغرب'

الكاتب: رَحْمَان النُّوضَة.

عنوان الكتاب: نقد أحزاب اليسار بالمغرب.

الصَّنْف: مقالة نظرية سياسية (Essai).

الغلاف: من صنع الكاتب.

تاريخ النَّشْر الأول على الأنترنت : يونيو 2012.

رقم الصِّيغَة (أي رقم آخر مراجعة للكتاب) : 60.

الناشر: رحمان النوضه.

الرقم الدولي المعياري (ردمك): ISBN: 978-9920-30-357-6

إعلان للناشرين

يمنح رحمان النوضه، مؤلّف هذا الكتاب، لأي ناشر يهتم بهذا الكتاب، أينما كان في العالم، ترخيصاً مجانياً، وغير حصري (non exclusif). ومعنى عبارة "غير حصري"، أنه يُمنَعُ أن يكون هذا الترخيص خاصاً بـ ناشر واحد. وهذا الترخيص غير قابل للنقل (non transférable) من ناشر إلى آخر. ويسمح هذا الترخيص للناشر أن ينشر هذا الكتاب، وأن يترجمه، وأن يوزّع نُسخَه، وأن يبيع هذه النسخ، فقط في حالة إذا كانت مطبوعة على الورق. ولا يؤدي الناشر الذي ينشر هذا الكتاب أية واجبات مالية للكاتب. لكن هذا الترخيص مشروط باحترام الشُّروط التَّالية: (1) ألا يُغيَّر الناشر مضمون الكتاب دون الحصول على موافقة مكتوبة من طرف الكاتب تُحدِّد هذه التغييرات المرجوة. (2) أن يبقى هذا الترخيص مُتاحاً، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم، [أي أنه يُمنَعُ كُلِّياً تحويل هذا الترخيص للنشر إلى حقّ مَقْصُور (exclusif)، خاص بـ ناشر واحد محدد]. (3) أن يكون سعر بيع هذا الكتاب المطبوع على الورق منخفضاً إلى أدنى مستوى ممكن. (4) في حالة عرض هذا الكتاب على الأنترنت، يجب أن يكون تحميله متاحاً بالمجان للعموم. (5) في بداية كل نسخة منشورة من هذا الكتاب (سواءً كانت على الورق أم على الأنترنت)، يجب تكرار هذه الفقرة الحالية حول الترخيص للنشر. وهدف هذا الترخيص هو نشر الثقافة، وليس كسب الأرباح التجارية. ولا يعني هذا الترخيص للنشر تنازل المؤلف عن أي حقّ من حقوقه كمؤلف، أو عن حقوق المِلْكِيَّة الفكرية. بل يحتفظ المؤلف، في نفس الوقت، بكل حقوقه كاملة (بما فيها إعادة إنتاج، وتغيير، ونقل، ونشر، وتوزيع، وبيع، وتسويق، هذا الكتاب، في أي شكل كان، وعلى أي سَنَد، وبأية وسيلة).



كُتُب أُخْرَى نَشَرَهَا رَحْمَانُ النُّوْضَةُ عَلَى الْإِنْتَرْنِيْتِ

- Le Sociétal, Version 8, pdf.
- Le Politique, Version 9, pdf.
- L'éthique politique, Version 11.3, pdf.
- Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme, Version 17.
- أطروحات حول الدّولة، نشر 2022، الصفحات 140، الصيغة 13.
- نقد الشّعب (حوار حول مُعيّقات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 56، منشور على الورق، وعلى الإنترنت.
- نقد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 60، pdf.
- هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟ الصيغة 15، pdf.
- نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين، الصيغة 8، pdf.
- طبقات المُجتمع، صيغة سنة 1983، pdf.
- نقد النظام السياسي بالمغرب، الصيغة 56، pdf.
- نقد الصهيونية، الصيغة 15، pdf.
- نقد النُخب، الصيغة 12، pdf.
- آية علاقة بين الدّين والقانون، الصيغة 24، pdf.
- الجنس والدّين (من الإرشاد إلى الفضيحة)، الصيغة 8، pdf.
- كيف نُسقط الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السلمي المُشترط)، الصيغة 7، pdf.
- مشروع الرّبط القار بين المغرب وإسبانيا، دراسة جيو استراتيجية، مَخْطُوطَة سنة 1988، pdf.
- كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، مَخْطُوطَة سنة 1982، pdf.
- كيف نتجاوز القمع، مَخْطُوطَة سنة 1973، pdf.
- ونشر مقالات ودراسات متنوّعة، على جرائد ومجلات مغربية، وعلى الإنترنت. ويمكن تنزيل هذه الكُتُب بالمجان، من مُدَوّنة الكاتب التّالِيَة :

<http://LivresChauds.Wordpress.Com>



فَهْرَسِ كِتَابٍ "نَقْدُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ"

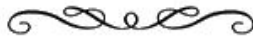
تُنْبِيهِ : في هذا الفهرس، العناوين هي روابط إلكترونية (Liens hypertextes). أي أنه إذا ضغط القارئ في حاسوبه على الزر (CTRL)، ونقر في نفس الوقت بالفأرة فوق عنوان مُعَيَّن من الفهرس، يُوصِلُهُ الحاسوب فوراً إلى الصفحة التي تَحْتَوِي على ذلك العنوان. يُمكنُ للقارئ المتعجّل أن لا يقرأ فُصُولَ هذا الكتاب في ترتيبيها الأصلي. حيثُ يُمكن الانطلاق من هذا الفهرس، وقراءة الفصول في ترتيب مُخالف، وذلك حسب إحتياجات أو أسبقيات القارئ.

- 1) أَسْئَلَةُ نَقْدِيَّةٍ تَمْهِيْدِيَّةٍ.....9
- 2) مَا هُوَ الْمَشْهَدُ الْعَامُّ لِأَحْزَابِ فِي الْمَغْرِبِ؟.....15
- 3) مَنْ هُوَ «الْحِزْبُ الْيَسَارِي»؟.....22
- 4) مَا هِيَ أُبْرَزُ الْمُغْطَيَاتِ حَوْلَ الصِّرَاعَاتِ الْحَدِيثَةِ فِيمَا بَيْنَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟.....27
- 5) هَلْ يَجُوزُ نَقْدُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟.....44
- 6) هَلِ الْيَسَارُ فِي الْمَغْرِبِ بِخَيْرٍ؟.....45
- 7) هَلِ خِطَابَاتُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ تَتَلَاءَمُ مَعَ مُمَارَسَاتِهَا؟.....49
- 8) هَلِ تَجْتَهِدُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ لِتَطْوِيرِ نَفْسِهَا؟.....52
- 9) هَلِ الْأَطْرُ الْقَدِيمَةُ فِي أَحْزَابِ الْيَسَارِ تَلْعَبُ دَوْرًا مُبْدِعًا أَمْ مَحَافِظًا؟.....53
- 10) مَا هِيَ أَسْبَابُ مَشَاكِلِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟.....55
- 10.1) الْبِنْيَةُ الطَّبَقِيَّةُ، وَنَمَطُ التَّفْكِيرِ.....55
- 10.2) قِلَّةُ الْوَعْيِ بِالضُّعْفِ الْذَاتِيِّ.....56
- 10.3) ضَخَامَةُ الطَّمُوحَاتِ، وَهَزَالَةُ الْكَفَاءَاتِ.....57
- 10.4) هَلِ يَسْتَوْعِبُ كُلُّ الثَّوَرِيَّيْنِ دُرُوسَ تَجَارِبِ الْمَاضِي؟.....58
- 10.5) غِيَابُ قِيَادِيَّيْنِ ثَوْرِيَّيْنِ مُحْتَرِفِيْنِ.....62
- 10.6) الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ فِي الْعَلَنِيَّةِ.....64

- 10.7) ضَعْفُ تَكْوِينِ أَعْضَاءِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ.....65
- 10.8) نَتَائِجُ ضَعْفِ تَكْوِينِ أَعْضَاءِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ.....69
- 10.9) ضَعْفُ الْعَقْلِ الْمُسْتَعْمَلِ.....70
- 10.10) ضَعْفُ فَنِّ الْحِوَارِ.....70
- 10.11) ضَعْفُ فَنِّ مُعَالَجَةِ التَّنَاقُضَاتِ الْبَيْنِيَّةِ.....71
- 10.12) ضَعْفُ دِرَاسَةِ وَاسْتِعَابِ ثَرَاثِ الْفِكْرِ الْاِشْتِرَاكِيِّ.....72
- 10.13) كَيْفَ نُعَالِجُ الْحَاجَةَ إِلَى نَظْرِيَّةٍ نُورِيَّةٍ مُوَجَّهَةٍ؟.....75
- 10.14) غِيَابُ خُضُوعِ الْمُرْشَحِينَ لِلْغُضُوبَةِ فِي الْحِزْبِ إِلَى تَكْوِينِ تَمْهِيْدِي...76
- 10.15) نَقْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاِعْتِمَادِ عَلَى النِّقَابَاتِ.....76
- 10.16) غِيَابُ الْمُرَاجَعَةِ النِّقْدِيَّةِ لِلْمَنَاهِجِ الْمُسْتَعْمَلَةِ.....79
- 10.17) الْعَرَقُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْشِطَةِ تَبْدُو نِضَالًا، بَيْنَمَا هِيَ لَيْسَتْ نِضَالًا حَقِيْقِيَا.....80
- 10.18) اِلْتِبَاسٌ فِي الْأَهْدَافِ.....81
- 11) هَلْ تُوجَدُ أَمْثَلَةٌ أُخْرَى تُبَيِّنُ ضَعْفَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟.....82
- 11.1) قِلَّةُ الْمُبَادِرَاتِ.....82
- 11.2) ضَعْفُ الْإِنْدَاعِ.....82
- 11.3) ضَعْفُ التَّفَاعُلِ فِيمَا بَيْنَ قُوَى الْيَسَارِ.....83
- 11.4) ضَعْفُ تَطْوِيرِ الْأَفْكَارِ.....85
- 11.5) هُرُوبُ الْمُتَقَفِّينَ مِنْ قُوَى الْيَسَارِ.....86
- 11.6) تَأْتِيْرُ ضَعْفِ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ.....86
- 11.7) ظَاهِرَةُ الْاِنْسِحَابَاتِ مِنْ أَحْزَابِ الْيَسَارِ.....88
- 11.8) تَأْتِيْرَاتُ غِيَابِ اِمْتِحَانِ كِفَايَاتِ الْمَنَاضِلِ.....88
- 12) هَلْ يَصِخُّ الْعَمَلُ بِأَسْلُوبِ "التِّيَارَاتِ" دَاخِلَ الْحِزْبِ؟.....91
- 13) هَلْ اِنْقِسَامُ الْيَسَارِ إِلَى عِدَّةِ أَحْزَابٍ يُشْكَلُ عَائِقًا؟.....107
- 13.1) هَلْ اِنْقِسَامُ الْيَسَارِ إِلَى عِدَّةِ أَحْزَابٍ مُتَنَافِسَةٌ يُضَعِّفُهُ؟.....107
- 13.2) تَحْوِيلُ تَعَدُّدِ تَنْظِيْمَاتِ الْيَسَارِ مِنْ عُنْصُرٍ سَلْبِيٍّ إِلَى اِيجَابِيٍّ.....109
- 13.3) لَا تُلْغِي الْخِلَافَاتُ السِّيَاسِيَّةُ بِنَاءَ الْجِبْهَةِ، وَإِنَّمَا تُوجِبُهَا.....110

- 111) 14) كيف التَّعامل مع الصِّراعات الموجودة داخل أحزاب اليسار؟.....
- 114) 15) كيف يجب أن تتبادَل أحزاب اليسار النِّقد فيما بينها؟.....
- 122) 16) لماذا لا يُوجد نضال مُشترك فيما بين أحزاب اليسار؟.....
- 128) 17) كيف نُحوِّض النِّضال الجَماهيري المُشترك؟.....
- 136) 18) ما هو نَقْدك لِتَعامَلِ أحزاب اليسار مَعَ الجَنبَة؟.....
- 137) 18.1) ما هي إشكالية الجَنبَة؟.....
- 138) 18.2) ما مَعْنَى "الجَنبَة"؟.....
- 140) 18.3) لماذا يحتاج الشعب إلى جَنبَة قِوَى اليسار؟.....
- 18.4) 18.4) ما هي المُهمَة الأَسبق، هل هي توحيد أحزاب اليسار، أم بناء جَنبَة قِوَى اليسار؟.....
- 142) 18.5) ما هي أهداف "جَنبَة قِوَى اليسار"؟.....
- 144) 18.6) مَنْ هِيَ الأَحزاب المُؤهَلة لِلْمُشاركة في جَنبَة قِوَى اليسار؟.....
- 145) 18.7) شُروط العُضُويَة في "جَنبَة قِوَى اليسار".....
- 148) 18.8) ما هي الأسباب التي تَعوِّق بِناء جَنبَة قِوَى اليسار بالمغرب؟..
- 149) 18.9) هل فيديريالية أحزاب اليسار بالمغرب تُجسِّد جَنبَة قِوَى اليسار؟..
- 155) 18.10) نَقْد شُروط العُضُويَة في فيديريالية أحزاب اليسار بالمغرب.....
- 157) 18.11) ما هي التجارب السَّابقة في المغرب، في مَجال العمل الجَنهوي؟.....
- 159) 18.12) ماذا يُمكن لِلْمُناضِلين أن يَفعُوه لِتَسهيل العمل بِجَنبَة قِوَى اليسار؟..
- 160) 18.13) ما هي المبادئ التي ينبغي أن يَستوعبها كل فاعِل مُرشِح لِلعُضُويَة في جَنبَة قِوَى اليسار؟.....
- 161) 18.14) ما هي واجبات القِوَى العُضُويَة في الجَنبَة؟.....
- 165) 19) هل تختلف أحزاب اليسار حول اختيارات استراتيجية؟.....
- 169) 20) هل تُحْمِلُ أحزاب اليسار تَصُورا مُوحِّدا حَول النِّظام السِّياسي المُطلُوب؟.....
- 173) 21) هل يَلتزم مُناضلو اليسار بِالأخلاق؟.....
- 175) 22) ما العَلاقة بَين المُناضِل وَالثَّقافة؟.....
- 177) 23) ما هو نَقْدك لِشِعار "سَقْف المَلَكِيَة البِرْلمانيَة"؟.....
- 181) 24) ما هو نَقْدك لِـ "فيديريالية اليسار الديموقراطي"؟.....
- 201)

- 213..... 25) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِـ "حزب الاتحاد الاشتراكي"؟
- 216..... 26) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِـ "حزب التقدم والاشتراكية"؟
- 217..... 27) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِـ "حزب النهج الديمقراطي"؟
- 225..... 28) وما هو نَقْدُكَ لِـ "حزب الطليعة"؟
- 226..... 29) وما هو نَقْدُكَ لِـ "حزب الاشتراكي المُوَحَّد"؟
- 234..... 30) وما هو نَقْدُكَ لِـ "حزب المؤتمر الاتحادي"؟
- 236..... 31) ما هو نَقْدُكَ لِلحركات الأمازيغية والنسائية؟
- 250..... 32) هَلِ الحَلُّ هُوَ الانسحاب من أحزاب اليسار القديمة؟
- 252..... 33) نَقْدُ الدَّعْوَةِ إِلَى تَأْسِيسِ حِزْبِ يَسَارِي جَدِيدٍ؟
- 266..... 34) كَيْفَ نُقْوِي أَحْزَابَ الْيَسَارِ.....
- 293..... 35) مَا هِيَ أْبْرَزُ المَهَامِ المَطْرُوحَةِ عَلَى أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟
- 297..... 36) تَنْتَقِدُ الأَحْزَابَ، وَهَلِ تَنْتَقِدُ نَفْسَكَ أَيْضًا؟
- 299..... 37) وَمَنْ أَيْنَ تَأْتِيكَ هَذِهِ الْاِنْتِقَادَاتُ؟
- 300..... 38) وَلِمَاذَا لَمْ تَنْخَرِطْ فِي أَحَدِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ، لِتَفْعِيلِ اِنْتِقَادَاتِكَ؟
- 302..... 39) هَلِ مِنْ خَاتَمَةٍ؟



ملاحظة: حُرِّرَ هَذَا الكِتَابُ ("نقد أحزاب اليسار بالمغرب")، فِي صِيغَتِهِ الأُولَى، عَلَى شَكْلِ اسْتِجَابٍ، بِهَدَفِ تَبْسِيطِ التَّعْبِيرِ الأَدْبِيِّ، وَتَسْهِيلِ عَرْضِ الأَفْكَارِ.

أضف في المكان المناسب:

ضَعْفُ قُوَى الْيَسَارِ يَأْتِي مِنْ عِدَّةِ أَسْبَابٍ، مِنْ بَيْنِهَا ضَعْفُ تَكْوِينِ أَعْضَائِهَا وَأَنْصَارِهَا. **وَالتَّكْوِي السِّيَاسِي** المَتَوَفِّرُ لَدَى مُعْظَمِ مَنَاضِلِي قُوَى الْيَسَارِ ظَلَّ ضَعِيفًا مُنْذُ عِدَّةِ عُقُودٍ. وَلَا تَجْتَهِدُ قُوَى

اليسار لكي تَكُون لَدَيْهَا مَدَارِس لِتَكْوِينَ الْمُناضِلِينَ وَالأَطْر (الكَوَادِر).
وَعَالِبًا مَا لَا يَتَوَفَّر مُناضِلُو قَوَى الِيسار عَلَى تَكْوِين مُعَمَّقٍ أَوْ
مُتَخَصِّصٍ، مِثْلًا فِي مَجَالَاتِ أَسَالِيبِ النِّضالِ السِّرِّيِّ، أَوْ فِي مِيدَانِ
إِسْتِقْطَابِ الْمُناضِرِينَ الجُدْدِ، أَوْ فِي مَجَالِ تَنْظِيمِ النِّضالاتِ الجُمهُيرِيَّةِ
المُشْتَرَكَةِ، أَوْ فِي مَجَالِ مِكافَحَةِ أَجْهزةِ المُخابِرَاتِ، أَوْ فِي مَجَالِ
مُقَاوَمَةِ الأَجْهزةِ القَمْعِيَّةِ، الخ.

ومِن المِلاحَظ أَن الدِّوَاعِ العَمِيقَةَ، أَوْ الدَّفِينَةَ، الَّتِي تُحَفِّزُ
كُل مُناضِلٍ نَحوِ النِّضالِ الثورِيِّ، أَوْ نَحوِ التَّضحيَّةِ، تَكُونُ فِي كَثِيرٍ مِّنَ
الحالاتِ غيرِ قَوِيَّةٍ بما فِيهِ الكِفايَةَ. وَلِكِى نَفْهَمَ ذلكَ، يَجبُ فَحْصُ
المُبرِّراتِ الأوَّلِيَّةِ (فِي الحِياةِ) الَّتِي دَفَعَت مُناضِلًا مُعَيَّنًا نَحوِ الإلتِزامِ
الثورِيِّ. إِذْ سَنَجدُ أَن الشَّخْصَ المَعْنِي، يُحاوِلُ فِي بَدَايَةِ حِياتِهِ أَن
يَضْمِنُ مُسْتَقْبَلَهُ المِجتمعيِّ، عَبرَ الحُصُولِ عَلَى شُغْلٍ أَوْ وظيفَةِ قارَّةٍ
مَعَ الدِّولَةِ؛ فَإِن لَم يَسْتَطِعْ، فَإِنَّهُ يُحاوِلُ الحُصُولَ عَلَى شُغْلٍ فِي
التِّجارَةِ، أَوْ عَلَى خِدمَةٍ لَدَى شِركَةٍ؛ فَإِن لَم يَسْتَطِعْ، يَلجَأُ، فِي آخِرِ
المِطافِ، مُكرهًا، إِلى الانخِراطِ فِي إِحدىِ القَوَى السِّياسِيَّةِ المُعارِضَةِ،
أَوْ الِيسارِيَّةِ. وَيَظنُّ أَنَّهُ فِي المُسْتَقْبَلِ، قَدْ تَغَيَّرَ الأَوْضاعُ، وَقَدْ يَصِبُحُ
الحِزبُ الَّذِي انخَرَطَ فِيهِ قَوِيًّا وَمَوْثِرًا، وَأَن يَبتدئَ سَيَعُدُّو مُمْكِنًا أَن يَسْتَفيدَ
هَذَا المِناضِلُ المَعْنِي مِّنَ مَقَدِّراتِ الحِزبِ لِتحسينِ الأَوْضاعِ الشَّخْصِيَّةِ
لِهَذَا المِناضِلِ المَعْنِي. فَلاَ يَكُونُ الانخِراطُ فِي حِزبِ ثورِيٍّ نائِجًا عَن
قِناعاتِ مَبَدِئِيَّةِ عَمِيقَةٍ، وَقَوِيَّةِ، وَإِنما قَدْ يَنبُجُ عَن وِضْعِيَّةِ طَبَقِيَّةِ يَكُونُ
فِيها السَّبيلُ الوَحيدُ المُمكنُ، أَوْ المُتَبَقِّى، لِتَسْلُقِ المَواقِعِ الطَبَقِيَّةِ
المُمْتازَةِ فِي المُجتمَعِ، هُوَ الانخِراطُ فِي حِزبِ سِياسِيٍّ مُعارِضٍ أَوْ ثورِيٍّ.
وَحينما تَأْتِي ظُرُوفٌ تارِخِيَّةٌ ثورِيَّةٌ، وَحينما تَتطلَّبُ هَذِهِ الظُّروفُ مِمنَ
المِناضِلِ المَعْنِي الكِفاحَ والتَّضحيَّةَ بِمِصالِحِهِ الشَّخْصِيَّةِ، أَوْ حتَّى
التَّضحيَّةَ بِحِياتِهِ، فَإِن المِناضِلِ المَعْنِي يَتَراجَعُ إِلى الوِراءِ، وَيُفِضِلُ
سِيانَةَ مِصالِحِهِ الشَّخْصِيَّةِ عَلَى الإلتِزامِ بِالمِبادئِ الثورِيَّةِ.

oo

في إَسْتِجْوَابٍ مُؤَرَّخٍ بـ ، سُئِلَ عَلِيٌّ بِطُورِأَلَّةٍ عَنِ تَفْسِيرِهِ لِسَفَرِهِ إِلَى الْحَجِّ، حِينَمَا كَانَ أَمِينًا عَامًّا لِـ "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي". وطرح على بوطوالة نظرية مُتَكَامِلَةٌ لِتَفْسِيرِ سَفَرِهِ لِلْحَجِّ. وهذه النظرية ليست من إِكْتِشَافِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبْرِيرَاتٌ قَدِيمَةٌ، وَمُتَدَاوَلَةٌ. وَقَالَ: أَنَّ قَوَى الْيَسَارِ كَانَتْ خَاطِئَةً فِي نَقْدِهَا لِلدِّينِ، وَأَنَّ مُعَادَاتِهَا لِلدِّينِ مَرْفُوضَةٌ (ولو أَنَّ الْحِزْبَ الْمَعْنِي لَمْ يَقُمْ أَيْدًا بِأَيِّ عَمَلٍ مُعَادٍ لِلدِّينِ)... يُعِيدُ عَلِيٌّ بِطُورِأَلَّةٍ إِنتَاجَ تَجْرِبَةٍ عَلِيٍّ يَعْتَهُ، الَّذِي تَعَرَّضَ لِضَغَطٍ كَبِيرٍ حَوْلَ مَدَى تَدْيِينِهِ. فَأَرَادَ عَلِيٌّ يَعْتَهُ إِثْبَاتَ أَنَّ شِوَعِيَّتَهُ لَيْسَتْ تِلْكَ الشِّوَعِيَّةُ الَّتِي يَظُنُّ الْبَعْضُ. فَكَانَ يَبْدَأُ خَطَابَاتِهِ بِعِبَارٍ بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَكَانَ يَحْمِلُ التَّسْبِيحَ فِي يَدِهِ أَثْنَاءَ جُلُوسَاتِ الْبَرْلَمَانِ.

قال علي بوطوالة أَنَّ اللجئة المركزية للحزب الشيوعي السُّودَانِي كَانَتْ تَوَقَّفُ اجْتِمَاعَاتِهَا عِنْدَ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ لِتَمَكِينِ مَنْ يُرِيدُ مِنْ بَيْنِ أَعْضَاءِهَا مِنَ الْقِيَامِ بِالصَّلَاةِ. وَهَذِهِ الْحُجَّةُ الَّتِي قَدَّمَهَا بِطُورِأَلَّةٍ بَاطِلَةٌ مِنْ زَاوِيَةِ الْمَنْطِقِ الصَّرِيفِ. لِأَنَّهُ، وَلَوْ فِي حَالَةٍ إِفْتِرَاضِيًا صَحَّةً هَذَا الْخَبْرَ حَوْلَ اللجئة المركزية للحزب الشيوعي السُّودَانِي، فَإِنَّ مَا فَعَلَهُ الْحِزْبُ الشِّوَعِي السُّودَانِي لَا يُشَكِّلُ حُجَّةً قَاطِعَةً، أَوْ كَافِيَةً، لِتَبْرِيرِ سَلَامَةِ مَا يَطْلُبُ مِنْهَا بِطُورِأَلَّةٍ أَنَّ نَفْعَهُ فِي الْمَغْرِبِ. وَلِأَنَّ الْحِزْبَ الشِّوَعِي فِي السُّودَانِ لَيْسَ مَقْيَاسَ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَلَيْسَ مَرَجِعَ السَّدَادِ فِي مَجَالِ الْفَلَسَفَةِ، أَوْ الْعُلُومِ، أَوْ النَّظَرِيَّةِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ. زِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ أَنَّ الْحِزْبَ الشِّوَعِي السُّودَانِي لَيْسَ حِزْبًا شِوَعِيًّا مَرَجِعِيًّا، أَوْ نَمُودَجِيًّا. بَلْ هُوَ عُمُومًا، وَإِلَى حَدِّ الْآنَ، حِزْبٌ فَاشِلٌ. حَيْثُ أَنَّهُ، وَلَوْ بَعْدَ مُرُورِ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ عَامًا عَلَيَّ نَشَأَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا الْحِزْبَ لَمْ يَسْتَطِعْ إِجْنَاحَ الثَّوْرَةِ فِي السُّودَانِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيَّ إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ جَذْرِيَّةٍ أَوْ عَمِيقَةٍ فِي الْمُجْتَمَعِ السُّودَانِي. بَلْ قَدْ تَكُونُ مَحَاوَلَةٌ تَوْفِيقٍ الْحِزْبِ الشِّوَعِي السُّودَانِي بَيْنَ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ وَالِدِّينِ هِيَ مِنْ ضِمْنِ أَسْبَابِ فَشْلِ هَذَا الْحِزْبِ. وَعَلَيْهِ، فَحُجَّةٌ بِطُورِأَلَّةٍ بَاطِلَةٌ.

وزعم بوطولة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت بياناً قالت فيه أن تعاملها الصّارم السّابق مع الدّين كان خطأً فادحاً، وأن الموقف السديد هو عكس ذلك، أي ضرورة التّعایش بين نظرية الاشتراكية والدين. وأنه لا يوجد تناقض بين فلسفة الدّين وفلسفة الاشتراكية. وأنا لا أُصدّقُ خبرَ علي بوطولة الذي يزعم أن مُجمل أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو مُجمل أعضاء قياداتها، كانوا، أو ما زالوا، يَرْضُونَ بالمُزاوَجَة بين الاشتراكية والدين. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن هذا الخبر صحيح، فإن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المُفترض، سيكون خاطئاً من الناحية المبدئية. لأن الفكر الدّيني يتناقض مع الفكر الاشتراكي. ولأن المادية الجدلية تتناقض مثلاً مع وجود الشّياطين، ومع نظرية القَدَر الإلهي، ومع أن الأرزاق مُقدَّرة، ومع قول أن هدف وجود البشر هو فقط العِبَادَة، والرُّكُوع، والسُّجُود، الخ. زدْ على ذلك، أن الجبهة الشعبية ليست هي مَرَجع الصّواب، أو مقياس الحقيقة. وإذا كان زعم بوطولة صحيحاً، فهذا الزعم سيَعني أن التنظيمات الفلسطينية الإسلامية هي التي على حق، بينما التنظيمات الفلسطينية الاشتراكية أو الشيوعية هي على خطأ. وأن الحل هو أن تتحوّل كل أحزابنا المعارضة، أو اليسارية، إلى أحزاب إسلامية، أو على الأقل إلى أحزاب تقبل المُزاوَجَة بين الاشتراكية والإسلام. لكن ما لا يدركه بوطولة، وكذلك كل الذين يُساندون في ذلك، هو أنه، إن كانت بعض التنظيمات الفلسطينية مُحتاجة تَأَكْتِيكِيّاً إلى حمل الأيديولوجية الإسلامية للحصول على المساعدات من عند بعض الدول النفطية العربية، أو لِتَسْهِيلِ حَثِّ المُقاوِمِينَ على قَبُولِ الاستشهاد، فإن هذه الأيديولوجية الإسلامية تُوصِلُ في النهاية هذه التنظيمات الفلسطينية إلى طريق مَسدود، أي أن برنامجها الاستراتيجي يَصِلُ إلى وَرْطَة لا مَخْرَجَ منها. وحتى إذا افترضنا أن الشعب الفلسطيني نَجَحَ في إسقاط الكيان الصهيوني الاستعماري، فإن التنظيمات الفلسطينية الإسلامية ستُصبحُ مُكبَّلةً بالأيديولوجية الإسلامية في مَيْدَانِ تَشْيِيدِ المُجتمعِ البَدِيلِ. والدليل واضح على ذلك،

حيث أن تجارب كل التنظيمات الإسلامية، بما فيها تَنظِيمَات الإخوان المسلمين في مصر، والإسلاميين في السودان، والإسلاميين في الصومال، وتنظيمات إسلامية أخرى مثل طَالِبَان في أفغانستان، والإسلاميين في الشَّام مثل القاعدة، ودَاعِش، وجبهة النُصرة، إلى آخره، كلها مآلها هو الفشل، إن لم يَكُنْ أكثر من الفشل، مثل ارتكاب خُرُوقَات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي إطار دفاعه على قيَّامه شخصيًّا بالحجِّ، قال علي بوطوالة أن التَّدِين هو مسألة شخصية. وفعلاً، مُجْمَل التَّقَدُّمِيِّين، والاشتراكيين، والثوريين، يُدافعون كلهم عن حُرِّيَةِ العَقِيدَةِ، وحُرِّيَةِ العِبَادَةِ، وحُرِّيَةِ عَدَمِ العِبَادَةِ، وكذلك عن ضرورة فصل الدين عن الدولة، وعن فصل الدين عن السياسة. وكلٌّ من لَا يَقْبَلُ هذه المبادئ، فهو مُخْطِئٌ، وغير ديموقراطي، وَيُهْدَدُ حُرِّيَاتُ بَاقِي المُواطِنِينَ. ولو كان علي بوطوالة عضواً عادياً في حزبه، وَقَامَ بالحجِّ، لَمَا اِهْتَمَّ أحدٌ بهذا الموضوع. بِمعنى أن النقد المُوَجَّهَ إلى علي بوطوالة، ليس مُوجَّهَ إليه كَمُواطِنٍ عَادِي، وإنما النقد مُوجَّهَ إليه بِصِفَتِهِ الكَاتِبِ العَامِ لحزب يُسَمِّي نفسه "حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي". والاشتراكية (خاصةً التي تعتبر نفسها طليعية) تَتَنَاقَضُ مع الحجِّ.

حينما يدَّعي بوطوالة أن ذهابه إلى الحج هو فعل عادي، فإنه يُدَوِّخُ المستمعين، بل يُغالطهم. إنه يطمس المشكل، أو يُخْفِيهِ، لكي لَا يَنْفَضِحَ تَتَاقُضُ بوطوالة مع الذي يدَّعي حملها. ولماذا؟ لأن بوطوالة ليس مواطناً عادياً، بل هو الكاتب العام لحزب يساري يُسَمِّي نفسه "حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي". أي أنه يُفْتَرَضُ في بوطوالة أنه زعيم حزب يتبنَّى الماركسية، أو يُعَدِّي فِكْرَهُ مِنَ النظرية الماركسية، ويطمح إلى الاشتراكية، إن لم نقل الشيوعية، ليس بالضرورة كَهَدَفٍ آني أو مُسْتَعَجَلٍ، ولكن كَهَدَفٍ اِسْتِرَاطِيَجِي. وتبعاً لذلك، يُفْتَرَضُ في الكاتب العام لهذا الحزب اليساري الاشتراكي أنه يَتَبَنَّى، وَيَسْتَعْمَلُ، نظريات المادية الجدلية، والمادية التاريخية، وَأَسْبَقِيَّةَ المَادَّةِ على الفكر، ونظرية التناقض، إلى آخره. بينما الشخص

الذي يذهب إلى الحج، يُفترض فيه أنه يؤمن بالمعتقدات الدينية المألوفة، وبأركان الدين الإسلامي، وبنظريات محو الذنوب، وبيوم القيامة، أو يوم الحساب، وبوجود الشيطان، ونقيض الملائكة، وبنظرية القدر، أي أنه لا يحدث أي شيء إلا إذا أراد الإله أن يحدث هذا الشيء، وأن أرزاق مختلف الأشخاص مُحددة من طرف الإله، أي أنه إذا كان مثلاً المغرب متخلفاً، أو تبعياً للإمبريالية، فإن ذلك من مشيئة الله، وإذا كان شخص غني ومُستغل، وشخص آخر فقير ومُستغل، فإن ذلك أيضاً ناتج عن إرادة الإلهية. وأن خلاص البشر يوجد في الآخرة، وفي الدنيا، إلى آخره. قد يقول بوطولة أنه برئ من هذه المعتقدات، وأن تصوّره للدين مختلف. لكن إذا كان بوطولة لا يؤمن بهذه المعتقدات، فلماذا ذهب إذن إلى الحج؟ وإذا ذهب بوطولة طوعاً إلى الحج، فلماذا يتكلم بوطولة، في نفس الوقت، في مقالاته، وفي خطبه السياسية، عن الماركسية، وعن الاقتصاد السياسي الماركسي، وعن المادية الجدلية، وعن المادية التاريخية، إلى آخره؟ ألا يوجد أي تناقض بين أن يكون بوطولة أميناً عاماً لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي من جهة أولى، ومن جهة أن يذهب بوطولة إلى الحج؟

التناقض بين الإصلاحيين والثوريون... اليساريون المضادون للشيوعية... تكسير الأجور... المضادون للفاشية... الباطرون... الأبنك، الصناعيون، المليون،... الفاشية... تحويل النظام السياسي إلى نظام فاشي... دولة بوليسية، كل المواطنين المعارضون يخضعون للمراقبة وللتجسس..

حينما يدعو بوطولة إلى تغيير موقف الاشتراكيين الثوريين من الدين، هل بوطولة يدعو إلى الامتناع عن النقد الثوري للدين؟ ألا يعني منع نقد الدين الاستسلام للأطروحات الواردة في الدين، بما فيها أطروحة القدر («كل شيء مكتوب سلفاً»)، وأطروحة أن «الأرزاق بيد الله»، وأطروحة أن «الإنسان خلق فقط لكي يعبد»، الخ؟

oooooooooooooooooooooooooooooooooooo

أضف في فيسبوك : (١)

بَنْ سَلْمَانَ مُقَابِلَ مُحَمَّدِ السَّادِسِ هَلْ سَتَخْرُجُ السَّعُودِيَّةُ مِنْ هَيْمَنَةِ أَمْرِيكَ ؟

في يوم الخميس 9 مارس 2023، وفي مدينة بيكين، وقَّعت السَّعُودِيَّةُ وإيران (العَدُوَّان السَّابِقَان)، تحت رِعايَةِ الصِّين، إتِّفَاقِيَّةً أَوْلِيَّةً لِتَطْبِيعِ العَلَاقَاتِ بَيْنَهُمَا. وهذا تَغْيِيرٌ إِسْتِرَاطِيْجِي جَدِيد، وهام، في الشَّرْقِ الأَوْسَطِ. لأنَّهُ مُؤَشِّرٌ مَلْمُوسٌ عَلَى بَدَايَةِ الأَنْتِقَالِ مِنْ عَالَمِ أُحَادِي القُطْبِيَّةِ، إِلَى عَالَمِ مُتَعَدِّدِ الأَقْطَابِ. ولأنَّ أَمْرِيكَ وإِسْرَائِيلَ تَعَوَّنَتَا، خِلالَ عُقُودٍ مُتَوَالِيَّةٍ، عَلَى زَرْعِ الشُّكُوكِ، والأَحْقَادِ، وإلْتِقِاسَاتِ، والعَدَاوَاتِ، والمُنَاوَشَاتِ، والحُرُوبِ، والخَرَابِ، فِيمَا بَيْنَ البُلْدَانِ المُسْلِمَةِ، أَوْ النَّاطِقَةِ بالعَرَبِيَّةِ. وَسَارَعَ العِرَاقُ، وَعُمَانُ، وَسُورِيَا، وَلُبْنَانُ، إِلَى التَّرْحِيبِ بِهَذِهِ الإِتِّفَاقِيَّةِ الأَوْلِيَّةِ الإِيجَابِيَّةِ.

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية تُشكِّلُ لَدَى السَّعُودِيَّةِ بَدَايَةَ عِصْيَانِ تُجَاهِ التَّبَعِيَّةِ السَّابِقَةِ المُطْلَقَةِ لِلوَلَايَاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ. ومن الوَضِحِ أَيْضًا أَنَّ «الحائِط» الَّذِي سَبَقَ أَنْ بَنَتْهُ إِسْرَائِيلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِيْرَانِ، وَالمُكُونِ (بِالوَكَاةِ) مِنَ المَمْلَكَاتِ والإِمَارَاتِ العَرَبِيَّةِ فِي الشَّرْقِ الأَوْسَطِ، قَدْ بَدَأَ يَتَهَاوَى.

وقد لَعِبَتِ سُلْطَنَةُ عُمَانَ، وَجُمهُورِيَّةُ العِرَاقِ، دَوْرًا مَهْمًا فِي تَهْيِئِ هَذِهِ التَّقَارُّبَاتِ وَالتَّفَاهُمَاتِ فِيمَا بَيْنَ السَّعُودِيَّةِ وَإِيْرَانِ. لَكِنْ بَعْضُ المُلَاحِظِينَ يُرْجِعُونَ الدَّورَ الكَبِيرَ فِي هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ إِلَى الأَمِيرِ السَّعُودِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَانَ، الَّذِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ طُمُوحَاتٌ إِخْرَاجِ السَّعُودِيَّةِ مِنَ وَضْعِيَّةِ العَبَثِ، وَالتَّخَلُّفِ، وَالإِسْتِعْلالِ، وَالإِنْحِطَاطِ، الَّتِي أَغْرَقَتْهَا فِيهَا الإِمْبِرِيَالِيَّاتُ العَرَبِيَّةُ مُنْذَ عُقُودٍ.

وقد دافع الأمير محمد بن سلمان، منذ يُنَايِرِ 2016، عَنِ «بَرنامِجِ 2030»، الَّذِي يَهْدَفُ إِلَى تَعْمِيقِ الرِّاسْمَالِيَّةِ فِي السَّعُودِيَّةِ، وَ «تَطْوِيرِ الإِقْتِصَادِ السَّعُودِيِّ إِلَى إِقْتِصَادٍ مُتَنَوِّعٍ، وَمُنْفَتِحٍ، وَمُصَنَّعٍ، وَحَدَاثِيٍّ»، وَ «تَقْلِيصِ التَّبَعِيَّةِ تُجَاهِ النَّفْطِ»، وَ «تَنْمِيَةِ مَنَاجِمِ اليُورَانِيُومِ»،

وَ«خَوْصَصَةَ التَّعْلِيمَ وَالصِّحَّةَ، وَتَقْلِيصَ الْمَسَاعِدَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ،
وَإِدْخَالَ الضَّرِيْبَةِ عَلَى الْقِيْمَةِ الْمُضَافَةِ»، الخ.

وَكَرَدَّ فِعْلٌ فَوْرِيٌّ وَمُبَاشِرٌ عَلَى هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ الْاَوَّلِيَّةِ بَيْنَ السُّعُوْدِيَّةِ
وَإِيْرَانِ، تَصَاعَدَتِ صَيِّحَاتُ التَّخَوُّفَاتِ، وَالتَّتَدِيْدَاتِ، وَالتَّهْدِيْدَاتِ، مِنْ
طَرَفِ إِسْرَائِيْلَ، وَالْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْاَمْرِيْكِيَّةِ، وَعَمُومِ الْاِمْبْرِيَالِيَّاتِ
الْغَرْبِيَّةِ، الَّتِي اَلْفَتِ اللَّعِبَ عَلَى مَنْهَجِ «فَرَقْ تَسُدْ».

وَكَتَبَتِجَةً فَوْرِيَّةً وَمُبَاشِرَةً لِهَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ الْاَوَّلِيَّةِ، ظَهَرَتْ بَدَايَا
مَلَامِحِ تَقَارُبٍ بَيْنَ السُّعُوْدِيَّةِ وَسُوْرِيَا، وَاحْتِمَالِ رُجُوعِ «جَامِعَةِ الدَّوْلِ
الْعَرَبِيَّةِ» إِلَى سُوْرِيَا، وَانْفِرَاجِ فِي مَسْأَلَةِ اِنْتِخَابِ رَئِيْسِ جُمْهُوْرِيَّةِ لُبْنَانَ،
وَاسْتِعْدَادِ لَدَى السُّعُوْدِيَّةِ لِانْتِهَاءِ الْحَرْبِ فِي الْيَمَنِ، إِلَى آخِرِهِ. وَهِيَ كَلَهَا
تَغْيِيْرَاتٌ اِسْتِرَاطِيْجِيَّةٌ هَامَّةٌ فِي الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ.

فَتَتَبَادَرُ فَوْرًا فِي الذَّهْنِ التَّسْاَوُّلَاتُ التَّالِيَةُ : **هَلْ تَقْدِرُ اَنْظِمَةُ
سِيَاسِيَّةٍ اُخْرَى (مِنْ مِحْوَرِ الْمَمْلَكَاتِ وَالْاِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ)، مِثْلَ
الْاِمَارَاتِ، وَقَطْرِ، وَالْكُوَيْتِ، وَالْاُرْدُنِ، وَالْمَغْرِبِ، عَلَى اِتِّبَاعِ مَنْهَجِ
مُمَاطِلِ لِمَنْهَجِ السُّعُوْدِيَّةِ ؟** وَهَلْ يَقْدِرُ النِّظَامُ السِّيَاسِي الْقَائِمُ فِي
الْمَغْرِبِ عَلَى اَنْ يَفْهَمَ، هُوَ اَيْضًا، اَنْ عَدَاوَتَهُ الْمُصْطَبَعَةَ مَعَ جَارَتِهِ
وَشَقِيْقَتِهِ الْجَزَائِرِ، لَا تَخْدُمُ سِوَى مَصَالِحِ إِسْرَائِيْلَ وَالدَّوْلِ الْاِمْبْرِيَالِيَّةِ
الْغَرْبِيَّةِ ؟ وَهَلْ يَقْدِرُ النِّظَامُ السِّيَاسِي فِي الْمَغْرِبِ عَلَى اِتِّخَاذِ مَوَاقِفِ
سِيَاسِيَّةٍ ذَاتِ طَبِيْعَةٍ «وَطَنِيَّةٍ»، وَ«مُسْتَقْلَلَةٍ»، عَنْ هَيْمَنَةِ إِسْرَائِيْلَ
وَالدَّوْلِ الْاِمْبْرِيَالِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ ؟ وَمَتَى سَيَدْرِكُ النِّظَامُ السِّيَاسِي الْقَائِمُ فِي
الْمَغْرِبِ اَنْ تَبْعِيَّتَهُ الْمُطْلَقَةَ، بَلْ اِنْطِاحَهُ التَّامَ، لِإِسْرَائِيْلَ،
وَلِلْاِمْبْرِيَالِيَّاتِ الْغَرْبِيَّةِ، وَاتِّبَاعَهُ لِمَنْهَجِ الرُّأْسْمَالِيَّةِ التَّبْعِيَّةِ
الْمُفْتَرَسَةِ، لَنْ يَجْنِيَّ مِنْهَا سِوَى الدَّسَائِسِ، وَالْاِسْتِغْلَالِ، وَالْفَسَادِ،
والتَّخَلُّفِ، وَالْاِنْحِطَاطِ، وَالْخَرَابِ ؟ وَهَلْ سَيَقْدِرُ مَلِكُ الْمَغْرِبِ عَلَى
الْاِقْتِدَاءِ بِـ «وَطَنِيَّةٍ»، أَوْ «شَجَاعَةٍ»، أَوْ «تَمَرُّدٍ»، الْاَمِيْرُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَانَ
؟ (وَلَوْ اَنْ سِيَاسِيَّاتِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَانَ مَا زَالَتْ شَبَابِيَّةً، وَمُتَقَلِّبَةً،
وَغَيْرَ مُنْسَجَمَةٍ، وَغَيْرَ مَبْدِئِيَّةٍ). وَهَلْ يَسْتَطِيْعُ النِّظَامُ السِّيَاسِي الْقَائِمُ

في المغرب على التحرُّر من إملاءات أمريكا، وإسرائيل، وفرنسا،
والإتحاد الأوروبي؟

جوابًا عن التساؤلات السابقة، يُمكن أن أجزم، حسب معارفي، أن النظام السياسي القائم في المغرب لن يتغيَّر من تلقاء نفسه. ولن يحدو حدو السعودية. بل سيبقى عاجزًا عن سلوك سياسات مقاومة لإسرائيل وللإمبرياليات الغربية. ولن يقدر هذا النظام السياسي القائم في المغرب على خوض سياسات ذات طبيعة «وطنية»، أو «مستقلة»، أو «مقاومة» للإمبرياليات. لأن مصالح الطبقات السائدة في المغرب ترتبط عضوياً بمصالح الصهيونية والإمبرياليات الغربية. ولأن الطبيعة «المخزنية» العتيقة والمحافظة لهذا النظام السياسي القائم في المغرب تدفعه إلى أن يظلَّ أُنانيًّا، وأنتهازياً، وأستبدادياً، وفاسداً، ومفتريساً، وتبعياً، وبوليسياً، وقمعيًّا. وسيظلُّ النظام السياسي القائم في المغرب يضحِّي بمصالح الشعب، وبمصيره، لإنقاذ، أو لتنمية، المصالح الأنانية الضيقة للكثلة الحاكمة في المغرب.
رحمان النوضه. (السبت 11 مارس 2023).

[هل-استخرج-السعودية-من-هيمنة-أمريكا/](https://livreschauds.wordpress.com/2023/03/11/هل-استخرج-السعودية-من-هيمنة-أمريكا/)

[هل-استخرج-السعودية-من-هيمنة-أمريكا/](https://livreschauds.wordpress.com/2023/03/11/هل-استخرج-السعودية-من-هيمنة-أمريكا/)

1) أَسْئَلَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَمْهِيدِيَّةٌ

سؤال : في مَدْخَلِ حديثنا عن أحزاب اليسار، أطرِحْ عليك بعض الأسئلة التمهيدية، وأريد منك، في البداية، أجوبة سريعة على هذه الأسئلة، لتوضيح مَعَالِمِ الإطار الحزبي العام. وأبدأ بالسؤال : كم هو عدد قَوَى اليسار بالمغرب؟

جواب : عدد قَوَى اليسار يَتَرَاوَحُ تقريباً بين اثنين وعشرة، وذلك حسب التعريف الذي نَعَرَّفُ به "الحزب اليساري".

سؤال : هل تتعاون قَوَى اليسار فيما بينها؟ أو بتعبير آخر، هل تحرص مختلف قَوَى اليسار على أن تكون تحرُّكاتهما، أو نضالاتهما، مشتركة؟

جواب : لا، على عكس ذلك، تحرص قَوَى اليسار على تَجَاهُل بعضها بعضاً، وَتَحْتَقِر بعضها بعضاً، وَتَتَفَنَّنُ في تَبْرِير رَفُض أيِّ تَقَارُبٍ عَمَلِيٍّ، أو تعاون، أو تضامن، أو تَكَامُلٍ، فيما بينها !

سؤال : هل قَوَى اليسار بالمغرب راضية اليوم عن بعضها بعضاً؟

جواب : لا !

سؤال : هل تناقش قَوَى اليسار خلافاتها السياسية، والفكرية، والتكتيكية، بشكل كتابي، وعلني، ومسؤول ؟

جواب : لا !

سؤال : هل تتبادل قَوَى اليسار النقد فيما بينها، بشكل مكتوب،

وَعَلَنِيٍّ، وَوَاضِحٍ، وَبَنَاءٍ، ومسؤول ؟

جواب : لا !

سؤال : كيف تتفاعل إذن قَوَى اليسار فيما بينها في المغرب؟

جواب : تتجاهل أحزاب اليسار بعضها بعضاً، أو تحتقر بعضها

بعضاً. أو تشكِّ في نوايا بعضها. ولا يَرُضَى أيُّ حزب يساري بأن يتفاعل، بتواضع، مع أحزاب اليسار الأخرى. ولا تبالي أحزاب اليسار بما فيه الكفاية بالتواصل السياسي، والفكري، فيما بينها. وكل حزب

من بين أحزاب اليسار يعيش داخل جزيرة مغلقة، وخاصةً به. وقد يكتفي كل حزب، ومن بعيد، بتأويل سلوك أحزاب اليسار الأخرى بشكل سلبي. وقد يُفسّر كل حزب سلوكيات أحزاب اليسار الأخرى بنوايا مُغرضة، دون أن يتحمّل عناء الاتصال بتلك الأحزاب المخالفة، أو المنافسة، للتأكد من سلامة تصوّراته وتأويلاته حول هذه الأحزاب.

سؤال : هل النظرية التي تحملها أحزاب اليسار حول الحزب، أو حول الجبهة، أو حول تغيير المجتمع، أو حول التكتيكات النضالية، أو حول هدف بناء الاشتراكية، هل هي متلائمة مع النظرية الماركسية الثورية ؟

جواب: ما يهم، ليس هو تطابق تصوّرات قِوى اليسار مع النظرية الماركسية، بقدر ما أن المُهم هو تلاؤم هذه التصوّرات مع الواقع، والنجاح في تغييره، وتثويره. فمن الإيجابي أن ندرس، وأن نستفيد، وأن نسترشد بالتراث الفكري الماركسي الثوري. لكن سيكون سلبياً أن نتقيّد بأية نظرية، أو أن نتعامل معها كأنّها مرجع ديني مقدّس. وإذا نحن تقيّدنا بحدود منظومة فكرية محدّدة، فإن الإبداع، أو التكيّف مع الواقع، قد يُصبحان مُحرمين. ومقياس سلامة أية فكرة محدّدة، ليس هو تلاؤمها مع منظومة فكرية معيّنة، وإنما مقياس سلامتها هو أن تكون هذه الفكرة فعّالة في مجال تغيير الواقع وتثويره، في اتجاه إنجاز الأهداف التحرّرية المُبتغاة.

سؤال : وكيف يمكن لقِوى اليسار أن تخرج من هذا المأزق الذي توجد فيه؟ ما هي الخطوات الأولى التي ستساعد قِوى اليسار على تحقيق قفزة نوعية في مناهجها؟

جواب : هذه الخطوات الأولى الضرورية التي يمكن أن تُخرج قِوى اليسار من أزمتها، تكمن في التزام مجمل هذه القِوى بالتواضع، وبالاستماع إلى بعضها بعضاً، وبالاحترام المتبادل، وبالتقارب فيما بينها، وبالحوار، والتشاور، والتنسيق، والتفاعل، والتعاون، والتكامل، والتضامن، وخوض النضال الجماهيري المشترك.

سؤال : لماذا تُعطي أنت أهمية كبيرة لـ «النضال الجماهيري المشترك» ؟

جواب : من بين أكبر الأخطاء التي ترتكبها قوى اليسار أنها لا تعرف، أو لا تتقن، فنَّ التعامل مع نضالات الجماهير. والخطأ الأول الذي ترتكبه قوى اليسار، هو أنها تتجاهل، أو تهمل، الكثير من نضالات الجماهير. ولا تهتمّ بالمبادرات التي تنبثق من الجماهير الكادحة. والخطأ الثاني الذي ترتكبه قوى اليسار، هو أنها لا تقيم الترابط اللازم بين مختلف هذه النضالات الجماهيرية المتفرقة. فمن بين أهم أدوار قوى اليسار، العمل من أجل الربط فيما بين كل الاحتجاجات، وكل المقامومات، وكل المبادرات النضالية، التي تظهر في المجتمع، وتحويل مجمل هذه النضالات المتفرقة إلى نقد واحد، وإلى حراك سياسي موحد، على شكل نضالات مترابطة فيما بينها، ضدّ نمط الإنتاج الرأسمالي، وضد العلاقات المجتمعية الرأسمالية، وضد كل القيم الرأسمالية، بهدف تعويضها بنقيضها الذي هو المجتمع الاشتراكي الثوري التحرري.

سؤال : ما العمل إذن؟

جواب : ما تحتاجه قوى اليسار اليوم بالمغرب، ليس هو الانطلاق من توحيد الآراء، ولا هو البدء ببناء جبهة تقدمية، أو اشتراكية، أو البدء بتوحيد مجمل أحزاب اليسار في حزب واحد موحد، وإنما المطلوب هو البدء بخوض أكثر ما يمكن من النضالات الجماهيرية المشتركة، وفي نفس الوقت، فتح نقاشات سياسية مرنة، والاتفاق (أولا وقبل كل شيء) على تشخيص النقائص، أو الأخطاء، أو الأمراض، أو الانحرافات، التي تعاني منها قوى اليسار. كما تحتاج قوى اليسار إلى تشخيص جماعي، أو مشترك، لأوضاع المجتمع. ويرجى في هذا التشخيص أن يكون محايدا، وموضوعيا، ودقيقا، ومعلّلا، ومقنعا. وبعد وضع هذا التشخيص، وذلك دائما بشكل مواز لخوض أكثر ما يمكن من النضالات الجماهيرية المشتركة، يصبح بإمكان قوى اليسار أن تصف العلاجات الملائمة والدقيقة. خاصة وأن المشكل الأهم هو

أن نسبة هامة من مناضلي قِوى اليسار تفكّر بمناهج غير سليمة، وغير دقيقة. فلا بدّ من تدقيق، وتقويم، وعقلنة، واثوير، مناهج التفكير المستعملة. أمّا إذا بقي مناضلو اليسار لا يعرفون كيف يفكّرون بشكل منهجي سليم، فإنهم لن يستطيعوا تشخيص المشاكل، ولن يقدرُوا على تقريب آرائهم، فبالأحرى أن يقدرُوا على التفاعل مع واقع المجتمع بأساليب ملائمة، وفعّالة. وإذا لم تُبَنّ السياسة على أساس العقل، والعلوم، والأخلاق، والقانون، فإنها قد تبقى مجرد طموحات عاجزة، أو خطابات جوفاء، أو تخمينات مهزوزة، أو سلوكيات غير عقلانية. وبعد تقويم مناهج التفكير، بشكل مواز للنضال المشترك، تصبح مهمة التوحيد سهلة، أو ناضجة، بل قد تصبح غير إجبارية.

سؤال : ولماذا يمكن أن يكون توحيد مجمل قِوى اليسار في حزب واحد غير ضروري؟

جواب : لأنه، إذا غَدَت مُكوّنات اليسار تفكر بمناهج سليمة، وتفضّل النضالات المشتركة على النضالات الخُصوصية، أو المتفرّقة، فإنها ستَتَعَاوَنُ بالضرورة، وستتكامَل فيما بينها، سواء كانت موحّدة داخل جبهة، أو حزب، أم أنها بَقِيَت على شكل أحزاب مُتعدّدة، ومُتكامِلة. ولأنّ الغاية الأساسية، ليست هي الوحدة في حزب واحد، وإنما الغاية هي التزام مجمل الفصائل، ومجمل قِوى اليسار، **بمنهج النضال الجماهيري المشترك**، في اتّجاه تحقيق الطموحات المتوالية للجماهير الكادحة. قد يكون توحيد قِوى اليسار في إطار حزب، أو في جبهة، ممكنا، في ظروف تاريخية خاصة. وقد يظل هذا التوحيد غير ممكن، خلال مرحلة تاريخية طويلة، بسبب اختلاف البِنِيّات الطبقيّة لهذه الأحزاب. والمهم، هو تَلَافي تحويل هذا التوحيد إلى إعجاز، يمنع خَوْض أيّ نضال جماهيري مشترك. والحزب، ليس غاية في حدّ ذاتها، وإنما هو وسيلة لتنظيم وإنجاز النضال الجماهيري المشترك، في اتّجاه تحقيق الطموحات التحرّرية المتوالية.

سؤال : وإذا كان مجمل مناظلي قَوَى اليسار يُقَرُونُ بوجُود نُقْطِ ضَعْفٍ مُتَعَدِّدَةٍ لَدَى قَوَى اليسار، فما هي المَظَاهِرُ التي يتجَلَّى فيها هذا الضَّعْفُ، أو النقص، أو القصور؟

جواب : مِمَّا يزيد المشكل صعوبةً، أنه لا تُوجد إلى حدِّ الآن، وثائق مكتوبة، تحلِّل نُقْطِ ضَعْفِ قَوَى اليسار، بشكل منهجي، وشمولي، ودقيق، وموضوعي، ومُحَايِدٍ⁽¹⁾. وقد يوفِّر الحوار الحالي مناسبة لِنَقْدِ مجمل قَوَى اليسار، بمنهج واضح، ومحايِد. وسواءً اتفق القارئ أم لا، مع الأطروحات المقدَّمة في الحوار الحالي، فالمهم هو أن **هذا الحوار يقترح أرضية للنقاش**، فيما بين مناظلي اليسار. ويقترح تحليلاً دقيقاً، ومُعَلَّلًا، لأوضاع قَوَى اليسار بالمغرب. **ويهدف إلى إبراز نُقْطِ الضَّعْفِ**، وإلى المساهمة في تقارب قَوَى اليسار، وتعاونها، وتكاملها، وخوضها لنضالات جماهيرية مشتركة.

سؤال : حينما يلجَّ بعض المناضلين على أولوية إنجاز توحيد قَوَى اليسار، داخل حزب يساري واحد وموحَّد، يجيب بعض المناضلين أنه توجد خلافات عميقة، ومستعصية على الحل، فيما بين أحزاب اليسار. ويضيفون أن هذه الخلافات، لا يمكن معالجتها، أو تقليصها، أو إزالتها. فكيف تنظر أنت إلى هذه الخلافات ؟

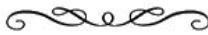
جواب : وجود تفاوتات في الآراء السياسية ليس هو المشكل الأكبر، لأن هذه الظاهرة تشكِّل مُعْطَاً موضوعياً، مُتَجَدِّدًا، وأبدياً. أمَّا الانسجام في الآراء، فهو استثناء مؤقت، ويستحيل أن يتحوَّل إلى واقع مستقر. وما لا ينتبه له كثير من المناضلين، هو أن الخلافات التي تبرز انقسام قَوَى اليسار إلى عدة أحزاب متنافسة، توجد أيضاً داخل كل حزب يساري على حدة. بل تتوالد هذه الخلافات باستمرار داخل كل حزب يساري. وعليه، فالمنهج السليم، ليس هو أن نشترط توحيد

(1) إلى حُدود تاريخ نشر هذا الكتاب، كانت الوثيقة الوحيدة المعروفة التي تنتقد مجمل أحزاب اليسار بالمغرب، بمنهج شمولي ودقيق، هي كتاب «نقد أحزاب اليسار بالمغرب»، لكتبتها رحمان النوضه. بينما الوثائق الأخرى المنشورة في هذا المجال، كانت على شكل ملاحظات عَابِرَةٍ، أو مقالات قصيرة، وجزئية، وانتقائية.

الآراء، أو انسجام الأفكار، في كل عمل مشترك، وإنما المنهج السليم هو أن يخوض مجمل المناضلين، ومجمل قوى اليسار، النضال الجماهيري المشترك، بالرغم من وجود أفكار وآراء متباينة. والتدبير السليم، هو الذي ينجح في تنظيم النضال الجماهيري المشترك، بالرغم من وجود، أو من توأد، أفكار مختلفة، أو آراء متفاوتة. فالنظرية التي تزعم أنه «لا يمكن أن نعمل بشكل مشترك، إلا إذا اتفقنا على كل شيء»، هي أطروحة حمقاء، لأنها غير جدلية!

سؤال : ولماذا اشتراط توحّد الآراء، في كل عمل مشترك، هو سلوك غير سليم ؟

جواب : لأن البدءَ باشتراط انسجام الآراء السياسية، يؤدّي إلى استحالة انطلاق النضال المشترك. ولأن هذا النضال المشترك، هو بالضبط الذي يوفر إمكانية تطوير الآراء، وتقريبها، ثم توحيدها. ثم يؤلّد النضال المشترك، فيما بعد، ظروف بروز آراء متفاوتة، ثم يؤلّد من جديد إمكانية نقاش وتقارب هذه الآراء، وهكذا دواليك، وبدون انقطاع. أمّا المنهج الذي يشترط، أولاً وقبل كل شيء، الانطلاق من توحيد الآراء، فإنه يقضي مسبقاً على إمكانية التفاعل فيما بين الآراء، ويقتل إمكانية تقريب الآراء، ويُلغي إمكانية النضال المشترك.



2) مَا هُوَ الْمَشْهَدُ الْعَامُّ لِلْأَحْزَابِ فِي الْمَغْرِبِ ؟

جَوَاب : يُوجَدُ رَسْمِيَا بِالْمَغْرِبِ مَا يَزِيدُ عَنِ 35 حِزْبًا سِيَاسِيَا. لَكِنْ مَعْظَمُ هَذِهِ الْأَحْزَابِ تُشْبِهُ «أَنْدِيَّةً» أَوْ «قَبَائِلَ» سِيَاسِيَّةً. لِأَنَّهَا لَا تَتَمَيَّزُ فِيمَا بَيْنَهَا بِفِكْرَهَا، أَوْ بِبِرَامِجِهَا، أَوْ بِمَشَارِعِهَا، وَإِنَّمَا بِطَرِيقَةِ نَشْأَتِهَا، أَوْ بِالْجَمَاعَةِ الَّتِي أَنْشَأَتْهَا، أَوْ الَّتِي تَقُودُهَا، أَوْ بِأَسَالِيبِ اسْتِغَالِهَا، أَوْ بِطَرِيقَةِ اسْتِقْطَابِهَا لِلْأَنْصَارِ. وَأَغْلَبِيَّةُ هَذِهِ الْأَحْزَابِ هِيَ جَمَاعَاتٌ صَغِيرَةٌ عَلَى مَسْتَوَى عَدَدِ أَعْضَائِهَا الْفِعْلِيِّينَ. وَنَقَسَمَ هَذِهِ الْأَحْزَابُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

- «أَحْزَابٌ خَاضِعَةٌ» لِلسَّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْمَرْكَزِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ، وَتَشْمَلُ الْأَغْلَبِيَّةَ الْكَبِيرَةَ مِنْ بَيْنِ الْأَحْزَابِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْبِلَادِ.
- «أَحْزَابٌ مُسْتَقَلَّةٌ» عَنِ السَّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ الْعَدَدُ (أَيُّ أَنْهَا تُعَدُّ عَلَى رُؤُوسِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ).

أَمَّا «الْأَحْزَابُ الْخَاضِعَةُ»⁽²⁾ فَقَدْ أُنْشِئَتْ بِإِعْزَازٍ مِنَ السَّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ. وَلَا تَتَحَرَّكُ إِلَّا بِأَمْرِ مِنَ الْقَصْرِ الْمَلِكِيِّ، أَوْ بِإِجَازٍ مِنْهُ، أَوْ مِنْ وَزَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ، أَوْ مِنْ مُسْتَشَارِي الْمَلِكِ، أَوْ مِنْ أَجْهَزَةِ الْمَخَابِرَاتِ السِّيَاسِيَّةِ. وَنَسَمِّي عَادَةً هَذِهِ الْأَحْزَابَ بِعِبَارَةِ «الْأَحْزَابِ الْإِدَارِيَّةِ»، أَوْ «الْأَحْزَابِ الْمَخْرَزِيَّةِ» (نَسْبَةً إِلَى «الْمَخْرَزِ»، وَالْمَقْصُودُ بِ«الْمَخْرَزِ» هُوَ النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ الْقَائِمُ بِالْمَغْرِبِ). وَالْخَاصِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ الْمَشْرُوكَةُ لِمَعْظَمِ الْمَسْئُولِينَ فِي هَذِهِ «الْأَحْزَابِ الْخَاضِعَةِ»، هِيَ وَلاَوْ هُمْ الْمُطْلَقُ لِلنِّظَامِ الْمَلِكِيِّ الْقَائِمِ. وَيَعْمَلُ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْأَحْزَابِ كَمُجَرِّدِ أَدَوَاتٍ، تُحَرِّكُهَا السَّلْطَةُ السِّيَاسِيَّةُ مَتَى شَاءَتْ، وَكَيْفَمَا شَاءَتْ. وَالْمِيزَاتُ الْعَامَّةُ لِـ «الْأَحْزَابِ الْخَاضِعَةِ» هِيَ التَّالِيَةُ:

(2) أْبْرَزُ الْأَحْزَابِ الْخَاضِعَةِ هِيَ: «حِزْبُ الْاسْتِقْلَالِ»، «حِزْبُ الْأَصَالَةِ وَالْمَعَاوِرَةِ»، «حِزْبُ التَّجْمَعِ الْوَطْنِيِّ لِلْأَحْرَارِ»، «حِزْبُ الْحُرُوكَةِ الشَّعْبِيَّةِ»، «حِزْبُ الْإِتِّحَادِ الدِّسْتُورِيِّ»، «حِزْبُ التَّقَدُّمِ وَالْإِشْتِرَاكِيَّةِ»، «حِزْبُ الْإِتِّحَادِ الْإِشْتِرَاكِيِّ»، «حِزْبُ الْعَدَالَةِ وَالتَّنْمِيَةِ (إِسْلَامِي أَصُولِي)»، إِلَى آخِرِهِ.

1- كلّ «الأحزاب الخاضعة» هي مَلَكيّة، مُحافِظة، ورأسمالية، ويمينية. وأعضاءها هم في غالبية الحالات أعيان مَحَلِّيّين، أو رجال أعمال، أو وُصُوليّين، يستغلّون انتخابهم في الهيئات التمثيلية (من برلمان، ومجالس محلية) لتنمية مقاولاتهم، أو لخدمة قضاياهم الشخصية، أو العائلية، تحت غطاء الولاء، أو المناصرة، للنظام السياسي القائم.

2- لا تتوفر هذه «الأحزاب الخاضعة» على إرادة سياسية حرّة، ومستقلّة⁽³⁾.

3- لا تحمل مبادئ فكرية ثابتة، ولا خطأ سياسيا واضحا، أو مستقرّا. عقيدتها الوحيدة هي مناصرة الملك، أو رئيس الدولة، ودعم النّظام السياسي الملكي القائم، في كل الظروف، وفي كل القضايا، وبدون أي شرط كان، مقابل الحصول على ريع، أو على امتيازات ماديّة.

4- ليس لديها برنامج فعلي في ميادين الاقتصاد، أو السياسة، أو الثقافة.

5- تعجز كليّا عن مخالفة، أو نقد، أو مُعارضة، ما يريده، أو ما يوحي به، القصر الملكي.

أما «الأحزاب المستقلّة» فهي على الخصوص أحزاب اليسار التقدّمي، أو الثوري. وهي التالية (بدون ترتيب): "الحزب الاشتراكي الموحّد"، و "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، و "حزب النهج الديمقراطي"، و "حزب المؤتمر الاتحادي". ويعتقد بعض المناضلين أنه يوجد أيضًا بعض الأشخاص الوُصُوليين في قيادات أحزاب اليسار، ويطمحون في الخفاء إلى تحويل حزبهم إلى حزب مشابه «للأحزاب

(3) في يناير 2016، حينما "انتخب" إلياس العماري ككاتب عام "الحزب الأصالة والمعاصرة"، كمرشّح وحيد، وبالتصفيق، وبالإجماع، بعث الديوان الملكي رسالة إلى إلياس العماري يشهد فيها بخصاله الحميدة. وبعد استقبال إلياس العماري من طرف الملك، صرّح إلياس للصحافة أنه تلقى من الملك «توجيهات نيّرة»!

الإدارية»، بهدف تحسين أوضاعهم المجتمعية، أو التحاقهم بالنُخب الرسمية، أو المُستفيدة من النظام السياسي القائم.

وتدخل أيضا ضمن قِوى اليسار بالمغرب جماعات مناضلة، وتنظيمات ثورية، وكذلك تيارات متواضعة، وهي عموما صغيرة في حجمها، وتعمل في شبه سرّية بسبب القمع، لكنها تساهم في النضالات الجارية، وتتوفر على تأثير معترف به في الساحة السياسية، أو النضالية، ولو أن هذا التأثير يبقى متواضعا، أو مَوْسِمِيًّا، أو ضعيفا.

وعند تحديد الموقع السياسي لأحزاب مثل **«الاتحاد الاشتراكي»**، أو **«حزب التقدم والاشتراكية»**، نصطدم ببعض الآراء التي تُصرّ على اعتبار هذين الحزبين داخل «اليسار». وتعتقد هذه الآراء أن الأحزاب التي كانت خلال سنوات 1960 م «يسارية»، تبقى بالضرورة دائما داخل «اليسار». وهذا رأي «آلي» (mécaniste)، أي غير جدلي. لأن هذا الرّأي لا يدرك أن أيّ حزب يتطوّر باستمرار، بل يمكنه أن يتحوّل إلى نقيضه ! فمثلاً **«حزب الاتحاد الاشتراكي»**، لم يعد حزبا ثوريا، ولا يساريا، ولا اشتراكيا، منذ مؤتمره الاستثنائي في سنة 1975. وتأكّد ذلك أثناء «حكومة التناوب» التي قادها عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب العام لحزب «الاتحاد الاشتراكي»، بين سنتي 1997 و 2002. وأصبح حزب «الاتحاد الاشتراكي» اليوم يتأرجح بين موقعي الوسط، واليمين. أمّا حزب **«التقدم والاشتراكية»**، فقد تخلّى عن التقدّمية، وعن الاشتراكية. وقد بدأ تحوله إلى حزب يميني، منذ سنوات 1975. أمّا **«حزب الاستقلال»**، فقد كان وما يزال حزبا ملكيا، يمينيا، ومُحافظا.

وتحمل بعض الأحزاب صفة «الاشتراكي» في اسمها (مثل "حزب الاتحاد الاشتراكي"، و"حزب التقدم والاشتراكية"). وكانت هذه التسميات ترجع لِفَتْرَة سنوات 1960، حينما كانت هذه الأحزاب ناقدة، أو مناضلة، أو تقدّمية. لكن هذه الأحزاب تحوّلت بشكل بطيء، وغير محسوس، على امتداد عُقُود من الزمن، وأصبحت فيما بعد مُناصرة للرأسمالية، ورافضة لكلّ ما هو اشتراكي. [وحتى «الحزب الاشتراكي الموحّد»، و«حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي»، يحملان

في اسميهما صفة "الاشتراكي"، لكن يصعب على الملاحظ أن يجد في سلوك هذين الحزبين ما يدلُّ على أنهما يُنصِران عمليًّا "الاشتراكية"، أو يعملان بهدف تحقيقها في أجل مُعيَّن. بل يرفض هذان الحزبان نظرية الماركسية الثورية، والثورة المُجتمعية، وَيَنفِران مِنَ الشيوعية].

وأما "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، فَيَتَّجِحُ، على العموم، بين موقعي اليمين، واليمين المتطرّف. ويُدافع تارةً عن مواقف أخلاقية (مثل التنديد بالفساد، وذلك عبر الخطاب فقط، ومن منطلق ديني)، وتارةً أخرى يدافع عن قضايا يمينية، أو مُحافظة، أو رجعية (مثل المُساندة المُطلقة للنظام الملكي القائم، ومسايرة النظام الرسالي الليبرالي المتوحّش، والتسامح مع الفساد، وتركية القمع، والدّفاع عن "إمارة المؤمنين"، وعن أسلمة الدولة (Islamisation de l'État)، وعن الخضوع الأعمى «للشريعة الإسلامية»، وعن دوام التمييز السّلبى ضدّ النساء). وَيَقْبَلُ بِالتَّبَعِيَّةِ لِلإمبريالية. وهذا الحزب هو الذي مرّر، من موقع الأغلبية في الحكومة، قوانين كثيرة رجعية، مثل اقتطاع أيام الاضراب من أجور المأجورين المُضْرِبين عن العَمَل، وتصفية صندوق المَقاصّة، وإلغاء صناديق دعم مواد الاستهلاك الأساسية، وتضييق منظومة التقاعد (عبر تمديد سنّ التقاعد، وتخفيض قيمة المعاش، والزّيادة في نسب الاقتطاعات من الأجر)، وإيقاف مراقبة وثبات أثمان المواد البترولية، وتمير قوانين تُشَدِّد المضايقات على الصحفيين، وإلغاء مجانية التعليم العمومي، والقمع الشرّس ضدّ المظاهرات الاحتجاجية في عدّة مناطق، مثل الرّيف، وجرادة، وزاكورة، إلى آخره. وأنصار «حزب العدالة والتنمية»، المندسّين في وزارة التعليم وإداراته، هم الذين أغرقوا التعليم العمومي بـ «موادّ دينيّة إسلامية». وَتَبَقِيَ هذه المواد مُجرّد دعاية أيديولوجية تُرهِق التلاميذ، ولا تفيدهم بأيّ شيء.

وكان اليسار في المغرب، بين سنتي 2000 و 2021، يتكوّن من أربعة أحزاب. وهي الأحزاب التالية :

(1) «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي»، وتأسَّس في سنة 1989. وكان كاتبه العام هو أحمد بن جلون، وتلاه عبد الرحمن بن عمرو، ثمَّ عليُّ بوطوالة.

(2) «حزب الاشتراكي الموحَّد»، وكاتبته العامة الحالية هي نبيلة مُنيب. وهذا الحزب هو نوع من الامتداد لـ «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي». وتكوَّنت هذه "المنظمة" هي نفسها في شهر يوليوز 2002، من اتحاد ثلاثة مَجْموعات، هي «الحركة من أجل الديمقراطية»، و«الديموقراطيون المُستقلُّون»، وشخصيات يسارية مستقلة. وفي سنة 2005، إلْتَحَقَتْ بهذه "المنظمة" «حركة الوفاء للديمقراطية». وكانت قد انْشَقَّتْ عن «حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». وبهذا الاندماج، تأسَّس «الحزب الاشتراكي الموحد» (PSU) في نفس السنة 2005. وكان أوَّل كاتب عام هو محمد مجاهد، من سنة 2005 إلى سنة 2011. ثمَّ خَلَفَتْهُ نبيلة مُنيب في يناير 2012. ثمَّ أُعِيدَ انْتِخَابُ نبيلة مُنيب أمينة عامة لولاية ثانية (غير قابلة للتجديد) في يناير 2018.

وَمِنْ خُصُوصِيَّاتِ «الحزب الاشتراكي الموحَّد» أنه وُلِدَ في عام 2002، من خلال اندماج ثلاثة تَنْظِيمَات، هي: (1) «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» (OADP) التي تأسَّست في عام 1983، بِرِعَاةِ محمد بن سَعِيدِ آيتْ إِيْدِرْ؛ (2) «حركة الوفاء للديمقراطية» بقيادة محمد السَّاسِي؛ (3) «حركة الديمقراطيين المستقلين الأحرار» بزعامة محمد مجاهد.

(3) «حزب المُؤْتَمَرِ الوَطْنِيِّ الاتِحَادِيِّ»، نشأ في شهر أكتوبر 2001، عبر انشقاق عن "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية". وكان قائد هذا الانشقاق هو عبد المجيد بوزوع. ثمَّ انْشَقَّ هو نفسه عن هذا الحزب في عام 2006، لإنشاء "الحزب الاشتراكي". وَمِيزَةُ "حزب المُؤْتَمَرِ الاتِحَادِيِّ" هي أنه يَرْتَبِطُ بِ ، أو يَتِمَّاهَى مَع ، نقابة «الكوْنِفِيدِرَالِيَّةِ الديمقراطيَّة لِلشُّغْل». وهي النقابة التي كانت في الأصل النقابة التَّابِعَةَ لـ "حزب الاشتراكي للقوات الشعبية". وكانت

نتائج "حزب المؤتمر الاتحادي" في الانتخابات البرلمانية هي: مقعد واحد (من أصل 325) في أيلول/سبتمبر 2002، 7 مقاعد في أيلول/سبتمبر 2007، وصفر مقعد في العام 2011، . وأعيد انتخاب عبد السلام لعزيم مرة ثانية أميناً عاماً لـ «حزب المؤتمر الوطني الاتحادي» في ديسمبر 2012.

4) «حزب النهج الديمقراطي»، تأسس في سنة 1995، وكان كاتبه العام هو عبد الله الحرّيف، ثم تلاه مصطفى أبراهمًا. ويقول قادة "حزب النهج" أن هذا الحزب هو «إمتداد لمنظمة إلى الأمام». وهذا غير صحيح. لأن "حزب النهج" يختلف عن "منظمة إلى الأمام" على مستويات التركيبة البشرية، والخط السياسي، والأساليب التنظيمية، والأساليب النضالية، والتصورات التكتيكية والاستراتيجية، إلى آخره. وتتكوّن أيضاً جماهير اليسار في المغرب من بعض الجماعات، أو التنظيمات المتنوعة، والمستقلة، وفصائل طلابية، وكذلك من مناضلين غير متحزبين.

وقد تأسست «فيديرالية اليسار الديمقراطي» في سنة 2007، وغيّرت إسمها في سنة 2014. وكانت تضم ثلاثة أحزاب، هي: "الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، و"حزب المؤتمر الوطني الاتحادي". أمّا "حزب النهج الديمقراطي"، فكانت عضويته مرفوضة صراحةً من طرف مكونات «فيديرالية اليسار الديمقراطي». وقد وضع أحزاب اليسار الثلاثة في «فيديرالية اليسار» ثلاثة شروط للحصول على العضوية في هذه الفيدرالية (وهي: الاتفاق على عدم تجاوز "سقف" الملكية البرلمانية، والموافقة على أن الصحراء الغربية مغربية، والقبول بالمشاركة في الانتخابات العامة). وكانت الغاية من هذه الشروط هي تبرير رفض مشاركة "حزب النهج" في هذه الفيدرالية.

ومنذ سنة 2007، تسعى أحزاب "فيديرالية اليسار الديمقراطي" إلى إندماجها في حزب يساري واحد. وكان من المتفق عليه بين الأحزاب الثلاثة (التي تكون «فيديرالية اليسار الديمقراطي» بالمغرب)

أن يَتِمَّ إنْدِمَاجُها في حزب واحد، في سنة 2016. ومنذ قرابة سنة 2015، كانت هذه الأحزاب الثلاثة تُصَرِّحُ عَلَنِيَّةً أنها تَقَدَّمتْ كَثِيرًا في مجال نقاشاتها، وتقاربها، وتعاونها، إلى درجة أنها أصبحت، في بداية سنة 2021، «عَلَى وَشْكِ الإِعلانِ عن إنْدِمَاجِها قَرِيبًا جِدًّا في حزب واحد مُوَحَّدٍ».



3) مَنْ هُوَ «الْحِزْبُ الْيَسَارِي» ؟

جواب : بعبارة أخرى، مَا مَعْنَى «الحزب اليساري»، أو «الثوري»، أو «الاشتراكي» ؟ يجب بَدَايَةً أَنْ نُؤَكِّدَ أَنَّ صِفَاتِ «اليسارية»، و«الثورية»، و«الاشتراكية»، تَتَرَابَطُ عُضُوبًا فِيهَا بَيْنَهَا. وَلَا يَقْدِرُ أَيُّ حِزْبٍ أَنْ يَتَّصِفَ فِعْلًا بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ، دُونَ أَنْ يَتَّصِفَ، فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، بِالصِّفَاتِ الْأُخْرَى. لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةَ تَتَرَابَطُ جَدَلِيًّا فِيهَا بَيْنَهَا. وَ لِكَيْ نَصِفَ حِزْبًا بِأَنَّهُ «يساريا»، أو «ثوريا»، أو «اشتراكيا»، يجب أَنْ تَتَوَفَّرَ فِيهِ شُرُوطٌ عَلَى عِدَّةِ مُسْتَوِيَاتٍ، مِنْهَا مُسْتَوِيَاتُ التَّنْظِيمِ، وَالبِنْيَةِ الطَّبَقِيَّةِ، وَنَمَطِ الْفِكْرِ، وَالمُمارَسَةِ النِّضَالِيَّةِ، وَالبَرْنَامِجِ، وَالمُطْمُوْحِ الاستراتيجي :

- فَيَشْتَرَطُ أَوَّلًا فِي كُلِّ حِزْبٍ يَدَّعِي أَنَّهُ يَسَارِيَا (أَوْ ثُورِيَا، أَوْ اشْتِرَاكِيَا) أَنْ يَكُونَ لَهُ تَنْظِيمٌ حَقِيقِيٌّ، وَمُنْضَبِيٌّ، وَفَعَّالٌ، وَمُنَاضِلٌ، وَمُنْتَشِرٌ عَلَى مُعْظَمِ التُّرَابِ الْوَطْنِيِّ.

- وَيَشْتَرَطُ فِيهِ ثَانِيًا، أَنْ تَتَكَوَّنَ تَرْكِيْبَتُهُ الطَّبَقِيَّةُ مِنْ أَشْخَاصٍ يَنْتَمُونَ إِلَى مُخْتَلَفِ طَبَقَاتٍ وَشَرَائِحِ الشَّعْبِ، وَمِنْهُمْ أَسَاسًا الْمُسْتَعْلَيْنَ، وَالكَادِحِينَ، وَالعَمَّالَ، وَالفَلَاحِينَ الْفُقَرَاءَ وَالصِّغَارَ، وَالمُتَقَفِّينَ الثُّورِيِّينَ، وَالحَرْفِيِّينَ، وَالشَّبَابَ، وَالنِّسَاءَ، وَالبَرَجَوَازِيِّينَ الصِّغَارَ الثَّائِرِينَ، وَالعَاطِلِينَ، وَالمُهْمَشِينَ، إِلَى آخِرِهِ. وَنُلاحظُ الْيَوْمَ أَنَّ الْعَلَاقَةَ بَيْنَ قُوَى الْيَسَارِ وَالجَمَاهِيرِ الْمُسْتَعْلَّةِ، هِيَ عِلَاقَةٌ مُهْمَلَةٌ، أَوْ مُبْهَمَةٌ، أَوْ غَائِبَةٌ، أَوْ مَيَّتَةٌ. بَيْنَمَا يَسْتَحِيلُ تَطْوِيرُ، أَوْ تَقْوِيمُ، أَوْ تَثْمِيرُ، قُوَى الْيَسَارِ، إِذَا لَمْ تُشَارِكْ هَذِهِ الْقُوَى السِّيَاسِيَّةُ فِي نِضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِ الْكَادِحَةِ وَالمَفْتُوحَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يَلْتَحِقِ الْمَوَاطِنُونَ الْمُنَاضِلُونَ، الْمُتَوَاجِدُونَ ضِمْنَ الْجَمَاهِيرِ الْكَادِحَةِ، إِلَى هَذِهِ الْقُوَى الْيَسَارِيَّةِ.

- وَيُشْتَرَطُ فِيهِ **ثَالِثًا**، أَنْ يَسْتَرَشِدَ بِمَبَادِيِ النَّظَرِيَّةِ المَارْكْسِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ. وَلَوْ أَنَّ هَذِهِ المَارْكْسِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ تَحْتَاجُ إِلَى دَرَاةٍ، وَإِلَى اسْتِيْعَابٍ، وَإِلَى تَطْوِيرٍ، وَتَعْمِيقٍ، وَإِبْدَاعٍ.

- وَيُشْتَرَطُ فِيهِ **رَابِعًا**، أَنْ تَكُونَ لَهُ مُمَارَاةٌ نِضَالِيَّةٌ ثَّوْرِيَّةٌ مُنْحَاةٌ إِلَى جَانِبِ جَمَاهِيرِ الشَّعْبِ المُسْتَعْلَّةِ وَالكَادِحَةِ.

- وَيُشْتَرَطُ فِيهِ **خَامِسًا**، أَنْ يَكُونَ لَهُ بَرْنَامَجٌ سِيَاسِيٌّ يَهْدَفُ إِلَى تَغْيِيرِ المُجْتَمَعِ الرَّأْسِمَالِي القَائِمِ، وَتَعْوِيْضِهِ بِمُجْتَمَعٍ اشْتِرَاكِيٍّ ثَّوْرِيٍّ وَتَحْرِيْرِيٍّ.

- وَيُشْتَرَطُ فِيهِ **سَادِسًا**، أَنْ يَكُونَ طُمُوْحُهُ الِاسْتِرَاتِيْجِيُّ هُوَ القِضَاءُ عَلَى الرَّأْسِمَالِيَّةِ، وَتَشْيِيْدُ المُجْتَمَعِ الِاشْتِرَاكِيِّ، ثُمَّ الشِّيْعُوِيِّ، المُتَحَرِّرِ مِنْ كُلِّ أَشْكَالِ الِاسْتِغْلَالِ، وَالِاضْطِهَادِ، وَالِاسْتِبْدَادِ، وَالِاسْتِيْلَابِ.

وَكُلُّ حِزْبٍ لَا تَتَوَفَّرُ فِيهِ هَذِهِ الشَّرُوْطُ، سَيَكُونُ حِزْبًا مُحَافِظًا، أَوْ إِصْلَاحِيًّا، أَوْ رَأْسِمَالِيًّا، أَوْ بَرَجْوَازِيًّا، أَوْ اِنْتِهَازِيًّا، أَوْ نَفْعِيًّا، أَوْ يَمِيْنِيًّا، أَوْ رَجْعِيًّا.

وَمَقْيَاسُ ثَّوْرِيَّةِ أَيِّ فَاعِلٍ مُجْتَمَعِيٍّ (سِوَاءَ كَانِ هَذَا الفَاعِلُ شَخْصًا، أَوْ جَمَاعَةً، أَوْ حِزْبًا، أَوْ مُؤَسَّسَةً)، أَوْ مَقْيَاسُ يَسَارِيَّتِهِ، يَتَجَلَّى فِي الاجْتِهَادِ العَمَلِيِّ لِهَذَا الفَاعِلِ، فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي كُلِّ مَجَالٍ، مِنْ أَجْلِ تَشْوِيْرِ كُلِّ عَمَلٍ، وَكُلِّ حَدَثٍ، وَكُلِّ نِضَالٍ، وَكُلِّ عِلَاقَةِ مُجْتَمَعِيَّةٍ، سِوَاءَ كَانِ هَذَا الحَدَثُ فَرْدِيًّا، أَوْ جَمَاعِيًّا، أَوْ مُجْتَمَعِيًّا، أَوْ عَالَمِيًّا. وَمَعْنَى التَّثْوِيْرِ هُنَا، هُوَ الطُّمُوْحُ النِضَالِيُّ القَوِيُّ نَحْوَ تَغْيِيرِ مُجْمَلِ المُجْتَمَعِ، وَنَحْوِ التَّحْرِيْرِ مِنْ مُجْمَلِ أَشْكَالِ التَّخَلُّفِ، وَالِانْحِطَاطِ، وَالِاسْتِبْدَادِ، وَالِاضْطِهَادِ، وَالِاسْتِغْلَالِ، وَالِاسْتِيْلَابِ (aliénation).

وَفِي مَجَالِ العِلَاقَاتِ فِيمَا بَيْنَ قَوِيِّ الِيسَارِ (فِي سَنَةِ 2020)، فَإِنَّ أَهْمَ النُّقْطِ الأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ مِنْهَا الخَطُّ السِيَاسِيُّ البَدِيْلُ لَدَى أَيِّ حِزْبٍ اشْتِرَاكِيٍّ ثَّوْرِيٍّ، هِيَ النُّقْطُ التَّالِيَةُ :

1) تَجَنُّبُ إِضَاعَةِ الطَّاقَاتِ فِي الِانْشِغَالِ بِمَهْمَّةِ تَوْحِيْدِ قَوِيِّ الِيسَارِ المُخْتَلِفَةِ فِي حِزْبِ يَسَارِيٍّ وَاحِدٍ. لِأَنَّ كُلَّ تَنْظِيْمٍ سِيَاسِيٍّ يَتَمَيَّزُ بِبِنِيَّةٍ

طَبَقِيَّة، أو فَيَوِيَّة، خَاصَّةً بِهِ. ولأنَّهُ من شِبهِ المُسْتَحِيلِ توحيد الأَحْزَابِ الَّتِي تَكُونُ بِنِيَّاتِهَا الطَّبَقِيَّةَ مُتَبَايِنَةً، أو مُتَنَاقِضَةً.

(2) تَلَا فِي إِضَاعَةِ الطَّاقَاتِ فِي الانشِغَالِ بِمُهْمَةٍ عَقْدَ تَحَالُفٍ فِيمَا بَيْنَ قَوَى سِيَاسِيَّةٍ مُتَمَيِّزَةٍ وَمُتَنَاقِضَةٍ. لَأنَّهُ كَلَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَى السِّيَاسِيَّةُ الْمُخْتَلِفَةُ تَتَمَيَّزُ بِبِنْيَاتٍ طَبَقِيَّةٍ مُتَبَايِنَةٍ، أو مُتَنَاقِضَةٍ، فَإِنَّهَا سَتَكُونُ غَيْرَ قَادِرَةٍ عَلَى الْإِلْتِمَامِ بِبُنُودِ أَيِّ تَحَالُفٍ. ولأنَّ عَقْدَ هَذَا التَّحَالُفِ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ صَعْبًا جَدًّا، أو غَيْرَ مُمَكِّنٍ، أو غَيْرِ مُجَدِّ.

(3) الإِكْتِفَاءُ بِحَدِّ أَدْنَى مِنَ التَّشَاوُرِ، وَالتَّنْسِيقِ الْمِيدَانِيِّ (فِيمَا بَيْنَ مَنَاضِلِي مُخْتَلِفِ الْمَجْمُوعَاتِ الْمَنَاضِلَةِ، الْمُسَاهِمَةِ فِي النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ). وَلَوْ كَانَ هَذَا التَّنْسِيقُ غَيْرَ رَسْمِيٍّ، أو غَيْرِ مَرْكَزِيٍّ، أو غَيْرِ مُلْزَمٍ.

(4) التَّرْكِيزُ عَلَى مَهَامِّ خَوْضٍ أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُ مِنَ النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ، وَفِي كُلِّ مَجَالٍ، وَفِيمَا بَيْنَ أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الْقَوَى الْيَسَارِيَّةِ وَالدِيمُوقْرَاطِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِيَّةِ. وَتَشْجِيعُ كُلِّ الْمَنَاضِلِينَ عَلَى الْمُشَارَكَةِ فِي هَذِهِ النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ كَمُؤَاطِنِينَ أَفْرَادًا، وَلَيْسَ كَمُؤَسَّسَاتٍ حَزْبِيَّةٍ. وَتُرْكَزُ حَالِيًا عَلَى خَوْضِ النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، لِأَنَّهَا هِيَ الْوَسِيلَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي تُوفِّرُ إِمْكَانِيَّاتَ تَكْوِينِ الْجُمَاهِيرِ (وَالْمَنَاضِلِينَ)، وَتَعْبِئَتِهَا، وَتَوْعِيَّتِهَا، وَتَنْظِيمِهَا، وَتَهْيِئَتِهَا لِخَوْضِ نِضَالَاتٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ مِنْ مُسْتَوَى أَعْلَى. وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مُمَازَسَتِهَا النِّضَالِيَّةِ، أَيَّ مِنْ خِلَالِ تَجَارِبِهَا النِّضَالِيَّةِ الْمَلْمُوسَةِ هِيَ نَفْسُهَا.

(5) الْحِرْصُ عَلَى تَحْوِيلِ النِّضَالَاتِ النِّقَابِيَّةِ إِلَى نِضَالَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ ثَوْرِيَّةٍ. وَاسْتِعْمَالُ كُلِّ النِّضَالَاتِ، وَكُلِّ الصَّدَامَاتِ، وَكُلِّ الْأَحْدَاثِ، لِتَعْمِيقِ الْوَعْيِ الطَّبَقِيِّ الثَّوْرِيِّ لَدَى الْمَنَاضِلِينَ، وَلَدَى الْجُمَاهِيرِ الْكَادِحَةِ. لِأَنَّه لَا يُمَكِّنُ تَعْمِيمِ الْوَعْيِ الطَّبَقِيِّ الثَّوْرِيِّ سِوَى عَبْرِ خَوْضِ النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ الْمَلْمُوسَةِ، الَّتِي تُشَارِكُ فِيهَا أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الْجُمَاهِيرِ الْكَادِحَةِ.

6) التَخَلُّص من أوهام النَزَعَةِ الإِصْلَاحِيَّةِ التي تُؤْمِن بِإِمْكَانِيَّةِ إِصْلَاحِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ، مِنْ خِلالِ العَمَلِ مِنْ دَاخِلِ مَوْسَّسَاتِ هَذَا النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ المَغْشُوشَةِ، أَيِ مِنْ خِلالِ المِشَارَكَةِ فِي الِانْتِخَابَاتِ البَرْلَمَانِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ. وَالتَخَلُّصُ مِنْ أَوْهَامِ النَزَعَةِ الأَخْلَاقِيَّةِ الَّتِي تُؤْمِن بِإِمْكَانِيَّةِ إِصْلَاحِ المُجْتَمَعِ مِنْ خِلالِ الوَعْظِ، وَالإِرشَادِ، وَالدَّعْوَةِ لِلسُّلُوكِ الحَسَنِ. وَالتَخَلُّصُ مِنَ النَزَعَةِ الأَقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تُؤْمِن بِأَنَّ التَطَوُّرَ العَفْوِيَّ لِلرَّأْسِمَالِيَّةِ سَيُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى تَعْمِيمِ الرِّفَاةِ، وَالعَدَالَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ. وَالتَخَلُّصُ مِنْ وَهْمِ النَزَعَةِ القَانُونِيَّةِ الَّتِي تُؤْمِن بِأَنَّ فِرْضَ الإلتِزَامِ بِالقَوَانِينِ القَائِمَةِ سَيَكْفِي وَحده لِتَحْقِيقِ مِصَالِحِ جِماهيرِ الشَّعْبِ، دُونَ الحَاجَةِ إِلَى مُقاوِمَةِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ، وَلاَ إِلَى تَهْيِئِ الثَّوْرَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ الإِشْتِرَاكِيَّةِ الَّتِي تُغَيِّرُ العِلاَقَاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ. حَيْثُ تُرَاهِنُ النَزَعَةُ القَانُونِيَّةُ عَلَى التَّفَاهُمِ فِيمَا بَيْنَ الطَّبَقَاتِ، بَدَلًا مِنَ المُرَاهِنَةِ عَلَى الصِّراعِ الثَّوْرِيِّ فِيمَا بَيْنَ الطَّبَقَاتِ،

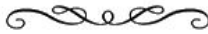
7) التَخَلُّصُ مِنْ وَهْمِ الإِعْتِقَادِ بِإِمْكَانِيَّةِ العَمَلِ السِّيَاسِيِّ فِي العَلَنِيَّةِ بِنِسْبَةِ 100 %، فِي إِطارِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الإِسْتِبْدَادِيِّ القَائِمِ، (وَالحِرْصُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَقْرُبُ مِنْ 70 %، أَوْ 80 %، مِنَ الأَعْمَالِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْحِزْبِ الثَّوْرِيِّ فِي السِّرِّيَّةِ).

8) الحِرْصُ عَلَى إِدْرَاكِ أَنَّ التَنْظِيمَ المُحَكَّمَ ضَرُورِيٌّ، وَأَنَّ الإِنْضِبَاطَ الثَّوْرِيَّ أَسَاسِيٌّ، لَكِنِهُمَا لاَ يَكْفِيانِ وَحدهما. حَيْثُ لاَ يَكْتَسِبُ التَنْظِيمُ فَعَالِيَّتَهُ الثَّوْرِيَّةَ سِوَى مِنْ خِلالِ الإِرْتِبَاطِ بِالجِماهيرِ الكادِحَةِ، وَمِنْ خِلالِ تَعْمِيقِ الوَعْيِ الطَّبَقِيِّ الثَّوْرِيِّ، وَالجُرْأَةِ فِي إِتِخَاذِ المَبَادِرَاتِ النِّضَالِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ الثَّاقِبَةِ، وَالمِشَارَكَةِ فِي مُجْمَلِ النِّضالاتِ الجِماهيرِيَّةِ المُشْتَرَكَةِ.

9) يَجِبُ عَلَى الحِزْبِ الثَّوْرِيِّ أَنْ يَحْرُصَ دَائِمًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مُرْتَبِطًا عَضُوبًا بِمُخْتَلَفِ الجِماهيرِ المُسْتَغَلَّةِ، وَالمُضْطَهَدَةِ، وَالمَهْمِشَةِ، وَبِنِضالاتِها، وَذَلِكَ عِبْرَ شَبَكاتِ مِنَ التَنْظِيماتِ المُتَنَوِّعَةِ، وَالمُتَعَدِّدَةِ، وَالمُتَفَاوِتَةِ. وَأَنْ يَهْتَمَّ بِالمَبَادِرَاتِ النِّضَالِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ لِلجِماهيرِ، وَأَنْ يَعمَلَ بِهَدَفِ تَحْقِيقِ طُمُوحِها الثَّوْرِيَّةِ.

وَيَتَكَلَّمُ بعض المناضلين عن وُجُود «يَسَارٍ جَذْرِيٍّ»، و«يَسَارٍ مُعْتَدَلٍ»، أو «يَسَارٍ دِيمُوقْرَاطِيٍّ». كأنه يُمكن أن يُوجد «يَسَارٌ يَسَارِيٌّ»، و«يَسَارٌ يَمِينِيٌّ». أو كأنه يُمكن أن يُوجد «يسار ثوريٌّ» و«يَسَارٌ إِصْلَاحِيٌّ»، أو «يَسَارٌ مُحَافِظٌ». وهذا هو ما يُريده الأشخاص «البرجوازيون الصِّغار». والتَّصَوُّرُ السَّلِيمُ هو أن كلَّ قُوَّةٍ سياسيَّةٍ «يَسَارِيَّةٍ»، يجب أن تكون بالضَّرُورَةِ «جَذْرِيَّةً»، أي «ثُورِيَّةً». وإذا لم تكن قُوَّةً سياسيَّةً «جذريةً»، أو «ثوريةً»، فإنها لن تكون «يَسَارِيَّةً» حَقِيقِيَّةً. وكل «يَسَارٍ» غير «جذريٍّ»، أو غير «ثوريٍّ»، فإنه ليس بـ «يَسَارٍ» حَقِيقِيٍّ.

وفي هذا الكتاب الحالي، حتَّى وإن تَكَلَّمْنَا (باللغة السياسيَّة العامَّة المُستعملة بشكل شائع) عن بعض الأحزاب بالمغرب كـ «أحزاب يسارية» (مثل "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد"، "حزب الطليعة"، "حزب المؤتمر الاتحادي"، "حزب النهج")، فإن شُرُوط «الحزب اليساري» لا تتوفَّر بما فيه الكِفَايَةِ في هذه الأحزاب. وحتَّى إذا وصفنا هذه الأحزاب بـ «اليسارية»، أو «الثورية»، أو «الاشتراكية»، فإننا نُنْتَقِدُهَا، وَنَدْعُوها إِلَى أن تُضَاعِفَ مَجْهُودَاتِهَا لكي تَسْتَحِقَّ هذه الصِّفَات.



4) مَا هِيَ أَبْرَزُ الْمُعْطِيَّاتِ حَوْلَ الصِّرَاعَاتِ الْحَدِيثَةِ فِيمَا بَيْنَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟

جَوَاب : بعدما عَرَضْنَا فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ مُعْطِيَّاتِ حَوْلَ الْمَشْهَدِ الْعَامِ لِلْأَحْزَابِ فِي الْمَغْرِبِ، يُمَكِّنُ الْآنَ أَنْ نَتَنَاوَلَ أَبْرَزَ الْمُعْطِيَّاتِ حَوْلَ الصِّرَاعَاتِ الْحَدِيثَةِ فِيمَا بَيْنَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ.



فِي الصُّورَةِ أَعْلَاهُ، مِنَ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ: الْأَمْنَاءُ الْعَامُونَ لِأَحْزَابِ الْيَسَارِ الْأَرْبَعَةِ، فِي سَنَةِ 2020: نَبِيلَةُ مَنِيْب (حزب الاشتراكي المُوَحَّد، تأسَّسَ فِي سَنَةِ 2002)، عَبْدِ السَّلَامِ الْعَزِيْزِ (حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، تأسَّسَ فِي سَنَةِ 2001)، مِصْطَفَى الْبِرَاهِمَةِ (حزب التَّهْجِ الدِّيمُوقْرَاطِي، تأسَّسَ سَنَةَ 1995)، عَلِيِّ بُوْطُوْالَةِ، (حزب الطَّلِيْعَةِ الدِّيمُوقْرَاطِي الْاِشْتِرَاكِي، تأسَّسَ فِي 1989). ثُمَّ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ السَّاسِي الدَّاعِي إِلَى تَأْسِيْسِ حِزْبِ يَسَارِي جَدِيْدٍ.

خِلَالَ شَهْرِ يُونِيُو 2021، وَقَعَتِ صِرَاعَاتٌ سِيَاسِيَّةٌ حَادَّةٌ فِيمَا بَيْنَ بَعْضِ قُوَى الْيَسَارِ فِي الْمَغْرِبِ. وَمِنْ بَيْنِ النَّتَائِجِ الْمُبَاشِرَةِ لِهَذِهِ الصِّرَاعَاتِ، نُسَجِّلُ :

- 1) اِنْتِشَارُ "فِيْدِيْرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِّيمُوقْرَاطِي" إِلَى شَطْرَيْنِ مُتَعَادِيَيْنِ؛
- 2) اِنْتِشَاقُ "الْحِزْبِ الْاِشْتِرَاكِي الْمُوَحَّد" إِلَى قِسْمَيْنِ خَصْمَيْنِ؛

(3) تَضْيِيعُ قَرَابَةِ 14 سَنَةٍ مِنْ مَجْهُودَاتِ التَّقَارُبِ وَالتَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَ الْأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ الْعُضْوَةِ فِي "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيَّةِ"، وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ فَقَطْ مِنْ شَهْرِ يُونِيُو 2021؛

(4) خَلَقَ أَحْقَادٌ جَدِيدَةٌ، وَعَدَاوَاتٌ إِضَافِيَةٌ مُصْطَنَعَةٌ، فِيمَا بَيْنَ الْعَدِيدِ مِنْ قِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ. وَتَفَاقُمٌ تَشْتِيَتْ قُوَى الْيَسَارِ، وَإِضْعَافِيهَا، وَتَقْلِيصُ الثِّقَّةِ فِيهَا.

وَلَمْ يَسْبِقِ أَنْ تَعَرَّضَتْ هَذِهِ الصِّرَاعَاتُ لِلتَّحْلِيلِ وَالنَّقْدِ (بشكْلٍ مَكْتُوبٍ). فَمَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُنَاضِلِينَ الْمَارْكَسِيِّينَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ الْهَامَّةِ ؟

وَهَدَفَ النَّصُّ الْحَالِيُّ هُوَ تَحْلِيلُ هَذِهِ الصِّرَاعَاتِ السِّيَاسِيَةِ الْحَدِيثَةِ، وَتَفْكِيكِ مَزَاجِهَا، وَنَقْدِ مُجْمَلِ السُّلُوكِيَّاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ، أَوْ الْمُنْحَرِفَةِ، وَاسْتِخْلَاصِ الدَّرُوسِ مِنْهَا، فِي إِتِّجَاهِ تَسْهِيلِ التَّحَرُّرِ مِنْ نَمَطِ التَّفَكِيرِ الْبُورْجُوزِي الصَّغِيرِ الْمُخَرَّبِ. وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ نَقُولَ صِرَاحَةً لِقِيَادَاتِ قُوَى الْيَسَارِ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْمَسْتَوَى الثَّوْرِي الْمَطْلُوبِ. وَلَا يُمَكِّنُ إِتْقَانَ مَهَامِ الْحَاضِرِ، أَوْ إِسْتِشْرَافِ الْمُسْتَقْبَلِ، دُونَ نَقْدِ أَحْدَاثِ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ.

وَقَدْ سَبَقَ لِقِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الثَّلَاثَةِ، الْمُتَحَالِفَةِ فِي إِطَارِ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيَّةِ" بِالْمَغْرِبِ، أَنْ وَضَعَتْ تَصْرِيحًا لَدَى هَيْئَةِ (تَابِعَةِ لِيُوزَارَةِ الدَاخِلِيَّةِ) تُشْرِفُ عَلَى تَنْظِيمِ **الانتخابات** فِي الْمَغْرِبِ. وَيُخَوِّلُ هَذَا **التصريح للأحزاب الثلاثة** (وهي "الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة"، و"حزب المؤتمر") تَكْوِينَ تَحَالْفِ سِيَاسِيٍّ، وَانْتِخَابِيٍّ. وَيَسْمَحُ هَذَا التَّصْرِيحُ لِلأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ بِتَرْشِيحِ أَعْضَائِهَا بِشكْلٍ مُشْتَرِكٍ، فِي إِطَارِ **لائحة انتخابية واحدة**، خِلَالَ الْاسْتِحْقَاقَاتِ الْانْتِخَابِيَّةِ الْمَقْبَلَةِ، وَالتِّي كَانَتْ سَتَجْرَى فِي شَتْنَبْرِ 2021.

وَبَعْدَ مُرُورِ شُهُورٍ عَلَى إِيدَاعِ هَذَا "التصريح" (الْمُتَعَلِّقُ بِالانتخابات)، قَامَ عِدَّةُ مَسْؤُولِينَ فِي قِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ (الْمَشَارِكَةِ فِي "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيَّةِ")، قَامُوا بِالْعَدِيدِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَمِنْ

رُدود الأفعال. وَيَسْتَحِيلُ طَبَعًا أَنْ نَعْرِفَ كُلَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَوْ التَّفَاعُلَاتِ، بِدَقَّةٍ، وَبِمَوْضُوعِيَّةٍ. وَالْمَهْمُ هُوَ أَنْ هَذِهِ التَّفَاعُلَاتُ كَانَتْ تُثِيرُ خِلَافَاتٍ، وَصِرَاعَاتٍ مُتَوَتِّرَةً، وَمُتَصَاعِدَةً، فِيمَا بَيْنَ قِيَادَاتِ الْأَحْزَابِ الْمُكَوَّنَةِ لِـ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيِّ". وَعَلَى إِثْرِ هَذَا التَّفَاعُلَاتِ، وَفِي لَحْظَةٍ مَا، ذَهَبَتْ فَجَاءَةً نَبِيلَةٌ مُنِيبٌ (الْأَمِينَةُ الْعَامَّةُ لِلْحِزْبِ الْإِشْتِرَاكِيِّ الْمَوْحِدِ) إِلَى السُّلْطَاتِ الْإِدَارِيَّةِ الْمُشْرِفَةِ عَلَى تَنْظِيمِ الْإِنْخِبَاتِ، وَسَحَبَتْ تَوْقِيعَهَا مِنْ التَّصْرِيحِ الْمَشْتَرِكِ، الْمَتَعَلِّقِ بِـ «لَائِحَةُ التَّحَالْفِ الْإِنْخِبَائِيِّ»، الَّذِي سَبَقَ أَنْ تَسَجَّلَتْ بِهِ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيِّ" فِي عَمَلِيَّةِ الْإِنْخِبَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْبِرْلَمَانِيَّةِ الْمُقْبَلَةِ. وَيُجَسِّدُ سَحَبَ تَوْقِيعِ نَبِيلَةِ مُنِيبٍ فَكًّا لِلتَّحَالْفِ الَّذِي كَانَ قَائِمًا بَيْنَ الْمُكَوَّنَاتِ الثَّلَاثَةِ لِـ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ" (وَهِيَ: "الْحِزْبِ الْإِشْتِرَاكِيِّ الْمَوْحِدِ"، وَ"حِزْبِ الطَّلِيْعَةِ"، وَ"حِزْبِ الْمَوْثَمَرِ الْإِتْحَادِيِّ").

وَفِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ 29 يُونِيُو 2021، اجْتَمَعَتِ الْهَيْئَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ لِـ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ"، بِحُضُورِ الْأَمْنَاءِ الْعَامِينَ لِلْأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ. وَخِلَالَ هَذَا الْاجْتِمَاعِ، فَاجَأَتْ نَبِيلَةٌ مُنِيبٌ الْمُجْتَمَعِينَ مِنْ بَيْنِ قِيَادَتِي الْحِزْبَيْنِ الْآخَرَيْنِ، حَيْثُ أَخْبَرْتَهُمْ بِأَنَّهَا سَحَبَتْ تَوْقِيعَهَا مِنَ الْإِتْفَاقِ الْمَشْتَرِكِ (الَّذِي كَانَ قَدْ وُضِعَ لَدَى الْإِدَارَةِ الْمَشْرِفَةِ عَلَى الْإِنْخِبَاتِ، بِهَدَفِ خَوْضِ عِمَارِ الْإِسْتِحْقَاقَاتِ الْإِنْخِبَائِيَّةِ بِلَائِحَةٍ مُوَحَّدَةٍ). وَيَعْنِي عَمَلِيًّا سَحَبَ تَوْقِيعِ نَبِيلَةِ مُنِيبٍ إِنْسِحَابَ حِزْبِهَا ("الْحِزْبِ الْإِشْتِرَاكِيِّ الْمَوْحِدِ") مِنْ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيِّ"، وَمِنْ هَيْئَاتِهَا التَّنْظِيمِيَّةِ الْوَطْنِيَّةِ، وَالْمَحَلِّيَّةِ.

وَفِي 4 يُولْيُوزِ 2021، اجْتَمَعَ الْمَكْتَبُ السِّيَاسِيُّ لِحِزْبِ الْمَوْثَمَرِ الْوَطْنِيِّ الْإِتْحَادِيِّ، وَالْكَتَابَةُ الْوَطْنِيَّةُ لِحِزْبِ الطَّلِيْعَةِ الدِيمُوقْرَاطِيِّ الْإِشْتِرَاكِيِّ، وَقَرَّرَا اسْتِمْرَارَ تَحَالْفِ "فِيدِيرَالِيَةِ الْيَسَارِيِّ الدِيمُوقْرَاطِيِّ"، وَلَوْ بَعْدَ إِنْسِحَابِ "الْحِزْبِ الْإِشْتِرَاكِيِّ الْمَوْحِدِ" مِنْهُ.

وَقَدْ أَعْلَنَ كُلٌّ مِنْ عَبْدِ السَّلَامِ الْعَزِيزِ (الْأَمِينِ الْعَامِ لِـ "حِزْبِ الْمَوْثَمَرِ الْإِتْحَادِيِّ")، وَعَلِيِّ بُوَطُوَالَةَ (الْكَاتِبِ الْعَامِ الْوَطْنِيِّ لِـ "حِزْبِ

الطليعة"، عن «بَرْمَجَة اجتماع اللّجنة التحضيرية للمؤتمر الاندماجي لأحزاب فيديرالية اليسار الديمقراطي، في موعد سيُحدد لاحقا، وذلك تنفيذًا لتوصية سابقة إتَّخَذَتْها الهيئة التقريرية الأخيرة لِـ "فيديرالية اليسار"، مع إشراك كل المكونات اليسارية والتقدمية، ومع الانفتاح على كل النشاط في الحقول المختلفة، الذين يتقاطعون مع مشروع الفيدرالية، بالموازاة مع التحضير للانتخابات العامّة المقبلة في شتنبر 2021».

وكانت الانتخابات العامة (المُتعلّقة بِالْعُرْف المِهنية، وبالجماعات المحليّة، وبالجهّات، وبالأقاليم، وبالبرلمان) مُبرمجة لكي تُجرى في 8 شتنبر 2021. وخلال عشرة أيام الأخيرة من شهر يونيو 2021، حدثت عدّة صِدَامَات، وَخُصُومَات، وَصِرَاعَات، داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، وكذلك داخل الهيئة التقريرية لِـ "فيديرالية اليسار الديمقراطي". ولا يُعرَف من هذه الخُصُومَات والصراعات سوى الجزء القليل. وَدَفَعَتْ هذه الصراعات نبيلة منيب (الأمينة العامّة للحزب الاشتراكي الموحد) إلى إتّخَاذ عدّة قَرَارَات سَرِيعَة.

وَأَدَّتْ قَرَارَات نبيلة مُنِيب أَوَّلًا إلى اِنْسِحَاب "الحزب الاشتراكي المُوحد" مِنْ «فيديرالية اليسار الديمقراطي». حيث اِنْقَسَمَتْ هذه «الفيدرالية» في يوم 29 يونيو 2021 إلى طَرَفَيْن مُتناقضين. وَأَدَّتْ ثَانِيًا قَرَارَات نبيلة مُنِيب إلى حدوث اِنْقِسَام فِي "الحزب الاشتراكي المُوحد". حيث اِنْشَطَرَ هذا الحزب إلى "تِيَارَيْن" سِيَّاسِيَيْن عَدُوَيْن، أَوْ مُتَنَاحِرَيْن. واحتفظ تِيَار نبيلة مُنِيب (الذي هُوَ الأغلبيّة) بجهاز "الحزب الاشتراكي المُوحد". واضطَرَّ تِيَارِي الأقلية، وهما تِيَارِي «حركة الوفاء للديموقراطية»، وَتِيَار «حركة الديموقراطيين المُستقلين»، إلى اِنْفِصَالٍ عن «الحزب الاشتراكي المُوحد».

وَضِمْنَ أحداث شهر يونيو 2021، ظهر "تِيَار اليسار الوحدوي". وهو "التِيَار" الذي يقوده محمد الساسي (مُسَمَّق "سِكْرَتَارِيَة المَجْلِس الوَطْني" للحزب الاشتراكي المُوحد)، ومحمد أمجاهد (الأمين العام السابق لنفس الحزب). وقد عقد "تيار اليسار الوحدوي" اجتماعا خلال

يوم السبت 3 يوليوز 2021. و قرّر **الانسحاب** من "الحزب الاشتراكي الموحد"، و**الالتحاق** بما تَبَقَّى في تحالف "فيدرالية اليسار الديمقراطي" (الذي لم يَعدّ يجمع سوى "حزب المؤتمر الاتحادي"، و"حزب الطليعة").

وقد **انسحب** فعلاً من «الحزب الاشتراكي المُوحد» قرابة 200 عضو وإطّار. و من بين هؤلاء المُنْسَحِبِينَ، يُوجد 120 فرداً هم أعضاء في «المجلس الوطني» التابع للحزب الاشتراكي المُوحد. و**التحقوا** بما تَبَقَّى في «**فيدرالية اليسار الديمقراطي**». و كان من ضَمْنِهِمْ مُصطفى الشناوي (برلماني سابق)، ومحمد السّاسي، وعمر الحَيّاني. و حَدَّثت هذه الانقسامات في ظَرْفِ شَهْرَيْنِ قَبْلَ انْطِلاقِ الانتخابات البرلمانية المَبْرَمَةِ في شهر شَتْتَبْرِ 2021.

وَزَعَمَ بعض أنصار نبيلة مُنيب أن هذه الأخيرة «لم تتخذ أي قرار فردي بالانسحاب من لائحة التحالف الانتخابي لفيدرالية اليسار». وزعموا أن «مُنيب جمعت المكتب السياسي لحزب الاشتراكي الموحد، وعرضت عليه مُنيب المشاكل، فصوّتت أغلبية هذا المكتب السياسي لصالح **تفويض مُنيب صلاحية تصحيح العلاقة مع الحزبين الآخرين** المشاركين في "فيدرالية اليسار". و اتَّهَمَت نبيلة مُنيب "حزب الطليعة"، و"حزب المؤتمر الاتحادي"، بأنهما «**تحالفا** مع تيّار محمد السّاسي ومحمد مجاهد، الذي يُنافس تيّارها داخل الحزب الاشتراكي الموحد». كما اتَّهَمَت نبيلة مُنيب الحزبين المذكورين بكونهما «**حاوِلا القيام بانقلاب للإطاحة بنبيلة مُنيب من منصب الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الموحد**». و تَحَدَّث عبد الوهاب البقالي، باسم "الحزب الاشتراكي المُوحد"، في وسائِل الإعلام، و اتَّهَمَ عَليّةً، هو كذلك، حزبي "الطليعة" و"المؤتمر الاتحادي" بأنهما قاما بـ «محاولة فاشلة ل**قَرَصَنَة** الحزب الاشتراكي المُوحد»⁽⁴⁾. وأضاف عبد الوهاب البقالي أن حزبه (الحزب الاشتراكي المُوحد) «**اقتنع بوجود**

(4) عن استجواب عبد الوهاب البقالي، من طرف موقع أنفاس

بريس، 3 يوليوز 2021.

محاولة فاشلة لقرصنة الحزب⁽⁵⁾. والحاصل أن تيار نبيلة منيب ساند هذه الأخيرة، بينما التيارات الباقية في الحزب الاشتراكي الموحد عارضت اقتراحها.

وُسَجِّلَ أن أغلبية أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد لم تقم بأي تحرك لنقد مزاعم نبيلة منيب، أو لمعارضة مبادراتها، أو لإيقاف قراراتها المفاجئة.

وقد دافعت نبيلة منيب، وكذلك بعض أنصارها (مثل عبد الوهاب البقالي)، على انسحاب حزبهم من "فيدرالية اليسار الديمقراطي. واعتبروا هذا الانسحاب كـ «إنجاز نضالي»، و«تاريخي»، و«عظيم». وهذا عبث عقيم. لأن المهم، ليس هو أن «تدخل» إلى "فيدرالية اليسار الديمقراطي"، أو أن «تخرج» منها. بل المهم هو: ما هي إنجازاتك في ميدان تنظيم النضالات الجماهيرية المشتركة؟ وما هي مساهماتك في مجال خدمة مصالح الشعب الاستراتيجية؟ أما الأمور الباقية، فهي ثانوية، أو تافهة.

وحيثما اتهمت نبيلة منيب حزبي "الطلیعة" و"المؤتمر" بالقيام بـ «محاولة انقلاب»، فإنها لم توضح لنا: متى، وكيف، عرفت أن الأمر يتعلق بـ «محاولة انقلاب»؟ ولم تقدم لنا نبيلة منيب، ولا أنصارها، المعطيات، أو العناصر، التي اعتمدت عليها لكي تقول أن الأمر يتعلق بـ «محاولة انقلاب». ولم تقدم لنا نبيلة منيب، ولا أنصارها، ولو حجة واحدة مقنعة على وجود «محاولة انقلاب» في الحزب الاشتراكي الموحد. وهذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها كلاما عن محاولة «القيام بانقلاب داخل حزب يساري». وتزيد القضية غرابة حينما نعرف أن الحزب المعني، أو المستهدف، يصف نفسه بأنه «يساري»، و«اشتراكي»، و«موحد». فنجد أنفسنا مضطرين إلى محاولة تصور الكيفية التي يمكن أن يحدث بها «انقلاب» داخل حزب سياسي يقول عن نفسه أنه «اشتراكي»، و«يساري». هل هذا «الانقلاب» سيحدث عبر إنزال عسكري مفاجئ؟ أو هل سيحدث هذا «الانقلاب» عبر عقد

(5) نفس المصدر السابق.

مؤتمر استثنائي، ومستعجل، ومغشوش، ومضمون النتائج ؟ أو هل سيحدث هذا «الانقلاب» عبر انتفاضة مفاجئة للمكتب السياسي، وللمجلس الوطني، ضد الأمانة العامة نبيلة منيب، بهدف تعويضها بشخص آخر؟ ألا يمنع القانون الداخلي للحزب كل هذه الأنواع من المناورات ؟ وكيف يُعقل أن يحدث «انقلاب» ضد نبيلة منيب، وضد تيارها السياسي، الذي يفترض فيه أنه هو «صاحب الأغلبية المطلقة» في "الحزب الاشتراكي الموحد"؟ وهل يمكن لتيار نبيلة منيب، صاحب «الأغلبية»، أن يترك «محاولة الانقلاب» هذه تمر، وتنجح، ودون أن ينتفض ضدها، ودون أن يفشلها ؟ فكل هذه المزاعم حول «الانقلاب» المزعوم، لا تتوقف على أية حطوط لكي تحدث في الواقع. فبالأحرى أن تنجح. وحتى إذا افترضنا، على عكس ما سبق، أن «محاولة الانقلاب» وقعت فعلاً، ألم يكن من واجب نبيلة منيب، ككاتبة عامة، ومن أنصارها، أن يترتبوا في ردود أفعالهم، خلال فترة معينة من الوقت، في انتظار الرجوع إلى هيئات الحزب الشرعية، بدلاً من أن تذهب نبيلة منيب، وبسرعة البرق، إلى السلطة الإدارية المنتظمة للانتخابات، وأن تسحب توقيعها الشخصي من لائحة التحالف الانتخابي الذي سبق أن تسجلت بها "فيديرالية اليسار" لخوض الانتخابات المحلية والبرلمانية المقبلة ؟ ولماذا فضلت نبيلة منيب، وكذلك أنصارها، التعجيل بتكسير "فيديرالية اليسار"؟ ولماذا لم تُعز نبيلة منيب أية أهمية لـ «التحالف» المُستدام الذي كان قائماً بين الأحزاب الثلاثة داخل "فيديرالية اليسار" (وهي: "الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة"، و"حزب المؤتمر الاتحادي") ؟

والتفسيرات التي صرحت بها قيادات هذه الأحزاب، وكذلك تياراتها المعنية، لتبرير مواقفها، أو لشرح هذه الانشقاقات، أو العداوات، كانت غامضة، أو متحيزة، أو متناقضة، وغير مقنعة. ومن الصعب على قيادات أحزاب اليسار أن تعترف أنه من بين الأسباب التي تفسر هذه الأحداث السلبيّة، نجد المنافسة الحادة على منصب

التَّرَشُّحُ عَلَى رَأْسِ لَوَائِحِ الْإِنْتِخَابَاتِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ فِي سَنَةِ 2021. وَقَدْ تَبَيَّنَ فِعْلًا فِيمَا بَعْدَ أَنْ نَبِيلَةَ مُنِيبِ هِيَ الْوَحِيدَةُ (مِنْ "الْحَزْبِ الْإِسْتِرَاكِيِّ الْمَوْحَدِ") الَّتِي حَصَلَتْ عَلَى مَقْعَدٍ فِي الْبِرْلَمَانِ أَثْنَاءَ إِنْتِخَابَاتِ شُتُنْبَرِ 2021.

وَحَوْلَ الْعُيُوبِ الْمَزْعُومَةِ، الَّتِي إِدْعَتْ نَبِيلَةَ مُنِيبِ (وَكذَلِكَ أَنْصَارَهَا)، فِي شَهْرِ يُونِيُو 2021، أَنَّهُمْ إِكْتَشَفُوهَا بَعْتَهُ فِي قِيَادَاتِ "حَزْبِ الطَّلِيعةِ"، وَ"حَزْبِ الْمُؤْتَمَرِ الْإِتْحَادِيِّ"، وَالَّتِي تَتَجَلَّى فِي «التَّحَايُلِ»، أَوْ «الْمُنَاوَرَةِ»، أَوْ «الغَشِّ»، أَوْ «الْخِدَاعِ»، أَوْ مُحَاوَلَةِ الْقِيَامِ بِ«إِنْقِلَابٍ»، أَوْ بِ«قَرَصَنَةٍ»، نَسَّالَ نَبِيلَةَ مُنِيبِ (وَأَنْصَارَهَا): لِمَاذَا لَمْ تَكْتَشِفُوهَا هَذِهِ الْعُيُوبَ الْمَزْعُومَةَ، خِلَالَ فِتْرَةٍ 14 سَنَةً مِنَ الْعَمَلِ الْمُشْتَرَكِ مَعَ هَذِهِ الْقِيَادَاتِ (حَيْثُ إِمْتَدَّتْ هَذِهِ الْفِتْرَةُ مِنْ سَنَةِ 2007 إِلَى سَنَةِ 2021) ؟ وَلِمَاذَا لَمْ تَنْتَقِدُوا، كِتَابِيًّا وَعَلَنِيَّةً، هَذِهِ الْعُيُوبَ مِنْ قَبْلُ ؟ وَلِمَاذَا أَجَلْتُمْ نَقْدَهَا، وَإِنْتَظَرْتُمْ حَتَّى إِقْتَرَبَ مَوْعِدُ الْإِنْتِخَابَاتِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ فِي شَهْرِ يُونِيُو 2021 ؟ أَمْ هَلْ تَعْتَقِدُ نَبِيلَةَ مُنِيبِ (وَأَنْصَارَهَا) أَنَّ هَذِهِ الْعُيُوبَ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً قَبْلَ شَهْرِ يُونِيُو 2021 فِي قِيَادَتِي "حَزْبِ الطَّلِيعةِ" وَ"حَزْبِ الْمُؤْتَمَرِ الْإِتْحَادِيِّ"، وَأَنَّهَا ظَهَرَتْ فَجَاءَةً خِلَالَ شَهْرِ يُونِيُو 2021، بِسَبَبِ قُرْبِ الْإِنْتِخَابَاتِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ ؟ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ، مَا هِيَ أَسْبَابُ الظُّهُورِ الْمُفَاجِئِ لِهَذِهِ الْعُيُوبِ ؟ وَالآنَ، بَعْدَ إِنْشِطَارِ "فِيدِيرَالِيَّةِ الْيَسَارِ"، وَبَعْدَ انْشِقَاقِ "الْحَزْبِ الْإِسْتِرَاكِيِّ الْمَوْحَدِ"، مَا الْعَمَلُ ؟ هَلْ نَكْتَفِي بِأَنْ يَعودَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى بَيْتِهِ الْمُعْتَادِ، وَأَنْ نَنْتَظِرَ حَدُوثَ مُعْجَزَةٍ مَا ؟ هَلْ تُعِيدُ قَوَى الْيَسَارِ الْإِنْتِخَابِ مِنْ نَقْطَةِ الصِّفْرِ ؟ مِنْ السَّهْلِ أَنْ نُرَكِّزَ عَلَى نَقْدِ أخطاءِ نَبِيلَةَ مُنِيبِ، لِأَنَّ أخطاءَهَا بَارِزَةٌ وَكَبِيرَةٌ. لَكِنْ سَيَكُونُ مِنَ الْخَاطِئِ الْإِعْتِقَادُ أَنَّ نَبِيلَةَ مُنِيبِ هِيَ وَحْدَهَا الَّتِي إِرْتَكَبَتْ (أَوْ تَرْتَكِبُ) الْأخطاءَ. لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ الْمُرَّةَ، هِيَ أَنَّ مُجْمَلَ قِيَادَاتِ وَأَطْرَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْأَرْبَعَةِ، تَرْتَكِبُ أخطاءَ مُمَوَّهَةً، أَوْ مَخْفِيَةً، أَوْ مَسْتُورَةً. وَلِأَنَّ قِيَادَاتِ وَأَطْرَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْأَرْبَعَةَ هِيَ فِي مُجْمَلِهَا مِنَ الصِّنْفِ الْبُورْجُوازِيِّ الصَّغِيرِ. وَكفاءَتِهَا بَعِيدَةٌ عَنِ أَنْ تَكُونَ كَافِيَةً. وَأَنَّهَا كَلَّمَا تَرْتَكِبُ أخطاءً مُتَعَدِّدَةً، وَمُتَنَوِّعَةً، وَمُتَوَالِيَةً.

ولا تختلف قيادات وأطر أحزاب اليسار الأربعة في النوع، وإنما تتفاوت في الدرجات. والانتقادات الحالية هي موجهة، في جوهرها، ليس فقط إلى نبيلة منيب وتيارها السياسي، وإنما إلى قيادات وأطر مجمل أحزاب اليسار.

إن حدة الصراعات فيما بين أحزاب اليسار، وطابعها الذاتي، أو حتى الانتهازي أحياناً، لا يعني بالضرورة وجود محاولات «انقلاب»، أو «قرصنة». وإن اتهام حزبي «الطلیعة»، و«المؤتمر الاتحادي»، بتهمة محاولة القيام بـ «قرصنة» الحزب الاشتراكي الموحد، أو بتهمة إنجاز «انقلاب» داخل هذا الحزب الأخير، يدل على أن أعضاء قيادة تيار نبيلة منيب آمنوا، أو ربّما ما زالوا يؤمنون، أنه بإمكان فاعل سياسي أجنبي عن حزبهم أن يسقط نبيلة منيب من منصب الأمانة العامة للحزب، وأن يعوضها بشخص آخر. وإذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً، فسيعني أن أعضاء «الحزب الاشتراكي الموحد» هم أشخاص ساذجين، أو مغفلين. حيث يمكن، في هذه الحالة المفترضة، أن يتلاعب فاعل سياسي أجنبي عن الحزب بقبول أغلبية أعضاء «الحزب الاشتراكي الموحد»، وأن يحولهم من مناصرين للكاتب العامة للحزب (نبيلة منيب) إلى رافضين لها، أو حتى معادين لها. ويعني أيضاً هذا الاتهام، أن نبيلة منيب وأنصارها، يحسون أن أوضاعهم في «الحزب الاشتراكي الموحد» هي أوضاع هشة، أو ضعيفة، أو مهزوزة، أو مهددة، أو غير قارة. وهذا الاعتقاد مُبالغ فيه، ومُتسرع، وناتج عن انفعال ذاتي، وظرفي. والغرض من هذا الاتهام (بمحاولة القيام بـ «انقلاب»، أو «قرصنة» الحزب)، هو فقط التهويل من أخطار وهمية، أو مُصطنعة، لتبرير اتخاذ قرارات غير عادية، بل غير شرعية، وغير عقلانية. والخطر هو أن قواعد هذا الحزب بقيت غائبة. حيث أنها لم تُدرك خطورة هذه السلوكيات، ولم تنتقدّها، ولم تقومها. كما أن «حزب الطلیعة» بقيادة علي بوطوّالة، و«حزب المؤتمر الاتحادي» بقيادة عبد السلام لعزیز، وكذلك قواعد هذين الحزبين، لم يكونوا في مستوى نقد هذه السلوكيات، منذ ظهور

عَلَامَاتِهَا الْأُولَى، بين سنوات 2007 و 2017. ولم يكونوا في مُستوى تَوْقِيفِهَا، وَتَصْحِيحِهَا، قبل أن تُصَبِّحَ هَدَامَةً. وَحَتَّى قِيَادَةَ "حزب النهج" (تحت قِيَادَةَ مصطفى البراهما) بَقِيَتْ غَائِبَةً عن هذه الصِّرَاعَاتِ الشَّرِسَةِ، وَغَيْرِ مُبَالِيَةٍ بِهَا. ولم تَتَدَخَّلْ فِيهَا بِأَيِّ شَكْلِ مِنَ الْأَشْكَالِ. كَأَنَّ هَذِهِ النِّزَاعَاتِ السِّيَاسِيَةَ الْحَادَّةَ، الَّتِي تُخَرِّبُ قَوَى الْيَسَارِ، لَا تَعْنِيهَا بَأَيَّةِ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ؟ بَيْنَمَا كَانَ الْوَاجِبُ الثَّوْرِي يُفَرِّضُ التَّعْلِيقَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْدَاثِ فِي وَقْتِهَا، وَيَسْتَوْجِبُ التَّدَخُّلَ لِتَقْلِيصِ حِدَّةِ التَّفَاعُلَاتِ الدَّائِيَةِ. كَمَا يَتَطَلَّبُ الْوَاجِبُ الثَّوْرِي نَقْدَ كُلِّ السُّلُوكِيَّاتِ الَّتِي تَظْهَرُ خَاطِئَةً، أَوْ غَيْرِ مَبْدِئِيَّةٍ، أَوْ هَدَامَةٍ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلُهَا مِنْ حِزْبٍ مُخَالَفٍ لِحِزْبِنَا. لَكِنْ قِيَادَةَ "حزب النهج" لَمْ تُحَرِّكْ سَاكِنًا.

فَتُصَبِّحُ التَّسَاوُلَاتِ الْمَطْرُوحَةِ هِيَ التَّالِيَةُ: هَلْ حَقًّا أَحْزَابُ الْيَسَارِ هَشَّةٌ إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّهُ يُمَكِّنُ لِحِزْبٍ مُحَدَّدٍ أَنْ يَقُومَ بِـ «**انْقِلَابٍ**» دَاخِلِ حِزْبٍ آخَرَ ؟ وَهَلْ يُمَكِّنُ حَقًّا لِحِزْبٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ لـ «**الْقَرَصَنَةِ**» مِنْ طَرَفِ حِزْبٍ مُنَافِسٍ ؟ وَإِذَا كَانَ هَذَا التَّدَخُّلَ الْعَنِيفَ (الْمَزْعُومَ) لِحِزْبِ يَسَارِي فِي الشُّؤُونِ الدَّاخِلِيَةِ لِحِزْبِ يَسَارِي آخَرَ مُمَكِّنًا، أَلَا يُصْبِحُ مِثْلُ هَذَا التَّدَخُّلِ أَكْثَرَ سُهُولَةً بِالنِّسْبَةِ لِفاعِلٍ سِيَاسِيٍّ آخَرَ قَوِيٍّ، مِثْلُ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ، وَالَّذِي يَتَوَقَّرُ عَلَى أَجْهَزَةٍ قَمْعِيَّةٍ وَمُخَابَرَاتِيَّةٍ مَتَطَوَّرَةٍ ؟ وَهَلْ يُمَكِّنُ حَقًّا لِفاعِلٍ سِيَاسِيٍّ خَارِجِيٍّ أَنْ يَتَلَاعَبَ بِعُقُولِ أَعْضَاءِ حِزْبِ يَسَارِي بِهَذِهِ السُّهُولَةِ ؟ أَلَا تَجَسَّدُ هَذِهِ التَّهْمَةُ إِحْتِقَارًا فَجًّا لِأَعْضَاءِ هَذِهِ الْأَحْزَابِ ؟ وَهَلْ يَحِقُّ لـ "المَكْتَبِ السِّيَاسِيِّ لِحِزْبِ يَسَارِي" مُعَيَّنٍ، أَنْ يُغَيِّرَ بَعْتَهُ اسْتِرَاطِيَّةَ حِزْبِهِ، دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مُؤْتَمَرِ الْحِزْبِ ؟ وَهَلْ يَحِقُّ لِتَيَّارٍ وَاحِدٍ (هُوَ تَيَّارُ نَبِيلَةِ مُنِيبٍ)، بِدَعْوَى أَنَّهُ يَتَوَقَّرُ عَلَى الْأَغْلَبِيَّةِ فِي أَيِّ تَصْوِيتٍ مُحْتَمَلٍ، أَنْ يُغَيِّرَ تَوَجُّهَ "الحِزْبِ الْاِسْتِرَاطِيِّ الْمُوحَّدِ" بِشَكْلِ مَنَاقِضٍ لِلِاخْتِيَارَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي قَرَّرَهَا آخِرُ مُؤْتَمَرِ لِهَذَا الْحِزْبِ (مِثْلُ خِيَارَاتِ الْمُشَارَكَةِ فِي "فِيدِيرَالِيَّةِ الْيَسَارِ الدِيمُوقْرَاطِيِّ"، وَتَوْحِيدِ الْأَحْزَابِ الْيَسَارِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَالْاِنْتِجَامِ فِي حِزْبٍ مُوَحَّدٍ، وَالْمُشَارَكَةِ فِي الْاِنْتِخَابَاتِ بِلَايَحَةَ وَاحِدَةٍ مُشْتَرَكَةٍ، الْخ) ؟ وَأَيْنَ هُوَ الْاِلْتِزَامُ بِالْديمُوقْرَاطِيَّةِ الدَّاخِلِيَةِ لِلْحِزْبِ ؟ وَأَيْنَ هُوَ الْاِنْتِجَامُ

للاختيارات الأساسية للحزب ؟ وإن كانت هذه الصراعات الشرسية تدور حول أفكار سياسية نبيلة (كما يدعى البعض)، فما هي هذه الأفكار، وما هي الخلافات النظرية فيما بينها ؟ وهل كان قادة أحزاب "فيدرالية اليسار" يتصارعون حول أطروحات فلسفية، أو حول خطط نضالية، أو حول أساليب تنظيمية، أم أنهم كانوا يتصارعون حول طموحات شخصية، وحول منافسات ذاتية، أو زعامية⁽⁶⁾ ؟ وإذا كانت حقيقة هذه المواجهات مجرد صراعات بين أفكار سياسية راقية، وليست منافسات حادة بين شخصيات مفرطة في طموحاتها الذاتية والزعامية، نرجوكم أن توضحوا لنا: أين يمكننا العثور على مراجع هذا النقاش الفكري المزعوم، وأين يمكننا أن نجد وثائق النقد السياسي المفترضة، التي كان يجب على هذه الشخصيات والتيارات الحزبية أن تتبادلها، ومنذ زمان ؟ ولماذا كل هذا التنازع والتعادي بين أشخاص مفرطين في الذاتية البورجوازية الصغيرة ؟ ولماذا كل هذه العصبية التناحرية ؟ ولماذا كل هذه العجرفة في المواقف، أو العطرسة في السلوكيات ؟ وأين هي قيم اليسار ؟ وأين هي مبادئ النضال، والتواضع، والمرونة، والاستعداد للتضحية ؟ ولماذا تعوض بعض قيادات هذه الأحزاب مبادئ «التقارب، والتعاون، والتكامل» فيما بين قوى اليسار، بمبادئ «الكولسة، والمناورة، والخداع، والانتهازية» ؟ ولماذا تغليب الطموحات الذاتية على الواجبات الثورية ؟ ولماذا هذر الطاقات في تعارك ذاتي، بدلاً من استعمال هذه الطاقات في إنجاز المهام الثورية ؟ وما الفائدة من المنافسات الذاتية ؟ وأين هي تدخلات العقلاء في قيادات أحزاب اليسار لوقف هذه النزاعات الذاتية وتقويمها ؟ والتبريرات التي قدمتها الأطراف المتصارعة لتبرير سلوكياتها الذاتية بقيت غير جدية. بل هذه التبريرات هي مزاعم غير مقنعة، وغير عقلانية. ومنهج التفكير الذي

(6) أنظر فصل "نقد الزعيم والزعامية"، في كتاب: رحمان النوضة، "كيف (في فنون النضال السياسي الثوري"، الصفحة 10. ويمكن تزييله من مڈونة الكاتب: <https://livreschauds.wordpress.com/2012/06/04/كيف-في-فنون-النضال-السياسي-الثوري/>

إِسْتَعْمَلَتْهُ هذه الأطراف المُتصارعة هو في جَوْهَرِهِ نَمَطُ التَّفكيرِ البورجوازي الصغير. كما أن تَصَرُّفَاتِهَا تَدْخُلُ ضِمْنَ نَمَطِ السُّلُوكِ البورجوازي الصغير، الذي يُودِّي بالضرورة إلى الذَّاتِيَّةِ المُفْرَطَةِ، وإلى الرَّدَاءَةِ، وإلى مُنَافَسَةِ بين شَخْصِيَّاتٍ «مُتَالِّقَةٍ»، لكنها عَبَثِيَّةٌ. إنَّهَا مَظَاهِرُ الإِسْتِلَابِ (aliénation) لَدَى شَخْصِيَّاتٍ بورجوازية صغيرة، وَأَنْتِهَازِيَّةٍ، وَغَيْرِ مَبْدِئِيَّةٍ. وَلَا أَنْوِي تَجْرِيحِ أَحَدٍ، لَكِنْ هَذَا التَّوْصِيفُ هُوَ مَا تَقْتَضِيهِ الصَّرَاحَةُ الثَّوْرِيَّةُ.

وكانت أسباب هذه الصِّراعات الحادَّةِ، والمُنَافَسَاتِ العَصِيَّةِ، والانقسامات المُخْرِبَةِ، التي وقعت، سواءً في "الحزب الاشتراكي الموحد"، أم في "فيدرالية اليسار الديموقراطي"، أم في عُمُومِ قَوَى اليسار الحالي بالمغرب، مُتعدِّدة، ومُتنوِّعة، ومُزمنة، ومرتبطة فيما بينها. لكن مُعْظَمَ هذه الأسباب تَرْجِعُ إلى غَلَبَةِ العنصر البشري "البرجوازي الصغير"، وإلى هَيْمَنَةِ "نَمَطِ التَّفكيرِ البُورجوازي الصغير"، داخل هذه الأحزاب.

ومن بين مِيزَاتِ الأشخاص المُنتَمِينَ إلى فِئَاتِ "البورجوازية الصغيرة"، نذكر: الذَّاتِيَّةِ المُفْرَطَةِ، والغُرُورِ في الطُّمُوحَاتِ الشَخْصِيَّةِ، وَحُبِّ التَّالِقِ الشَخْصِيِّ، والزَّعَامِيَّةِ، والسُّلُوكِيَّاتِ غير المبدئية، والنَّفُورِ مِنْ بَدَلِ أَيِّ مَجْهُودٍ مُتَعَبٍ، وَرَفْضِ التَّضْحِيَّةِ بِأَيِّ مَكْسَبِ شَخْصِيِّ، والتَّذَبُّبِ في المواقف السياسيَّةِ، والتعامل مع المبادئ ومع الحقائق بِانْتِقَاطِيَّةٍ انتهازية، والتَهَرُّبِ من النضالات الجماهيرية المشتركة، وتَلَاْفِي كلِّ عملٍ ثوري، ورفض كل نضال يستوجب تَضَحِيَّاتٍ شَخْصِيَّةِ، والتعويل على قَوَى سياسيَّةٍ ضَعِيفَةٍ، أو مُبْهَمَةٍ، أو وَهْمِيَّةِ، مثل «قَوَى المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ»، أو «النقابات»، أو «الجمعيات»، أو «الحركات النضالية العفوية». وَمُعْضَلَةٌ الأشخاص البورجوازيين الصِّغار، هي أَنَّهُمْ يَهْتَمُّونَ بِكُلِّ مَا هُوَ شَخْصِيٌّ، أو خُصُوصِيٌّ، أو نَفْعِيٌّ، وَيَنْفَرُونَ مِنْ كُلِّ مَا هُوَ عُمُومِيٌّ، أو جَمَاعِيٌّ، أو مُشْتَرِكٌ. فَيَهْمِلُونَهُ، أو يَرْفُضُونَهُ. وَمُعْظَمُ العنَاصِرِ "البورجوازية الصغيرة" تَتَوَهَّمُ أَنَّهُ بِإِمْكَانِهَا أَنْ تَكُونَ «مُنَاضِلَةً»، و«ثَوْرِيَّةً»، دُونَ الحاجة إلى

أن تكون «ماركسيّة»، أو «إشتراكيّة». ودون الحاجة إلى ضرورة الربط بين الأقوال والأفعال، وبين النظرية والممارسة، وبين المزايم السياسية والحياة الشخصية. بل تميّز نسبة هامّة من العناصر "البورجوازية الصغيرة" بـ «عدم الإيمان بالثورة المجتمعية»، أي أنها تنكر إمكانية تغيير أو توير المجتمع. وترفض الماركسية الثورية، أو تكره الشيوعية.

والانشقاق الذي حدث في "الحزب الاشتراكي الموحد" في يونيو 2021، هو الانشقاق الحزبي الأكثر غرابة، وانفعالاً، وعفويةً، وسطحيةً، في تاريخ الانشقاقات الحزبية في تاريخ المغرب. حيث أنه لم يكن مبرمجاً، ولا مهيباً، ولا مراداً، ولا عقلاً. بل تفرّ وتنفذ بين عشية وضحاها. وهذا **الانشقاق** هو أيضاً الأكثر سرعةً، وقويةً. فقد اتخذ بعض «الزعماء» قرارات حاسمة، ومطلقة، بينما عامّة القواعد الحزبية، أو أنصار هؤلاء «الزعماء»، بقوا مفاجئين، أو مصعوقين، أو مندهشين، أو حائرين.

ويثبت انفجار هذه الأزمة الحزبية، على شكل صدمات حادة، فيما بين أشخاص قياديين وأطر أحزاب اليسار، وجود سباق جامح، أو منافسة شرسة، على التسجيل على رأس لوائح الانتخابية البرلمانية. وتؤكد هذه الصراعات وجود سباق معتل نحو مواقع «الزعامة». وتوضح وجود منافسات شديدة، أو تناقضات تناحرية، أولاً فيما بين تيارات قائمة داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، وثانياً فيما بين قادة وأطر الأحزاب المكوّنة لـ "فيديرالية اليسار الديمقراطي".

وأبرز نتائج هذه الصراعات الذاتية، هي:

- **أولاً**، توقيف مشروع توحيد أحزاب اليسار الثلاثة (العضوة في "فيديرالية اليسار الديمقراطي") في حزب واحد موحد، بعدما «كان هذا المشروع ناصحاً»، و«جاهزاً للتنفيذ»، حسب قادة هذه الأحزاب هي نفسها.

- **وثانياً**، تفجير "فيديرالية اليسار الديمقراطي"، وانشطارها إلى شطرين متخصصين، أو متعاديين.

- **وَقَالَتْ،** انْشِقَاق "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" إلى قِسْمَيْنِ خَصْمَيْنِ.

- **رَابِعًا،** تَضْيِيع قرابة 14 سنة من مَجْهُودَاتِ التَّقَارُبِ والتَّعَاوُنِ فيما بين الأحزاب الثلاثة العُضْوَةِ في "فيديرالية اليسار الديمقراطي".

- **خَامِسًا،** خَلَقَ حَزَازَاتٍ، وَعَدَاوَاتٍ ذَاتِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، أَوْ مُصْطَنَعَةٍ، فيما بين العديد من المسؤولين في قيادات أحزاب اليسار الثلاثة.

- **وَسَادِسًا،** إِدْخَالَ شَكِّ مُتَبَادَلٍ فِي عُقُولِ نِسْبَةٍ هَامَّةٍ مِنْ مَنَاضِلِي قَوَاعِدِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْأَرْبَعَةِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنِزَاهَةِ، أَوْ إِسْتِقَامَةِ، أَوْ إِخْلَاصِ، أَشْخَاصِ قِيَادَاتِ (وَحَتَّى قَوَاعِدِ) أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْمُتَنَافِسَةِ.

وهذه النتائج تعني أن **مَجْهُودَاتِ التَّقَارُبِ، والتعاون، والتكامل،** وَمَحَاوَلَةَ الاندماج في حزب واحد، التي بذلتها قيادات أحزاب اليسار الثلاثة على امتداد قرابة 14 سنة (بين سنتي 2007 و 2021)، قد **تَحَطَّمَت، وَتَبَخَّرَت،** **خِلَالَ بَعْضَةِ أَيَّامٍ** فقط من شهر يونيو 2021. وما كان النظام السياسي القائم في المغرب يتصور أن يَهْدِي إليه أَحَدٌ هَذِهِ **الْهَدِيَّةَ الْمَجَانِيَّةَ،** التي تَتَجَلَّى فِي تَقْجِيرِ "فيديرالية اليسار"، وفي تَشْتِيتِ قُوَى اليسار وإضعافها.

ومن غرائب هذا **الانشقاق المُزْدَوِجِ** (في "فيديرالية اليسار"، وفي "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد") أن الطرفين المتصارعين، وهما تِيَّار نبيلة مُنِيبٍ مِنْ جِهَةِ أَوْلَى، وَمِنْ جِهَةِ ثَانِيَةِ تِيَّارِ مُحَمَّدِ السَّاسِيِّ وَمُحَمَّدِ امْجَاهِدِ، يُقَدِّمَانِ نَفْسِيهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا «يخْتلفان في كلِّ شيء». بينما هما أَخَوَيْنِ تَوَّامَيْنِ، يَشْتَبِهَانِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَلَا تُفَرِّقُهُمَا سِوَى الْمُبُولَاتِ الشَّخْصِيَّةِ الْمُتَنَاقِضَةِ، أَيْ الذَّائِيَّةِ الْمُفْرِطَةِ، وَالطُّمُوحَاتِ «الزَعَامِيَّةِ».

وعلى عكس ما يَزَعَمُهُ هَذَانِ التِّيَّارَانِ الْمُتَّصِرَانِ، لَا تُوجَدُ فُرُوقَاتٌ جَوْهَرِيَّةٌ بَيْنَ تِيَّارِ نَبِيلَةِ مُنِيبِ، وَتِيَّارِ مُحَمَّدِ السَّاسِيِّ وَمُحَمَّدِ امْجَاهِدِ. حَيْثُ، هُمَا مَعًا، يُعَارِضَانِ النِّضَالَ الْجَمَاهِيرِي الثَّوْرِي. وَيَتَهَرَّبَانِ، هُمَا مَعًا، مِنَ الْمُسَاهَمَةِ فِي خَوْضِ النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ. وَيُؤْمِنَانِ، هُمَا مَعًا، بِإِمْكَانِيَّةِ إِصْلَاحِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ مِنْ دَاخِلِ مَوْسَّسَاتِهِ الصُّورِيَّةِ. وَاسْتِرَاطِيَجِيَّتَهُمَا، هُمَا مَعًا، تَقْتَصِرُ عَلَى

المُراهنة على المشاركة في انتخابات تُوصِلُ إلى مُؤسّسات برلمانية وحكومية شكلية. ويقبلان، هُما معاً، التقيّد بمنظومة الانتخابات كما هي. وهُما معاً، يرفضان الماركسية الثورية. ويرفضان الطموح إلى الاشتراكية. ويقبلان العمل في إطار الرأسمالية. ويرفضان مواجهة مناهج الرأسمالية.

ومُعْضلةٌ مُعظم أحزاب اليسار بالمغرب، هي أنها لا تقدر على ممارسة «خط سياسي ثوري مية في المية»، كما لا تقدر على ممارسة «خط سياسي يميني مية في المية». كما لا تقدر على الالتزام بمبادئ ثورية واضحة وثابتة. فتبقى هذه الأحزاب في موقف مُتقلّب، وفي منطقة رمادية، وتوفيقية، ميزتها العُموض، والتذبذب، والتناقض. وبعض أحزاب اليسار تُعطي صراحةً الأفضلية إلى الاختيارات المُهادنة، أو المُحافظة، أو اليمينية. ومن جهة أخرى، نعرّف أن أحزاب اليسار بالمغرب لا تجد ما يكفي من المواطنين، الذين يُشجعونها، ويدعمونها. ولا تجد ما يكفي من المواطنين المُستعدين لخوض نضالات ثورية أو جذرية. كما لا تجد ما يكفي من المواطنين المُتحمسين للحُصول على العضوية في أحزاب اليسار.

وإن كانت نسبة هامة من بين أعضاء حزبي "الطلیعة"، والمؤتمر الاتحادي"، تتصف بالنضالية، وبالثورية، فإننا لا ننسى أن نسبة أخرى لا يُستهان بها (من بين أعضاء حزبي "الطلیعة"، والمؤتمر الاتحادي)، تميل تلقائياً، هي أيضاً، إلى رفض «النضالات الجماهيرية الثورية»، و«الماركسية»، و«الاشتراكية»، و«الشيوعية». بمعنى أنها تعتبر نمط الإنتاج الرأسمالي عادياً، وشرعياً، ومقبولاً، وأبدياً. وهذه الاختيارات المُهادنة، أو المُحافظة، أو اليمينية، ترتبط هي أيضاً بالعنصر البشري "البورجوازي الصغير"، المتواجد بكثرة في كل أحزاب اليسار. وتتسبّع وتتقوى هذه الاختيارات في إطار نمط التفكير "البورجوازي الصغير". ولا تتوفر أحزاب اليسار على «مدارس للتكوين الثوري المُتواصل»، تقدر على تحويل أعضائها «البورجوازيين الصغار» إلى «ثوريين جذريين»، أو إلى «ثوريين مُحترفين».

وَمِنْ مِيزَاتِ الْكَثِيرِ مِنَ الْأَشْخَاصِ الْبُورْجُوازِيِّينَ الصِّغَارِ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ النِّظَرِيَّاتِ الْغَامِضَةَ، أَوْ الْمِثَالِيَّةَ، أَوْ التَّجْرِيدِيَّةَ، الَّتِي تَدْعِي تَفْسِيرَ بَعْضِ قَضَايَا الْمُجْتَمَعِ. لَكِنْ هَذِهِ النِّظَرِيَّاتِ الْمِثَالِيَّةِ لَا تُفَسِّرُ شَيْئًا، وَلَا تُسَاعِدُ حَتَّى عَلَى تَغْيِيرِ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعِ. وَمِنْ بَيْنِ النِّظَرِيَّاتِ الَّتِي يُعَوِّضُ بِهَا الْأَشْخَاصِ الْبُورْجُوازِيِّونَ الصِّغَارِ النِّظَرِيَّةَ الْمَارْكِسِيَّةَ، نَجِدُ مَخْتَارَاتٍ مِنْ أَطْرُوحَاتِ بَعْضِ مُفَكِّرِي «مَدْرَسَةِ فِرَانْكَفُورْت» (École de Francfort). حَيْثُ لَاحِظْنَا، فِي الْكَثِيرِ مِنْ بُلْدَانِ الْعَالَمِ، أَنَّ أَفْكَارَ «مَدْرَسَةِ فِرَانْكَفُورْت» تُعْجِبُ مُعْظَمَ الْعُنَاصِرِ «الْبُورْجُوازِيَّةِ الصِّغِيرَةِ». وَهِيَ الْأَفْكَارُ السِّيَاسِيَّةُ الَّتِي سَاهَمَ فِي تَنْظِيرِهَا كُلُّ مَنْ مِنَ الْمُثَقِّفِينَ: تِيُودُورُ أَدُورْنُو (Theodor Adorno)، وَمَاكْسُ هُورْخَايْمَرُ (Max Horkheimer)، وَهَرْبِرْتُ مَارْكَوْزُ (Herbert Marcuse)، وَبُولُ بِيكُونُ (Paul Piccone)، وَبُورْغَنْ هَابِيرْمَاسُ (Jürgen Habermas)، وَأَوْسْكَارُ نِيغْتُ (Oskar Negt)⁽⁷⁾، إِلَى آخِرِهِ. وَقَدْ تَكَوَّنَتْ هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ الْفِكْرِيَّةُ فِي سِنَوَاتِ 1923. وَكَانَ هَدَفُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ هُوَ الْقَضَاءُ عَلَى التَّعَاطُفِ مَعَ الْاِسْتِرَاكِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ مَنْتَشَرَةً لَدَى الْجُمَاهِيرِ الشَّعْبِيَّةِ، فِي مُعْظَمِ بُلْدَانِ الْعَالَمِ، بَعْدَ انْتِهَاءِ «الْحَزْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ». وَكَانَتْ غَايَةُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ هِيَ التَّكْيِيفُ مَعَ الرُّأْسْمَالِيَّةِ، وَتَعْوِيضِ النِّظَرِيَّةِ الْمَارْكِسِيَّةِ، وَدَفْنِ الطُّمُوحِ إِلَى الشِّيُوعِيَّةِ. وَمُجْمَلُ الْحَرَكَاتِ الشَّبَابِيَّةِ، أَوْ الثَّقَافِيَّةِ، أَوْ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ النِّضَالِيَّةِ، الَّتِي سَارَتْ عَلَى نَهْجِ أَفْكَارِ «مَدْرَسَةِ فِرَانْكَفُورْت»، كَانَتْ مَالَّهَا النِّهَائِيَّةَ، فِي مُجْمَلِ بُلْدَانِ الْعَالَمِ، هُوَ الضَّعْفُ، وَالتَّلَاشِي، وَالزُّوَالُ، سِوَاءً فِي أَمْرِيكََا الشَّمَالِيَّةِ، أَمْ فِي بُلْدَانِ أُوْرُوبَا (مِثْلَ فِرَنْسَا، وَأَلْمَانِيَا، الْخ). وَانْتَهَتْ كُلُّ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْفِكْرِيَّةِ بِتَبَنِّيِ الرُّأْسْمَالِيَّةِ، وَالْقَبُولِ بِهَا، بِاعْتِبَارِهَا نَمَطَ الْإِنْتِاجِ الْوَاقِعِيِّ، وَالْوَحِيدِ، وَالْأَبَدِيِّ.

وَكَالْعَادَةِ، وَرَغْمَ النَّتَائِجِ الْكَارِثِيَّةِ لِقَرَارَاتِ قِيَادَةِ الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمُوَحَّدِ، الْمُتَّخَذَةِ خِلَالَ شَهْرِ يُونِيُو 2021، فَإِنَّ أَعْضَاءَ وَكُؤَادِرِ هَذَا

(7) Stefan Engel, La crise de l'idéologie bourgeoise et de l'anticommunisme, lière partie, Septembre 2021, Verlag Neuer Weg, p. 72-81, www.neuerweg.de

الحزب، لم يقوموا لآ بمساءلة قيادة هذا الحزب، ولا بمحاسبتها، وَلَا
بِنَقْدِهَا. كَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ظَلَّ عَلَى أَحْسَنِّ مَا يُرَامُ فِي هَذَا الْحِزْبِ. أَوْ كَأَنَّهُ
لَمْ يَحْدِثْ أَيُّ شَيْءٍ فِي حَيَاةِ هَذَا الْحِزْبِ.
وَكُلُّ مَنْ يَنْتَظِرُ سُلُوكِيَّاتٍ أُخْرَى، غَيْرَ السُّلُوكِيَّاتِ الْمَعْرُوضَةِ
أَعْلَاهُ، مِنْ أَشْخَاصٍ، أَوْ مِنْ أَحْزَابٍ، غَيْرِ ثَوْرِيَّيْنِ، بَلْ يَغْلِبُ فِيهِمْ
"العُنْصُرُ البَشْرِي البُورْجُوازِي الصَّغِيرُ"، أَوْ "نَمَطُ التَّفْكِيرِ البُورْجُوازِي
الصَّغِيرِ"، فَسَيَكُونُ غَيْرَ مَوْضُوعِيٍّ.



5) هل يجوز نقد أحزاب اليسار؟

جواب : أنتقد أحزاب اليسار، لكن هذا النقد هو نقد من نوع جديد. لأنني لا أنتقد أحزاب اليسار من منطلق الكراهية، أو المزايدة، أو التّحدي، أو المنافسة، أو تصفية حسابات ذاتية. على عكس ذلك، أعلن انتمائي إلى قوَى اليسار، وأحترمها، وأتعاطف معها، وأساندها، وأتضامن معها، وأصير على النضال إلى جانبها. واحترام أحزاب اليسار لا يلغي شرعية نقدها. **والاحترام لا يتناقض مع النقد.** وأحزاب اليسار تبقى هي نفسها في حاجة إلى النقد. وأنتقد أحزاب اليسار، ولَوْ أن بعض أعضاء هذه الأحزاب لا يُطيقون هذا النقد. ولا أنتقد قوَى اليسار إلاّ لأنني أريدها أن تكون قوية، وفعّالة، أكثر مما هي الآن. وبقدر ما أدعم قوَى اليسار، بقدر ما أحرص على مناقشتها، ونقدها، كلّما دعت الضرورة إلى ذلك. **والنقد المتبادل** هو من أهم السبل لتحسين أداء هذه القوَى. **وكلّ من لا يجرؤ على تبادل النقد، بشكل بناء، وعلمي، لن يتقدّم.**

وفي مجال التعامل فيما بين قوَى اليسار، تميل غالبية مسؤولي ومناضلي أحزاب اليسار بالمغرب إلى ممارسة "الدبّلماسية"، بدلًا من ممارسة **النقد الثوري**. ربّما لأن مجمل أفراد المجتمع لا يتحمّلون التعرّض للنقد العلني. وعضو إبراز التناقضات ومواجهتها، تفضّل غالبية مناضلي أحزاب اليسار تجاهل هذه التناقضات، بهدف تلافِي توتّر العلاقات، أو بُغية تجنّب خوْض صدمات مُضنيّة، أو مُكلّفة، أو رغبةً في الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع الأطراف المتناقضة. وهذا سلوك غير ثوري. وبدلًا من أسلوب تجاهل التناقضات، تحثُّ الماركسية على اكتشاف التناقضات، وابتكار أساليب لمعالجتها بمنهج ثوري.

6 هل اليسار في المغرب بخير؟

جواب : يظهر كل حزب من بين أحزاب اليسار بالمغرب أنه راضٍ عن حاله. بينما في الواقع، أوضاع أحزاب اليسار تُخَيِّب الأمل، أو تُثير القلق، أو الاستياء. لأن أحزاب اليسار لا تعمل بما فيه الكفاية لتطوير نفسها، أو لرفع مستوى فعاليتها. وتبقى ممارستها النضالية أقلّ من القدر المطلوب.

وكل خطاب سياسي يعتبر اليوم أن حالة أحزاب اليسار بالمغرب جيّدة، أو حسنة، أو عادية، هو خطاب خاطئ، ومُكرّر، ومُحافظ، ولا فائدة منه. بل نقد قوَى اليسار هو عمل ضروري، وهو الوحيد الذي يمكن أن يُساعد على إبراز نقط ضعف قوَى اليسار، أو نقائصها، أو أخطائها. **ولا يوجد سبيل آخر، غير النقد، لمُساعدة أحزاب اليسار على إصلاح نفسها، أو تقويمها، أو تثويرها.**

وبشكل إجمالي، وخلال الـ 10 أو 20 سنة الماضية، نلاحظ أن قوَى اليسار بالمغرب لم تتحسنّ كفيًا، أو أنها لم تنجح في إعلاء درجة تأثيرها. بل إنها لم تجتهد إلى حدّ الآن لكي ترفع مستوى فعاليتها السياسية. وهذا القصور يعني أن أحزاب اليسار تخلّفت بالمقارنة مع أحزاب اليمين.

وسوء حال أحزاب اليسار بالمغرب يتجلّى في كون **تأثيرها السياسي على الجماهير** هو الأقل فاعلية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى. وتظهر أحزاب اليسار كأنها **مهمّشة**، ليس فقط من وسائل الإعلام العمومية (كما يقول البعض)، ولكن أيضا من السّاحة السياسية، ومن الشارع، ومن الأنشطة الجَمْعوية، والثقافية. فتظهر أحزاب اليسار، بالمقارنة مع أحزاب اليمين، كأنها **غارقة في رتابة مُعتادة، وفي الدوغمائية (dogmatisme)، وفي التقليد، وفي فقدان المبادرة، وفي ضعف دائم.**

لقد تكوّنت معظم تيارات اليسار بالمغرب بين سنوات 1970 و 1995، على أساس الفكر الاشتراكي، أو "الماركسي اللينيني". وكانت غايتها هي بناء مجتمع اشتراكي. لكن منذ انهيار نموذج منظومة "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (URSS)" في قرابة سنة 1989، وإلى حدّ الآن، لم تُجِب أحزاب اليسار على الأسئلة المحرّجة التي يطرحها ذلك الانهيار. ومن أهمّ هذه الأسئلة ما يلي: (1) ما هي الدروس السياسية المستخلصة من تجارب "الاتحاد السوفياتي" (المنهار؟) (2) ما هو تقييم الفكر "الماركسي اللينيني" على ضوء انهيار "الاتحاد السوفياتي" في سنة 1989؟ (3) ما هو المشروع السياسي البديل عن المشروع الماركسي القديم (إن كان هناك بديل مُعدّل لهذا المشروع)؟

وإذا لم تقدّم أحزاب اليسار إجابات واضحة ومقنعة عن هذه الأسئلة المُحرّجة، فإنها ستبقى في حالة حيرة فكرية. كما أن تصوّراتها للاستراتيجية، وللتكتيك، ستبقى ملفوفة في الغموض، أو الارتباك. والأحزاب السياسية «الإسلامية»، المنافسة لأحزاب اليسار، هي المرشحة للاستفادة من هذا الارتباك الفكري الذي يوجد فيه اليسار.

وإذا كان **الحسّ النقدي** لمناضلي أحزاب اليسار تجاه القويّ اليمينية حادًا، فإن حسّهم النقدي هذا، تُجاه أنفسهم، وتُجاه أحزابهم الخاصة، يُصبح في معظم الحالات **مكبوتًا**، أو مُلجّمًا، أو مُحَرّمًا. ويقول بعض المناضلين، أو بعض أحزاب اليسار: «يجب أن تعترف أحزاب اليسار أنها تعاني من ضعف أو قصور في أدائها». لكنهم يقصدون هنا بعبارة «أحزاب اليسار» الأحزاب الأخرى، ويستثنون حزبهم من هذا التشخيص. كأنهم لا يعون أن "العقلية" المُعتلة التي أصابت قوّى اليسار، موجودة أيضًا في حزبهم، وفي شخصهم، وأن مهمة تقويم العقليات مطروح على الجميع، وبدون أي استثناء.

ويبقى تطبيق **الديمقراطية** داخل أحزاب اليسار بعيدا عن أن يكون سَلِيمًا. لأن **المُنافسة** فيما بين مُختلف الشخصيات، أو

الكفاءات (إبان المؤتمرات، إن وُجِدَت)، لا ترقى إلى مُستوى مُرضٍ. ولأن **مواقع المسؤولية، داخل أحزاب اليسار، تُقتَسَم** فيما بين أفراد جماعات صغيرة، وثابتة، أو فيما بين بضعة جماعات مُتماسكة، وفق مُحاصصة معيَّنة، سرّية، أو غير معلنة.

وَتَثَبَّتْ أزيمة قِوى اليسار المُزْمِنَة، منذ قرابة ثلاثين عامًا، أن «**نَمَط الحزب**» الذي تعمل به هذه القِوى، فيه هَفَوَات، أو نَقَائِص، أو أخطاء. وَخَلَّاص قِوى اليسار من أزمتهَا الحالية يتطلب، مِن بين ما يتطلَّب، **مُراجعة وَتَغْيِير نوعية أحزاب اليسار القديمة.**

ولا ترجع تقوية الأحزاب "الإسلامية" (بالمقارنة مع أحزاب اليسار) فقط إلى كونها تستغل الدين في مجال السياسة، كما يعتقد البعض. وإنما ترجع أيضا، وعلى الخُصوص، إلى كونها تستعمل **مناهج** في التفكير وفي العمل تَتَسِم ب**واقعية أفضل، وبتفاعلية (réactivité) أسرع، وبفعالية أكبر** (وذلك بالمقارنة مع مناهج بعض أحزاب اليسار). ولو أن مناهج هذه الأحزاب "الإسلامية" تكون مُغلَّقة بخطاب ديني. بينما **المناهج** التي تستعملها حاليا أحزاب اليسار (في التفكير، وفي العمل السياسيين) تبقى دون المستوى المطلوب. حيث لا تقوم أحزاب اليسار ب**مبادرات** إلا نادرا. وقد يكون السرُّ الأهم، الذي يفسِّر تناميَّ الحركات الإسلامية الأصولية، هو الأموال التي تحصل عليها من أمراء في السعودية، وقطر، والإمارات، والكويت، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من شبكة «الإخوان المسلمين» العالمية.

وخلال الـ 20 سنة الماضية، فإن الأحزاب التي تقدّمت أو تقوّت أكثر بالمغرب، ليست هي أحزاب اليسار، وإنما هي على الخصوص **الأحزاب "الإسلامية"**. ويُحتمَل جدا أن يستمر هذا التوجّه خلال الـ 10 سنوات الآتية. كما يُحتمَل جدا، خلال السَّنوات المقبلة، أن تستمر هذه الأحزاب "الإسلامية" في **الفوز بأكبر عدد من أصوات الناخبين** في مجمل الانتخابات المُبرمجة في المستقبل. وذلك لثلاثة أسباب: **السبب الأول** هو أنه، إذا كان الشعب جاهلا أو متخلِّفا، فإنه سينتخب ممثلين جاهلين ومتخلِّفين. **والسبب الثاني** هو ضعف أحزاب اليسار.

والسبب الثالث هو إِسْتِلاب (aliénation) جماهير الشعب من طرف الأيديولوجية الدّينية. لكن الجانب الأساسي هو أن قوّة الأحزاب الإسلامية" تَتَغَلَّى من ضعف أحزاب اليسار.

ويُحتمل أن يَسْتَمِرّ فوز الأحزاب "الإسلامية" في مجمل الانتخابات إلى أن تُحسّ غالبية الشعب، من خلال ممارسة "الإسلاميين" للسلطة السياسية، أن هيمنة الدّين (على الدولة، أو على المجتمع) تتناقض مع مصالح الشعب، ومع الديمقراطية، ومع التنمية الاقتصادية. وتحتاج جماهير الشعب، لكي تُدرك أن "الإسلاميين" غير مُؤهلين لتحقيق الديمقراطية والتنمية، إلى قرابة 10 أو 20 سنة من التجربة. وتحقيق التنمية والديمقراطية، يبقى مشروطاً بالفصل بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسة.



7) هل خطابات أحزاب اليسار تتلاءم مع ممارساتها؟

جواب: تميل أحزاب اليسار عادة إلى إخفاء ضعفها عبر التركيز على إنتاج بيانات ثورية، أو عبر نشر نصوص يسارية جذرية. بينما ممارستها السياسية تبقى على العموم دون المستوى المطلوب. وتظل مبادراتها السياسية نادرة، أو محدودة، أو خجولة، أو هزيلة. ربّما لأن قوى اليسار تميل إلى الإفراط في الاحتياط، أو ربّما لأنها لا تعرف كيف تنجز أنشطة هامة، بموارد قليلة.

وتتميّز أحزاب اليسار، ولو بدرجات متفاوتة من حزب لآخر، بصفتين متناقضتين ومتراپبتين، وهي أنها تميل إلى التصعيد في خطابها السياسي من جهة أولى، ومن جهة ثانية تتجنب، أو تتلافى، الفعل التضالي المشترك فيما بين مجمل قوى اليسار.

وغالبا ما نجد إنفصامًا واضحًا بين خطاب أحزاب اليسار وممارستها. ومن بين الأمثلة المعبّرة في هذا المجال، نذكر مثلاً علاقة أحزاب اليسار بـ "حركة 20 فبراير" (التي اندلعت في المغرب في سنة 2011، في ارتباط (بما سمّاه بعض الصحفيين) بـ "ثورات الربيع الديمقراطي العربي" في كل من تونس، ومصر). فكل أحزاب اليسار (الحقيقية) تعلن في بياناتها أنها تقدّر "حركة 20 فبراير"، وتُساندها، وتعظّمها، وتُشارك فيها، وتُراهن عليها، في برامجها، وفي خططها. لكن في الواقع، نلاحظ أن مشاركة أعضاء أحزاب اليسار في "حركة 20 فبراير" تبقى غائبة، أو هزيلة، أو ضعيفة، أو أقل من المستوى الممكن. ومناضلو أحزاب اليسار الذين كانوا يشاركون في "حركة 20 فبراير"، كانوا يفعلون ذلك كاجتهاد شخصي، وليس نتيجة لتوجيه حزبي.

حيث لا يُشارك معظم مناضلي أحزاب اليسار في "حركة 20 فبراير"، ولا يتواجدون في لجانها، ولا يتحمّلون فيها مسؤوليات

تنظيمية. بمعنى أن غالبية أطر أحزاب اليسار لا تُساهم في تأطير شباب "حركة 20 فبراير". وأعداد أعضاء أحزاب اليسار الذين يُشاركون في المسيرات الأسبوعية لـ "حركة 20 فبراير" تبقى ضعيفة، أو دون المستوى الممكن. ومُشاركة هؤلاء المناضلين في "حركة 20 فبراير" تكون، في غالب الحالات، ناتجة عن مبادرات شخصية، وليس عن قرارات حزبية واضحة وصارمة.

فالموقف الرسمي، أو النظري، لأحزاب اليسار من "حركة 20 فبراير" هو الدّعم المُطلق لهذه الحركة. لكن موقفها العملي هو إهمالها. وتظهر الأمور كما لو أن "حركة 20 فبراير" توجد على شكل حركتين، واحدة خيالية، أو أسطورية، تُساندها أحزاب اليسار، وتؤيّدتها مجمل القوي الديمقراطي، وحركة ثانية، واقعية، توجد في الشارع، لكن أحزاب اليسار تتجاهلها، أو تحتاط منها، أو لا تشارك فيها بالقدر المطلوب ! وبدلاً من أن تكون أحزاب اليسار هي المُنشِط، أو القائد الطبيعي، لـ "حركة 20 فبراير"، نجد أنها تسير ورائها، أو تُهمَلها، أو تَحذّر من ديناميكيّتها، أو لا ترغب في استمراريتها. ومن بين نتائج هذا الإهمال، نجد أن أنواعاً مختلفة من عناصر البوليس المُستترة تشارك بكثافة في "حركة 20 فبراير"، وفي جمعها العام، وتقوم بمحاولات لا يستهان بها للتحكّم فيها.

ولا تستطيع القلّة القليلة من المناضلين المُتَحزّبين، العاملين داخل "حركة 20 فبراير"، والذين يُحاولون تنمية فعالية هذه الحركة، أن ينجحوا في نضالاتهم، أو في مجهوداتهم، إلا إذا طوّرت أحزاب اليسار نفسها، بهدف الرّفع من مستوى مشاركتها السياسية في هذه الحركة. إن ضعف "حركة 20 فبراير"، أو توقّفها، أو موتها، سيكون، في جوهره، نتيجة لضعف أحزاب اليسار ! وفشل "حركة 20 فبراير"، سيكون فشلاً لأحزاب اليسار !

والمثال الثاني الذي يتجلى فيه انقسام تام بين خطاب أحزاب اليسار وممارستها، هو مسألة بناء "جبهة قوي اليسار". فمئذ عشرات السنين، كل أحزاب اليسار تُقرُّ بضرورة تكثّلها، وتعاونها،

داخل جبهة اليسار. لكنها لا تفعل أي شيء ذي أهمية في مجال بناء هذه الجبهة. أو أنها **تختلق أكثر مما ينبغي من الأعدار لكي تُبرر رفض أي عمل مُشترك، أو جبهوي.** فمن جهة أولى، كل أحزاب اليسار تتفق على الحاجة إلى بناء جبهة اليسار، ومن جهة ثانية، ترفض أية مبادرة تهدف إلى الشروع العملي في بناء جبهة اليسار⁽⁸⁾.



(8) بعد مرور مدّة هامّة على نشر هذا النصّ، أعلنت أحزاب اليسار الثلاثة (حزب الظليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد) في 23 مارس آذار 2014، عن تأسيس "فدرالية اليسار المغربي". وصرّحت أن هذا الإطار يتجاوز التنسيق، ويقترّب من الاتحاد، مع احتفاظ كلّ حزب بقوانينه وأنظّمته وهياكله الخاصة.

8) هل تجتهد أحزاب اليسار لتطوير نفسها؟

جواب : من بين الملاحظات التي لا تَسُرُّ، والتي لها دلالة سلبية، أذكر أن أغلبية أحزاب اليسار تنظّم مؤتمراتها الحزبية منذ عدّة سنوات. لكن هذه **المؤتمرات** الحزبية لا تُحدّث تغييرات كيفية، لا في نَوْعية القيادة المُنتخبة، ولا في الخط السياسي لهذه الأحزاب، ولا في برامجها، ولا في أساليب عملها، ولا في ممارساتها. فإذا استثنينا إصدار بعض البيانات المكتوبة بلغة جذرية، وإذا استثنينا إحداث تغيير جزئي في أعضاء بعض الأجهزة القيادية، فإن الرُّكود الماضي للحزب، ورتابته السّابقة، وعاداته القديمة، تعود بسرعة، وتستمر في السيطرة، كأن شيئاً لم يتغيّر في هذه الأحزاب. بينما تطوّرات الصّراع الطبقي تستوجب منها ملائمت عميقة، أو تغييرات جذرية.

وهكذا، عندما يحين وقت تنظيم مؤتمر حزب معيّن من بين أحزاب اليسار، ترتفع حُمى المناقشات، والخلافات، والمنافسات، والتحالفات. ويتسابق أعضاء الحزب على مواقع المسؤوليات، وعلى الكراسي، والألقاب، والمناصب. كلّ مناضل يريد أن يصبح زعيماً، أو قائداً، أو ممثلاً، أو مسؤولاً كبيراً. لكنه في نفس الوقت، يتهرّب هذا المناضل من بذل المجهودات التي يتطلّبها تحمّل المسؤولية. وبعد انتهاء المؤتمر، يرجع كل مناضل من الحزب إلى حال سبيله. وتعود الرّتابة، والروتين، والانتظارية، والإتكالية على التّطوّر الطبيعي للأشياء. والحقيقة التي ينساها، أو لا يدركها، كثير من المناضلين، هي أنه يستحيل أن تنهض ثورة مجتمعية، أو أن تنجح في بلد محدد، إذا لم يَقم سلفاً مُجمل مناضلي هذا البلد بثورة داخل فكرهم، وفي وعيهم، وفي مناهجهم، وفي سلوكياتهم، وفي أساليبهم النضالية.



9) هل الأطر القديمة في أحزاب اليسار تلعب دورًا مُبدعًا أم مُحافظًا ؟

تلعب بعض الأطر الحزبية القديمة (Apparatchik) في أحزاب اليسار دورًا **مُحافظًا**. وتظهر بعض هذه الأطر كأنها هي التي تحتكر حقَّ تحديد من هم «الأفراد المَقْبُولين»، ومن هم «الأفراد المَنبُوذِين». وتظهر هاته الأطر الحزبية القديمة على شكل «حُرَّاس المَعَبَد»، الذين يَصُونون «الأصُول»، و«المَرَّاجع»، و«المَشْرُوعِيَّة»، و«الاستمرارية». ويتحوَّل أحيانًا دَوْر هذه الأطر القديمة إلى تَرْوِيج الدُوعْمَائِيَّة (Dogmatisme). وقد تُحَنِّطُ الفِكرَ الثُورِي، أو الفكر النضالي، إلى درجة تحويله إلى معتقدات مُطلقة، أو جامدة، تَصَلِّحُ لِكُلِّ مكان، ولكل زمان. وتُخَافُ من أن يكون كل مَسْعَى لتطوِير الفكر مُغامرَةً قاتلة. وتَتَّهَمُ كل مُحاوِلة لتجديد الفكر بأنها «تراجِع»، أو «انحراف»، أو «زَنَدَقَة» سياسيَّة. وقد تكون هذه الأطر الحزبية القديمة من بين أهمِّ الحواجز التي تعوق إحداث تغيِّرات، أو مُراجعات، أو إبداعات، سواء في الأفكار، أم في الخط السياسي، أم في التكتيك، أم في الأساليب النضالية.

وأحيانًا، يغرُق بعض الأطر الحزبية القديمة في تفاصيل **صراعات سياسيَّة داخلية خَفِيَّة، مُعَقَّدة، ومُتَوَاصِلَة**، بين شخصيات، أو جماعات، أو تيارات، مُتَنَافِسة داخل أحزابهم. وقد تَسْتَحُوذُ، أو تَسْتَهْلِكُ، هذه الصراعات، جُلَّ طاقاتهم، إلى درجة أن مُساهماتهم في مجالات تطوِير الأفكار، أو تحيين الخط السياسي، أو إبداع أساليب نضالية جديدة، تُصبح هزيلة، أو مُنعدمة.

وبقدر ما تكون تلك الأطر الحزبية القديمة **مَشْغُولَة بتلك المُنافسات أو الصراعات** فيما بين شخصيات، أو جماعات، أو

تيارات، داخل حزبها الخاص، بقدر ما تكون رؤيتها الشمولية للصراع الطبقي (الدائر على صعيد مجمل المجتمع) مَحْدُودَة، أو نَاقِصَة. قد تكون هذه الأطر الحزبية القديمة قوية، أو فعالة، في ميدان هذه المنافسات أو الصِّراعات الدَّاخِلية للحزب المعني، فيما بين شخصيات، أو تيارات، لكنها قد تكون، بالمقابل، ضعيفة، أو مُتخَلِّفة، في مجال فهم، أو معالجة، الإشكالات الكُبْرى للحزب، أو للمُجتمع. وفي مثل هذه الحالات، يُصبح الحزب المعني غير قادر على التَّطوُّر، **وغير قادر على التفاعل بسُرعة، أو بفعالية، مع مستجدَّات،** أو مع متطلِّبات، الصِّراع الطَّبقي (الدائر على مستوى عُموم المُجتمع). وقد يدخل الحزب المعني في صيرورة ضعف، أو تخَلْف مُتَوَاصِل، إلى درجة أنه قد يصبح مُهَمَّشًا، أو عاجزًا، أو هامدًا، أو مُتخَلِّفًا.



10) مَا هِيَ أَسْبَابُ مَشَاكِلِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ؟

جَوَاب : مشاكل أحزاب اليسار متعدّدة، ونَوَاقِصُهُ مُتداخِلة، ومتطوّرة. ومن الصّعب إدراك، أو تناول، كلّ العناصر (الفكرية، والبشرية، والمنهجية، والتنظيمية، والنظرية، والإجرائية، والممارسة) التي تتسبّب في إضعاف قوَى اليسار. ولو كان فهم هذه المشاكل بسيطاً، أو سهلاً، لكان بإمكان قوَى اليسار أن تعالج هذه المشاكل منذ عدّة عقود. فَلَ أَدْعِي (مثلما يفعل البعض) أنني فهمتُ كل مُعِيقَات قوَى اليسار بالمغرب، وإنما أساهم بملاحظات، ولو أنها تبقى جزئية، أو متواضعة. ويمكن لمناضلين آخرين أن يساهموا، هم أيضاً، بأبحاثهم، أو مقارباتهم، أو اجتهاداتهم، أو أطروحاتهم. ومن بين أسباب مشاكل قوَى اليسار ما يلي:

IO.I البنية الطبقيّة، ونمط التفكير

العُنصران الأساسيان اللذان يُفسّران الكثير من اختيارات، وسلوكيّات، أحزاب اليسار بالمغرب (أو أي قوّة سياسية أخرى مهما كانت) هما : **البنية الطبقيّة** الموجودة في الحزب المعني، و**نمط التفكير السائد** داخل هذا الحزب المعني. والملاحظ أن العنصر البشري من طبقة "البورجوازية الصغيرة" (أي من طبقة "المستغلّين الصغار"، ومن طبقة "الذين لا يستغلّون ولا يُستغلّون")، هو الذي يهيمن في قيادات، وفي قواعده، أحزاب اليسار بالمغرب. أما أعضاء أحزاب اليسار الذين هم من الطبقة العاملة، أو من جماهير الفلاحين (أي من طبقة المستغلّين)، فإنهم نادرون، أو غير موجودون في هذه الأحزاب. ونمط الفكر الذي ظلّ سائداً منذ عقود متواليّة داخل

قِيَادَاتٍ وَقَوَاعِدَ قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ، هُوَ نَمَطُ التَّفَكِيرِ الْبُورْجُوازِي الصَّغِيرِ، وَلَيْسَ نَمَطُ الْفِكْرِ الْبُرُولتَارِي الثَّورِي، وَلَا هُوَ نَمَطُ الْفِكْرِ الْمَارْكَسِي الثَّورِي. وَلَمْ تَجْتَهِدْ قِيَادَاتُ قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ لِتَقْيِيمِ، وَلِتَقْوِيمِ، وَلِتَثْوِيرِ، بِنَيْتِهَا الطَّبَقِيَّةِ، وَنَمَطُ تَفْكِيرِهَا. لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، بَقِيَتْ أَفْكَارٌ، وَأَطْرُوحَاتٌ، وَتَصَوُّرَاتٌ، أَحْزَابُ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ، غَامِضَةٌ، أَوْ مُتَذَبَذَبَةٌ، أَوْ إِصْلَاحِيَّةٌ، أَوْ إِنْتَظَارِيَّةٌ، أَوْ مُحَافِظَةٌ. وَلِهَذِهِ الْأَسْبَابِ بَقِيَتْ أَيْضًا الْمُمَارَسَاتُ النَّضَالِيَّةُ لِأَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ مُنْعَدِمَةٌ، أَوْ هَزِيلَةٌ، أَوْ مُحْتَشِمَةٌ، أَوْ مُرْتَبِكَةٌ. وَلِهَذِهِ الْأَسْبَابِ بَقِيَ دَوْرُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ، فِي مِيدَانِ الصَّرَاعِ الطَّبَقِيِّ، ضَعِيفًا، إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ.

10.2 قِلَّةُ الْوَعْيِ بِالضَّعْفِ الْذَاتِي

قَبْلَ سَنَةِ 2011 م، لَمْ تَكُنْ مَجْمَلُ قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ تَتَكَلَّمُ عَنْ، أَوْ تَعْتَرِفُ بِ، **وُجُودِ قَوَى الْيَسَارِ فِي حَالَةٍ «أَزْمَةٍ»**. وَأَبْرَزُ تَجَلِّيَّاتِ هَذِهِ «الْأَزْمَةِ» هُوَ التَّفَاوُتُ الْكَبِيرُ بَيْنَ الطَّمُوحَاتِ النَّظَرِيَّةِ، وَالْقُدْرَاتِ الْذَاتِيَّةِ الْفَعْلِيَّةِ. وَلَمْ يَكُنْ مَنَاضِلُو هَذِهِ الْقَوَى يَشْعُرُونَ بِمُظَاهَرِ هَذِهِ «الْأَزْمَةِ». وَبَعْدَ سَنَةِ 2014 م، أَصْبَحَتْ أَعْدَادُ مَتَزَايِدَةٍ مِنْ مَنَاضِلِي الْيَسَارِ تَعْتَرِفُ، إِلَى حَدِّ مُعَيَّنٍ، بِ «وُجُودِ قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ فِي حَالَةٍ «أَزْمَةٍ». وَالْغَرِيبُ هُوَ أَنَّهُ، حَتَّى بَعْدَ سَنَةِ 2014 م، بَعْضُ الْمَنَاضِلِيْنَ الذِّينَ يَعْتَرِفُونَ بِ «وُجُودِ قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ فِي أَزْمَةٍ»، كَانُوا يَقْصِدُونَ (بِتِلْكَ الْعِبَارَةِ) أَنَّ «أَحْزَابَ الْيَسَارِ الْآخَرَى، هِيَ الَّتِي تَوْجَدُ فِي أَزْمَةٍ»، وَيَفْتَرِضُونَ أَنَّ حَزْبَهُمُ الْخَاصُّ (أَوْ تَنْظِيمُهُمْ، أَوْ تِيَارَهُمُ الْيَسَارِي الْخَاصُّ) هُوَ سَالِمٌ مِنْ هَذِهِ «الْأَزْمَةِ». كَمَنْ يَقُولُ: «نَعَمْ، الْمَشْكَلُ مَوْجُودٌ، لَكِنْ هَذَا الْمَشْكَلُ مَوْجُودٌ فِي الْآخَرِينَ، وَلَيْسَ فِيَّ أَنَا». وَهَمُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الْجَمَلِ الَّذِي يَرَى حَدَبَةَ الْجَمَالِ الْآخَرِينَ، وَلَا يَبْذُلُ مَجْهُودًا لِرُؤْيَا حَدَبَتِهِ الْخَاصَّةِ. أَوْ كَأَنَّ الْمَنْهَجَ النَّقْدِيَّ (لدى هَذِهِ الْأَحْزَابِ)

مطروح للتطبيق على الآخرين فقط، وليس أيضاً على الشخص المقصود، أو على الحزب المعني، هو بذاته.

وأهم أسباب مشاكل أحزاب اليسار بالمغرب تأتي من كون بنيتها الطبقية تتكوّن أساساً من أشخاص بوجوازيين صغار. وهذه البنية الطبقية البرجوازية الصغيرة هي التي تُفسّر الكثير من مشاكل أحزاب اليسار بالمغرب. وتُدوم، أو تتعقّد، أو تتفاقم، أزمة أحزاب اليسار بالمغرب لأن نمط الفكر البرجوازي الصغير هو الذي يغلب داخل هذه الأحزاب. ولا تجتهد هذه الأحزاب بما فيه الكفاية لتثوير نمط تفكيرها، أو لتقوية مشاركتها في نضالات الجماهير الكادحة، أو لتقوية ارتباطاتها بالمستغلّين، وبالعمّال، والفلاحين، والشباب، والنساء.

10.3) ضخامة الطموحات، وهزلة الكفاءات

بعض مناضلي قوى اليسار مهووسون بالرغبة في أن يصبحوا فوراً زعماء كبار، أو مسؤولين كبار، بينما ما يزال مستواهم الثقافي بدائياً، أو رديئاً، أو ما تزال تجاربهم النضالية هزيلة، أو ما تزال كفاءاتهم ضعيفة. وهم لا يدركون أن الزعامة تتنافى مع الثورة⁽⁹⁾.

ويميل بعض القياديين في أحزاب اليسار بالمغرب، وخاصة منهم بعض الكتاب العاميين، إلى محاولة فرض «زعامتهم» الشخصية (leadership)، أو إلى محاولة ترسيخ مناهج «الزعامية» داخل الحزب. وتبني دائماً «الزعامة» على أساس غرور «الزعيم»، وعلى أساس أوهامه الشخصية، وذاتيته المفرطة. وقد سبق لي أن أوضحت كيف أن

(9) أنظر وثيقة "ضدّ الزعيم والزعامية"، لعبد الرحمان النوضه، في كتابه: "كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)"، وهو موجود على مدونة الكاتب (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

مَنْهَج «الزَّعَامِيَّة» يُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى إِضْعَافِ الحِزْبِ، ثُمَّ يُؤَدِّي إِلَى تَخْرِيْبِ طَاقَاتِ الحِزْبِ (أنظر مقال: «نقد الزَّعِيمِ وَالزَّعَامِيَّة»⁽¹⁰⁾).
 وَيُوجَدُ أَيْضًا ضِمْنَ نَقْطِ ضَعْفِ قُوَى اليسارِ وَمناضليها (بالمغرب)،
ضَعْفُ الاستعداد لِلِقَمْعِ، وَضَعْفُ الاستعداد لِلتَضْحِيَةِ. ولماذا؟ لأن
 ونجد أن العنصر البشري "البورجوازي الصغير" يهيم داخل أحزاب
 اليسار الحالية (بالمغرب). ومن ميزات العنصر "البورجوازي الصغير"
 أنه يريد أن يربح أكثر مما يخسر. ويريد أن ينجح، دون أن يعرض
 نفسه إلى أي خطر مؤلم، أو قاتل. الشيء الذي يجعل قوى اليسار
 تتجنب الصدمات الحادة، وتتلافى المشاركة في النضالات
 الجماهيرية، وذلك بهدف تجنب التعرض للقمع. بينما في الواقع، لا
 يقدر على النجاح في الصراعات، أو في النضالات الجماهيرية،
 سوى من يكون مهيبًا لمجابهة كل الأخطار، ومستعدًا لكل
 التضحيات.

10.4 هل يستوعب كل الثوريين دُروسَ تجارب الماضي؟

ولكي يكون النجاح في تناول الحركة الثورية، يجب على أعضاء
 الأحزاب الاشتراكية أن يستوعبوا جيدًا كل الدروس الأساسية
 المستخلصة من تجارب الماضي⁽¹¹⁾. وإلا، فإنهم سيكررون نفس
 الإنحرافات والأخطاء المخربة المرتكبة في الماضي.

⁽¹⁰⁾ <https://livreschauds.wordpress.com/2021/07/09/> /نقد الزعيم

والزعامية، رحمان النوضه، الصيغة 3، الصفحات 15

⁽¹¹⁾ نظرًا لأهمية هذه الدروس الأساسية، المستخلصة من تجارب النضال
 السياسي في الماضي، أعدت ذكورها في كتاب "نقد النخب".

وما هي أبرز هذه **الدروس الأساسية**، المُستخلصة من دراسة النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من ستين سنة (من سنة 1956 إلى سنة 2022 م) ؟

الدرس الأساسي الأول، هو أن هذا النظام السياسي أناني جداً، وأستبدادي، وقمعي، وفاسد، وعميل للإمبرياليات الغربية، ومتهب للخيانة لصالح إسرائيل، وغير مبال بالتفريط في استقلال الوطن، إلى درجة أنه يستحيل إصلاح هذا النظام السياسي من داخل مؤسساته، وذلك مهما كانت السبل، أو المناهج المتبعة. وأن الحل الوحيد للخلاص من الاستبداد، والفساد، والانحطاط المجتمعي، هو تعويض هذا النظام السياسي القائم بنظام سياسي آخر، يكون وطنياً، وثورياً، ومستقلاً، وديموقراطياً، واشتراكياً. ولتتبارى الأحزاب السياسية المعارضة الثورية في مجالات تفاصيل طرق تغيير هذا النظام السياسي.

والدرس الأساسي الثاني، المُستخلص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من ستين سنة، هو أن محاولة النضال المشترك مع الأحزاب، أو مع القوى السياسية الأخرى، التي تؤمن بإصلاح هذا النظام السياسي من داخل مؤسساته، وتلتزم باحترام قوانينه المفروضة، هي مضيعة للوقت وللطاقات.

والدرس الأساسي الثالث، المُستخلص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من ستين سنة، هو أن كل مشاريع الإصلاح السياسي، وكل مشاريع التنمية الاقتصادية، التي تُنجز داخل حدود الرأسمالية، ولا تتجاوز حدودها، ولا تطمح لبناء العدالة المجتمعية، ولا لتشديد الاشتراكية، تبقى عقيمة، أو وهمية، أو بلا فائدة، ولا تساعد الشعب على الخروج من التخلف المجتمعي، ولا تقويه من أجل التحرر من الاستغلال الرأسمالي، ومن الاستبداد، ومن الفساد.

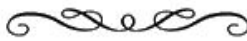
والدرس الأساسي الرابع، هو أنه يَسْتَحِيلُ إِصْلَاحَ الْمُجْتَمَعِ، أو تَغْيِيرَهُ، أو تَثْوِيرَهُ، بِدُونِ تَوْعِيَّةٍ أَغْلَبِيَّةٍ جَمَاهِيرِ الكَادِحِينَ، وَالمُسْتَعْلِينَ، وَالمَهْمَشِينَ، أو بدون تنظيمهم في تَنْظِيمَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَمتعدِّلة، وَمُنَاضِلَةٍ، وَمُسْتَقَلَّةٍ، وَمتكاملة.

والدرس الأساسي الخامس، المُسْتَخْلَصُ من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتِّين سنة، هو أن التَضَخُّمَ في الأجهزة القمعية، وَشَرَأَسَتَهَا القَمْعِيَّةَ، بِالإضافة إلى تعاونها مع أجهزة مُخَابَرَاتِ الدُولِ الإِمْبِرِيَالِيَّةِ الأَمْرِيكِيَّةِ، وَالفرنسية، وَالإِسْرَائِيلِيَّةِ، الخ، تجعل أن المُرَاهَنَةَ عَلَى العَمَلِ السِّيَاسِيِّ فِي العَلَنِيَّةِ، هِيَ سَدَاجَةٌ سِيَاسِيَّةٌ عَقِيمَةٌ، وَأَنَّ نِسْبَةَ مُعَيَّنَةٍ مِنَ العَمَلِ السِّيَاسِيِّ فِي السَّرِيَّةِ، هِيَ ضَرْورَةٌ مُحْتَمَةٌ.

والدرس الأساسي السادس، المُسْتَخْلَصُ من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتِّين سنة، هو أن النظام السياسي القائم لا يكتفي بِقَمْعِ الأَحْزَابِ المُعَارِضَةِ، وَلَكِنَّهُ يُسَرِّبُ أَيْضًا عَمَلَاءَهُ السَّرِيِّينَ دَاخِلَ أَجْهَزَتِهَا وَفِيَادَاتِهَا لِلتَحَكُّمِ فِيهَا، وَتَغْيِيرِ طَبِيعَتِهَا المُعَارِضَةِ أو الثورية؛ وَأَنَّ عَمَلَاءَ سَرِيِّينَ، وَتَابِعِينَ لِلبُؤْلِيْسِ السِّيَاسِيِّ، أَصْبَحُوا مُتَسَرِّبِينَ دَاخِلَ مُعْظَمِ الأَحْزَابِ المُعَارِضَةِ أو اليسارية؛ وَأَنَّ كُلَّ حِزْبٍ سِيَاسِيٍّ مُعَارِضٍ أو ثوري، غَدَى مُجْبِرًا عَلَى التَّوَفُّرِ عَلَى جِهَازٍ أَمْنِيٍّ إِسْتِخْبَارَاتِيٍّ سَرِّيٍّ خَاصٍّ بِهِ، مُكَلَّفٍ بِالدَّفَاعِ عَنِ هَذَا الحِزْبِ، وَبِمُكَافَئَةِ كُلِّ مَحَاوَلَاتِ اخْتِرَاقِهِ، أو التَّسَرُّبِ إِلَى دَاخِلِهِ، أو التَّأَمُّرِ عَلَيْهِ، الَّتِي قَدْ تَقُومُ بِهَا الأَجْهَزَةُ القَمْعِيَّةُ أو الاستخباراتية أو الخَاصَّةُ، التَّابِعَةُ سِوَاءً لِلدَّوْلَةِ القَائِمَةِ، أَمْ لِدَوْلٍ أُجْنَبِيَّةٍ. وَلَنَا تَجَارِبُ مُرَّةً، وَدُرُوسُ غَنِيَّةٍ، فِيمَا جَرَى بَيْنَ سِنَوَاتِ 2011 وَ2020، فِي سُورِيَا، وَالعِرَاقِ، وَلِيْبِيَا، وَلِبنَانِ، وَاليَمَنِ، وَالسُّودَانِ، وَغَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ فِي حَالَةِ إِخْتِرَاقِ الأَشْخَاصِ المُقَرَّبِينَ مِنَ الرَّئِيسِ الفِلَسْطِينِيِّ يَاسِرِ عَرَفَاتِ وَاغْتِيَالِهِ بِالمَادَّةِ النُّوَوِيَّةِ المُشْبَعَةِ «البُولُونِيُوم» (Polonium).

والدرس الأساسي السابع، المُستخلص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من ستين سنة، هو أنه يستحيل على أية قُوّة سياسية مناضلة، أو ثورية، أن تتقدم بمفردِها على طريق النضال الثوري، إذا لم تلتزم بمبدأ التعاون، والتكامل، مع كل القوى السياسية المعارضة، أو المناضلة، أو التقدمية، أو الثورية، وبمبدأ خوض النضالات الجماهيرية المشتركة (وليس الاكتفاء بخوض النضالات الحزبية الخاصة، أو المحدودة، أو الحلقية، أو الضيقة). مع التحلي، في نفس الوقت، بكل الاحتياطات الأمنية اللازمة.

والدرس الأساسي الثامن، المُستخلص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من ستين سنة، هو أنه، وكو بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي في قرابة سنة 1991، يستحيل تحرير الشعب، ويستحيل تغيير وتثوير المجتمع، بواسطة فكر ديني، أو قديم، أو محافظ، أو رأسمالي، أو بورجوازي. وحتى الفكر «الاشتراكي الديمقراطي» (social démocratie) الذي اتبع نهجاً ليبرالياً، أو إصلاحياً، أو رأسمالياً، وحاول التوفيق بين الرأسمالية والاشتراكية، بين سنوات 1945 و 2020، في بلدان أوروبا الغربية، أبان عن إنحرافه، وعن عجزه التام. بل الفكر الوحيد المؤهل لمساعدتنا على تحرير الشعب، هو الفكر الذي استوعب مجمل الفكر البشري، وطوره إلى أعلى مستوى ثوري تحرري ممكن، ألا هو الفكر المادي الجدلي، أي الفكر الماركسي الثوري الاشتراكي، المناهض للرأسمالية، وللإمبريالية، وللرجعية، ولكل أشكال الاستغلال، والغش، والانتهازية، والاستبداد، والفساد.



10.5 غِيَابِ قِيَادِيَيْنِ مُحْتَرِفِيْنِ ثَوْرِيَيْنِ

لَا تَتَوَقَّرُ حَالِيَا أَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ عَلَى مَسْئُولِيْنِ «مُحْتَرِفِيْنِ ثَوْرِيَيْنِ». وَمَا الْمَقْصُودُ بِعِبَارَةِ «مُحْتَرِفُونِ ثَوْرِيُونِ»؟ إِنَّهُمْ الْمَسْئُولُونَ فِي قِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الَّذِينَ هُمْ مُتَفَرِّغُونَ لِلْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الثَّوْرِيِّ. فَيَكُونُ إِشْتِغَالُهُمُ الْمِهْنِيَّ مَفْقُودًا، أَوْ مَغْيِبًا، أَوْ مُتَخَلِّيًا عَنْهُ. أَوْ يَكُونُ إِشْتِغَالُهُمُ الْمِهْنِيَّ الرَّسْمِيَّ قَائِمًا فَقَطْ كَغِطَاءٍ لِإِخْفَاءِ أَنْشِطَتِهِمُ السِّيَاسِيَّةَ الثَّوْرِيَّةَ. أَيَّ أَنَّهُمْ يَهْتَمُّونَ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي كُلِّ مِيدَانٍ، بِالْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الثَّوْرِيِّ. بَيْنَمَا نَجِدُ فِي الْوَاقِعِ الْحَالِيِّ بِالْمَغْرِبِ أَنَّ مُجْمَلَ قَادَةِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ يَرْكُزُونَ جُهْدَهُمْ عَلَى قَضَايَا عَمَلِهِمُ الْمِهْنِيَّ الشَّخْصِيَّ، وَعَلَى شُؤُونِ عَائِلَتِهِمُ الْخَاصَّةَ، وَلَا يَتَفَرِّغُونَ لِقَضَايَا النِّضَالِ السِّيَاسِيِّ الثَّوْرِيِّ سِوَى خِلَالِ يَوْمِ الرَّاحَةِ الْأُسْبُوعِيَّةِ.

وَكُلُّ حِزْبِ يَسَارِي لَا يَتَوَقَّرُ عَلَى أَعْدَادِ كَافِيَةٍ مِنَ الْقِيَادِيَيْنِ الْمُحْتَرِفِيْنِ الثَّوْرِيَيْنِ، سَيَكُونُ بِالضَّرُورَةِ حِزْبًا كَسُولًا، أَوْ ضَعِيفًا، أَوْ تَائِهًا، أَوْ مُتَخَذَلًا. وَتَقْوِيَّةُ الْحِزْبِ الْيَسَارِيِّ تَسْتَوْجِبُ حَتْمًا (مِنْ بَيْنِ مَا تَسْتَوْجِبُ) أَنْ يَتَحَوَّلَ جِزْءٌ هَامٌ مِنَ قِيَادِيَيْهِ إِلَى مَنَاضِلِيْنِ مُحْتَرِفِيْنِ ثَوْرِيَيْنِ. وَهَذَا الْإِحْتِرَافُ الثَّوْرِيُّ يَتَطَلَّبُ قَدْرًا مِنَ التَّضَامَنِ الْمَادِّيِّ مِنَ طَرَفِ الْأَعْضَاءِ غَيْرِ الْمُحْتَرِفِيْنِ، تُجَاهَ الْأَعْضَاءِ الْمُحْتَرِفِيْنِ.

وَأَحْزَابُ الْيَسَارِ هِيَ تَقْرِيْبًا الْأَحْزَابُ الْوَحِيدَةُ فِي الْمَغْرِبِ الَّتِي لَا تَتَوَقَّرُ عَلَى أَعْضَاءٍ أَوْ «مَسْئُولِيْنِ مُحْتَرِفِيْنِ»، أَيَّ مُتَفَرِّغِيْنِ لِلْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الثَّوْرِيِّ وَحْدَهُ، وَقَادِرِيْنِ عَلَى تَخْصِيصِ كُلِّ وَقْتِهِمْ لِحِزْبِهِمْ، أَوْ لِقَضَايَا النِّضَالِ الثَّوْرِيِّ. بَيْنَمَا الْأَحْزَابُ الْيَمِينِيَّةُ، وَالْأَحْزَابُ الْمُنَاصِرَةُ لِلنِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَخْزَنِيِّ، وَالْأَحْزَابُ الْبُورْجُؤَازِيَّةُ، تَتَوَقَّرُ كُلُّهَا عَلَى مَسْئُولِيْنِ حِزْبِيَيْنِ مُحْتَرِفِيْنِ فِي السِّيَاسَةِ. وَالسَّبَبُ فِي غِيَابِ أَوْ نَقْصِ الْمُحْتَرِفِيْنِ الثَّوْرِيَيْنِ (لَدَى أَحْزَابِ الْيَسَارِ) لَا يَرْجِعُ فَقَطْ إِلَى ضَعْفِ

الإمكانات المالية⁽¹²⁾، كما يقول البعض. بل يُحتمل أكثر أن يرجع السبب إلى غَلَبَةِ «الهَوَايَةِ» على «الاحتراف الثوري»، في مجال العمل السياسي. وَمُعْظَم مناضلي كل حزب يساري مُحدّد، بقواعده وأجهزته القيادية، يركّزون ذهنهم على انشغالاتهم الشخصية اليومية، أو على قضاياهم المهنية المعتادة، أو على شؤونهم العائلية، خلال ستة أيام من الأسبوع، ولا يفكرون عموماً في شؤونه النضال السياسي الثوري، إلاّ خلال يوم الراحة الأسبوعية (الذي هو يوم الأحد في المغرب). كما لو كانوا مُجرّد مواطنين عاديين. ونسميهم «مناضلي يوم الأحد فقط»! كيف يمكن في هذه الحالة أن يقدر أي حزب يساري مُحدّد على تخصيص طاقات فكرية كافية لدراسة مجمل القضايا المجتمعية التي تستوجب الدّراسة؟ كيف يُعقل في هذه الحالة، أن يقدر هذا الحزب اليساري على تلبية جميع الاحتياجات التي يَسْتَلْزِمها النضال الثّوري؟ كيف يستطيع هذا الحزب اليساري أن يدرك واقع المجتمع، وأن يُبلور الخطط النّاجعة، وأن ينظّم النضالات الجماهيرية الكفيلة بتحقيق طموحات الشعب؟

(12) في مجال المالية، تَتَفَوَّق الأحزاب اليمينية بشكل حاسم على الأحزاب اليسارية. فَيُضِج التنافس فيما بينهما ملغياً. وقد نشرت جريدة «التجديد» (العدد 3910، ليوم 16-02-2017)، التّابعة لـ «حزب العدالة والتنمية» الإسلاميّ الأصولي، أن ميزانية هذا الحزب لسنة 2017 بلغت 36 مليون درهم! تأتي منها 15 مليون درهم من موارد مُنتخبي هذا الحزب، وتأتي 21 مليون درهم من دعم الدولة. وحسب تقرير لـ «المجلس الأعلى للحسابات»، لخصته جريدة "المساء" (العدد 2552، تاريخ 12.12.2014)، بلغت نفقات الأحزاب (الخاضعة، أو المخزنية) قرابة 192 مليون درهم، من مجموع الدّعم العمومي الذي استفادت منه الأحزاب لتمويل حملاتها الانتخابية خلال سنتي 2009 و 2011 م. (وهذا الدّعم المالي يُجسّد دعماً حاسماً للأحزاب اليمينية على حساب الأحزاب اليسارية). وقد خصّصت الأحزاب (المَلِكِيّة اليمينية) من تلك الأموال 135 مليون درهم للتدبير، و 27 مليون درهم للمؤتمرات. وحصلت خمسة أحزاب فقط على 86 في المئة من الدّعم العمومي (منها قرابة 34 % "لحزب العدالة والتنمية"، و 17 % "لحزب التّجمّع الوطني للأحرار"، و 16 % "لحزب الأصالة والمعاصرة"، و 12 % "لحزب الاتحاد الاشتراكي"). ولم ترجع ستة أحزاب بعض مبالغ الدّعم العمومي التي لم تنفقها، أو لم تقدّم وثائق تبرّر إنفاقها.

وَكَانَ الْمُتَبَغَى فِي الْأَصْلِ، هُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ أَعْضَاءِ الْحِزْبِ الْيَسَارِيِّ مُحْتَرَفِينَ ثَوْرِيَّينَ (وَلَيْسَ فَقَطْ جِزءٌ قَلِيلٌ مِنْ أَعْضَاءِ قِيَادَةِ هَذَا الْحِزْبِ). لَكِنْ هَذَا الْمُتَبَغَى قَدْ يَكُونُ صَعْبَ الْمَنَالِ خِلَالَ فَرَاتٍ كَثِيرَةٍ.

لِهَذَا السَّبَبِ، يُسْتَحْسَنُ أَنْ يُشْتَرَطَ فِي كُلِّ مَنَاضِلٍ يَتَرشَّحُ لِمَنْصِبِ رَئِيسِ الْحِزْبِ، أَوْ لِمَنْصَبِ كَاتِبِهِ الْعَامِ، أَوْ لِأَيِّ مَنصَبٍ قِيَادِيٍّ آخَرَ، أَنْ يَلْتَزِمَ بِـ «التَفَرُّغِ لِلْعَمَلِ الْحِزْبِيِّ وَاللِنِّضَالِ الثَّوْرِيِّ». كَمَا يُسْتَحْسَنُ أَنْ يَنْصَحَ الْقَانُونُ الدَّاخِلِيَّ لِكُلِّ حِزْبٍ مِنْ بَيْنِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ عَلَى إِعْطَاءِ أَفْضَلِيَّةٍ مَعْيَنَةٍ لِلْمُرشَّحِينَ لِلهَيْئَاتِ الْقِيَادِيَّةِ فِي الْحِزْبِ الَّذِينَ يَلْتَزِمُونَ مُسَبِّقًا بِـ «التَفَرُّغِ لِلْعَمَلِ الْحِزْبِيِّ الثَّوْرِيِّ» (وَذَلِكَ مِثْلًا عِبرَ مَنْحِهِمْ زِيَادَةً 10 فِي الْمِئَةِ مِنْ كِتْلَةِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَصَوَّتْ عَلَى الْمُرشَّحِينَ لِهَذِهِ الْمَنَاصِبِ أَثْنَاءَ الْمُؤْتَمَرِ).

10.6) الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ فِي الْعَلَنِيَّةِ

أَصْبَحَتْ مُجْمَلُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ تُبَالِغُ فِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى "الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الْعَلَنِيِّ". وَتَخَلَّتْ كُلِّيًّا عَنِ الْإِحْتِيَاطَاتِ الْحِزْبِيَّةِ الْأَمْنِيَّةِ، أَوْ السَّرِيَّةِ. وَلَمْ تَعُدْ قَوَى الْيَسَارِ تَتَشَدَّدُ فِي مُرَاقَبَةِ شُرُوطِ الْحَصُولِ عَلَى الْعَضْوِيَّةِ دَاخِلِ الْحِزْبِ. وَغَدَتْ قَوَى الْيَسَارِ تُفْرِطُ فِي فَتْحِ إِمْكَانِيَّةِ الْعَضْوِيَّةِ فِي الْحِزْبِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ أَمَامَ كُلِّ غَرِيبٍ. وَلَا تُخْضَعُ قَوَى الْيَسَارِ الْأَشْخَاصَ الْمُرشَّحِينَ لِلْعَضْوِيَّةِ فِي الْحِزْبِ إِلَى امْتِحَانِ كِفَاءَاتِهِمُ السِّيَاسِيَّةِ وَالنِّضَالِيَّةِ. وَلَا تَهْتَمُّ بِقَضِيَّةِ خُلُوقِ الْحِزْبِ مِنَ الْعَمَالِ وَالْفَلَاحِينَ. وَلَا تَكْتَرِتُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ لِهَيْمَنَةِ الْأَشْخَاصِ الْبُرْجُوزِيِّينَ الصِّغَارِ عَلَى الْحِزْبِ. وَلَا تَعْمَلُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ مِنْ أَجْلِ التَّوَفُّرِ عَلَى

جهاز أمني مُوازٍ، ومُتخصِّص، ومُضاد للمُنْدَسِّين، ولِلْمُخْبِرِينَ، ومُضاد لِتَسرُّبِ العناصرِ المُعاديةِ إلى داخلِ الحزب. وتُوجد دُرُوسٌ في هذا المجالِ على الإِنْتِرِنِيت. وَنَسِيَّ قِادةِ أحزابِ اليسارِ أَنه سبق، مراراً وتكراراً، للأجهزةِ المخابراتيةِ (التابعةِ للنظامِ السياسيِ القائمِ في المغرب) أَن سَرَبَتْ عناصرها داخلَ قِيَّاداتِ بعضِ الأحزابِ اليساريةِ القديمةِ، وحوَّلَتْها مِن الداخلِ إلى نَقِيضِها. (مثل تَسرُّبِ اسماعيلِ العلوي، ونبيل بن عبد الله، إلى داخلِ "الحزبِ الشيوعي" القديم، وحوَّلَه إلى حزبِ ملكي، محافظ، ويميني، وانتهازي. وتوجد أمثلةٌ أخرى على عناصرٍ تَسرَّبَتْ داخلَ "حزبِ الاتحادِ الوطنيِ للقُوَّاتِ الشعبية"، وَعَمِلَتْ على إضعافه، وعلى تقسيمه. كما تُوجد أمثلةٌ أخرى على تَسرُّبِ عناصرٍ مُعاديةِ إلى داخلِ "حزبِ الاتحادِ الاشتراكي"، وسَاهَمَتْ في تحويله إلى حزبِ ملكي، ويميني، وغيرِ مبدئي، ومُعادٍ لِأَيِّ نضالٍ ثوري. إلى آخره).

10.7 ضَعْفُ تَكْوِينِ أَعْضَاءِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ

ضَعْفُ التَّكْوِينِ السِّيَاسِيِّ، وَالنَّظَرِيِّ، وَالثَّقَافِيِّ، لدى معظمِ أَعْضَاءِ، وَأَطْر، وَقِيَادِيَّيِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ. (خاصَّةً في مِيَادِينِ : النظريةِ الماركسيةِ الثوريةِ، وتاريخِ الثوراتِ المُجتمعيةِ في العالمِ، وفنونِ الثوراتِ المُجتمعيةِ، وفنونِ التنظيمِ، وأساليبِ النضالِ الجماهيريِ الثوريِ، وتاريخِ المغربِ، والفلسفاتِ، والمنطِقِ، والنظرياتِ الاقتصاديةِ، والعُلُومِ، والتكنولوجياِ، وعلومِ المُجتمعِ (sociologies)، وفلسفةِ القانونِ، والبيئةِ، إلى آخره).

ولا تتوفَّرُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ على مَدَارِسٍ مُنظَّمةِ، ومُمنَهَجةِ، ومُتواصِلةِ، لتكوينِ أَعْضَاءِ الحزبِ، وأطْره. (سواء كانت هذه المَدَارِسُ خاصَّةً بكلِ حزبٍ على حدةِ، أم مشتركةِ فيما بينَ عدَّةِ أَحْزَابٍ يساريةِ). ولا تُقَدِّمُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ لأَعْضَائِها تكويناً مُنظَّماً، ومُتواصِلاً،

وَمُتَنَوِّعًا. وَلَا يَجْتَهِدُ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ الْأَشْخَاصُ الْقِيَادِيُّونَ فِي أَحْزَابِ الْيَسَارِ لِتَكْوِينِ أَنْفُسِهِمْ (التَّثْقِيفُ الذَّائِي). وَحَتَّى إِذَا اجْتَهَدَ أَحَدُ الْأَشْخَاصِ مِنْ بَيْنِ أَعْضَاءِ أَوْ أَنْصَارِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ، وَنَشَرَ مَقَالَاتٍ أَوْ دَرَأَسَاتٍ نَظْرِيَّةً، فِي مَيِّدَانِ مُعَيَّنٍ مِنْ ضِمْنِ فُنُونِ النِّضَالِ السِّيَاسِيِّ، فَإِنَّ مَنَاضِلِي أَحْزَابِ الْيَسَارِ يَتَجَاهَلُونَ وَجُودَ هَذَا الشَّخْصِ الْمُجْتَهِدِ، وَيَرْفُضُونَ قِرَاءَةَ مَنَشُورَاتِهِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ، يَصْغُبُ وَجُودَ تَفَاعُلٍ، أَوْ تَكَامُلٍ، أَوْ تَلَاقُحٍ، فِيمَا بَيْنَ مَنَاضِلِينَ قَوَى الْيَسَارِ. وَلَا تَنْظُمُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ مَحَاضِرَاتٍ مُتَسَلِّسِلَةً، وَلَا نَدَوَاتٍ مُنْتَظِمَةً، وَلَا تَدْرِيْبَاتٍ دَوْرِيَّةً، وَلَا أَوْرَاشَ تَكْوِينِيَّةً، لِتَوْفِيرِ تَكْوِينٍ دَقِيقٍ، لِتَجْوِيدِ الْمَهَارَاتِ، فِي الْمِيَادِينِ الَّتِي يَحْتَاجُ مَنَاضِلُو الْحِزْبِ إِلَى اسْتِعَابِهَا.

ونلاحظ أن معظم المهنة تقوم بتكوين أطرها، وتخصيهم لتدريبات. وإذا حدثت أزمة، أو كارثة، تقوم معظم المهنة بفحوصات، وبتحليل، إلى أن تجد أسباب هذه المشاكل، وإلى أن تنجح في معالجتها. لكن قوى اليسار الحالية بالمغرب لا تقوم بتكوين أطرها، وتخرق هذه القاعدة، كأنها تريد أن تكون "استثناء". بينما البوليس، والجنود، والصناع، والحرفيون، والتقنيون، والمهندسون، وغيرهم، كلهم يقومون بتدريبات تكوينية، باستثناء أحزاب اليسار. لأنها لا تنظم ذلك التكوين الممنهج. وإذا حدثت كارثة مثلا في مجالات القطارات، أو الطائرات، يقوم المختصون بأبحاث، وبتحقيقات، وفحوصات، وتحليل، حتى يجدوا كل أسباب الكارثة، بينما قوى اليسار لا تتبع هذا المنهج العلمي.

ونلاحظ أن نسبة كبيرة من أعضاء أحزاب اليسار يقرأون المنشورات العادية السطحية، لكنهم لا يقرأون الكتب الجيدة. ولا يثقفون أنفسهم بأنفسهم. ولا يجتهدون. ولا يتمعنون بدقة في تجاربهم النضالية، وفي مناهج تفكيرهم السياسي. وحينما لا توفر أحزاب اليسار (بالمغرب) تكوينا متواصلًا لأعضائها، فكأنها لا تعي الحاجة إلى تنظيم تكوين أعضاء الحزب. أو كأنها تظن أن هذا

التكوين سينضج بشكل تلقائي (spontané) لدى أعضاء الحزب، دون الحاجة إلى تنظيمه، وتدريبه.

وعلى ما يظهر، يعتقد كثيرون من مسؤولي أحزاب اليسار أن كل عضو في الحزب، يحضر اجتماعات هذا الحزب، «سيتلقى تلقائياً تكويننا شاملاً ومُرضياً». ويظنُّ مسؤولو أحزاب اليسار أنه «يكفي أن يكون المناضلون في قِوَى اليسار **ثوريين شيئاً ما**» لكي تستمر قِوَى اليسار في الحياة، ولكي تنجح في إنجاز مهام الثورة المجتمعية المنشودة. وهذا **تصوّر خاطئ، يؤمن بـ «العفوية»**. ومن **المُستبعد أن يكون تكوين أطر الحزب عفويًا**. حيث لا يمكن أن يكون **تحصيل الخبرة تلقائياً، أو عفويًا**.

وكل من يكتفي، أو يقنع، بـ «**توقّر مستوى قليل من الثورية**» لدى مناضلي أحزاب اليسار، لا يدرك درجة **صعوبات النضال الثوري** في مجتمعنا الرأسمالي الحالي. ولا يستوعب ضرورة أن تكون **عقلية المناضلين الثوريين من مستوى عالٍ، في مجالات النضج السياسي، والممارسة النضالية، والمعرفة الدقيقة، والانضباط الصّارم، والحزم المرين، والأخلاق النبيلة**. وهل يمكن لمناضل يتميز بتكوين ثقافي بدائي، أو ناقص، أو ضعيف، أو رديء، أو منحرف، أو حتى متوسط، أن يقوم بدور بناء، أو مُبدع، أو فعّال، خلال حركة نضالية جماهيرية؟ بل إن مثل هذا المستوى الناقص، أو المتوسط، لا يقدر على أن يكون في مستوى احتياجات النضال الثوري. ومن يعتقد بعكس ذلك، فهو كمن يؤمن أن الثورة المجتمعية حتمية، وأنها ستحدث آلياً، أو تلقائياً. أو كمن يظن أنه بالإمكان أن يحدث التغيير الثوري للمجتمع بالصدفة، أو بشكل عفوي.

ومن زاوية جدلية، **ضعف تكوين أعضاء أحزاب اليسار يؤدي إلى إضعاف أحزاب اليسار**. كما أن **ضعف أحزاب اليسار، يُعمّق ضعف تكوين أعضاء هذه الأحزاب**.

ويُوجد ضعف التكوين لدى أعضاء أحزاب اليسار على مستويات الفكر، والوعي، والانضباط، وأساليب النضال، ونوعية التفاعل مع

الجماهير، ومع القوي التقدمية الأخرى. فلا يستطيع المناضل العادي أن يساهم حقاً في إنجاز الثورة المجتمعية إلا إذا كانت عقليته قد استوعبت، وأنجزت، **قَطِيعَةً كَيْفِيَّةً مع الجهل المجتمعي البنيوي، ومع الأيديولوجيات السائدة في مجتمعه، ومع المعتقدات الغيبية (métaphysique)، ومع الرداءة، ومع الانتهازية، ومع الأنانية، ومع التخلف، وذلك على مستويات المعرفة (rupture épistémologique)، والقِيم، والمناهج، والسلوكيات، والأخلاق.** (والمقصود من مفهوم "الأنانية" في الكتاب الحالي، هو أن الشخص المُصاب بـ "الأنانية"، يَهْتَمُّ بكل ما هو شخصي، أو فرداني، أو خصوصي، ويُهْمِلُ كلَّ ما هو جماعي، أو مُشترك، أو وطني، أو مجتمعي، أو إنساني). وواجب قوَى اليسار هو أن تعمل، وباستمرار، من أجل رفع مستوى تكوين مناضليها، إلى أرقى مستوى مُمكن في الامتياز، والخبرة، والدقة، والمهارة، والجودة، والفعالية، والتضامن.

يَظُنُّ عادةً أعضاء الحزب أن حزبهم (أو قيادته، أو قواعده) يعرفون جيداً المجتمع، والاقتصاد. ويعتقدون أن حزبهم يَفْهَمُ جيداً تفاصيل المجتمع، أو الاقتصاد، أو القوانين التي تتحكّم فيهما. وغالباً ما يكون هذا الاعتقاد خَاطِئاً. لماذا ؟ لأن **الحزب هو، في الحقيقة، غير مؤهل لإنتاج المعرفة العلمية، أو الجيدة، حول المجتمع، وحول الاقتصاد.** وعلى خلاف ظُنون أعضاء الحزب، فإن معرفة أعضاء الحزب للمجتمع، أو للاقتصاد، تَشُوْبُهَا كثير من النقائص. ونلاحظ أن أيديولوجية أيّ حزب مُحدّد تَغْلُبُ تِلْقَائِيًا على خطابات أطر هذا الحزب المعني، أو أعضائه. ويصعب علي أعضاء الحزب، أو أطره، أن يُثَبِّتُوا أن خِطَابَهُم السياسي هو كله موضوعي، أو علمي.

والحلّ الأحسن للحزب، هو أن يستعين بأبحاث ومنتجات خبراء، أو مُتَخَصِّصِينَ، أو بَاحِثِينَ، أو عُلَمَاءَ، في مجالي المجتمع، والاقتصاد. فإذا وُجدت جماعات، أو أندية، أو لجان، أو جامعات، يتعاون أعضاؤها، ويتكاملون، في مجالات البحث العلمي، حول المجتمع، والاقتصاد، وإذا كان هؤلاء الباحثين يَجْمَعُونَ المُعْطِيَّاتِ،

وينتجون أطروحات مختلفة، ومُقارَبات متنوّعة، ونظريات متكاملة، حول المجتمع، وحول الاقتصاد، فسيكون بمستطاع الأحزاب أن تستفيد من هذه الأعمال (الأكاديمية، أو العِلْمِيّة)، وأن تأخذ منها ما يلائمها، وأن تووّلها بالطريقة التي تُرضيها.

ولا نطلب من الحزب أن يقوم بأبحاث عِلْمِيّة، ولكن نطلب منه أن يُشجّع الأبحاث العِلْمِيّة، لكي تكون أكثر ما يمكن حرّة، ومُحايدة، وموضوعية، وجريئة، وثاقبة. كما نطلب من الحزب أن يَهْتَمّ، وأن يستفيد، من نتائج هذه الأبحاث، وأن يستغلّها، بالطرق التي تلائمها. والمهم هو أن يتذكّر الحزب دائماً أن المعرفة السليمة للمجتمع، أو للاقتصاد، لا يمكن أن تنزل عليه تلقائياً من السماء، وإنما يلزمه أن يستعين بأحسن الإنتاجات العلمية جَوْدَةً، وَدَقَّةً، وأن يُخضع هذه الأعمال للنقاش، وللنقد، وللإغناء، وللتطوير.

10.8 نتائج ضعف تكوين أعضاء أحزاب اليسار

كلّما كان المستوى الثقافي، أو المعرفي، لدى مجموعة من المناضلين (أو لدى مجموعة من القوَى اليسارية)، ضعيفاً، فلن يستطيعوا لا التحاور فيما بينهم، ولا التنسيق، ولا خوض النضال الجماهيري المشترك. ويمكن لكثير من المناضلين، أن يتذكّروا أنه سبق لهم أن لاحظوا، خلال عدّة حركات نضالية، وخاصة خلال «حركة 20 فبراير» في سنة 2011 م، أن ضعف التكوين، أو تدني المستوى المعرفي، لدى نسبة كبيرة من المناضلين المشاركين في تلك النضالات المشتركة، يقود إلى استحالة رفع مستوى تلك النضالات الجماهيرية. فتضعف تلك النضالات الجماهيرية، وترتبك، ثم تتلاشى، ثم تندثر.

ورغم وضوح هذه الظاهرة، يأتي دائماً مناضلون جُدّد، أو مبتدئون، ويكرّرون تلك الجملة المكرّرة والمشؤومة: «نحن لا نحتاج إلى ضياع الوقت في النظرية، أو في بلورة الوضوح السياسي، نحن نريد فقط

الأفعال الملموسة، أعطونا فقط أشياء عملية!»! كأن المناضل يستطيع أن ينتج ممارسة نضالية ثورية ناجحة، بدون الحاجة إلى العلوم، وبدون الاسترشاد بأية نظرية ثورية، وبدون اكتساب الوضوح السياسي النظري اللازم!

ومن بين نتائج ضعف التكوين النظري الثوري، نجد أيضاً أحزاب اليسار لا تقوم بمجهودات كافية في مجال مساعدة جماهير المُستغلّين على اكتساب وعيٍ طبقيٍّ ثوريٍّ، وتعميق هذا الوعي، من خلال الأوضاع المجتمعية لهذه الجماهير المُستغلّة، ومن خلال نضالاتها، ومقاوماتها. حيث لا يمكن اكتساب هذا الوعي الطبقي الثوري بشكل عفوي، ولا حتى من خلال النضالات النقابية "الإقتصادوية". وبدون اكتساب وعيٍ طبقيٍّ ثوريٍّ، لا يمكن للجماهير المُستغلّة أن تقدر على تحرير نفسها بنفسها. ولا يمكن تقوية، أو تعميق، هذا الوعي الطبقي الثوري إلا عبر خوض صراع سياسي نظري جذري، ضدّ مجمل الأفكار، أو السلوكات، أو الخطوط السياسية، البورجوازية، أو الإصلاحية، أو اليمينية، أو الرأسمالية، أو اللبرالية.

وفي مثل هذه الظروف، يصبح معظم مناضلي قوى اليسار غير قادرين على إتقان فن النضال الجماهيري المشترك مع قوى تقدمية، وذلك كلما وجدت خلافات جزئية، أو تناقضات ثانوية، فيما بين هذه القوى.

10.9) ضعف العقل المُستعمل

بعض أسباب مشاكل قوى اليسار، (وكذلك أسباب مشاكل حركة 20 فبراير بالمغرب)، ترجع إلى نوعيّة العقل، أو صنف المنطق، أو المنهج، الذي يفكر به معظم المناضلين. فكيف يمكن أن يكون منهج التفكير سليماً، إذا خلا هذا المنهج من الحسّ

النقدي، وقرغ من الوعي بالبعد التاريخي، وخوي من الرؤية الجدلية للأشياء في تفاعلها المتبادل، وشغر من الربط بين الفكر والممارسة ؟

وكمثال، نلاحظ أن كثيرين من بين مناضلي أحزاب اليسار، لا يعملون بمنهج المراكمة في مجال المعرفة. ويعيشون كأنهم ينطلقون في بداية كل يوم من الصفر. ولا يقارنون بين المعارف والأطروحات التي يتوصلون إليها. ولا يفرزون في كل مناسبة، أو في كل فترة، بين ما هو متقدم وما هو متأخر، وبين ما هو ممتاز وما هو رديء. وإذا ما قاموا بمقارنة فيما بين معارفهم في لحظة معينة، فإنهم لا يحتفظون بنتائجهم لكي يحسنوها فيما بعد. بل يمحوون السبورة في كل مساء. وفي اليوم التالي، ينطلقون من جديد من الصفر، كأنهم لم يتعلموا شيئاً خلال الأيام الماضية. ولا تجد عندهم مراجع فكرية، على شكل وثائق مكتوبة، ومرتببة، ومترجمة. فلا يعملون بأسلوب التحسينات المتوالية، والمترجمة. وهكذا يبقى كثيرون من بين هؤلاء المناضلين عند نفس النقطة، أو في نفس المستوى، ولا يتقدمون من حسن إلى أحسن.

وتتلافى هنا إعادة كتابة الانتقادات المعروضة في هذا الكتاب على شكل ملاحظات ناقدة لمنهج التفكير. وسيلأخذ القارئ، من تلقاء نفسه، وبالتدرج، أن الكثير من النقط الناقدة المختلفة، المعروضة في هذا الكتاب، تبرز ضعف العقل المستعمل من طرف أعضاء قوى اليسار، وتقترح منهجاً مخالفاً في التفكير، وفي التطبيق.

(10.10) ضعف فن الحوار

جل الحوارات التي تجرى فيما بين مناضلي أحزاب اليسار بالمغرب (وكذلك فيما بين مناضلي "حركة 20 فبراير")، تبقى مثل حوارات صم، أو طرشان. كأن هؤلاء المناضلين يحتقرون بعضهم

بعضًا، ويرفضون (بشكل غير واع) الاستماع إلى بعضهم بعضًا، ولا يفهمون بعضهم بعضًا، ولا يقبلون التفاعل فيما بينهم. بينما كان يلزم أن يكون هدف الحوار هو بالضبط الانفتاح على الغير، والتقارب، والتفاعل، والتأثر، والتأثير، والاستفادة المتبادلة، والتكامل، والتعاون، فيما بين المتحاورين. وإذا كانت قوَى اليسار ترفض مُسبقًا التفاعل فيما بينها، فإنها لن تقدر على خوض نضالات جماهيرية مشتركة. وكل شخص لا يتوقّر على حدّ أدنى من الثقافة، أو لا يتحلّى بالتواضع، أو لا يمارس الاحترام المُتبادل، لن يقدر على الاستماع لمن يختلف معه في الرأي.

(IO.II) ضَعْفُ فَنِّ مُعَالَجَةِ التَّنَاقُضَاتِ البَيْنِيَّةِ

من الموضوعي أن نختلف كُلتنا نِسْبِيًا، فيما بَيْنَنَا، في آرائنا، أو في تقديراتنا. بل من المستحيل أن نتفق تلقائيًا على كل شيء. لكنه سيكون من قبيل التخلف أن لا نعرف كيف نعمل جماعيا، ولا كيف نناضل بشكل مشترك، بالرغم من وجود خلافات جزئية فيما بيننا. ولا تمنعنا تناقضاتنا الثانوية من أن نتوحد، ومن أن نخوض النضال الجماهيري المشترك، ولو مؤقتًا، لمواجهة التناقض الرئيسي. وكل شخص لا يُدخل المرونة، أو النسبية، على فكره، لن يستطيع خوض أعمال، أو نضالات مشتركة، مع غيره. خاصة وأن الآراء، أو المواقف السياسية، التي يحملها كل مناضل (أو حزب)، لا تنبني بالضرورة على يقينيات علمية، أو مُطلقة، وإنما تنبني، في آخر المطاف، على معتقدات أيديولوجية، أو على طموحات شخصية، أو على تقييمات ذاتية، أو على افتراضات مُحتملة، أو على اختيارات مُتعمّدة، أو على تفضيلات ثقافية، أو على ظنون، أو تخمينات، أو إحساسات، أو ماشابه ذلك.

وَتَفْتَقِرُ أحزاب اليسار بالمغرب إلى ثقافة تَحْمَلُ النقد، والاعتراف بالخطأ، وتقديم نقد ذاتي، ولو مُقْتَضَب. ولا يعترف عادةً المسؤولون في أحزاب اليسار بأخطائهم. ولا يقبلون النقد. بل يتهرَّبون من القيام ببعض واجباتهم. وبعض مسؤولي أحزاب اليسار يقبون مهووسين بشيء واحد، هو التحكم في القيادة. ويظنون أنهم هم وحدهم الممثلون الشرعيون الوحيدون للطبقة العاملة. ولا يقبلون باقتسام القيادة مع أحد، وَلَا يَتَحَمَّلُونَ وجود سُلْطَة مُضَادَّة لهم داخل الحزب.

10.12) ضَعْفُ دِرَاسَةِ وَاسْتِيعَابِ تَرَاثِ الْفِكْرِ

الاشتراكي

في إطار تفسير ناقص، أو خاطئ، لانهيار "الاتحاد السوفياتي" في سنة 1991، تَخَلَّتْ بعض أحزاب اليسار (ومنها خصوصاً "الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي") عن تَرَاثِ الْفِكْرِ الْمَارِكْسِيِّ الثَّوْرِيِّ، أو تَرَاجَعَتْ عن الطُّمُوحِ إلى الاشتراكية، أو تَقَرَّبَتْ مِنَ الْمَنَاهِجِ الْإِصْلَاحِيَّةِ، أو اِبْتَعَدَتْ عن استراتيجيات النضال الثوري. كما أصبحت بعض قوى اليسار تُعَادِي الاشتراكية، والشيعوية. وَغَدَتْ تَتَبَّنِي الرأسمالية، أو الليبرالية، كنظام مُجْتَمَعِي حَتْمِي. وَصَارَتْ بعض أحزاب اليسار تَعْتَقِدُ أن الرأسمالية هي المصير الواقعي، والوحيد، والأبدي، للبشرية. وعلى عكس هذه التراجعات اليمينية، تَبَيَّنَ خلال ما تَلَى انهيار "الاتحاد السوفياتي"، أن الرُّوحَ الْمُغْذِيَّةَ لِلطُّمُوحَاتِ الثَّوْرِيَّةِ هي بالضبط النظرية الماركسية الثورية! وكلَّ الْمَنَاضِلِينَ الْقُدَامَى الَّذِينَ تَخَلَّوْا عن دراسة تَرَاثِ الْفِكْرِ الْمَارِكْسِيِّ الثَّوْرِيِّ، أَصْبَحُوا رَأْسْمَالِيِّينَ، أو مُحَافِظِينَ، أو يَمِينِيِّينَ، أو مُسْتَسْلِمِينَ للنظام السياسي القائم، أو مُتَعَاوِنِينَ مع الإمبرياليات!

وتستعمل أحزاب اليسار عدّة **مفاهيم**، أو **مصطلحات**، مثل «التقدمية»، أو «الديموقراطية»، أو «النضال»، أو «الثورية»، أو «الإشتراكية»، الخ. لكن أحزاب اليسار تميل أحياناً، وبشكل غير وّاع، إلى إعطاء هذه المفاهيم، مضامين مبهمة، أو تراجعية، أو نكوصية، أو يمينية، أو يورجوازية، أو رأسمالية، بالمقارنة مع معانيها الأصلية الثورية.

ومجمل قوى اليسار تدّعي أنها «اشتراكية»، وتضيف صفة «الاشتراكي» في الاسم الرسمي لحزبها. وهذا الادّعاء يفترض أنها تطمح إلى المساهمة في تشييد مجتمع «اشتراكي»، ينعدم فيه الاستغلال الرأسمالي، ويزول منه انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة. لكن في نفس الوقت، نلاحظ أن معظم مناضلي ومسؤولي قوى اليسار، إمّا أنّهم تخلّوا عن النظرية الماركسية الثورية، ونسّوها كُليةً، وإمّا أنّهم يتبنّون النظرية الماركسية في الكلام الخطابي فقط، ولا يدرسون بشكل دقيق التراث التاريخي للنظريات الاشتراكية (ولعلوم المجتمع)، وخاصة منها الفكر الماركسي الثوري، ومناهج المادية الجدلية، وقواعد الصراع الطبقي. {أتلافى هنا الدخول في التفاصيل، لكنني أميّز بين «الفكر الماركسي الثوري» من جهة، ومن جهة أخرى المنظومة النظرية التي بلورتها قيادة الحزب الشيوعي في "اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية" (URSS)، تحت زعامة يوسف اسطالين (Josèphe Staline)، والتي سمّتها بـ «الماركسية اللينينية»⁽¹³⁾.

ونسأل المناضلين الذين تراجعوا عن النظرية الماركسية الثورية بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، ونقول لهم : بماذا عوضتم النظرية الماركسية؟ وهل توجد نظرية أخرى بديلة عن الماركسية غير النظرية البورجوازية، أو الرأسمالية، أو الليبيرالية؟ وهل نظريتك الجديدة البديلة التي عوضتم بها النظرية الماركسية، هل هي فعلاً أكثر علماً،

(13) أنظر وثيقة "مراجعة نقدية في النظرية الماركسية"، لرحمان النوضه، في المدونة: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

وَعَقْلًا، وَصَوَابًا، وَفَعَالِيَةً، بالمقارنة مع الماركسية الثورية ؟ فكيف يمكن لهؤلاء المناضلين، والمسؤولين الحزبيين، الذين يرفضون ضمنا النظرية الماركسية، أن يُنتَجُوا أفكارًا، وسُلوكِيَّات، ونضالات، ذات صفة «ثورية»، أو «اشتراكية»؟ وبدون استيعابهم لـ «النظرية الماركسية الثورية»، كيف يمكن لهؤلاء المناضلين أن يفهموا مستوى تطوّر الصراع الطبقي في بلادهم، أو أن يقوموا بقراءة صحيحة للتناقضات الطبقيّة القائمة في المجتمع؟ وكيف يمكن لمن يرفض دراسة التراث العالمي للفكر الماركسي (والمُجمعي)، بتنوّع مدارسه وتوجّهاته، أن يقدر على تحليل وفهم تناقضات مجتمعه، بمناهج دقيقة، أو موضوعية، أو عِلْمِيَّة؟

وَبِدُونِ إِسْتِيْعَابِ تَرَاثِ الْفِكْرِ الْمَارْكَسِيِّ الثَّوْرِيِّ، لَنْ تَقْدِرَ أَحْزَابُ الْيَسَارِ عَلَى مُمَارَسَةِ النِّقْدِ الْفِكْرِيِّ، وَالصَّرَاحِ الْأَيْدِيُولُوجِيِّ، ضِدَّ الْأَطْرُوحَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الرَّأْسْمَالِيَّةِ، وَضِدَّ الْأَفْكَارِ السِّيَاسِيَّةِ الْبَرْجُوزِيَّةِ، وَضِدَّ الْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُصُولِيَّةِ.

وكل من لا يدرس **تراث الفكر الماركسي الثوري**، سيستعمل بالضرورة مناهج تفكير عفوية، أو انتقائية، أو إقتصادوية، أو رأسمالية. وسيبقى حتمًا مبهورًا بالأحداث السطحية التي تحدث في الساحة السياسية (scène politique). ولن يقدر على النفاذ إلى عمق مجال الصراع الطبقي (sphère de la lutte des classes). ولن يستطيع استيعاب جدلية تناقضاته.

أعترف شخصيا أنه، بعد انهيار منظومة "الاتحاد السوفياتي" (URSS)، في قرابة سنوات 1989 م، أن النظريات الماركسية أو الاشتراكية غدت تحتاج إلى مراجعة، على ضوء تقييم نقدي دقيق، للسيرورة التاريخية للصراع الطبقي، داخل هذه المجتمعات. لكن ضرورة المراجعة النقدية للنظريات الماركسية، لا تعني، ولا تبرر، إلغاء تلك النظرية الماركسية جملة وتفصيلا، أو تجاهلها. نحن **نحتاج إلى تطوير النظرية الماركسية الثورية**، وليس إلى التخلّي عنها، أو إلغائها،

أو تجاهلها. ولا يُوجد من بديل عن النظرية الماركسية الثورية سوى النظريات البُورجُوازِيَّة، أو الرَّأسمَالِيَّة، أو اللَّيبرَالِيَّة.

10.13 كيف نعالج الحاجة إلى نظرية ثورية

مُوجَّهَةٌ؟

جواب : في مَيدان الحاجة إلى نظرية ثورية مُوجَّهَةٌ، نرفض الأطروحة التي تَزْعُم أن «جميع النظريات تتساوى فيما بينها». كما نَرْفُضُ «الحَيَاد» المَزْعُوم تُجاه جميع النظريات. وَنَعْتَرِضُ على الذين يَدْعُونَ أن كُلَّ نظريَّة هي بالضرورة «أَيْدِيُولُوجِيَّة خاطئة»، وأنهم هُم وحدهم لَا يَتَّبِعُونَ أَيَّْة «نظريَّة»، وَلَا أَيَّْة «أَيْدِيُولُوجِيَّة»، بينما هُم يُمارسون في الواقع أَيْدِيُولُوجِيَّة غير وَاِعِيَّة، أو غير مُصَرَّح بها. وَنُعَارِضُ أيضًا الأشخاص الذين يظنون أن كل نظرية تَقَادَمَت بِعَدَدٍ من السنين تُصبح بالضرورة «مُتَجَاوِزَةً»، و«خاطئة». وَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ بِإِمْكَانِهِمْ، في المجال النظري، وَالْمَعْرِفِي، «إعادة الإنطلاق من الصِّفْرِ» في كلِّ صباح ! نحن لدينا إختيارات نظرية، وَمُكْتَسَبَات فِكْرِيَّة، ولدينا تراكم معرفي تاريخي. وقبل قَبُول أَيَّْة أطروحة ضِمْنَ اختياراتنا النظرية، نَحْرُصُ على إخضاعها إلى التأمُّل، والاختبار، والفحص، والتجريب، والمُقارَنة، على ضوء تجاربنا الشخصية، وعلى ضوء التجارب التاريخية، والعالمية. فَلَا نَقْبَلُ الارتجال النظري، أو التَّيْه المبدئي، أو العفوية التجريبية، لأن ذلك يُوَدِّي بالضرورة إلى التَدَبُّبُ الفِكْرِي، وإلى الإنبِهَار بِنَمَطِ الفِكر البورجوازي، ثم إلى انحرافات يمينية. مجتمعا يعيش صراعًا طبقيًا ضارياً. وبالتالي، نحن ننحاز إلى النظرية الثورية التي تُناهض الاستغلال، والاستبداد، والفساد. نحن البشر في حاجة إلى بُوَصَلَة نظرية واضحة، وثابتة. وهذه البُوَصَلَة النظرية هي

العلوم، وهي تراث الفكر الماركسي الثوري، والتجارب النضالية الثورية عبر مختلف بلدان العالم. وكل قوة سياسية لا تسترشد بالعلوم، وبتراث الفكر الماركسي الثوري، وبدروس التجارب الثورية العالمية، ستتحرف بالضرورة نحو إحدى النظريات الرأسمالية. فقد أنجز عمل عالمي جبار، يتجلى في مكتسبات العلوم، وفي تراث الفكر الماركسي الثوري. وقد ساهم، وبدرجات متفاوتة، في إغناء هذا التراث، سلسلة من المفكرين الكبار عبر العالم. ولا يجوز أن نفرط في هذا المكسب الثقافي العظيم.

10.14 غِيَابِ خُضُوعِ الْمُرْشَحِينَ لِلْعُضُويَّةِ فِي الحزب إلى تَكْوِينِ تَمْهِيْدِي

تستقطب دائما قوى اليسار أشخاصا جُدا لكي يصبحوا أعضاء فيها. وبعض هؤلاء الأشخاص المُستقطبين الجدد يتحولون فورا إلى أعضاء في الحزب، دون المرور عبر مرحلة تكوينية انتقالية. وقد يصبحون بسرعة مسؤولين على أنشطة، أو إدارات حزبية، من مختلف الدرجات، داخل قوى اليسار. وإذا كان هذا الاستقطاب ضروريا، فإنه لا يبرر المرور السريع من مواطن عاد إلى عضو عاد داخل الحزب. وقوى اليسار تنسى عادة **ضرورة إعادة تكوين** كل الأشخاص الجدد الراغبين في أن يصبحوا أعضاء في الحزب. وضرورة هذا التكوين التمهيدي تنبع من كون المرشحين الجدد للعضوية في الحزب يأتون إلى الحزب مُحملين بكل ما ألفوه في بيئتهم المجتمعية، من أفكار سائدة، وسلوكيات معتادة، ومعتقدات شائعة، ومناهج متداولة، قد تكون متخلفة، أو إقطاعية، أو رأسمالية، أو انتفاعية، أو انتهازية، أو أنانية، أو مُستَلَبَّة، أو متعصبة، أو طائفية، إلى آخره.

10.15) نقد المبالغة في الاعتماد على النقابات

يُوجد جدال حَول اختيَّار الأساليب، أو الوسائل الملائمة، لتعبئة الجماهير. وَبِرَكْزُ بعض المناضلين على أهمية "النقابات"، وَيَدْعُونَ إلى الاعتماد عليها أكثر من غيرها. ومن المَعْلوم أن قيادة "حزب النهج" تُرَكِّزُ على العمل في نقابة "الاتحاد المغربي للشغل". وتركز قيادة "حزب المؤتمر الاتحادي" على العمل في نقابة "الكونفيدرالية للشغل". وتعتمد كثيرًا بعض قيادات أحزاب اليسار بالمغرب، مثل قيادة "حزب النهج"، وقيادة "حزب المؤتمر الاتحادي"، على النقابات، وَتُخَصِّصُ الجزء الأكبر من طاقاتها الحزبية (الشَّحِيحَةَ أَصْلًا) إلى العمل في إطار هذه النقابات، وذلك على حساب العمل الحزبي، وعلى حساب العمل في النضالات الجماهيرية المُشتركة. وبعد مُرور سنوات على تطبيق هذا «التوجه النقابي»، تَتَفَاجَأُ قيادات هذه الأحزاب أن عملها كان مثل حَرث في الماء. فَتَضِيعُ هكذا مجهودات كثيرة. وَلَا تُدْرِكُ قيادات هذه الأحزاب أنه، إذا كانت للنقابات أدوار مهمة، بل لَا مَحِيدَ عنها، يمكن أن تقوم بها، فلها أيضا عيوب كثيرة، وخطيرة. وكلما بَالغَ حزب مُحدّد في التركيز على العمل النقابي، على حساب العمل الحزبي الثوري، سَيَكْتَشُ، عاجلاً أم آجلاً، أن هذا التوجه قد يُحوِّلُ العمل النقابي إلى عبء ثقيل، يُعَرِّقُ تقدم نضال الحركات الجماهيرية الثورية.

وإذا كان يُفْتَرَضُ في الأحزاب أنها تدافع عن مصالح عامّة الشعب، فإن النقابات لا تقبل عادةً سوى الدفاع عن المصالح المادية لفئات محدودة من المواطنين، وهم بالضبط الأشخاص المُنتَقَبِينَ في النقابة. وهكذا تميل النقابات أكثر إلى ترسيخ قِيمِ "الفِئويّة"، وَتَحُدُّ من سِعَةِ "التضامن السياسي المُجتمعي".

ومن المعروف أن الأشخاص الانتهازيين يتكاثرون، وينتعشون، في النقابات بسهولة أكبر ممّا في الأحزاب. ويوجد الارتشاء، والفساد، في

النقابات، أكثر مما يُوجد في الأحزاب، أو الجمعيات. ومعلوم أن بعض القياديين، أو المسؤولين، أو الأطر، في النقابات، يحصلون سراً على «امتيازات سخية، وعلى أموال مُندفقة، وعلى ثروات سهلة»⁽¹⁴⁾، مقابل تواطؤهم الخفي، مع الدولة، أو مع مالكي المقاولات، أو هما معاً.

ويستفيد بعض المسؤولين في النقابات من «التفرغ المهني للعمل النقابي». ويحضر بعض القياديين النقابيين في بعض «المجالس الإدارية»، لبعض المؤسسات، أو بعض الشركات، ويحصلون مقابل حضورهم (ولو كان شكلياً) على «تعويضات الحضور»، تتميز بسخائها. فيراكمون هكذا ثروات مهمة. ويغدو هؤلاء القياديين في النقابات مُدمنين على أشكال خفية من الفساد. وَيَقْسُونَ على كل من يتجرأ على فضح ما يقترفون من خروقات قانونية، أو أخلاقية. وهذا النوع من القيادات النقابية، هو الذي يُورط المجتمع في «صفقات اجتماعية» ملغومة، تحتوي على تقييدات تُضر بالمصالح الاستراتيجية للشعب. ولا يقنع عادةً القياديون في النقابات بتحمل المسؤولية خلال ولاية واحدة، بل يتحيلون للاستمتاع بها على مدى الحياة. وتحوّل هذه القيادات النضال من تضحية إلى مهنة، أو تجارة، أو صناعة. وعندما تحلّ لحظات حرجة في تاريخ الصراع الطبقي، يمكن لتلك القيادات النقابية، التي اعتمدت عليها قوى اليسار، أن تخون بشكل مفضوح التزاماتها، ومبادئها القديمة.

وخلال مرحلة «الأممية الثانية» (1889 - 1916)، لاحظ بعض الثوريين، بما فيهم لينين، أن البيروقراطية النقابية الألمانية كانت ذات ميولات محافظة. وتبعاً لذلك، كانت الميولات نحو الإصلاحية، الموجودة داخل الحزب الاشتراكي الألماني، كانت تتغلى وتتقوى من خلال التأثير المتنامي للبيروقراطية النقابية⁽¹⁵⁾ المتواجدة داخل الحزب.

(14) عن «قهوة الصباح»، جريدة «المساء»، العدد 3559، ليوم 7 أبريل

2018، الصفحة 1.

والخلاصة هي أنه، إذا كان من الضروري الحرص على إشراك النقابات في أكثر ما يمكن من النضالات الجماهيرية، وعلى إشراك أكثر ما يُمكن من المناضلين النقابيين المُتَقَدِّمين في الحزب الثوري، فمن الحكمة أيضاً تلافي المُبالَغة في التركيز عليها، أو في الاعتماد عليها، أو في الثقة بشكل أعمى في قياداتها، أو في مسؤوليها.

10.16) غِيَابِ المُرَاجَعَةِ النَقْدِيَّةِ للمناهج

المُسْتَعْمَلَةِ

يُحسُّ أحياناً بعض المناضلين بمشاكل مؤرقة، خلال أعمالهم النضالية. وفي معظم الحالات، لا يدرك المناضلون من أين تأتي هذه المشاكل. وقد بيّنت التجربة أن أسباب كثير من المشاكل التي يُعاني منها مناضلو قَوَى اليسار تأتي بالضبط من القصور الموجود في المناهج التي يفكر بها المناضلون، أو في المناهج التي يمارسون بها. ومعروف أن عدد المناضلين هو قليل جداً بالمقارنة مع العدد الإجمالي لسكان المدينة أو البلاد. ورغم ذلك، نجد أن كل مناضل يريد القيام بمجهودات نضالية متنوعة، وكثيرة، ومضنية، إلى درجة أن هذه المهام تتجاوز طاقاته الشخصية. ونرى مثلاً أن مناضلاً يريد، في نفس الوقت، تحمّل مسؤوليات في إطار حزبي محلي أو قيادي، ويريد إنجاز مهام تنظيمية، ومهام دعائية، ومهام للتعبئة، ومهام داخل جمعية موازية، ويريد في نفس الوقت المساهمة في لجنة متخصصة، وفي اجتماع هنا، وفي ندوة فكرية هناك، وفي مهرجان

Paul Blackledge, Une relecture du livre "Que faire?" de (15) Lénine, Édition 2007, p.17 de 27 pages. Source: <https://www.cairn.info/revue-nouvelles-fondations-2007-3-page-219.htm>

خطابي هنا، وفي مسيرة هناك، وفي وقفة احتجاجية هنا، ويريد قراءة وثائق مرجعية دقيقة هناك، ويريد إعداد مشاريع أو تقارير هنا، إلى آخره. فيضطر المناضل المعني إلى التَّعَجُّل، منتقلاً من مهمة إلى أخرى، دون القدرة على التعمق في أية مهمة، ودون إتقان إنجاز أية مهمة من بين هذه المهام. فيبقى المناضل في ممارسته مُرتجلاً، أو سطحياً، أو رديئاً، أو فاشلاً. ومفعول هذا الارتجال، أو نتيجة هذا الجري الدائم وراء تراكم هائل من المهام، هو أن فعالية المناضل في مجال النضال تبقى ضعيفة، وأحياناً فاشلة. ويأتي هذا الضعف في فعالية النضال من عدم اقتسام أو توزيع المهام بين أعداد كبيرة من المناضلين. كما يأتي هذا الضعف من قصور في مناهج التفكير والتنفيذ. لأن هذه المناهج تحتاج، من فترة إلى أخرى، إلى مراجعة نقدية، وإلى عقلنة منهجية. **وكلّما طال غياب هذه المراجعة النقدية، أو عقلنة المناهج، تعدو فعالية المناضلين ضعيفة، وتصبح منجزاتهم هزيلة، ومعنوياتهم باهتة.**

10.17 (IO.17) الغرق في نوع من الأنشطة، تبدو نضالاً،

بينما هي ليست نضالاً حقيقياً

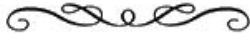
في كثير من الحالات، تبقى أحزاب اليسار غارقة في حلقة مفرغة، لا تنتج شيئاً ذي قيمة مضافة. لأن نوعية الأنشطة التي تقوم بها، تقتصر على إعادة إنتاج الخطابات السياسية الداخلية لهذه الأحزاب اليسارية، في إطارات محدودة، وشبه مغلقة. حيث تتكوّن هذه الإطارات من الأعضاء القدماء لهذه الأحزاب، ومن أنصار تقليديين، تابعين لهذه الأحزاب. وتعتقد هذه الأحزاب أنها هكذا تقوم بنضال مهم. بينما هذا النوع من الأنشطة لا يشكّل في الحقيقة نضالاً. لأن هذا

الصف من الأنشطة، لا يذهب عند أشخاص جدد موجودين خارج دائرة الحزب وأنصاره التقليديين، ولا يُؤثر في مواطنين جدد، أو لا يقنعهم، وإنما يبقى حبيس أشخاص مقتنعين منذ زمان. فلا ينتج هذا النوع من الأنشطة شيئاً جديداً. وترى أحزاب يكرّرون نفس النوع من الأنشطة، مثل تنظيم ندوات فكرية، أو ثقافية، تدور فيما بين نفس العدد المحدود من الأشخاص؛ أو ينظمون وقفات أو مسيرات احتجاجية يحضرها نفس الأشخاص المعروفين.

10.18) النَّبَاسُ فِي الْأَهْدَافِ

يسقط بعض المناضلين في أساليب نضالية مُنْفَرَّة، تجعل المواطنين العاديين يبتعدون عنهم، ويرفضون النضال إلى جانبهم. وأبرز هذه الأساليب المُنْفَرَّة، أن هؤلاء المناضلين يقتصرون على تنظيم أنشطة لا تفيد سوى حزبهم. و يُحوّلون خدمة حزبهم إلى هدف رئيسي أو مطلق. وينسى هؤلاء المناضلون أن الهدف الأساسي للنضال هو تغيير المُجتمع في اتّجاه خدمة الشعب، وليس هو خدمة الحزب على حساب خدمة الشعب. ولا يُدرك هؤلاء المناضلين أن المواطن العادي لا تهمة خدمة حزب محدّد، بل ما يمكن أن يهّمه أكثر هو المساهمة في إصلاح المُجتمع، أو عقلنته، أو دَمَقَرَطِيَّتِهِ، في اتّجاه مزيد من العدل والتقدّم.

فإذا لم يُصحّح مُجمل مناضلي أحزاب اليسار (وكذلك مناضلي "حركة 20 فبراير")، مناهجهم في الحوار، وإذا لم يُصلحوا العقل الذي يفكّرون به، والمناهج التي يعملون بها، فقد يبقون عاجزين على التفاهم، أو التفاعل، أو التلاقح، أو التكامل فيما بينهم، وكذلك مع الشعب. وفي هذه الحالة السيئة، قد يكون مصيرهم المشترك هو الضّعف، ثم التشرذم، ثم التهميش، ثم التخلف، ثم الفشل، ثم الزوال.



11) هل توجد أمثلة أخرى تُبيّن ضعف أحزاب اليسار؟

جواب : توجد فعلاً إشكالات أخرى يتجلى فيها ضعف أحزاب اليسار. ومنها ما يلي:

II.1 قلة المبادرات

تعاني أحزاب اليسار بالمغرب من قلة مبادراتها، ومن ندرة أنشطتها. وتعاني أيضا من ضعف حماس غالبية أعضائها. ونسبة هامة من أعضائها لا تشارك في النضالات الجماهيرية. وتعاني أيضا قوى اليسار من ضعف الانضباط داخلها. وكيف يمكن لمناضلي حزب محدد أن ينضبطوا لقرارات حزبهم إذا لم يُشركهم حزبهم في التفكير، وفي التشاور، وفي إنضاج مشاريع القرارات الجماعية؟ وكيف يمكن للمناضلين القاعديين، في حزب معيّن، أن ينضبطوا لقرارات حزبهم إذا كانت قيادة هذا الحزب هي نفسها لا تنضبط لبعض القرارات التي سهرت هي نفسها على وضعها؟

II.2 ضعف الإبداع

يبقى الإنتاج السياسي لأحزاب اليسار غير كاف. كما تظل إبداعاتها في مجال أساليب النضال شحيحة، أو منعدمة. أمّا قدرتها على تعبئة جماهير العمال، أو الفلاحين، أو فئات الذين لا يستغلون

ولا يُستغلَّون، فقد ظلَّت محدودة، بل كانت في كثير من المناسبات الهامة منعدمة. توجد طبعاً صعوبات موضوعية، وقاهرة، تعوق تعبئة تلك الجماهير، لكن دور الأحزاب اليسارية هو العمل من أجل التغلّب التدريجي على تلك الصعوبات.

II.3 ضَعْف التَّفَاعُلِ فِيمَا بَيْنَ قَوَى الْيَسَارِ

يظهر أن أحزاب اليسار غير راضية عن بعضها البعض. حيث تُسرِّب انتقادات شفوية لاذعة عن بعضها البعض. لكنها لا تجرؤ، في نفس الوقت، على صياغة هذه الانتقادات ونشرها، بشكل مكتوب، علني، رسمي، ومسؤول.

وكتب عبد الحميد أمين: «التَّنْسِيقَاتُ وَالْجَبَّهَاتُ الْمِيدَانِيَّةُ إشكالية داخل اليسار؛ ومع ذلك يجب طرحها للمناقشة الهادفة فيما بيننا، وكذا في الحوارات العمومية، مع كل من يهمهم الأمر»⁽¹⁶⁾. ومن المُحتمل أن يكون المقصود هنا لدى عبد الحميد أمين بعبارة «كل من يهمهم الأمر» هو "حزب جماعة العدل والإحسان". بينما "حزب العدل والإحسان" هو حزب إسلامي أصولي، مُحافظ، ويميني، وليس حزبا ثوريا، أو يساريا. وكان من باب الأولوية أن تكون «التنسيقات والجبهات» مع قَوَى اليسار، وليس مع القَوَى الإسلامية الأصولية.

وكتب أمين: «ونحن في النهج الديمقراطي ندعو إلى التصدي الوحدوي للتشتت والتمزق... إلى مناهضة ثقافة التقسيم، والانقسام والتشتت، والتشرذم، وبعبارة واحدة [ندعو] إلى تسييد ثقافة الوحدة كبديل لثقافة الانقسام والتقسيم». لكن في الواقع، لا يقدر على

(16) مقال: عبد الحميد أمين، تحت عنوان: "اليسار والعمل الوحدوي"، منشور على موقع "شبيبة النهج الديمقراطي"، في يوم 12 شتنبر 2019،

<http://chabiba.org/archives/4250>

تحقيق «ثقافة الوحدة» إلا من يتحرر من الغرور، ويتحلّى بالتواضع، ويتخلص من هوس قيادة كل شيء، والسيطرة على كل شيء.

وأضاف عبد الحميد أمين : «نحن من جهتنا في [حزب] النهج الديمقراطي نعتبر أن مهمتنا المركزية... هي بناء **حزب الطبقة العاملة** وعموم الكادحين... ونحن نمد اليد لكافة الماركسيين المغاربة... لمباشرة الحوار بمختلف أشكاله من أجل بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي»⁽¹⁷⁾. ولم يوضح، لا عبد الحميد أمين، ولا "حزب النهج"، ما هو السبيل لـ «بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي». خاصة وأن مهمة «بناء حزب الطبقة العاملة»، ليست مهمة جديدة. وليس "حزب النهج" هو أول من طرح «مهمة بناء حزب الطبقة العاملة». بل ظلت هذه المهمة مطروحة للإنجاز منذ تأسيس أول "حزب شيوعي" في المغرب في سنة 1943، أو منذ استقلال المغرب في سنة 1956. وقد تتحوّل عملياً دعوة عبد الحميد أمين السابقة إلى دعوة للتحاق بـ "حزب النهج" (وليس بحزب الطبقة العاملة، الذي هو غير موجود بعد)، أو إلى دعوة إلى الإلتحاق بأحد الأجهزة التابعة لـ "حزب النهج"، أو التي ينفرد هو وحده بالتحكم فيها. وإذا كان "حزب النهج" يتعامل مع "حزب الطبقة العاملة" مثلما تتعامل الأحزاب عادةً مع النقابات العمالية، بمعنى أن "حزب النهج" يريد أن يكون له امتداد تنظيمي عمالي خاص به، فإن هذا التوجه سيكون متناقضاً مع المفهوم الأصلي لـ "حزب الطبقة العاملة".

ولا يبرز وجود **الطبقة العاملة** في المجتمع، كطبقة متميزة، إلا حينما يخوض العمال نضالات يترابط فيها الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي. كما لا يبرز وجود **الفلاحين الصغار والفقراء** في المجتمع إلا حينما يخوضون نضالات يترابط فيها الجانبان الاقتصادي والسياسي. ولا يبرز وجود **الحزب الاشتراكي الثوري**، أو **الحزب الشيوعي**، إلا حينما يرتبط وجود هذا الحزب بوجود فعل نضالي وسياسي للطبقة العاملة. ولا تتعاطم نضالات الطبقة العاملة إلا حينما

(17) نفس المصدر السابق.

تترابط مع نضالات وطموحات مُجمل طبقات الشعب. والوقوف على هذا الترابط فيما بين هذه العناصر السابقة المذكورة، يُرجعنا إلى ضرورة التزام مُجمل المناضلين، ومجمل القوى اليسارية، **بالمساهمة في مُجمل النضالات الجماهيرية المُشتركة.**

ولا يصحُّ إختصار عملية **بناء حزب الطبقة العاملة** في تنظيم بعض العمّال، في خلّايا، أو في لجان، أو في حلقات، أو في مجالس، أو في نقابات مهنية. والعناصر الأساسية التي يُمكن أن تُسهّل بناء حزب الطبقة العاملة، هي : (1) وُجود نضالات العمال؛ (2) وُجود حزب شيوعي، أو اشتراكي ثوري؛ (3) وُجود عملية بناء حزب الطبقة العاملة؛ (4) ربط نضالات العمال بنضالات وطموحات مُجمل طبقات الشعب. (5) تشبّع غالبية المناضلين الثوريين بنمط الفكر الماركسي الثوري، وليس بنمط الفكر البورجوازي الصغير. ويجب في هذه العناصر الخمسة أن تكون كلّها **مُترابطة فيما بينها.** ووجود كل عنصر من بين هذه العناصر الخمسة يحتاج إلى وُجود العنصر الأربعة الأخرى. وفي نفس الوقت، كل واحد من بين هذه العناصر الخمسة يُدعم وُجود العنصر الأربعة الأخرى. وهكذا ندرك أنه من الصّعب، إن لم نقل أنه من شبه المُستحيل، النجاح في العمل بهدف إيجاد عنصر واحد فقط من بين هذه العناصر الخمسة، دون العمل، في نفس الوقت، بهدف إيجاد كل هذه العناصر الخمسة المُترابطة فيما بينها.

II.4) ضَعْف تَطْوِير الأَفْكار

تدلّ ظاهرة نَدْرَة، أو غياب، **تبادل النقد** المكتوب فيما بين أحزاب اليسار، أو فيما بين أعضائها، تدلّ على أنها غارقة في **فكر يظهر، في خطابه، أنه ثوري، أو يساري، لكنه مُحافظ في جوهره.** وتتجلّى أيضا هذه الصّفة المُحافظة في كون أحزاب اليسار لا تجرؤ بما فيه الكفاية على مُراجعة، أو تطوير، **أطروحاتها** السياسية القديمة. **ولا**

تُبدع أفكارا سياسية، أو لا تجرؤ على تجريب أساليب نضالية جديدة. ونتيجة ذلك هي أن أحزاب اليسار تتفاعل ببطء كبير مع التطورات العميقة الجارية داخل المجتمع. وهذا البطء في التفاعل مع تطورات المجتمع يُفوّت عليها الكثير من فرص التدخل، أو التأطير. فتضعف أحزاب اليسار، ولا تتقوى.

II.5 هروب المثقفين من قوى اليسار

من بين المظاهر الأخرى المُعبّرة عن ضعف أحزاب اليسار، نجد أيضا ظاهرة هروب الأطر العليا، والمُفكرين، والعلماء، والخبراء، والمهندسين، والأطباء، والباحثين، والكتّاب، والمدعين، من أحزاب اليسار، أو نفورهم منها. لأنهم لا يتحملون "الرداءة" الموجودة حاليا داخل أحزاب اليسار. بينما الظاهرة الطبيعية (التي كان ينبغي أن توجد) هي أن تكون أحزاب اليسار مُتقدّمة، أو حيوية، أو طليعية، إلى درجة أنها تجذب إليها، أو تستقطب حولها، أكبر المثقفين، وأحسن المُفكرين في المجتمع.

II.6 تأثير ضعف الموارِد المالية

على مستوى الموارِد المالية، نجد أن أحزاب اليسار هي الأكثر فقرا من بين كل الأحزاب الموجودة في البلاد. وقد يكون سبب فقر أحزاب اليسار هو فقر أعضائها. لكن المُشكِـل هو أنه بدون قدر كافٍ من الأموال، لا يُمكن بناء حزب، ولا نقابة، ولا جمعية. وحتى إذا كانت عندك نظرية مُمتازة لبناء الحزب وتقويته، لكنك بدون أموال كافية، فإنك ستعجز عن بناء هذا الحزب. وعليه، فمسألة إبداع

وَسَائِلٍ لِلْحُصُولِ عَلَى حَدِّ أَدْنَى مِنَ الْأَمْوَالِ الْكَافِيَةِ لِتَمْوِيلِ بِنَاءِ الْحِزْبِ، هِيَ قَضِيَّةٌ حَيَاةً أَوْ مَوْتًا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْحِزْبِ. وَالْمُلَاحَظَةُ هُوَ أَنَّ فِقْرَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ يَسَاهِمُ فِي تَقْيِيدِ، أَوْ تَقْلِيصِ أَنْشِطَتِهَا. الشَّيْءُ الَّذِي يَزِيدُ فِي الْحَدِّ مِنْ إِشْعَاعِهَا. وَكَلَّمَا أَرَادَ حِزْبٌ مِنْ بَيْنِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ تَنْظِيمَ أَيِّ نَشَاطٍ كَانَ، فَإِنَّهُ يَعْانِي كَثِيرًا مِنْ قَلَّةِ مَوَارِدِهِ الْمَالِيَةِ. فَيُضْطَرُّ إِلَى تَبْسِيطِ هَذِهِ الْأَنْشِطَةِ، أَوْ حَصْرِهَا، أَوْ اخْتِصَارِهَا، أَوْ التَّخْلِيِّ عَنْهَا. فَتَدْخُلُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ فِي الْحَلْقَةِ الْمَفْرُغَةِ (cercle vicieux) التَّالِيَةِ: «فِقْرُ الْحِزْبِ ← قَلَّةُ أَنْشِطَتِهِ ← إِشْعَاعُ حِزْبِي ضَعِيفٌ ← أَنْصَارٌ قَلِيلِينَ ← مَوَارِدٌ ضَعِيفَةٌ أَوْ مُنْعَدِمَةٌ ← تَفَاقُمٌ ضَعْفُ الْحِزْبِ وَفِقْرُهُ». بَيْنَمَا الْأَحْزَابُ التَّابِعَةُ لِلدَّوْلَةِ، أَوِ الَّتِي تَتَعَاوَنُ مَعَهَا، تَحْصُلُ رَسْمِيًّا مِنْ هَذِهِ الدَّوْلَةِ عَلَى دَعْمٍ مَالِيٍّ (يُعَدُّ فِي كُلِّ عَامٍ، وَلِكُلِّ حِزْبٍ، بِمِئَاتَيْنِ، أَوْ بَعِشْرَاتِ الْمِئَاتَيْنِ مِنَ الدَّرَاهِمِ⁽¹⁸⁾)، وَذَلِكَ طَبَقًا لِقَانُونِ وَضِعِ خَصِيصًا لِهَذَا الْغَرَضِ. بَيْنَمَا أَحْزَابُ الْيَسَارِ لَا تَحْصُلُ عَلَى شَيْءٍ ذِي أَهْمِيَّةٍ مِنَ الدَّوْلَةِ. وَمِنْ غَيْرِ الْوَاقِعِيِّ أَنَّ تَعَوَّلَ بَعْضُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ عَلَى الْحُصُولِ عَلَى تَمْوِيلٍ مِنَ عِنْدِ الدَّوْلَةِ الْقَائِمَةِ. وَهَذَا الْمَشْهَدُ لَيْسَ غَرِيبًا فِي إِطَارِ صِرَاعِ طَبَقِيٍّ حَادٍّ.

وَمِنْ أَيْنَ يُمَكِّنُ أَنْ تَحْصُلَ أَحْزَابُ الْيَسَارِ عَلَى مَوَارِدٍ مَالِيَّةٍ؟
 جَوَابٌ: مِنَ الْمُسَاهِمَاتِ الشَّهْرِيَّةِ لِأَعْضَاءِ الْحِزْبِ، وَمِنْ جَمْعِ تَبَرُّعَاتِ أَنْصَارِ الْحِزْبِ، وَكَذَلِكَ مِنْ مَشَارِيْعِ إِقْتِصَادِيَّةٍ سَرِيَّةٍ وَذَكِيَّةٍ، يُنْشِئُهَا الْحِزْبُ لِيَحْصُلَ مِنْهَا عَلَى جُزْءٍ مِنْ مَدَاخِيلِهِ الْمَالِيَّةِ. مَعَ إِتِّخَاذِ الْإِحْتِيَاطَاتِ الْكَافِيَةِ لِكَيْ لَا تَتَعَرَّضَ مُمْتَلِكَاتُ الْحِزْبِ لِلْحُجْزِ مِنْ طَرَفِ أَجْهَزَةِ الْقَمْعِ، وَلِكَيْ لَا يَسْتَوْلِيَ الْمُكَلَّفُونَ بِتَسْيِيرِ هَذِهِ الْأَنْشِطَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلَى مِلْكِيَّتِهَا. وَقَدْ يَكُونُ الْحَلُّ الْجَدْرِيَّ لِخِلَاصِ أَحْزَابِ

(18) أثناء المؤتمر الوطني الثامن لـ "حزب العدالة والتنمية" في 9 دجنبر 2017، أوضح التقرير المالي للحزب أن موارد هذا الحزب، بين سنتي 2012 و 2017، بلغت 119 مليون درهم، ونفقاته 110 مليون درهم، وبلغ دعم الدولة للحزب 65 مليون درهم، ووصلت مساهمات منتخبي الحزب إلى 45 مليون درهم. (عن جريدة "المساء"، العدد 3460، ليوم 11 دجنبر 2017، الصفحة 3).

اليسار من ضعف مواردها المالية هو **انفتاحها على، أو تقربها من، المواطنين الميسورين** الذين يتصفون بدعمهم للتقدمية، أو للوطينية، أو للديمقراطية، أو للاشتركية. وعلى عكس بعض المواقف السياسية التي ترفض، أو تعادي، كل ما له صلة بما يُسمّى بـ «البرجوازية الصغيرة»، أو «البرجوازية الوطنية»، فإن تعاون وتكامل مجمل الطبقات المجتمعية الوطنية والتقدمية، يشكل ضرورة مرحلية تاريخية. **حيث أن «الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية» لن تتحقق إلا إذا تحالفت، أو تعاونت، أو تكاملت، مختلف طبقات الشعب، بما فيها طبقة العمال، وطبقة الفلاحين الفقراء والصغار، وطبقة الذين لا يستغلّون ولا يستغلّون، وطبقة المُستغلّين الصغار، وربما حتى فئات متنوّرة من طبقة المُستغلّين المتوسّطين.** ومن واجب أحزاب اليسار أن تستقطب الأشخاص الأكثر تقدّما من كلّ هذه الطبقات.

II.7 ظاهرة الانسحابات من أحزاب اليسار

من فترة لأخرى، **ينسحب بعض المناضلين الأعضاء من أحزاب اليسار، أو يغادرونها، أو يبتعدون عنها.** ويُعلّل هؤلاء المناضلين ابتعادهم عن أحزاب اليسار بعدم رضاهم عمّا يجري داخل هذه الأحزاب. ومن بين الأسباب التي يُفسّرُ بها عادةً المُنسحبون ابتعادهم عن أحزاب اليسار، ما يلي: (أ) يشكون مثلاً من ميول بعض المسؤولين في الحزب نحو **زعامية مقلقة، أو مُفرطة.** (ب) يحتجّون على وجود جماعة صغيرة، منسجمة ومتماسكة، تهيمن على كلّ شيء في الحزب، وتتحكّم كلياً في هيئاته، وفي تطوّره، أو لا تستمع إلى آراء الأعضاء المعارضين، أو لا تلتزم بمبادئ الديمقراطية في تدبير الخلافات والصراعات السياسية الداخلية للحزب. (ت) يتذمّرون من كون بعض الأعضاء البسطاء في الحزب هم وحدهم الذين يكدّون،

ويجتهدون، وبناضلون، ويضحون، بينما بعض المسؤولين في الحزب يكتفون بتملك رصيد تلك النضالات، واستثمارها لتشييد زعامتهم الشخصية، أو لخدمة مسارهم السياسي الخُصُوصي، أو لتلميع شُهْرَتهم الشخصية.

II.8) تأثيرات غياب امتحان كفاءات المناضلين

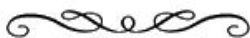
تُوجد مشاكل أخرى متعددة، منها مثلاً مُشكل صَعَب، أَسْمِيه «مشكل غِيَاب وسائل لامتحان كفاءات المناضلين»، أثناء وقت السّلم. وقد اكتشفت وجود هذا المشكل بعدما تَعَرَّضت التنظيمات السّرية «للحركة الماركسية اللّينينية» بالمغرب إلى تَسَلُّس سريع في اعتقال واختطاف مناضليها، بين سنوات 1972 و 1976 م. وَقَدْ عَلِمَت مُخابرات الولايات المُتحدة الأمريكية البوليس المغربي (بين سنوات 1968 و 1971) كيف يَقُوم بِتَسَلُّس الاعتقالات في صُفُوف اليسار بواسطة التَعْذِيب. وأدّى تقريباً التسلسل السريع لهذه الاعتقالات إلى تصفية هذه التنظيمات من الساحة السياسية، في ظرف وجيز، يُعدّ ببضعة أسابيع، أو ببضعة شهور.

وقبل هذه الاعتقالات، أي خلال وقت السّلم، كان مجمل المسؤولين في تنظيمات «الحركة الماركسية اللّينينية»، سواءً من المستوى العالي أم المتوسط، يدّعون أنهم يتّصفون بكفاءات عالية، ويزعمون أنهم مؤهلون لتحمل مسؤوليات قيادية، ويعتقدون أنهم يفهمون كل شيء، ويصرّحون أنهم يلتزمون بكلّ الواجبات الثورية، ويتظاهرون بأنهم مستعدين للتضحية بحياتهم إن اقتضى الحال. لكن عندما اعتقلوا، وبعدما تعرّضوا لضغط شديد، أو للضّرب، أو للتعذيب، أو للتهديد بالقتل، داخل المعتقلات السّرية، انهارت معنويات نسبة كبيرة من هؤلاء المسؤولين. فأعطوا للعدو (البوليس السياسي) ما طلبه منهم من معلومات دقيقة عن المناضلين الذين

كانوا يعملون تحت مسؤولياتهم الشخصية. ومكنت هذه المعلومات العدو من اعتقال الأعضاء الباقين في التنظيم السري، وتصفيته من الساحة السياسية. الشيء الذي أصاب باقي المناضلين القاعدين بخيبة أمل كبرى، بل سهل انهيار بعضهم.

ومن المعروف أن تيارات سرية أخرى، وُجدت قبل تجربة "الحركة الماركسية"، وكانت تناضل في إطار يسار "حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية". وعانت هي أيضاً من مُشكل مُشابه. وهذا المشكل هو التالي: **يتميز النضال السياسي بكونه من بين الميادين التي لا توجد فيها امتحانات، ولا مباريات، ولا شواهد، تسمح بالتأكد من جودة ما يزعمه أعضاء الحزب حول كفاءاتهم الشخصية، أثناء وقت السلم.** ونتيجة ذلك، هي أنه بإمكان أي شخص أن يدخل ميدان النضال السياسي الثوري، وأن ينخرط في حزب يساري اشتراكي ثوري محدد، وأن يدعي أشياء كثيرة وهامة حول قدراته، أو حول كفاءاته الشخصية، وأن يترشح لتحمل مسؤوليات قيادية، دون أن يستطيع أحد مراقبة صحة ادعاءات ذلك الشخص، أو تكذيب مزاعمه. حيث يمكن لأي شخص أن ينخرط في عضوية حزب اشتراكي ثوري معين، وأن يدعي أنه يعرف جيداً الخط السياسي للحزب الذي انخرط فيه، وأنه يلتزم بالانضباط التام لمبادئ الحزب، وقيمه، وبرنامجه، ومقرراته. ويمكن لهذا الشخص، خاصة إذا كان يتحمل مسؤوليات تنظيمية، أن يُصرّح أنه مستعد للتضحية بالغالي والنفيس من أجل هذه القيم. لكن، كيف يمكن للحزب أن يتأكد من صحة نوايا أعضائه، ومن مزاعمهم، والتزاماتهم، وكفاءاتهم، وقدراتهم الشخصية؟ وفي الواقع، وفي فترات السلم المجتمعي، لا تعرف أحزاب اليسار، إلى حد اليوم، كيف تراقب ادعاءات أعضائها، ولا كيف تتأكد من صحة مزاعمهم. ويستمر عادة هذا الغموض، أو الشك، حول قدرات المناضلين إلى أن تحل فترة تاريخية يحتدم فيها الصراع الطبقي، وتظهر فيها ظروف محفوفة بالمخاطر. آنذاك يظهر كل مناضل على حقيقته. وآنذاك يسهل التمييز بين المناضلين الذين يستمتون في

الدِّفاع عن القيم الثورية، وبين المناضلين الذين، بِمَجَرَّدِ أَنْ يُحْسُوا بِخَطَرِ دَاهِمٍ كَالاعتقال، أو التعذيب، يتخلَّونَ فَوْرًا، وَبِسُهُولَةٍ، عن كلِّ عن التزاماتهم الثورية السابقة. فالمناضلون الصَّامدون⁽¹⁹⁾ هم الذين يضمنون استمرارية النضال الثوري، مهما كلفهم ذلك من تضحيات شخصية، بما فيها الاستشهاد. بينما المناضلون الذين تَنَكَّسِرُ صَلَابَتُهُمْ بِسُهُولَةٍ، قد يَسْتَسَلِمُونَ للعدو، وقد يعطونه كلَّ ما يريد. ولا نعرف، إلى حدِّ الآن، كيف نعالج هذا المشكل أثناء وقت السِّلْم، لتلافي حُدُوثِهِ أثناء وقت الشِدَّة. الشيء الذي لا يبرِّر تجاهل هذا المشكل، أو نسيانه، أو إهماله، أو عدم العَمَلِ بِهِ.



(19) أنظر: فصل "الصمود، الصمود"، في كتاب رحمان النوضة: "كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)"، صيغة سنة 1982.
رحمان النوضة، نقد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 60.

12) هَلْ يَصِحُّ الْعَمَلُ بِأَسْلُوبِ "التِّيَّارَاتِ" دَاخِلِ الْحَزْبِ؟

في هذا النَّصِّ، أُنْتَقَدَ الْعَمَلُ بِأَسْلُوبِ "التِّيَّارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ" (fractions, courants politiques, political currents) الْحَزْبِ. وَأَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا النَّقْدِ الْحُجَجَ الْمُسْتَخْلَصَةَ مِنْ تَجْرِبَةِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ "التِّيَّارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ" دَاخِلِ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ"، الْمَوْجُودِ فِي الْمَغْرِبِ. وَقَدْ دَامَتِ هَذِهِ التَّجْرِبَةُ خِلَالَ قَرَابَةِ عَشْرِينَ سَنَةً (ابْتِدَاءً مِنْ يُولْيُوزِ 2002).

وَلِفَهُمْ مَسْأَلَةُ الْعَمَلِ بِـ "التِّيَّارَاتِ" السِّيَاسِيَّةِ (fractions, courants politiques, political currents)، دَاخِلِ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ"، يَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى تَارِيخِ تَطَوُّرِ الصَّرَاعَاتِ السِّيَاسِيَّةِ دَاخِلِ هَذَا الْحَزْبِ. وَمِنْ الْمَوْسَفِ أَنَّهُ لَمْ تُنْشَرِ بَعْدَ أَيَّةِ دَرَاةٍ حَوْلِ تَارِيخِ «الصَّرَاعَاتِ فِيمَا بَيْنَ التِّيَّارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ»، الَّتِي حَدَثَتْ دَاخِلِ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ". وَقَدْ اسْتَفَدْتُ مِنَ الْمُعْطِيَّاتِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي قَدَّمَهَا الْمُنَاضِلُ غَنِي الْقَبَاةِ، حَيْثُ كَانَ مِنْ بَيْنِ الْمَشَارِكِينَ فِي تَأْسِيسِ أَوْ بِنَاءِ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ".

وَكَانَ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ" هُوَ الْحَزْبُ الْوَحِيدُ فِي الْمَغْرِبِ الَّتِي يَعْطَلُ بِأَسْلُوبِ "التِّيَّارَاتِ" السِّيَاسِيَّةِ. وَهَذَا الْأَسْلُوبُ يُوَدِّي، فِي آخِرِ الْمَطَافِ، إِلَى تَكْبِيلِ الْحَزْبِ الْمَعْنِي، ثُمَّ إِلَى تَخْرِيْبِهِ. (أَنْظُرْ لَمَحَّةٍ تَارِيخِيَّةٍ عَنِ تَفَكُّكِ "الْحَزْبِ الْاِسْتِرَاكِي الْمَوْحَّدِ" بِسَبَبِ "التِّيَّارَاتِ"، فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْكُتَابِ، الْحَامِلِ لِلْعُنْوَانِ: "مَا هِيَ أَهْمُ الْمُعْطِيَّاتِ التَّارِيخِيَّةِ الْحَدِيثَةِ حَوْلَ أَحْزَابِ الْيَسَارِ").

وَيُوجَدُ تَرَابِطٌ مُبَاشِرٌ بَيْنَ عَمَلِ هَذَا الْحَزْبِ بِأَسْلُوبِ "التِّيَّارَاتِ"، وَبَيْنَ احْتِدَادِ التَّنَاقُضَاتِ دَاخِلِهِ، إِلَى دَرَجَةِ اسْتِحَالَةِ التَّعَايِشِ،

والتعاون، والتكامل، فيما بين "التيارات" السياسية المكوّنة لهذا الحزب.

بدأ العمل بأسلوب "التيارات" في سنة 2002، أي قبل انعقاد المؤتمر الأول "للحزب الاشتراكي الموحد" في سنة 2004. وكان الهدف (النظري، أو المرْتَجَى) من العمل بأسلوب "التيارات" داخل "الحزب المُشْتَرَك الواحد" هو تَوْفِير فضاء مُلائم لِلتَحَاوُر، وَلِلْعَمَل المُشْتَرَك، فيما بين أفراد وجماعات تحمل أفكارًا، وتصورات، وَطُمُوحَات، سياسية مُتَفَاوِتَةً، أو مختلفة. وكانت الغَايَة (من إِسْتِعْمَال "التيارات") هي تَلَاْفِي الإِنْشِقَاقَات، أو الإِنْقِسَامَات، بين المجموعات الحاملة لِأَطْرُوحَات سياسية مُتَفَاوِتَةً، أو مُتَبَايِنَةً، أو مُختلفة.

وفي المؤتمر الثاني "للحزب الاشتراكي الموحد"، المُنعقد في سنة 2007، قُدِّمَت لِلْمُؤْتَمِرِينَ 7 أرضيات. ولم تَحْصُلْ على "العْتَبَة القانونية" (أي 5 % من الأصوات) سوى 5 أرضيات. وكان العمل بأسلوب "التيارات" يتمّ كالتالي: أثناء انعقاد مؤتمر الحزب، تُقَدِّمُ كل مجموعة (أو "تِيَار") أرضية سياسية خاصة بها. ثم يُصَوِّتُ الْمُؤْتَمِرُونَ (كأفراد مُسْتَقَلِّين، وليس كأفراد مُنْضَبِّطِينَ لِهَيْئَةٍ مُعَيَّنَةٍ) على مختلف الأرضيات السياسية المقترحة. ثم تُوزَعُ مَقَاعِدُ "المجلس الوطني" للحزب بين هذه "التيارات" المُتَبَارِية، وذلك حسب النِسْبِ المِوِيَّة التي حَصَلَتْ عليها مختلف الأرضيات. بينما تُمنَحُ أغلبية مقاعد "المكتب السياسي للحزب" إلى "التِيَار" الذي حصل على أغلبية الأصوات. و"المجلس الوطني" هو أعلى سلطة في الحزب. وهو الذي يَحْسِمُ في القرارات الهَامَّة. وَيُطَلَّبُ من "الأمين العام للحزب" أن يعمل كمنسِّق، وليس كمُقرِّر، أو كَقَائِد، أو كزَعِيم. مع التأكيد على ضرورة إيصال كل الأخبار والمعطيات، إلى كل أعضاء "المجلس الوطني". وكان أولئك المناضلين يُلِحُّون على ضرورة العمل بِأَسْلُوب «القيادة الجماعية»، وليس العمل بِأَسْلُوب «قِيَادَة التِيَار "الأغْلِبِي"»، وَلَا بِقِيَادَة «زَعِيم مُعَيَّن (أو زعيمة)».

لكن ما حدث بالملّوس فيما بعد، هو أن المجموعات السياسية المختلفة أخضعت فكرة "التيارات" السياسية الداخلية في الحزب للتخريف، وللتشويه، لتلبية مصالح خاصّة، أو لخدمّة طُمُوحات شخصية زعاميّة، أو انتهائية، أو إصلاحية، أو بورجوازية، أو يمينية.

وخطأ العمل بهذه "التيارات" السياسية يأتي خصوصاً من كونها، لا تعمل كـ «تيارات فكرية»، مُلتفّة حول أطروحات سياسية مُتحرّكة، وإنما تعمل كـ «جماعات عصبية»، أو كـ «قبائل سياسية»، مُكوّنة من أشخاص مُحدّدين، وثابتين عبر الزمان. ولا يتغيّر الأشخاص المُكوّنين لكلّ "تيار"، ولو تغيّرت الظروف والأطروحات السياسية. بل تحوّلت "التيارات" بسرعة إلى «أحزاب» قائمة بذاتها، ومُتواجدة داخل الحزب الواحد المُشترك. وبميل كلّ "تيار" إلى القيام بأنشطة سياسية، أو يقوم بدعاية سياسية، خاصّة به كـ "تيار" مُتميّز. وكلّ نشاط سياسي للحزب يُصبح مُنظّمًا، ومُحسُوبًا، بمنطق «المُحاصَصة» فيما بين "التيارات"، وليس بمنطق الحزب الواحد المُشترك.

وفي الأصل، كان المطلوب من هذه "التيارات" السياسية، أن تكون مرّنة في مواقفها، ومُتحرّكة في تركيباتها البشرية، وذلك حسب تطوّر الأطروحات الفكرية، وحسب تطوّر المُجتمع، وحسب تقدّم الاجتهادات النظرية. لكن في تجربة "الحزب الاشتراكي الموحد" بالمغرب، بقيت هذه "التيارات" السياسية، وخلال قرابة عشرين سنة، ثابتة في جماعات بشرية مُستقرّة، وفي نفس الأشخاص المعيّنين. ولم تنحلّ هذه "التيارات" داخل الحزب الواحد والمُوحّد. ولم تنصهر فيه. بل بقيت هذه "التيارات" السياسية تعمل كـ «أحزاب داخل الحزب» الواحد. ولا تتغيّر تركيبة هذه "التيارات" السياسية، حتّى لو تبدّلت الأوضاع السياسية في البلاد، وحتّى لو تغيّرت الإشكاليات السياسية المطروحة، وحتّى لو تطوّرت القناعات الفكرية لدى أعضاء هذه "التيارات".

والغريب أنه، منذ أن بدأ "الحزب الاشتراكي الموحد" العمل بأسلوب «التيارات» السياسية إلى الآن، على امتداد قرابة عشرين

عامًا، لم تُشاهد نقاشات فكرية حقيقية، أو صراعات أيديولوجية مُعمّقة، حول أطروحات سياسية، بين هذه «التيارات» السياسية. وإنما رأينا، على الخصوص، تَنَافُسًا، أو تَدَافُعًا، أو تَزَاحُمًا، بين أشخاص، أو بين جماعات، حول مَنَاصِبِ المسؤوليات القيادية في الحزب. الشيء الذي يُوجِي، أو يُوَكِّد، أن «التيارات» السياسية، المَعْمُولُ بِهَا داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، هي في الحقيقة «قبائل سياسية»، أو «جماعات عَصَبِيَّة»، أو «أحزاب مُصَغَّرَة»، وليست «تِيَارَاتِ فِكْرِيَّة».

والغريب أيضًا أنه، رغم الطابع الحَادِّ، والمُتَوَاصِل، للصراعات السياسية، الجارية فيما بين "التيارات" السياسية، الموجودة داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، فإن عامَّة المناضلين في قوى اليسار الأخرى، وكذلك المناضلين غير المُتَحَرِّزين، لا يَقْدرون على مَعْرِفَة، وَلَا على فَهْم، ما هي بالضبط الخلافات السياسية، أو النظرية، القائمة فيما بين "التِيَارَاتِ" المَوْجُودَة داخل "الحزب الاشتراكي الموحد".

ويشهد كثير من المناضلين أن هذه الصراعات (القائمة داخل "الحزب الاشتراكي الموحد") هي صراعات بين شخصيات، أو بين «جماعات عَصَبِيَّة»، أو بين «قبائل سياسية»، أو بين «زَعَامَاتِ مُشَخَّصَة»، وليست صراعات بين «تِيَارَاتِ سياسية»، أو بين «أَطْرُوحَاتِ نظرية»، أو بين «مَذَاهِبَ فِكْرِيَّة»، أو بين «خُطُوطِ سياسية» مُتَمَيِّزَة، أو مُتَبَايِنَة.

وكثير من مناضلي اليسار لا يفهمون مثلًا ما هي الخلافات السياسية، أو النظرية، أو التكتيكية، أو الاستراتيجية، الموجودة فيما بين "تِيَار" الأغلبية المرتبط بالسَّادَة نبيلة مُنِيب، ومصطفى مَسَدَاد، ومصطفى بُوَعزِيز، وإبراهيم يَاسِين، ومحمد بُوَلَامِي، من جهة أولى، ومن جهة ثانية "تِيَار" الأقلية المُرتَبَط بِالسَّادَة محمد السَّاسِي، ومحمد امجَاهُد، وعمر بَلَا فَرِيح، ومصطفى الشَّنَاوِي، إلى آخره. ورغم الصِّراع الحَادِّ الموجود بين هذين "التيارين"، فإنهما، هُمَا مَعًا، يُعَارِضَانِ النضال الجماهيري الثوري. وَيَتَهَرَّبَانِ هُمَا مَعًا من خوض النضالات

الجماهيرية المُشتركة. وَيُؤْمِنَانِ هُمَا مَعًا بِإِمْكَانِيَّةِ إِصْلَاحِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ مِنْ دَاخِلِ مَوْسَّسَاتِهِ الصُّورِيَّةِ. وَاسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ هَذَيْنِ التِّيَّارَيْنِ، هُمَا مَعًا، تَقْتَصِرُ عَلَى الْمُرَاهِنَةِ عَلَى الْمُشَارَكَةِ فِي انْتِخَابَاتِ تُوَصِّلُ إِلَى مَوْسَّسَاتٍ شَكْلِيَّةٍ. وَهُمَا مَعًا يَرِفْضَانِ الْمَارْكَسِيَّةَ الثَّوْرِيَّةَ، وَيَرِفْضَانِ الطُّمُوحَ إِلَى الْإِشْتِرَاكِيَّةِ. وَيَقْبَلَانِ الْعَمَلَ فِي إِطَارِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ، كَأَفْقٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّجَاوُزِ. وَيَقْبَلَانِ التَّقْيِيدَ بِمَنْظُومَةِ الْإِنْتِخَابَاتِ كَمَا هِيَ. وَيَرِفْضَانِ مَوَاجَهَةَ مَنَآهِجِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ. وَيَتَّفِقَانِ عَلَى "تَسْقِيفِ" النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ بِ "سَقْفِ" «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ».

وَفِي تَارِيخِ الْمَغْرِبِ الْحَدِيثِ، حَدَثَتْ الْعَدِيدُ مِنَ الْإِنْشِقَاقَاتِ فِي أَحْزَابِ الْيَسَارِ. وَكَانَتْ دَائِمًا "التِّيَّارَاتِ" «الأكثر ثورية» هي التي تَنْفَصَلُ، أَوْ تَبْتَعِدُ، عَنِ "التِّيَّارَاتِ" «الأقلّ ثورية»، أَوْ «الأكثر يمينية». لَكِنْ فِي حَالَةِ الصَّرَاعَاتِ الْحَالِيَةِ الَّتِي جَرَتْ دَاخِلَ "الحزب الاشتراكي الموحد"، لَا تَعْرِفُ عَامَّةُ الْمُنَاضِلِينَ مَنْ هُوَ "التِّيَّارُ" الأَكْثَرُ «ثورية»، وَلَا مَنْ هُوَ "التِّيَّارُ" الأَكْثَرُ «يمينية»، مِنْ بَيْنِ "التِّيَّارَيْنِ" الرَّئِيسِيِّينَ الْمُتَصَارِعِينَ دَاخِلَ هَذَا "الحزب الاشتراكي الموحد".

والسبب في غموض هذه الصراعات بين "تيارات" الحزب الاشتراكي الموحد، يرجع لكون هذه "التيارات"، أَوْ «القبائل السياسية»، لَا تُعْبَرُ، وَلَا تُوضَّحُ، وَلَا تُنْشَرُ، بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، آرَاءُهَا السِّيَاسِيَّةُ، أَوْ النِّظْرِيَّةُ، أَوْ التَّكْتِيكِيَّةُ، أَوْ الْإِسْتِرَاطِيَجِيَّةُ. وَلَا تُمَارَسُ النِّقْدُ السِّيَاسِيُّ الْمَكْتُوبُ، أَوْ الْعَلْنِيُّ. وَلَا تُشَارِكُ هَذِهِ "التِّيَّارَاتِ" فِي النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ لِكَيْ تَظْهَرَ الْفُرُوقَاتُ فِي كَيْفِيَّةِ تَعَامُلِهَا مَعَ هَذِهِ النِّضَالَاتِ. وَيَبْقَى السِّجَالُ فِيمَا بَيْنَ هَذِهِ "التِّيَّارَاتِ" يَدُورُ حَوْلَ: «قَالَ فُلَانٌ»، وَ«فَعَلَ فُلَانٌ»، وَ«فُلَانٌ مُمْتَازٌ»، وَ«فُلَانٌ أَرْعَنٌ»، وَ«فُلَانٌ زَوْيْنٌ»، وَ«فُلَانٌ خَائِبٌ»، وَ«فُلَانٌ مَعْنَاً»، وَ«فُلَانٌ ضِدْنَاً»، إِلَى آخِرِهِ. وَغَالِبًا مَا لَا يَرِقُّ النِّقَاشُ، أَوْ الْجِدَالُ، فِيمَا بَيْنَ هَذِهِ "التِّيَّارَاتِ" إِلَى مُسْتَوَى الْبَحْثِ النَّظْرِيِّ، أَوْ الْمَوْضُوعِيِّ، أَوْ الْمُعَمَّقِ، أَوْ الْعِلْمِيِّ، حَوْلَ آرَاءِ سِيَاسِيَّةٍ، أَوْ حَوْلِ أَطْرُوحَاتِ نَظْرِيَّةٍ.

وعندما نقرأ الآراء النادرة التي ينشرها الأفراد أو الجماعات، المتصارعين داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، نلاحظ أن **خلافاتهم، لا تدور حول أطروحات فكرية**، أو حول تكتيكات مختلفة، أو حول برامج استراتيجية، وإنما تدور هذه الصراعات حول التنافس الذاتي فيما بين أشخاص، أو بين جماعات. ونلاحظ أنه لا توجد خلافات استراتيجية فيما بين هذه "التيارات". بل يتفق أعضاء مختلف هذه "التيارات" على الكثير من القضايا الأساسية. وبإمكانهم أن يتعايشوا داخل حزب واحد وموحد، وبدون الحاجة إلى العمل بأسلوب "التيارات" السياسية.

وبعد تجربة "انهيار الاتحاد السوفياتي" (في قرابة سنة 1990)، وبعد انتشار التفسير الغربي الرأسمالي لهذا الانهيار (وهو التفسير الذي يقول بأن الماركسية والاشتراكية هما مجرد «وهم»)، أصبحت غالبية أطر "الحزب الاشتراكي الموحد" تظن أن «وجود الديمقراطية داخل هذا الحزب، يستوجب بالضرورة العمل بأسلوب "التيارات" السياسية». وأصبح أحد أسس هذا "الحزب الاشتراكي الموحد" هو العمل بأسلوب "التيارات" السياسية داخل الحزب.

لكن نتيجة العمل بـ "التيارات" التي حصدها هذا الحزب، بعد تجربة امتدت خلال عشرين عاماً، لم تكن هي «الديمقراطية الداخلية»، ولا هي «توضيح الرؤية السياسية»، ولا هي «تعميق الخط السياسي»، ولا هي «إثراء النظرية الثورية»، وإنما هي إغراق الحزب في منافسات ذاتية، أو في مزایدات عقيمة، أو في صراعات غير منتهية. وتدور هذه الصراعات، ليس حول أطروحات فكرية، وإنما تدور بين أشخاص، وجماعات، يصعب التوفيق بين طموحاتهم الشخصية، أو الذاتية، أو الزعامية.

وأدى العمل بأسلوب "التيارات"، خلال قرابة عشرين عاماً، إلى تبذير طاقات الحزب، وإلى تكبيل مجمل إمكاناته، إلى درجة أن الحزب لم يعد قادراً على اكتساب أية فعالية في ميدان النضالات الجماهيرية المشتركة.

وكان دائماً "التيار" السياسي الذي يحظى بالأغلبية داخل مؤتمر الحزب، يُمارس سُلطة مُطلقة على "التيارات" الأخرى، بل يَهْمِشُهَا إلى حدّ الإقصاء. وحتى داخل "التيار" ذو الأغلبية في الحزب، لا نجد العمل بـ «الديمقراطية» الداخلية، وإنما نجد مجموعة صغيرة من الأشخاص (على شكل «النواة الصلبة»، أو على شكل «حزب داخل الحزب») هم الذين يَنفَرِدُونَ بِتَدْبِيرِ تَطَوُّرِ هذا "التيار"، ويُقرِّرون كذلك في تطوُّر الحزب الشَّامِلِ المُشْتَرِكِ، بعيداً عن إشراك "التيارات" الأخرى المُنافسة، وبعيداً عن إشراك أعضاء القواعد الحزبية في التفكير، وفي تهيئِ إِتِّخَاذِ القرارات السياسية الهامة. **فَلَا يُمكن "لِتِيَارَات" لَا تُمارس الديمقراطية داخل هَيَّاتِهَا الخاصة، أَنْ تُمارس الديمقراطية مع "التيارات" الأخرى المنافسة لها.**

ومن خلال الاتهامات المُتبادلة فيما بين "التيارات"، يظهر أولاً أن "التيار" ذو الأغلبية داخل الحزب، لَا يُقَيِّدُ نفسه بِتَنْفِيذِ قرارات مؤتمر الحزب، وإنما يمارس توجهات مخالفة، أو مناقضة لها. ويظهر ثانياً أن "التيارات" لا تلتزم عُمومًا بِاحْتِرَامِ صَارِمِ للقوانين الداخلية للحزب. وَيَعْجِزُ عامَّةُ المناضلين المعارضين، أو غير الراضين عن الفوضى التنظيمية الجارية داخل الحزب المعني، عن إجْبَارِ مُخْتَلَفِ "التيارات" على احترام مُجْمَلِ بُنُودِ النظام الداخلي للحزب الشَّامِلِ المُشْتَرِكِ.

وكلما كان الحزب يعمل بأسلوب "التيارات" السياسية، يصبح «الولاء للتيار» السياسي أقوى، وأهم، من الولاء للحزب الشَّامِلِ المُشْتَرِكِ. وَتَعْدُو «العصبيَّة لصالح التيار» السياسي أولى من العصبيَّة لصالح الحزب المُشْتَرِكِ. وحتى المبادئ، والمناهج، والأهداف، والمُقرَّرات، التي يُسَطِّرُهَا مؤتمر الحزب بِصُعُوبَةٍ في وثائقه الداخلية، تُصبح فوراً ثانوية بالمُقارنة مع ضرورة الانتماء إلى "التيار" السياسي، ووجوب الدِّفاعِ المُتَعَصِّبِ عنه. ويصبح المطلوب من العضو في الحزب هو أَوْلًا الانضباط "لِلتِيَارِ" السياسي، بينما الانضباط للحزب يبقى ثانويًا، أو ضعيفًا، أو ضئيلاً، أو مُنعَماً.

ويؤدّي العمل بهذه "التيارات" إلى انتشار العمل بـ «الزبونية السياسية» داخل الحزب المعني. وهذه «الزبونية» تُمارس على شكل مكافأة من يُناصر "الزعيم"، أو من يُناصر "التيار" المعني، عبر ترقّيه في التسلسل الهرمي للحزب، أو عبر منحه بعض المسؤوليات في تنظيمات الحزب، أو عبر إعطائه بعض الامتيازات (التي قد تكون معنوية، أو سياسية، أو غيرها).

وفي إطار العمل بأسلوب "التيارات" داخل الحزب الواحد، يُصبح تطبيق مبدأ «رَبطَ المَسْؤُولِيَةِ بِالمَحَاسَبَةِ» أمرًا صَعَبًا، أو مُسْتَحِيلًا. كما تُصبح مُمارَسَةُ المُرَاقَبَةِ المُتبادِلَةِ، والمَحَاسَبَةِ المُتبادِلَةِ، غير مُمكنَتين. لأنّه مهما كانت أخطاء، أو نَقَائِص، أو عُيُوب، أيّ عَضْوٍ مُحدّد في الحزب، فإن المطلوب منه هو فقط «أن يكون مناصرًا مُتَعَصِّبًا لِتِيَارِنَا» السياسي الخاص بنا». أما إذا كان هذا العَضْو من تِيَار منافس، فَيُعْتَبَرُ أَنَّهُ مَيُؤُوسٌ مِنْهُ، وَلَا أَمَلٌ فِي نَقْدِهِ، وَلَا فِي مُرَاقَبَتِهِ، وَلَا فِي مُحَاسَبَتِهِ، وَلَا فِي تَكْوِينِهِ، وَلَا فِي تَثْقِيفِهِ، وَلَا فِي إِصْلَاحِهِ.

وقد أدّى العمل بأسلوب "التيارات" السياسية، داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، إلى **اِحْتِدَامِ المُنَافَسَاتِ الشَّخْصِيَّةِ**، وإلى **تَاجُجِ الصِّرَاعَاتِ الذَّاتِيَّةِ**، وإلى **تَضْيِيعِ مُعْظَمِ طَاقَاتِ الحزبِ** في صراعات داخلية مُعَقَّدَةٌ، وَغَامِضَةٌ، وَعَقِيمَةٌ، وَمُزْمِنَةٌ، فيما بين "التيارات" السياسية المُتَوَاجِدَةِ داخل هذا الحزب. وإذا **اِسْتَشْنَيْنَا** المشاركة في الأنشطة الانتخابية العمومية، يكاد الحزب لا يُساهم في أية أنشطة نضالية جماهيرية مُشتركة. وَسَاهَمَ العمل بأسلوب "التيارات" السياسية، خلال قُرَابَةِ عَقْدَيْنِ، في **تَحْوِيلِ "الحزب الاشتراكي الموحد" إِلَى نَقِيضِهِ**. أي أَنَّهُ تَحَوَّلَ إِلَى حِزْبٍ "غير اشتراكي"، و"غير مُوَحَّدٍ". وَأصِيبَ بعض أعضاء هذا الحزب باليأس، أو الإحباط، إلى درجة أن بعض قُدَمَاءِ أعضاء هذا الحزب **اِبْتَعَدُوا** عَنْهُ، وَغَدَوْا لَا يُؤْمِنُونَ لَا بِالْعَمَلِ الحِزْبِيِّ، وَلَا بِالنِّضَالِ.

وبعد قُرَابَةِ عَقْدَيْنِ من العمل بأسلوب "التيارات" (في "الحزب الاشتراكي المُوَحَّدِ")، حدث في شهر يُونِيُو 2021 ما كان مُحْتَمًا. وهو

انفجار "الحزب الاشتراكي الموحد"، وانقسامه إلى "التيارات" التي كان يتكوّن منها أصلاً في سنة 2002. وهكذا وَقَعَ الرُّجُوع (في سنة 2021) إلى نقطة الانطلاق (التي كانت قائمة في سنة 2002). وهذه "التيارات" هي : (1) تيار نبيلة مُنيب (أو تيار «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» (OADP)؛ (2) تيار «حركة الوفاء للديمقراطية» بقيادة محمد الساسي؛ (3) تيار «حركة الديمقراطيين المستقلين الأحرار» بقيادة محمد مجاهد. كان هذه "التيارات" لم تتوحد، أو لم تندمج أبداً، في "الحزب الاشتراكي الموحد".

وتحوّل هكذا "الحزب الاشتراكي الموحد" إلى "تيارات" تائهة، أو مجموعات متعادلة، أو فرق ناقمة. بل تزامن، أو ترابط، انقسام "الحزب الاشتراكي الموحد" (في شهر يونيو 2021) مع إنشطار "فيدرالية اليسار الديمقراطي" إلى قسمين متعادلين. القسم الأول يشمل تيار نبيلة مُنيب (أو تيار «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»). والقسم الثاني يشمل "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، و"حزب المؤتمر الوطني الاتحادي"، وتيار «حركة الوفاء للديمقراطية»، وتيار «حركة الديمقراطيين المستقلين الأحرار».

ومعضلة "التيارات" (المنظمة داخل الحزب) هي أنها تهدف على الخصوص إلى تقوية نفسها. وتقوية "التيارات" يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الحزب المشترك. وعلى خلاف كثير من الظنون، لا تقدر هذه "التيارات" (المنظمة داخل الحزب الواحد المشترك) على العمل كمدارس فكرية، أو كمذاهب فلسفية، أو كتوجهات سياسية. وإنما تتحوّل "التيارات" إلى "جماعات" ثابتة عبر الزمان. وتنبني "التيارات" على أساس صداقات شخصية قديمة، أو على أساس تعاطف شخصي متبادل فيما بين أعضاء محددين، أو تنبني على أساس مصالح مستترة. ولا تقدر "التيارات" على أن تكون مبنية على أساس مبادئ فكرية، أو سياسية. وقد بينت تجربة "الحزب الاشتراكي الموحد" أنه يتجمع داخل كل "تيار" أشخاص تربطهم صداقات، أو قرابات، أو تفاهات ذاتية، أو توافقات خفية. ولا تساعد

«التيارات» على تنشيط التنافس الفكري فيما بين مدارس نظرية، وإنما تتحوّل إلى مُبرّرٍ لِلْحَلَقِيَّةِ، وَلِلْعَصَبِيَّةِ، بين جماعات، أو بين زعامات، تبقى ثابتة عبر الزمان. وحتى إذا تطوّرت الأفكار النظرية، أو تغيّرت القنوات السياسية، التي يحملها أعضاء كلِّ «تِيَارٍ»، فإن هؤلاء الأعضاء يَبْقَوْنَ أوفياءً للانتماء إلى «تِيَارِهِمُ الْخَاصِّ»، أو إلى جماعتهم الخاصّة. وتبقى هذه «التيارات» مُتَمَاسِكَةً، ومُستقرّةً، ومُتَوَاصِلَةً، وغير عَابِيَّةٍ بِالتحوّلات التي تحدث على مستوى الأفكار، أو القنوات السياسية. وتتحوّل هذه «التيارات» إلى صنف من «الأحزاب الصغيرة»، التي تَتَوَاجَدُ داخل الحزب الواحد الكبير الجَامِع. فإمّا أن تُؤدّي هذه «التيارات» بالحزب الكبير إلى العرقلة، أو أن تُؤدّي به إلى الانشطار.

وتجربة «الحزب الاشتراكي الموحد» في المغرب (الذي عمل **بأسلوب «التيارات» خلال أكثر من عقدين**) أثبتت بالملموس أن العمل بأسلوب «التيارات» يؤدّي إلى شَحْذِ الْعَصَبِيَّةِ، وإلى تقوية الحَلَقِيَّةِ، وإلى احتِدَادِ الْمُنَافَسَاتِ، وإلى تَنَافُسِ الزَّعَامَاتِ الذَّاتِيَّةِ، ثم يؤدّي (العمل بـ «التيارات») إلى عرقلة الحزب المعني، أو إلى انشقاق بعض هذه «التيارات» عن هذا الحزب.

وقد سبق لي أن نَبَّهْتُ (في صِيغَةَ كِتَابٍ "نقد أحزاب اليسار"، المنشورة على الأنترنت في قرابة سنة 2012)، إلى أن «التيارات» السياسية التي تعمل داخل حزب مُحدّد كـ «قبائل سياسية» مُتَنَافِسَةً، وَمُتَنَاقِضَةً، وَمُتَنَاحِرَةً، ستكون نتيجتها الحتمية، هي **أَوَّلًا تَكْبِيل طَاقَاتِ الْحِزْبِ. وهي ثَانِيًا خَنْقُ مُجْمَلِ الْمُبَادِرَاتِ المقترحة داخل الحزب المشترك. وهي ثَالِثًا إضعاف الحزب، وَحَبْسُ إِشْعَاعِهِ السِّيَاسِيِّ. وهي رَابِعًا انقسام هذا الحزب المعني إلى جماعات متنافسة، أو مُتَنَاحِرَةٍ. وذلك هو ما حدث فعلاً في شهر يونيو 2021.**

ومن إيجابيّات العمل بأسلوب «التيارات» داخل الحزب، أنه يَدْفَعُ كلِّ «تِيَارٍ» إلى أن يُعَبَّرَ بِالْمَلْمُوسِ عن بعض طُمُوحاته السياسية الخَفِيَّةِ. ورغم المناورات السِّرِّيَّةِ لبعض «التيارات» داخل «الحزب

الاشتراكي الموحد"، اِنْفَضَحَتْ (منذ سنة 2006) اِتِّصَالَاتٍ بعض زُعماء "تيارات" مُحدَّدة بِالسُّلْطَة السِّياسِيَّة، أو بِخُدَام القصر الملكي (مثل المستشار المَلَكِي فؤاد عَلِي الهَمَّة)، وذلك دون إخبار قَوَاعِدِ "التِّيَّار"، أو الحزب المُشْتَرِك. وَاتَّضَحَ تَوَجُّهُ بعض هذه التِّيَّارات نَحْوَ سُلُوكِ «التَّوَاتُؤِ الطَّبَقِيِّ»، وَنَحْوِ العَمَلِ السِّياسِيِّ الإِصْلاحي، أو الإِنْتِهَازِيِّ، مِنْ داخِلِ المُؤَسَّساتِ الشَّكْلِيَّةِ، أو المَغْشُوشَةِ، التَّابِعَةِ لِلنِّظامِ السِّياسِيِّ القَائِمِ. وَانْكَشَفَ اسْتِعْدَادُ بعض "الزُّعماء" لِمُمارَسَةِ الكَوْلَسَةِ، وَالْحَلَقِيَّةِ، وَالْمُساوِمَاتِ، المَخْفِيَّةِ عَلَى المِناضِلِينَ القَاعِدِيِّينَ. وَخِلالَ مَرَّاتٍ عَدِيدَةٍ، زَعَمَ بعض المِناضِلِينَ أن «وجودَ تَبَادُلٍ النِّقدِ الفِكري، وَالإِبْداعِ النِّظَرِيِّ، وَتَعَمِيقِ الخِطِّ السِّياسِيِّ، فِي الحِزْبِ، يَحْتَاجُ بِالضَّرُورَةِ إِلَى العَمَلِ بِاسْلُوبِ التِّيَّاراتِ داخِلِ الحِزْبِ» ! وَهَذَا التَّفْكِيرُ غَيْرُ سَلِيمٍ. لِأَنَّ المِناضِلِينَ الَّذِينَ يَمْتَلِكُونَ قُدْرَاتٍ عَلَى التَّحْلِيلِ، وَالنِّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالإِبْداعِ، سَيَقُومُونَ بِهَذِهِ الاجْتِهَادَاتِ، سِوَاءً كَانَتْ «التِّيَّاراتُ» مَوْجُودَةً أَمْ لا. كَمَا أَنَّ المِناضِلِينَ الَّذِينَ يَفْتَقِدُونَ القُدْرَةَ عَلَى التَّحْلِيلِ، وَالنِّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالإِبْداعِ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَقْدِرُوا عَلَى القِيَّامِ بِهَذِهِ الاجْتِهَادَاتِ، سِوَاءً كَانَتْ «التِّيَّاراتُ» مَعْمُولٌ بِهَا فِي الحِزْبِ أَمْ لا. فَمِنْ الخَطَأِ العَمَلِ بِاسْلُوبِ «التِّيَّاراتِ» سَيَخْلُقُ أَلْبَاباً إِنْتَاجَاتٍ مُزْدَهَرَةً فِي مِجَالَاتِ التَّحْلِيلِ، وَالنِّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالإِبْداعِ النِّظَرِيِّ. وَأَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً مِنَ العَمَلِ بِاسْلُوبِ «التِّيَّاراتِ» داخِلِ "الحِزْبِ الشَّرَاكِيِّ المُوحَّد"، لَمْ يُسَاعِدْ عَلَى ظُهُورِ أَيِّ إِزْدِهَارٍ فِي مِجَالَاتِ التَّحْلِيلِ، وَالنِّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالإِبْداعِ النِّظَرِيِّ.

وَيُؤَدِّي مَنْطِقُ العَمَلِ بِـ «التِّيَّاراتِ» السِّياسِيَّةِ (داخِلِ الحِزْبِ المُشْتَرِكِ) أَلْبَاباً إِلَى اسْتِهْلاكِ مَعْظَمِ طاقَاتِ هَذِهِ «التِّيَّاراتِ» فِي صِراعاتٍ تِناحِرِيَّةٍ تَدُورُ فِيما بَيْنَ مُخْتَلَفِ هَذِهِ «التِّيَّاراتِ» المُتَوَاجِدَةِ داخِلِ الحِزْبِ (أو خَارِجِهِ). وَيَحْتُ مَنْطِقُ «التِّيَّاراتِ» عَلَى تَرْكِيزِ كُلِّ الجُهودِ عَلَى الصِّراعِ ضِدَّ «اليَّاراتِ» الأُخْرَى المُنافِسةِ. الشَّيْءُ الَّذِي يُؤَدِّي بِدَوْرِهِ إِلَى إِهْمَالِ مُجْمَلِ القِضايا الأُخْرَى، سِوَاءً كَانَتْ تَنْظِيمِيَّةً، أَمْ سِياسِيَّةً، أَمْ نِضالِيَّةً، أَمْ إِسْتِراتِيجِيَّةً، أَمْ غَيْرِهَا. وَيَدُورُ مَنْطِقُ

«التيارات» حَصْرِيًّا في حدود الرغبة في هزم التيارات المنافسة، ثم القضاء عليها، بهدف الإنْفِرَادِ بِ «الْقِيَادَةِ»، أو بِ «الزَعَامَةِ». ويرمي منطلق «التيارات» إلى فرض هيمنة «تِيَارٍ وحيد، ومُطلق، وأبدي». بَيْنَمَا كان يجب أن نَسْتَوْعِبَ أن وجود أي «تِيَارٍ» يُؤدِّي بالضرورة إلى نُشُوء، وَتَطَوُّر، «تِيَارَاتٍ» مُخَالِفَةٍ، أو مُنَافِسة، أو مُنَاقِضة. وكان يجب أن نُدرك أن الهدف الأسمى للصراعات الفِكْرِيَّة، والنظرية، والسياسية، الموجودة موضوعيًّا داخل الحزب، هو تجاوز «منطق التيارات»، و«الجماعات الحَلَقِيَّة»، و«التَحَالَفات غير المَبْدِيَّة»، و«القبائل السياسية». وكان يجب أن نُدرك أن الغاية من أي عمل سياسي داخلي للحزب، هو توحيد مُجمل هذا الحزب، لِكَي يُصبح هَيْئَةً جماعية مُوحَّدة، تَعْلُو فَوْقَ «مَنْطِقِ التيارات». مع الحِرْصِ على أن لَا تُؤدِّي **الرغبة في «الخلاص من التيارات» إلى إلغاء الديمقراطية الداخلية في الحزب.** كما ينبغي الحِرْصُ على عدم قَمَع الآراء المُتَفَاوِة، أو المُخْتَلِفة. وَيَلْزَمُ كذلك تَجَنُّب الإفراط في استعمال سُلطات الهيئات القيادية المركزية في الحزب. وَيَتَوَجَّبُ تَلَاْفِي قمع الأعضاء المُخالفين، أو المُعارضين، لبعض قرارات الهيئات القيادية المركزية للحزب. ومن بين أدوار الهيئات القيادية في الحزب، أن تَدْرُسَ بَعْنَايَةً مُحَايِدَةً، وَبِمَنْهَجٍ مَوْضُوعِيٍّ، وَبِرُوحٍ عِلْمِيَّةٍ، كل الانتقادات، وكل التحفظات، وكل الخلافات، المُعْبَّر عنها من طرف الأعضاء، داخل مُخْتَلَفِ هيئات الحزب. والهدف من دراسة تلك «الخلافات»، أو «الانتقادات»، هو تَعْمِيق المَعَارِفِ العِلْمِيَّة، وإبراز الحقائق الثورية الخَفِيَّة، والوصول إلى وحدة فِكْرِيَّةٍ وسياسية جديدة للحزب⁽²⁰⁾. ويمكن أن تَبْقَى بعض الخلافات الفِكْرِيَّة، أو السياسية، مطروحة للنقاش. ويمكن أن يستمرَّ فيها البحث الجماعي، والنقاش المُوازِي. لكن مع الحرص على إعطاء الأسبقية التامة، أو الأهمية القصوى، إلى **النضالات الجماهيرية الثورية المُشتركة**، وليس إلى الخلافات

Stefan Engel, La crise de l'idéologie bourgeoise et de (20) l'anticommunisme, lière partie, Septembre 2021, Verlag Neuer Weg, p. 82-85, www.neuerweg.de

الجزئية، أو المؤقتة. وببقي من حقّ أي عضو في الحزب، في إطار حرية التعبير، أن ينشر داخل الحزب آراءه، أو دراساته، الرامية إلى نقد بعض مواقف الحزب، أو بعض قرارات الهيئات القيادية المركزية للحزب، بهدف اكتشاف الحقائق الثورية الخفية، وإعادة بناء وحدة الحزب على أساس آراء أو مقاربات جديدة.

وهذا التقييم السلبي السابق للعمل بأسلوب "التيارات"، لا يعني أن العمل بـ "التيارات" هو دائماً خاطئ، وبشكل مطلق. وإنما يعني أن الأشخاص الذين استعملوا أسلوب العمل بـ "التيارات" كانوا غير مؤهلين للعمل به؛ وأن الظروف التاريخية التي طبقت فيها، والطريقة التي أستخدمت بها، هي التي جعلت هذا العمل بأسلوب "التيارات" خاطئاً. ولو طبقت أسلوب العمل بـ "التيارات" بطريقة أكثر مرونة، وأكثر موضوعية، كان من الممكن أن يصبح إيجابياً. ولو طبقت أسلوب العمل بـ "التيارات" من طرف مناضلين ماركسيين، أو ثوريين، أو إرغوليتاريين، وليس من طرف مناضلين يهيمن عليهم نمط التفكير البورجوازي الصغير، لكان بالإمكان أن يساهم أسلوب العمل بـ "التيارات" في تنشيط الحياة الفكرية، أو في تعميق الأطروحات السياسية، داخل الحزب الواحد المشترك.

ويكون العمل بهذه "التيارات" خاطئاً حينما لا تتوفر شروطها الضرورية. ومن أهم شروط العمل بـ "التيارات" السياسية، أن تكون هذه "التيارات" مجموعات فكرية، أو فرق ثقافية، أو مذاهب علمية، وأن تكون مرنة، وممتحولة، حسب تطور الظروف التاريخية، وحسب تطور الاجتهادات الفكرية، أو النظرية، أو العلمية. لكن حينما يكون المجتمع المعني متخلفاً، أو حينما يكون فيه الجهل عميقاً، والغش شائعاً، أو منتشرًا، مثلما هو الحال في الكثير من المجتمعات المسلمة، وفي معظم المجتمعات الناطقة بالعربية، فإن "التيارات" السياسية تتحول بسهولة إلى «جماعات متعصبة»، أو تتطور إلى «قبائل سياسية» غير مبدئية.

وحسب تقديري، أرى أنه، ما دام العنصر البشري البورجوازي الصغير غالباً داخل قوَى اليسار، وما دام نَمَطُ التَّفَكِيرِ البورجوازي الصغير مُنْتَشِراً داخل أحزاب اليسار، سَيَكُونُ مِنَ الخَطَأِ الفادح العمل بأسلوب "التِّيَّارات" السياسية داخل أحزاب اليسار.

وفي حالة ما إذا أَصَرَّتْ أغلبية الحزب (أو المؤتمر) على العمل مُوقَّتاً بأسلوب "التِّيَّارات"، يُمكن العمل بهذه "التِّيَّارات" خلال فترة قصيرة إنتِقَالِيَّة، لَا تَتَجَاوَز مدَّتها عامًا، أو عامًا ونصف العام، لِتَمَكِين مختلف الحساسيات السياسية من التعبير عن أطُرُوحَاتِهَا الفِكرية، أو عن اقتراحاتها السياسية، إِنْ كانت لديها حقيقةً أطُرُوحَاتٍ أو إقْتِرَاحَاتٍ. وبعد إنتِهَاء هذه الفترة الانتقالية، سواءً أعطت النتائج المَرْجُوة منها أم لا، يكون الرجوع إلى العمل بالمركزية الديمقراطية.

وقد يظن بعض قُرَّاء هذا النِّصِّ، أن أحزاب اليسار التي عَمِلَتْ بأسلوب "التيارات" السياسية هي أحزاب مُخْطِئَة؛ وأن أحزاب اليسار الأخرى بالمغرب (التي لم تستعمل "التيارات") هي أحزاب جيِّدة، أو مُمتازة. وسيكون هذا التأويل خاطئًا. والحقيقة المُرَّة هي أن مُجْمَل أحزاب اليسار بالمغرب تعيش في أزمت مُعقَّدة، ومركَّبة. وتَعَانِي مِنَ ضعف بِنْيُوي، ومُزمن. لكن هذا موضوع آخر (يُرْجِعُنَا إلى الموضوع العام الذي هو «نقد أحزاب اليسار بالمغرب»).

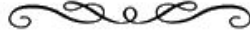
وعلى خلاف بعض التَوَجُّهَاتِ الفِكرية، مثل النِّزَعَة السطالينية (stalinisme)، يلزم أن نُدرِك أن تَنَوُّع مَكُونَاتِ اليسار، هي ظاهرة طَبِيعِيَّة، وموضوعية، ومُتَوَاصِلَة، أو دائمة. وَهُوَ مُخْطِئٌ كُلُّ مَنْ يَتَوَهَّم أنه بإمكانه أن يُوجِّدَ كل مَكُونَاتِ اليسار في حزب واحد. وَهُوَ مُخْطِئٌ كُلُّ مَنْ يظنُّ أنه بواسطة سلسلة من النِقَاشَات، أو بواسطة "التِّيَّارات"، يمكن أن نجعل كلَّ مَكُونَاتِ اليسار تَتَّفِقُ على كلِّ شيء. وحتى لو عَمِلَ حزب مُعَيَّن بأسلوب "التِّيَّارات" خلال قَرْنٍ مِنَ الزمان، فإنه لن يستطيع محو كل الخلافات الفِكرية، أو السياسية، المَوْجُودَة فيما بين أعضائه. بل إن تفاوت الآراء والتصورات فيما بين المناضلين اليساريين، وحتى فيما بين "التيارات"، والأحزاب

اليسارية، هي ظاهرة موضوعية، ومُتجدِّدة، ومُتواصلة، وحتمة، ولا يُمكن حذفها. والعقل السليم، هو الذي لا يشترط تطابق الآراء في كل شيء، بل يجتهد لتأسيس وحوّص النضال الجماهيري المُشترك، ولو تَفَاوَتَتْ نسبيا الآراء السياسية للفاعلين المعنيين. ويكافح ضدّ تشتيت القوى، أو تشرذمها. كما أن الحاجة إلى الفعالية السياسية، تُوجب تنسيق الجهود، وتوحيد الممارسة النضالية، في إطار سياسي واحد وموحد، مثلا على شكل تنسيق، أو تحالف، أو فدرالية، أو جبهة وطنية تقدمية، أو ما شابه ذلك. خاصة وأننا لا زلنا في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي.

وبشكل عام، يستحيل أن تتعايش طويلا، داخل نفس الحزب، تيارات ثورية، مع تيارات إصلاحية. وقد أشار بول أبلاك ليدج (Paul Blackledge) إلى أن لينين وبليخانوف كانا (في سنوات 1904) يُطالبان بترد الإصلاحيين من الحزب الألماني (SPD)، وكذلك من الأمميّة الثانية (Ile Internationale)⁽²¹⁾. ولماذا؟ لأنهما كانا يُصرّان على أنه، إذا أرادت منظمة مُعيّنة أن تكون حزبا مُقاتلا، وليس ناديا للنقاش اللامتناهي، فلا يحقُّ لها أن تسمَح لفصائل تحمِلُ وُجُوهات نظر استراتيجية متعارضة، بأن تتعايش داخل نفس المنظمة. وإلا، فإن هذا التعايش سيَتسبَّبُ في شلِّ هذه المنظمة. ويُمكن للثوريين عقد اتفاقيات تكتيكية مع الإصلاحيين، لكنه من غير المُمكن أن يتواجدَا هُما معًا داخل نفس المنظمة، خلال زمان طويل. وقد كان ماركس وإنجلز يُطالبان هُما أيضا بذلك في عام 1879. والإصرار على محاولة إبقاء، أو صيانة، الوحدَة بين تيارات ثورية جذرية، وتيارات إصلاحية توفيقية، داخل نفس الحزب، يُؤلِّي حتماً إلى شلِّ هذا الحزب، أو إلى إنقسامه.

Paul Blackledge, Une relecture de "Que faire?" de Lénine, (21) Édition 2007, p. 18 de 26 pages, sur le site : <https://www.cairn.info/revue-nouvelles-fondations-2007-3-page-219.htm>

وإذا لم تَقْمِ قِوَى اليسار بعمليات التَقْيِيمِ، والتَقْوِيمِ،
والتَّشْوِيرِ، فإنها سَتُصْبِحُ مُتَخَلِّفَةً، ثم سَتَخْتَفِي مِنَ السَّاحَةِ السِّيَاسِيَةِ.
وقد تُعَوِّضُهَا قِوَى ثُورِيَّةٌ أُخْرَى مِنْ نَوْعٍ جَدِيدٍ. لِأَنَّ الصَّرَاعَ الطَّبَقِيَّ لَا
يَتَوَقَّفُ إِلَّا مَعَ زَوَالِ الطَّبَقَاتِ مِنَ الْمُجْتَمَعِ.



13) هل انقسام اليسار إلى عدّة أحزاب يُشكّل عائقًا؟

من الأکید أن انقسام اليسار إلى عدّة أحزاب مُتنافسة يُضعفه نسبيًا. لكن تعدد قوى اليسار ليس هو العائق الأكبر الذي يُعيق تجويد الفعّالية النضالية والثورية لقوى اليسار. حيث أن وجود حزب يساري واحد وموحد، أو وجود أربعة أحزاب يسارية مُتكاملة ومُتضامنة، ليس هو العائق الذي يَمنع هذا اليسار من القيام بسيرورة التقييم، والتقويم، والتشوير.

I3.1 هل انقسام اليسار إلى عدّة أحزاب مُتنافسة يُضعفه؟

ظل اليسار بالمغرب ينقسم إلى 4 أو 5 أحزاب، بالإضافة إلى وجود عدّة تنظيمات صغيرة أخرى، أو جماعات، أو تيارات يسارية. وتشارك كل هذه التنظيمات الصغيرة في النضالات الجماهيرية المفتوحة. وهذا الانقسام يدوم منذ أكثر من 20 أو 30 سنة. لكن المبررات المقدمة لتعليل دوام انقسام اليسار إلى عدّة أحزاب متميّزة ومتنافسة، ليست واضحة بما فيه الكفاية، ولا مُقنعة. ولا يلمس الملاحظ وجود **خلافات جذرية** فيما بين مناضلي مُختلف أحزاب اليسار، سواء على مستوى الخط السياسي، أم على مستوى البرنامج النضالي، أم على مستوى منهج التفكير، أم التطبيق. والغريب هو أن **الخلافات السياسية، أو الفكرية، الموجودة فيما بين أحزاب اليسار، توجد أيضا داخل كل حزب يساري على حدة، وفيما بين**

أعضاء كل حزب يساري مُحدّد. فمن الوهم الاعتقاد بإمكانية وجود حزب يساري يتميز أعضائه باتفاقهم على كل شيء. وهذه الخلافات الموجودة فيما بين مناضلي أحزاب اليسار، هي خلافات طبيعية، ولا ترقى إلى مستوى تبرير انقسامهم إلى أحزاب مُتَنافِسة، أو مُتناقضة. وإذا ما استمرّ انقسام اليسار إلى عدّة أحزاب متنافسة، فإن هذا اليسار سيظل مُتشرذما، ومشتتا، وضعيفا، وهزيلا. وستبقى **الفعالية السياسية** لليسار، في هذه الحالة، ضئيلة، أو رديئة، أو عاجزة، أو منعدمة. بينما تستوجب مصلحة اليسار **توحيد** عاجلا، في إطار **حزب واحد**، أو داخل **جبهة مُوحّدة**، أو على الأقل في هيكلية تنسيقية حيوية. والمهم ليس هو شكل التنظيم المُوحّد، بقدر ما هو حيوية هذا التنظيم، وفعاليته في تنظيم النضالات الجماهيرية المُشتركة.

وكثيرون من مناضلي قِوَى اليسار يتمنون بشغف كبير تحقيق تقارب، أو **توحيد قِوَى اليسار**، في حزب، أو جبهة. لكن هذا التوحيد بقي إلى حدّ الآن **مستحيلا**. لماذا؟ لأنّ العقلية السائدة حاليا في قِوَى اليسار لا تسمح حتى بخوض النضال المشترك، فبالأحرى أن تدفع نحو التوحّد. ولأنه يستحيل توحيد قِوَى اليسار إذا لم نعمل على تغيير وتثوير عقليات مسؤوليه ومناضليه. فلا بدّ من نقد، وتقويم، وتثوير، عقليات قِوَى اليسار. ونحن كلّنا، مناضلو قِوَى اليسار، في حاجة إلى الاستماع إلى بعضنا بعضًا، وإلى الاحترام المتبادل، وإلى تبادل النقد الرزين والمسؤول، وإلى الاستفادة من بعضنا بعضًا، وبكل تواضع. ومن بين أهم سبل تقويم قِوَى اليسار، نذكر **سلوك التقارب فيما بين قِوَى اليسار، والتحاور، والتشاور، والتنسيق، والتعاون، والتكامل، والتضامن، والمشاركة في خوض النضالات الجماهيرية المُشتركة.**

2.13] تحويل تعدد تنظيمات اليسار من عُصْص

سَلْبِي إلى إِيْجَابِي

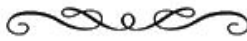
يمكن أن ننظر إلى انقسام قَوَى اليسار إلى تنظيمات متعدّدة **بمنهج مُخالف** للمنهج المعروف أعلاه. ويمكن أن نُحوّل انقسام قَوَى اليسار إلى شيء إِيْجَابِي. فإذا اعتبرنا تصاعد القمع، وتضخّم الأجهزة القمعية، يمكن أن يَحْتَسَبَ الاحتياط، في مجال مقاومة القمع، إلى تفضيل كون اليسار على شكل تنظيمات مُتعدّدة ومُسْتَقِلَّة عن بعضها البعض، بدَلًا من أن يكون هذا اليسار على شكل تنظيم واحد مركزي. فَكَلَّمَا كان اليسار على شكل تنظيم واحد، موحد، ومركزي، سيكون من السهل على أجهزة القمع أن تَضْرِبَ هذا اليسار، أو أن تَسْلَه، أو أن تقضي عليه، بِضْرَبَةٍ واحدة، وذلك في الوقت الذي تَخْتَارُهُ الأجهزة القمعية. بمعنى أن **مُقَاوَمَةَ القمع، أو التَغْلِبَ عليه، تَقْتَضِي أن يكون اليسار، ليس على شكل حزب واحد، أو تنظيم مُوحد، مركزي، وَكَلَّاسِيكِي، وإنما على شكل شبكة مُعَقَّدة من التنظيمات المُتنوّعة، والمُسْتَقِلَّة، والمتعاونة، والمُتَضَامِنَة.** ولَا تمنع استقلالية تنظيمات اليسار عن بعضها البعض مِنْ أن تُنَسِّقَ، وأن تَتَكَمَّلَ، فيما بينها، في مجالات النضالات الجماهيرية المشتركة. وحتى إذا ضَرَبَ القمع حزبًا مُعِينًا، أو تنظيمًا مُحدّدًا، فَبِالإِمْكَان أن تبقى التنظيمات الأخرى حَيَّة، ومُسْتَمِرَّة في تَنْشِيْطِ النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة. فَالْأهم، ليس هو وحدة التنظيم، وإنما ضمان استمرار النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة، وَتَغْلِبُهَا على القمع.

13.3 (I) لَأْتُلْغِي الْخَلَافَاتِ السِّيَاسِيَّةَ بِنَاءِ الْجِبْهَةِ،

وَإِنَّمَا تُوجِبُهَا

على خلاف بعض الاعتقادات، لا تُبْنَى الجبهة فيما بين أحزاب تتفق على كل شيء، وإنما تُبْنَى الجبهة فيما بين أحزاب تحمل آراء سياسية مختلفة، أو مُتَبَايِنَةً. ومبرر مشاركة عدة أحزاب في جبهة مُعَيَّنَةٍ، هو بالضبط وجود تفاوتات فيما بين مواقفها السياسية في عدة قضايا هامة. أما إذا كانت هذه الأحزاب مُتَّفِقَةً على معظم القضايا الأساسية، فيلزمها في هذه الحالة أن تتحد في إطار حزب واحد (وليس في جبهة).

ليست الجبهة هدفًا في حد ذاته، وإنما الجبهة هي مجرد وسيلة، أو وعاء تنظيمي، يهدف إلى تسهيل خوض النضال الجماهيري المشترك، فيما بين أحزاب وتنظيمات تحمل آراء سياسية مختلفة. ومبرر وجود الجبهة هو بالضبط تسهيل خوض النضال الجماهيري المشترك. فلا يرفض بناء جبهة يسارية عريضة، سوى من يرفض خوض نضال جماهيري يساري مشترك.



14) كيف التّعامل مع الصّراعات الموجودة داخل أحزاب اليسار ؟

جواب : الغريب هو أن أعضاء أحزاب اليسار يتجاهلون، أو ينكرون، الصراعات السياسية، والمنافسات الشخصية، التي تحدث، من فترة إلى أخرى، داخل هذه الأحزاب. ومعظم أعضاء الحزب اليساري يظنون أنهم كلّهم رفاق، أو إخوة، متساوون، ومتحابّون. ويصعب عليهم الاعتراف بوجود هذه الصراعات السياسية، لأنها تبقى مُحرجة، أو لأنها قد تكون ذاتية، أو انتفاعية، أو غير مبدئية. وحينما يصبح عضو، أو بعض أعضاء الحزب، طرفا في صراع سياسي مرئي، يكتشفون عالما جديدا، ومناقضا للخطابات النظرية حول مبادئ الحزب.

وفي الواقع، توجد تناقضات موضوعية داخل كل حزب. وتحدث فيما بين أعضاء كلّ حزب (سواءً كان يمينيا، أم يساريا) أنواع متعدّدة من الصراعات المتواصلة، والمُستترة. وقد تكون هذه الصّراعات تارة هادئة، أو مخفية، وتكون تارة أخرى مُلتوية، أو مفضوحة، أو صاخبة، أو هوجاء. وتدور أهم هذه الصّراعات حول "الرّتب" القائمة داخل الحزب، أو حول التسابق لاحتلال مواقع المسؤولية، أو الزعامة. لأن من يقود الحزب كمن يمتلكه. ولأن أعضاء الحزب ينظرون إلى مواقع المسؤولية باعتبارها تمنح لمن يحتلها قدرا من الجاه، أو الشهرة، أو الامتيازات. ولو أن هذه الامتيازات تبقى غير مباشرة. وبعض هذه الامتيازات معنوي، وبعضها الآخر مادّي. وقد تُثير هذه المواقف لدى بعض أعضاء الحزب أطماعا انتفاعية، أو سلوكيات انتهازية. ويمكن أيضا أن تجرّي منافسات فيما بين أعضاء الحزب القاعديين، أو متوسطي الرّتب. وتهدف هذه الصراعات إلى التقرب من الأشخاص المسؤولين الكبار، أصحاب "الرّتب" المعتبرة. لأن بعض أعضاء

الحزب يعتقدون أن الارتباط بمسؤولين نافذين داخل الحزب قد يوفر لهم حظوظا أكبر لكي يصلوا هم أنفسهم إلى مناصب مسؤولة. فيتنافس، أو يتسابق، بعض أعضاء الحزب لكي يحسبوا درجة مواقعهم داخل منظومة المراتب القائمة في الحزب.

وأهم الإشكالات التي تطرحها الصراعات الداخلية في الحزب

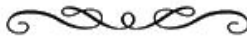
هي التالية: هل نعترف بوجود هذه الصراعات، أم نتجاهلها؟ هل نتركها تتطور بشكل عفوي، أم نحاول تنظيمها؟ هل نتركها تتطور حسب أهواء شخصية ذاتية، أو حسب ميول غريزية، أو حسب سلوكيات خفية، أو حسب أطماع انتهازية، أم هل نحاول عقلنتها، أو تقنينها، للحد من أضرارها المحتملة، أو لتقليص تأثيراتها السلبية على الحزب؟ هل نترك الصراع السياسي تلقائيا، أم نحاول تنظيمه، عبر ندوات حوارية، أو عبر نشر آراء ووثائق نظرية؟ هل نحرص على أن يبقى الصراع في حدود منافسة بين أفكار، وأطروحات، ونظريات، وبرامج، أم نترك الصراع يتطور إلى صدام عدائي بين أشخاص، أو بين جماعات، أو بين تيارات، قد تكون حلقية، أو متناحرة؟ وكيف نقارن بين الأعضاء المتنافسين حول مواقع المسؤولية؟ وما هي المقاييس التي نعتمد عليها أثناء الاختيار، أو الانتخاب، للفرز بين المرشحين الراغبين في الوصول إلى مواقع المسؤولية؟ وكيف نقدر هذه المقاييس؟ وفي حالة إذا ما أخطأنا وانتخبنا بعض المسؤولين غير الأكفاء، كيف نعالج أخطاءنا، وكيف ننظم انتخابات جديدة تصحيحية لتعويض المسؤولين الميؤوس منهم؟

وعندما يحين وقت تعيين، أو انتخاب، مسؤولين في مختلف الهيئات القيادية للحزب، تبرز إلى السطح المنافسات والصراعات فيما بين أعضاء الحزب. وكل عضو يظن، في داخل نفسه، أنه ممتاز، وأنه كفاء، ونزيه، بما فيه الكفاية، لكي يستحقّ تحمّل مسؤولية حزبية، بل ولكي يكون قائدا، أو زعيما بارزا. فيتكاثر الطامحون إلى القيادة، وإلى الزعامة. ولا يعرف كثيرون من أعضاء الحزب، أو المؤتمرين، كيف يختارون بين المرشح الأكثر جودة، والمرشح الأقل جودة،

في مجالات معيّنة مثل : الكفاءة، والتكوين العلمي، والوضوح النظري، والنزاهة، والرّوح الثورية، والجرأة، والاستعداد للتضحية، والقدرات النضالية، إلى آخره.

لكن المعضلة المحيّرة هي أنه لا توجد امتحانات، أو مباريات، أو شواهد، في ميدان العمل الحزبي، أو السياسي، لكي نستند إليها عند الفرز بين المتنافسين المتصارعين حول مواقع المسؤولية. فأعضاء الحزب الذين يظنون أنهم كلّهم متساوين، ومُتَحَابِّين، هم في الواقع متفاوتين فيما بينهم في مجالات المعارف العلمية، والشجاعة، والكفاحية، والاستعداد للتضحية، والاجتهاد، والإنتاجية، والمُثابرة، واللِّبَاقَة، والإبداع، والقدرة على المبادرة، إلى آخره.

لكن ما يتناساه معظم الطامحين إلى احتلال مواقع المسؤولية أو القيادة داخل الحزب، هو أن الاستمتاع بموقع المسؤولية، خلال وقت السِّلْم، أو الهدوء، أو الرِّفَاق، لا يدوم كثيرا. فَسُرْعَانَ ما يحدث الصِّراع الطبقي، فَتَحُلُّ فترات الأزمة، أو الشدّة، أو الأخطار، أو التضحيات الجسام. وأنداك، تنكسر بسرعة مُذهلة بعض الشخصيات، أو ينهار بعض المسؤولين، أو يهرب بعض القادة إلى الخلف، ويفضّلون النجاة بأنفسهم بدلاً من التّضحية بها، ويحاولون ابتكار أعذار كثيرة لتبرير تَخَاذُلِهِمْ. فتنفّض عدم أهليتهم لتحمل أية مسؤولية حزبية، أو سياسية. وَيَنَدِمُ كثير من المناضلين على الثّقة التي وضعوها في الماضي في هؤلاء الطامحين إلى المسؤولية الحزبية.



15) كَيْفَ يَجِبُ أَنْ تَتَبَادَلَ أَحْزَابَ الْيَسَارِ النَّقْدَ فِيهَا ؟

جواب : النقد ضروري. وَلَا مَفَرَّ مِنْ استعماله. لكن يجب الانتباه إلى أهمية، وإلى ضرورة، إثقان أسلوب النِّقْد. فقد عَلَّمَتَنَا التجارب، إن إساءة استعمال النِّقْد، قد تكون لها نتائج وخيمة، على المَدِينِ القصير والطويل، وعلى المُسْتَوِيَيْنِ التكتيكي والاستراتيجي. فَكَمْ من عداوة مُتَأَصِّلَة نتجت عن أسلوب غير لَبِق، أو غير مَرِن، في مجال النِّقْد !

وعندما نريد مُمارسة النِّقْد (سواءً كان هذا النِّقْد فيما بين مناضلي اليسار، أم فيما بين قَوَى اليسار)، يجب أن نُمَيِّز بين شيئين مختلفين: هناك من جهة أولى، نِقْد الآراء، أو الأطروحات، أو السلوكيات، أو البرامج، أو أساليب العمل. وهناك من جهة ثانية، نقد الشَّخص، أو الهيئة، أو الحزب، الذي يحمل تلك الأفكار، أو يمارس تلك الأساليب، أو السلوكيات.

والنقد المقبول، أو المفيد، هو الذي يركِّز على نقد الأفكار، أو التصوِّرات، أو أساليب العمل. ويحرص، في نفس الوقت، على تلافي الهجوم على الشخص المُنتَقَد، أو على صفاته، أو أخلاقه. ولا يحقُّ للنَّاقِد أن يشتم الشَّخص المُنتَقَد، ولا أن يستعمل ضده عبارات تتضمن الاحتقار، أو الإهانة، أو التَّجْرِيح، أو الكراهية، أو العدوانية. والمُفترض في كلِّ الأشخاص المساهمين في النضال، بما فيهم الأشخاص الذين نَوَدُّ نَقْدَهُم، أنهم يستحقُّون منَّا جميعاً كلَّ التقدير والاحترام. فَلَا يُقْبَل من النَّاقِد أن يُمارس نوع النقد الذي يخلق حزازات، أو عداوات.

ومن زاوية المنطق، أو الأخلاق، لا يحقُّ للنَّاقِد أن يستغلَّ وُجود عيب محدد في صفات الشخص المُنتَقَد، وأن يُقدِّم هذا العيب كحجَّة

على خطأ آراء، أو أطروحات، ذلك الشخص. لأن العيوب التي قد توجد في صفات شخص معين، لا تُثبت بالضرورة خطأ آرائه، أو أفكاره.

ومن بين مُضْلَلَاتِنا السياسية في المغرب (بل في مجمل العالم الإسلامي) أن **مختلف قِوَى اليسار تتجاهل بعضها بعضاً**، ولو كانت تتشابه في طموحاتها السياسية، ولو أنها تلتقي أحياناً في ميدان النضالات الجماهيرية. ويقول كل طرف من بين قِوَى اليسار أنه يختلف في الآراء السياسية مع قِوَى اليسار الأخرى، وأنه يحمل انتقادات دقيقة للأطراف الأخرى في اليسار. لكن قِوَى اليسار لا تَكْتُب هذه الانتقادات، ولا تنشرها، ولا تُعَرِّف بها، بشكل مسؤول، ودقيق. ولا تعمل قِوَى اليسار من أجل إزالة خلافاتها الفكرية أو السياسية، بواسطة الحوار، وتبادل النقد المكتوب. ولا ترضى مكوّنات اليسار بأن تتحاور مع مكوّنات اليسار الأخرى التي تنافسها، أو تخالفها. كما تتجاهل قِوَى اليسار الجمعيات المناضلة (المتخصّصة مثلاً في حقوق الإنسان، أو حقوق النساء، أو الأمازيغية، إلى آخره). وبالمقابل، تتجاهل هذه الجمعيات قِوَى اليسار. هكذا كان "حزب الاستقلال" (المحافظ) يتجاهل "حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية". وكان "حزب الاتحاد الاشتراكي" يتجاهل كل الأحزاب والتيارات المتعدّدة التي انشقت عنه. وكان "حزب الطليعة" يتجاهل تنظيمات مثل «23 مارس»، و«إلى الأمام»، و«الوفاء للديمقراطية». وكانت أحزاب «فيديرالية اليسار الديمقراطي» الثلاثة تتجاهل «حزب النهج». و«حزب النهج» يتجاهل أحزاب «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، إلى آخره. ويمكن تأويل هذا **التجاهل المُتبادل** فيما بين قِوَى اليسار بميول نحو الهيمنة، أو السُلْطَوِيَّة.

ومن النادر جدّاً أن تتبادل قِوَى اليسار بالمغرب نقداً معمّقا، ومكتوباً، وعلنياً. فقِوَى اليسار بالمغرب تُبالغ في تقدير خلافاتها، وتبرّر الحزازات القائمة فيما بينها بوجود خلافات سياسية، أو عقائدية هامة، فيما بينها. لكنها لا تُوضّح لنا، بشكل كتابي، ومعّمق، ما هي هذه الخلافات، ولماذا تعتقد أنها هي وحدها على صواب. وقد ظلّت قِوَى

اليسار تقتصر على النقد الشفوي، وغير المنهجي، خلال جلسات داخلية، أو مغلقة، أو خصوصية.

فَلَا مَفَرَّ لِقَوَى اليسار بالمغرب من الحوار الصريح، ومن تبادل النقد المكتوب، والبناء، فيما بينها. وهذا النقد الفكري أو السياسي المكتوب هو، ليس فقط حق مشروع، وإنما هو أيضاً واجب نضالي. بل يشكل ضرورة ملحة في الفترة التاريخية الحالية. وبدون ممارسة **النقد المتبادل، المكتوب، والرزين، يصعب حصول تفاهم فيما بين قَوَى اليسار، أو تقاربها، أو تكاملها.**

وعند ممارسة النقد، يلزم الناقد أن يستحضر بما فيه الكفاية ضرورة الكياسة في التعابير، أو اللباقة في إصدار الأحكام، أو الحذر في اختيار التصنيفات السياسية، وذلك بالضبط بهدف تلافي إثارة الحساسيات، أو الذاتيات، أو الأحقاد. وكذلك بهدف صيانة إمكانية النضال المشترك في المستقبل. خاصة وأن مجتمعنا لا يألف النقد⁽²²⁾. وأفراد شعبنا لا يتحملونه. وحتى مناضلي قَوَى اليسار لم يتعودوا بعد على تحمّل النقد العلني المكتوب.

وعندما نلجأ إلى كتابة نقد سياسي موجه إلى مناضلين، أو إلى قَوَى سياسية، نعيش التناقض التالي: من جهة أولى، نودّ التعبير عن آرائنا وتقييماتنا، بشكل صريح، أو صارم، وبدون مُراوغة، ولا غُموض. ومن جهة ثانية، نحتاج إلى تلطيف عبارات انتقاداتنا، أو تحليلها، لكي لا تكون جارحة. وفي أحيان كثيرة، نحتار، حيث لا ندرى هل يجب أن ننتقد بصراحة، وصرامة، أم أن الأحسن هو أن نسكت، في انتظار مناسبة أخرى ملائمة. لأنه في حالة كون التعابير المستعملة في **النقد جارحة، فإن المنتقد سيرفض النقد الموجه إليه، بل سيحسُّ به كهجوم عدواني عليه. وكل نقد يهدف إلى القضاء على الشخص المنتقد، سيصبح نقدا مرفوضا، وفاشلا. ولكي يكون النقد سليما، ومقبولا، ومفيدا، وناجحا، يلزمه أن يوضح أنه**

(22) أنظر فصل: 'Le politique', de Abderrahman : La critique, dans le livre :

/Nouda, p.13 à p.22, in : <http://LivresChauds.Wordpress.Com>

يهدف إلى مساعدة الشخص المُنتقد على الوعي بنقائضه، وعلى تصحيح أخطائه، وعلى تحسين كفاءاته. فلا ينجح سوى النقد الذي تكون خلفيته هي الاحترام، والتقدير، والرغبة في التعايش السلمي، وفي التقارب، وفي التعاون، والتكامل.

وإذا كانت الانتقادات المُعبر عنها غير مُعلّلة بحجج كافية، أو موضوعية، فقد تضر أكثر مما تُفيد. وإذا كان من حقّ الناقد أن ينتقد كما يريد، فمن واجبه أن لا يطرح إلاّ الانتقادات التي يستطيع تقديم الحُجج الموضوعية والكافية عليها. ومن الجانب الآخر، يجب على الشخص المُنتقد أن يتحلّى هو أيضاً بروح رياضية، وبالتواضع، وأن يقبل نقاش النقد الموجه إليه، ولو كان شكل هذا النقد مخالفا نسبيا لأعراف النقد السليم. لأن الغاية هي استمرارية التواصل، والتقارب، والتأثير، والتأثر، والتعاون، والتكامل، فيما بين كل المناضلين الثوريين.

وحتى إذا أحسّ الشخص المُنتقد بالانتقادات الموجهة إليه كأنها تهجمات تحتوي على تجريح، أو إهانة، أو احتقار، أو تخوين، فالأحسن دائما هو التحلّي بالتحكّم في النفس، والتأني، وتلافي رُدود الأفعال السريعة، أو الدّاتية، أو المبالغ فيها. والتحكّم في النفس هو واجب مطلق، ولو أننا ندرك مسبقاً أن هذا التحكّم في الذات صعب جداً. والمرتجى من كلا الطرفين، من الناقد ومن المُنتقد، هو أن يناقشا بموضوعية الأطروحات المُختلف حولها، دون الانحراف نحو تعويض نقد الأطروحات، أو السلوكيات، بشتى الأشخاص الحاملين لهذه الأطروحات. ودون التهجم على بعضهما بعضاً. ويلزمهما معاً أن يُثبتا، بالحجج الموضوعية، خطأ انتقادات الطرف الآخر، إن كانت خاطئة.

والملاحظ أن تقاليد النقد التي تربّى عليها جيل مناضلي الحركات الماركسية اللينينية، أو الأحزاب الشيوعية، أو اليسارية، أو "السطالينية (stalinienne)"، بين سنوات 1950 و 1980 م، كانت في غالبية الحالات تتسم بالمبالغة، أو بالانفعالات الذاتية، أو بإصدار الأحكام الجاهزة، أو بالقساوة، أو بالاتّهامات السّاحقة، أو بالتصنيفات

المطلقة، وأحيانا بالتحقير، أو التخوين. وكان هؤلاء المناضلين (أو لا زالوا) لا يعرفون كيف يتعاملون مع التناقضات الثانوية في صفوف الشعب. وكانوا يقلّدون الصّراعات السياسية الكبرى، التي جرت داخل الحزبين الشيوعيين، في كل من الاتحاد السوفياتي (URSS)، والصين الشعبية. فكانوا يوزعون بسهولة كبيرة اتهامات «الانحراف»، أو «التراجع»، أو «الرديّة»، أو «اليمينية»، أو «الرجعية»، ضدّ رفاقهم في النضال، الذين يخالفونهم في بعض الآراء الجزئية. وبين سنوات 1970 و 1980 م، ساهمتُ شخصا بحماس شبابي في مثل هذه الأساليب. لكنني تعلّمتُ من تجاربي أن هذه الأساليب القاسية في النقد، تُسيءُ أكثر ممّا تنفع. فأقلّعتُ عنها.

وحيثما نريد نقد مناضل محدّد، أو مجموعة من المناضلين، ورغم ما قد يكون قد صدر عنهم من هفوات، في فترة أو أخرى (مثلا يمكن أن تصدر هفوات عنّا نحن أيضا)، يُستحسن أن نتذكّر أن هؤلاء الأشخاص هم كلهم مناضلون، معروفون بصدقهم، أو بنزاهتهم، أو أنهم لا زالوا صامدين في قناعاتهم، أو في مساهماتهم الثورية. والقناعات الفكرية، والممارسات النضالية، التي تتوفر لدى كل هؤلاء المناضلين، هي أكبر بكثير من تلك التي تفرّقهم. وفي حالة إذا ما تسبّب تبادل النقد الجارح في خصومات، لا يحقّ لنا أن نترك هؤلاء المناضلين، الذين تبادلوا نقدا قاسيا، يغرقون في سوء التفاهم، أو في أحقاد مفتعلة، وناجئة عن أساليب في النقد تنقصها المهارة (maladresse). بل يتوجّب على على جميع الأطراف أن يساهموا في مسح أو تصحيح هذه الأخطاء.

وبعض المناضلين لا يرضون عن أوضاع، أو عن سلوك، بعض قوَى اليسار بالمغرب. ورغم ذلك، لا يحقّ أن نشتم قوَى اليسار، أو أن نُعاديها. بل يجب على مُجمل المناضلين أن يستمرّوا في تقدير كل قوَى اليسار، واحترامها. لأنها كلها ضرورية لإنجاح النضال الجماهيري المشترك. ومن واجب كل المناضلين أن يساهموا في تقريب قوَى اليسار، وتعاونها، وتكاملها، وتوحيدها، وانخراطها في مجمل النضالات

الجماهيرية المشتركة. ورغم ضرورة، أو إلحاحية، تبادل النقد المكتوب، والرّزين، فيما بين مجمل قَوَى اليسار، ينبغي على مجمل المناضلين، وخاصةً منهم النّاقدين، أن يَحْرُصُوا على أن يظل هذا النقد المتبادل ملتزماً بالجدية، وبال موضوعية، والحياد، والدقة، والنزاهة، والاحترام المتبادل. لأن هدف النقد الثوري هو مساعدة الشخص المُنتقد على تحسين أداؤه، وليست غاية النقد هي هزم الشخص المُنتقد، أو القضاء عليه!

وماذا نفعل في حالة حدوث خلافات فيما بين قَوَى اليسار؟ هل نتجاهل هذه الخلافات؟ هل ننكرها؟ هل نتجاهل حتى مختلف مكونات اليسار التي تُخالفنا في بعض القناعات؟ هل نردّ على تعنت بعض المخالفين بتعنت أكبر؟ هل الخوف من تعقيدات النضال المشترك يُبرّر التركيز على ذاتنا، وتجاهل كل من اختلف عنا؟ ألا تستوجب الحكمة التخلّص من رَجَسِيَّتِنَا، ومن العَصَبِيَّة الحزبية الضيقة، والقبول المتواضع بالحوار، وبالاختلاف، وبالتعدّد، والاحتكام إلى جمهور المناضلين الزيهين؟ ألا يُستحسن أن تُنظّم قَوَى اليسار، في المستقبل القريب، لقاءات، وحوارات، فيما بين مسؤولين، وأطر، ومناضلين، من مختلف هذه القَوَى، لخوض جدالات صريحة، ورزينة، حول مجمل إشكالات النضال الثوري بالمغرب؟ وهل يُعقل أن نستغني عن تبادل النقد السياسي البناء؟ وهل توجد وسيلة أخرى، غير تبادل النقد الرّزين، لتحقيق التفاهم، والتقارب، والتأثير، والتأثر، فيما بين قَوَى اليسار؟ وما هي أهداف النقد؟ أليست الأهداف النبيلة للحوار، وللنقاش، وللنقد، وللصراع السياسي، هي بالضبط تدبير الخلافات، وتقريب المواقف، وتفادي الانفراد بالقرار، وتلافي السيطرة، وفرز الآراء الأكثر تقدماً، وصواباً؟

فَنَوْعُ النِّقْدِ الْمَطْلُوبِ فِيْمَا بَيْنَ قَوَى الْيَسَارِ، هُوَ أَنْ يَكُونَ جَدِيًّا، وَمَعْمَقًا، وَمُعَلَّلًا، وَمَوْضُوعِيًّا، وَمَحَادِدًا، وَمَقْنَعًا، وَمِلْتَزِمًا بِالْاحْتِرَامِ الْمَتَبَادِلِ، وَمِرَاعِيًّا لِلْحَسَاسِيَّاتِ، وَلِلذَّاتِيَّاتِ، وَحَرِيصًا عَلَى صِيَانَةِ حُظُوظِ خَوْضِ نِضَالَاتِ جُمَاهِيرِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، فِي الْحَاضِرِ،

وفي المستقبل. فلا يجوز لأي نقد متبادل بين قَوَى اليسار أن ينساق نحو التسرّع، أو الاستخفاف، أو العصبية الحزبية الضيقة، أو الاحتقار، أو الكراهية، أو تصفية الحسابات الذاتية. فإما أن يكون النقد السياسي معمّقا، ومعلّلاً، وإما أنه يبقى مجرد تصنيفات اعتبارية، تُسيء أكثر ممّا تُفيد. **وغاية النقد، ليست هي عزل الشّخص المُنتقد، أو هزمه، أو تحطيم سمعته، وإنما هدف النقد هو إحداث التفاهم مع الشّخص المُنتقد، ومساعدته على تَقْوِيم نفسه، والتقرّب منه، والتكامل معه، وتحسين كفاءاته، وتجويد فعاليته، وخوض النضال المشترك معه.**

كلّ شخص يُصرّح شفويّاً، أو ينشر كتابيّاً، نقدًا سياسياً، يكون المطلوب منه أن يُرَاعِي في هذا النقد العناصر الأدبية التالية :

1) **حُرِيّة النقد السياسي مضمونة للجميع، وضد الجميع، بلا أي استثناء.**

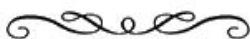
2) **بعض المناضلين يزعمون أنه لا يجوز أن يذُكر الناقد إسم الشّخص المُنتقد، وذلك لتلافي الحزازات الذاتية.** وهذا تصوّر خاطئ. لأنّ كل نقد سياسي تكون صيغته عامّة، أو غامضة، ودون ذكر إسم الشخص أو المجموعة التي ينتقدها، ودون توضيح ما هي الممارسة الملموسة التي ينتقدها، وفي أية مناسبة ملموسة أُرْتُكِب الفِعْل المُنتقد، فإن هذا النقد سيكون، في هذه الحالة، بلا أيّة فائدة. يجب على النّقد السياسي أن يَنْتَقِدَ فِكْرَةً مَضْبُوطَةً، أو شخصاً مُحدّداً بِاسْمِهِ، أو جماعة مُحدّدة بِاسْمِهَا، أو مؤسسة مُحدّدة بِاسْمِهَا الرّسمي، إلى آخره...

3) **يجب على الناقد الجيّد أن يَنْتَقِدَ أُطْرُوحَةً مُدَقَّقَةً، أو أفكاراً مَضْبُوطَةً، أو ممارسات مُحدّدة، أو سلوكات معيّنة، أو أساليب مُحدّدة، مع ذكر المراجع، والأحداث، والتاريخ، وذلك بِدِقَّة نَزِيهَةٍ، وكافية.** ولا يُقبل أن يكون النقد هُجُومًا ضِدَّ شخص مُحدّد في حدّ ذاتِهِ، أو ضدّ جماعة معيّنة، بهدف تحطيمها، أو إقصائها، أو توسيح سمعتها، أو الانتقام منها. وإذا كان "النقد" كذلك، فهو ليس بنقد،

وإنما هو مجرد هجوم عدواني، أو ذاتي، أو انفعالي، أو انتقامي. ولن تكون لهذا النوع من النقد أية فائدة، ولا أية فعالية.

4) على الشخص المُنتقد، أو المجموعة المُنتقدة، أن تتحمّل النقد. وتحمّل النقد لا يعني بالضرورة الموافقة على مضمونه. وإذا أراد الشخص المُنتقد، أو الجماعة المُنتقدة، الردّ على النقد، فيجب عليه أن يردّ على الانتقادات الملموسة الموجهة إليه، وليس الهجوم على شخص النَّاقِد، أو محاولة تحطيمه، أو توسيح سمعته، أو نُكرَان حقّ الناقد في التّعبير عن نقده.

5) على عكس الكثير من الظنون الشائعة جدًّا، ليس النقد السياسي عملاً عدائياً، أو تخريبياً. العكس هو الصحيح. فلا ينتقدك سوى من يريد لك الخير. وهدف النقد الجيّد هو مساعدة الشخص المُنتقد، أو الجماعة المُنتقدة، لكي تُصلح أخطائها، ولكي تتجاوز نقائصها، ولكي تصبح أكثر قوة بالمُقارَنة مع كانت عليه في الماضي. فلا ينتقدك سوى صديقك. أما عدوك، فلا ينتقدك، بل يحاربك. [ملاحظة: سبق لي أن تناولتُ أيضاً بتفصيل قواعد النقد في كتابي الذي يحمل عنوان: "نقد الشعب".]



16) لِمَاذَا لَا يُوجَد نِضَالٌ مُشْتَرِكٌ فِيمَا بَيْنَ أَحْزَابِ اليسار؟

جواب : تَعَدُّدُ الأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ (بِمَا فِيهَا تَعَدُّدُ أَحْزَابِ الِيسَارِ)، هِيَ ظَاهِرَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ، وَتَرْتَبِطُ بِمَا يُوْجَدُ فِي المَجْتَمَعِ مِنْ طَبَقَاتٍ، وَفِئَاتٍ طَبَقِيَّةٍ مَجْتَمَعِيَّةٍ. وَلَكِي يُوجَدُ **نِضَالٌ جَمَاهِيرِيٌّ مُشْتَرِكٌ**، فِيمَا بَيْنَ أَحْزَابِ الِيسَارِ بِالمَغْرِبِ، يَجِبُ اسْتِيفَاءُ عِدَّةِ شُرُوطٍ. حَيْثُ يَجِبُ **أَوَّلًا** أَنْ تَوْجَدَ لَدَى الأَحْزَابِ المَعْنِيَّةِ الرِّغْبَةُ فِي المُقَاوَمَةِ، وَفِي النِّضَالِ. وَيَجِبُ **ثَانِيًا** أَنْ يَكُونَ لَدَى أَعْضَاءِ الأَحْزَابِ المَعْنِيَّةِ فِكْرٌ وَحَدُودِيٌّ (مَبْنِيٌّ عَلَى أُسَاسِ اسْتِيعَابِ جَيِّدٍ لِفَنِّ **مَعَالِجَةِ التَّنَاقُضَاتِ وَسَطِ الشَّعْبِ**). وَيَجِبُ **ثَالِثًا** أَنْ يَكُونَ لَدَى أَعْضَاءِ الأَحْزَابِ المَعْنِيَّةِ وَعْيٌ سِيَاسِيٌّ عَمِيقٌ بِالحَاجَةِ إِلَى تَضَامُنٍ، وَتَعَاوُنٍ، وَتَصَافُرٍ، كُلُّ الجُهُودِ النِّضَالِيَّةِ المُمكِنَةِ. وَيَجِبُ **رَابِعًا** أَنْ تُوجَدَ الرِّغْبَةُ فِي خَوْضِ نِضَالَاتٍ جَمَاهِيرِيَّةٍ مُشْتَرِكَةٍ. وَيَجِبُ **خَامِسًا** أَنْ يُوجَدَ تَنْسِيقٌ جَدِّيٌّ، أَوْ إِطَارٌ مَنْظَّمٌ، وَمَضْبُوطٌ، لَخَوْضِ **نِضَالَاتٍ جَمَاهِيرِيَّةٍ مُشْتَرِكَةٍ**. مِثْلًا عَلَى شَكْلِ تَنْسِيقٍ، أَوْ تَحَالْفٍ، أَوْ فِيدِرَالِيَّةٍ، أَوْ جِبْهَةٍ، تَشْمَلُ أَكْثَرَ مَا يَمكِنُ مِنْ قِوَى الِيسَارِ. وَكَلَّمَا غَابَ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ، أَصْبَحَ النِّضَالُ الجَمَاهِيرِيٌّ المُشْتَرِكُ صَعْبًا، أَوْ مُسْتَحِيلًا.

والاحتمال الأكبر هو أن يظهر توحيد مجمل المناضلين اليساريين في إطار تنظيم موحد مستحيلًا، نظرا لتنوع وتفاوت آرائهم وقناعاتهم. ولو في حالة بقاء تنظيمات قوى اليسار متعدّدة ومتنوّعة، فإن ما هو ضروري، بل حيوي، ليس هو توحيد التنظيمات المختلفة في تنظيم واحد موحد، وإنما هو توحيد الأعمال، والأنشطة، والنضالات، في إطار "نضال جماهيري مشترك".

بمعنى أن الهدف الأساسي، ليس هو توحيد التنظيمات، وإنما هو توحيد الفعل النضالي. يجب أن يدرك كل المناضلين الثوريين، أن

الهدف، ليس هو تَوْحِيد الأفكار، أو تَوْحِيد التنظيمات، وإنما هو تَوْحِيد الفعل النضالي. وفي غِيَاب تَوْحِيد الفعل النضالي، فإن تَوْحِيد الأفكار والتنظيمات سَيَبْقَى صَعْبًا، أو مُسْتَحِيلًا. وَحِينَمَا يَتَوَاصَلُ تَوْحِيدُ الْفِعْلِ النُّضَالِيِّ، فإن توحيد الأفكار، أو تَوْحِيد التنظيمات، سَيُصْبِحَانِ أَكْثَرَ نُضْجًا، وَأَكْثَرَ سُهولةً.

وخلال عقود متتابعة بالمغرب، توالى الخطابات حول ضرورة بناء جبهة قَوَى اليسار. لكن هذه الجبهة (بمعناها السليم) لا توجد إلى حدّ الآن بالمغرب. ومنذ 20 أو 30 سنة، ظلّ كلّ حزب من بين أحزاب اليسار بالمغرب يتكلم نظريا عن «الحاجة إلى نضال مشترك فيما بين قَوَى اليسار»، وعن «ضرورة تكوين جبهة يسارية»، أو «جبهة ديموقراطية»، أو «جبهة وطنية». لكن أحزاب اليسار ظلّت، إلى حدّ اليوم، عاجزة على تحويل هذا الكلام النظري عن «الجبهة» إلى أفعال ملموسة.

وأَسباب غياب «جبهة قَوَى اليسار» بالمغرب متعددة، وأبرزها النواقص التالية في أحزاب اليسار: (1) قصور في التواصل (فيما بين قَوَى اليسار)؛ (2) سوء التفاهم ناتج عن وجود مواقف مُسبقة (préjugés)؛ (3) نقص في القدرة على الإنصات المتبادل؛ (ث) ضعف التواضع السياسي؛ (4) قلة الاحترام المتبادل؛ (5) نقص في مرونة الفكر؛ (6) نفور من التقارب، والتعاون، والتكامل فيما بين قَوَى اليسار؛ (7) الخوف من احتمال إقدام بعض أحزاب اليسار المنافسة أو الحليفة (داخل الجبهة المُرتقبة) على مناورات غير مرغوب فيها. (8) خوف كل حزب (من بين أحزاب اليسار) من أن يذوب، أو أن يتلاشى، في إطار جبهة أكبر منه. (9) لا تُتقن أحزاب اليسار فنّ معالجة التناقضات داخل صفوف الشعب، ولا تكتسب وضوحا كافيا في مجال تحديد العدو الطبقي المشترك، وفي تحديد الحلفاء الطبقيين. (10) لا تُجيد أحزاب اليسار فنّ العمل المشترك فيما بين فاعلين يحملون مواقف سياسية مختلفة. (وتقول نكتة أن العرب والمسلمين يجيدون أنشطتهم الفردية المعتادة، أو الأنانية، لكنهم رديؤون، أو

فاشلون، في أعمالهم الجماعية، أو المشتركة) ! 11) تحمّل أحزاب اليسار تصوّرًا خاطئًا حول طريقة بناء «الجبهة». حيث يشترط كلّ حزب في الحزب الآخر المرشّح للعضوية في «الجبهة» أن يتفق معه في كلّ الآراء، وعلى كل القضايا ! وإذا كان حزب مرشّح للعضوية في «الجبهة» يحمل رأياً مخالفاً في قضية سياسة معيّنة (مثل الموقف من قضية الصحراء، أو الموقف من النظام الملّكي القائم، أو الموقف من المشاركة في مؤسّسات الدولة)، تعتبر أحزاب اليسار الأخرى هذا الخلاف في الرأي مبرّراً كافياً لرفض إنشاء أي «تنسيق»، أو «تحالف»، أو «نضال مشترك»، أو «جبهة»، مع هذا الحزب المخالف. 12) بعض الأشخاص في قيادات أحزاب اليسار لا تؤمن (في سرّية ذهنها) بجدوى بناء جبهة يسارية، وتتمنّى أن يفشل كل اقتراح عملي للشروع في تشييدها.

وقد اتفقت «فدرالية أحزاب اليسار» (المكوّنة من الأحزاب الثلاثة: «الحزب الاشتراكي الموحد»، و«حزب الطليعة»، و«حزب المؤتمر»)، على عدّة قضايا (ذات بعد استراتيجي)، من بينها المواقف التالية: (أ) تسييف النضال السياسي بسقف الملّكية البرلمانية (ومعناه بلغة واضحة هو: رفض العمل المشترك مع أيّ فاعل سياسي مثل «حزب النهج» يطمح إلى الجمهورية، ومنع أي نضال جماهيري من أن يتجاوز حدود هذا «السقف»؛ ب) المشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية؛ ت) الانخراط في الإجماع الوطني حول مغربية الصحراء الغربية⁽²³⁾. واعتبروا هذه المواقف الثلاثة من بين شروط العضوية، أو المشاركة، في «فدرالية أحزاب اليسار»، أو في أي عمل جهوي، أو فيديرالي، أو تحالفي، أو تنسيقي. لكن «فيدرالية أحزاب اليسار» لم توضّح كيف تُصنّف الأحزاب التي تختلف مع هذه الشروط (مثل «حزب النهج»). فهل تُصنّف «حزب النهج» كعدوّ سياسي؟ أم كخصم؟

(23) مثلاً بصدد إعلان تأسيس «فيدرالية اليسار الديمقراطي بالمغرب»، في الرباط، في 24 مارس 2014، فيما بين الأحزاب الثلاثة: «حزب الطليعة»، «حزب المؤتمر»، و«حزب الاشتراكي الموحد».

أم كصديق؟ ألا تُشكّل هذه الشّروط الثلاثة حيلة مقصودة لتبرير إقصاء "حزب النهج" من أي عمل مشترك فيما بين الأحزاب الثلاثة المتعاونة داخل «فدرالية أحزاب اليسار»؟ ألا يتميّز "حزب النهج" بالضبط بمواقف معاكسة لتلك الشّروط؟ حيث أن "حزب النهج": أ) يرفض تَسْقِيف النضال السياسي بالملكيّة البرلمانية؛ ب) يرفض المشاركة في الانتخابات في إطار نظام سياسي استبدادي وفساد؛ ت) يعتبر أن حلّ مشكل الصحراء الغربية لا يمرّ عبر الضمّ القسري بالقوة للصحراء، وإنما عبر تمكين شعب الصحراء من تقرير مصيره بحريّة. وبالتالي، فإن الشّروط التي سطرّتها أحزاب «فدرالية اليسار» الثلاثة وُضعت خصيصاً لتبرير «التطّيق بالثلاثة» مع "حزب النهج". وهي إرادة واضحة، ليس فقط لإقصاء "حزب النهج" وتهميشه، وإنما أيضاً لإبقاء اليسار بالمغرب مقسماً، وبالتالي ضعيفاً. وهذه الاستراتيجية التقسيمية لا تخدم قوَى اليسار، وإنما تفيد مصالح النظام السياسي القائم.

ولاً تتعامل أحزاب اليسار بالمغرب مع مسألة بناء "جبهة اليسار" بمهارة كُفّة. بل إن تعامل أحزاب اليسار بالمغرب مع مسألة بناء "الجبهة" يفضح أن هذه الأحزاب تفتقد إلى المرونة الكافية في تفكيرها. وذلك لعدّة اعتبارات. أولاً، لأن أحزاب اليسار تنسى أن تعدد أحزاب اليسار، وتعدد الآراء فيما بينها، وحتى فيما بين أعضاء نفس الحزب، هي ظاهرة موضوعية، ومُزمنة، بل حتمية. وثانياً، لأن أحزاب اليسار تنسى أن بناء «الجبهة» يكون بالضبط مع القوَى السياسية التي تختلف في بعض الآراء (ولو كانت استراتيجية). بينما القوَى التي تتفق حول كلٍّ، أو حول معظم القضايا، فمن المفترض أن تُوجد هذه القوَى داخل نفس الحزب، وليس فقط داخل «جبهة»!

ورغم تأسيس «تجمّع اليسار» بالمغرب في سنة 2004 (ويشمل نظرياً هذا "التجمّع" أحزاب اليسار الثلاثة المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى "حزب النهج")، فإن هذا الإطار لم يُفعّل، وهيئاته لم تجتمع أبداً. فبقي «تجمّع اليسار» مُسمّاً بدون أي وجود فعلي. وظلّت أحزاب "فدرالية

اليسار“ الثلاثة (الاشتراكي الموحد، والطلیعة، والمؤتمر) ظلّوا يتلّافون، أو يرفُضون، أيّ حوار، أو تنسيق، أو تعاون، أو نضال مُشترك، مع “حزب النهج“. وذلك رغم أن أفكار وأهداف أحزاب اليسار الأربعة مُتشابهة، أو مُتقاربة، أو مُتطابقة، حسب الميادين المعنية. بالإضافة إلى أن الظرفية التاريخية الحالية تستوجب بإلحاح **تعاون، وتكامل**، أحزاب اليسار. ويؤدّي غياب النضال المشترك، أو انعدام قيام جبهة قوَى اليسار، يؤدّي حتمًا إلى **إضعاف** كلّ أحزاب اليسار، وإلى غياب نضالات جماهيرية مشتركة فيما بين قوَى اليسار.

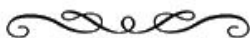
وما دامت بعض أحزاب اليسار تعتبر نفسها هي وحدها التي «تُجسّد حزب الطبقة العاملة»، وأنها هي وحدها التي تكتسبُ الشرعية السياسية، أو التاريخية، للقيام بدور «الطلیعة»، أو «القيادة الطبقيّة» (حسب نظرية الماركسية اللّينينية)، فإن «جبهة» قوَى اليسار لن تقوم في هذه الحالة.

وعندما نلتقي بممثلي أحزاب عالمية معروفة بنجاحها في بناء «جبهة» يسارية أو ديمقراطية، في بلدان مثل تونس، أو فرنسا، أو تركيا، أو اليونان، أو إسبانيا، وعندما نسألها عن السرّ في توفيقها في بناء «جبهة القوَى الثورية»، يُجيبنا عادة هؤلاء الممثلين أن هذا السرّ يكمن في التزام الأحزاب والمناضلين المُنخرطين في «الجبهة» بالمبادئ التالية:

- (أ) أن لا تشترط النقاوة الأيديولوجية، أو الاتفاق الفكري الشامل على كلّ شيء.
- (ب) أن لا ترغب في أن تصبح «طلیعة» للجبهة، أو «قيادة» للحركات الجماهيرية.
- (ت) أن تعطي دائمًا الأسبقية إلى مصالح الشعب، وليس إلى مصالح حزبك الخاصة.
- (ث) أن تتلافى الوصول إلى وضعية فيها منتصرين ومنهزمين.

ج) أن تتذكّر دائماً أن "الجبهة" ليست حزبا طاهراً، وإنما هي مجرد وعاء تنظيمي، مؤقت، ومرن، يهدف إلى تسهيل نضالات جماهيرية مشتركة، على مدى قصير أو متوسط.

فمتى سترقى قيادات أحزاب اليسار بالمغرب، في المستقبل، إلى مستوى التحلّي بهذه المبادئ؟



17) كَيْفَ نَحْوُضُ النِّضَالِ الْجَمَاهِيرِي الْمَشْتَرَكِ؟

جواب : لِنَتَسَاءَلَ أَوَّلًا: ماذا نقصد بعبارة "النضالات الجماهيرية المشتركة"؟ نقصد بها: **نضالات** عامّة، مفتوحة، يَخُوْضُهَا مواطنون (وليس مؤسّسات حزبية، أو نقابية). وَيَتَضَامَنُ هُوَلاءُ المواطنين، ويتعاونون، ويتكاملون فيما بينهم. ويشارك هُوَلاءُ المواطنين في هذه النضالات بصفتهم **مواطنين** (وليس بصفتهم مؤسّسات حزبية). وتكاثر هُوَلاءُ المواطنين (المشاركين في هذه النضالات) هو الذي يحوّلهم إلى **جمهور**، أو **جماهير شعبية**. ويمكن لهذه النضالات أن تكون احتجاجية، أو مطلبية. ولا تهمّ هذه النضالات فئة مهنية محدّدة (مثلما يحدث في حالة النضالات النقابية)، وإنما تهم عموم المواطنين بصفتهم مواطنين. وتبقى هذه النضالات **مفتوحة**، حيث يمكن أن يشارك فيها كل المواطنين الذين يرغبون في المساهمة في هذه النضالات، أو الذين يوافقون على مطالبها، أو على أهدافها، أو أساليبها. وَنَصِفُ هذه النضالات بـ "**المُشْتَرَكَة**" إذا كان يُشارك فيها مُواطنون مُسْتَقِلُّون، وأشخاص مُتَحَرِّبُونَ، وكذلك أشخاص غير مُتَحَرِّبين، ومناضلون أفراد من عدّة أحزاب، أو نقابات، أو جمعيات، أو تيارات، أو مجموعات.

وكمثال على "النضالات الجماهيرية المشتركة"، نذكر مثالين بارزين، الأول هو: "حركة 20 فبراير" (التي انطلقت في يوم 20 فبراير 2011). وكانت أهمّ شعاراتها هي: «لا للاستبداد، لا للفساد، من أجل الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية». والمثال الثاني هو: "حِرَاكُ مدينة الحُسيمة في الرّيف" (بشمال المغرب)، الذي انطلق بعد مقتل بائع السمك مُحسِن فِكْرِي في 28 أكتوبر 2016. وكانت مطالب هذا الحِرَاك تَدُور حول: «التحقيق في حادث مقتل محسن فكري، ومعاقبة الجناة، وتوفير الشغل، والتعليم، ومستشفى السرطان، واستكمال بناء جامعة، ورفع التهميش عن المنطقة».

والجانب الذي يَجِدُ عادةً المناضلون صعوبةً في فهمه (فيما يتعلّق بمفهوم "النضال الجماهيري المشترك")، هو أنه، حينما نطلب منهم **أن يساهموا في "النضال الجماهيري المشترك" كمواطنين أفراد، وليس كمؤسّسات حزبية**، يعتقدون أننا نعادي الأحزاب، أو نرفض مشاركتها في هذه النضالات. وهذا تصوّر غير سليم. وعلى خلاف ذلك التصرّو، نحن نطلب من مجمل الأحزاب التقدمية، واليسارية، أن تشارك دائماً بكثافة في هذه "النضالات الجماهيرية المشتركة"، لكننا نريد منها أن تشارك على شكل مواطنين أفراد، وليس على شكل مؤسّسات حزبية (برموزها، وألقابها، وهيئاتها القيادية، وطقوسها الحزبية). فمثلاً في "حركة 20 فبراير"، كانت مجمل قوَى اليسار تشارك في هذه الحركة، من خلال مشاركة بعض مناضليها، كمواطنين أفراد. ونتيجة ذلك، هي أن هذه الأحزاب لم تكن مَرثِيّة كمؤسّسات حزبية في "حركة 20 فبراير". هذا هو الجانب الصّعب في الفهم. لأن طرح «ضرورة المشاركة كمواطنين أفراد، وليس كمؤسّسات»، يظهر كأنه تناقض في التفكير. بينما هو ليس كذلك.

ويظنّ البعض أن **الدّعوة إلى المساهمة في "النضالات الجماهيرية المشتركة"، على شكل مواطنين أفراد، وليس على شكل مؤسّسات حزبية**، يهدف إلى إبعاد الأحزاب، أو إقصائها، أو الإساءة إليها. وهذا تصوّر خاطئ، وذلك لعدّة اعتبارات: (1) لأن هذه الدعوة هي في مصلحة هذه الأحزاب التقدمية، أو اليسارية. (2) لأن هذه الأحزاب لا تقدر أصلاً على تنظيم هذه "النضالات الجماهيرية المشتركة". وإذا ما حاولت تنظيمها، فإن الجماهير تهرب من هذه النضالات، لأن الجماهير تُريد أن تُناضل بشكل مُستقل عن الأحزاب. ولأن الجماهير تتلّاقى الأحزاب، أو تتحقّق عليها، أو تشكّ فيها، أو لا تثق فيها. (3) لأن هذه الأحزاب التقدمية واليسارية لا تنتعش، ولا تتقوّى، إلاّ من خلال وجود "نضالات جماهيرية مشتركة". (4) لأن وجود هذا النوع من النضالات، يتطلّب بالضبط أن تظهر هذه النضالات كأنها منظمة من طرف أفراد ومجموعات من المواطنين المناضلين،

وليس من طرف مؤسّسات حزبية، أو نقابية. (5) لأن أحسن السُّبُل لكي تكون هذه الأحزاب حاضرة، ومؤثّرة، وفعّالة، في هذه "النضالات الجماهيرية المشتركة"، هو أن تظهر (في هذه النضالات) على شكل أفراد مواطنين مناضلين، وليس على شكل مؤسّسات حزبية (أو نقابية، أو جمعوية). (6) لأنه في حالة قَبُولنا بمشاركة الأحزاب في "النضالات الجماهيرية المشتركة" كمؤسّسات حزبية، فإن هذا المنطق يُوَدِّي حتما إلى ظهور عَصَبِيَّةٍ حَزْبِيَّة، وَتَنَافُسٍ حاد، أو غير مبدئي، فيما هذه الأحزاب. الشيء الذي يُوَدِّي بِسُرْعَةٍ إلى عرقلة هذه النضالات، أو توقّفها.

وحيثما نطلب من أحزاب اليسار أن تشارك في "النضالات الجماهيرية المشتركة"، على شكل مواطنين أفراد، وليس على شكل مؤسّسات حزبية، يُوَوِّل البعض هذا الطرح على أننا نرفض أيّ شكل من أشكال «التنظيم». ويدعون أننا نريد إقامة "نضالات جماهيرية" تتسم بـ «العَفْوِيَّة»، و«الفَوْضَوِيَّة». ويزعمون أننا ندعو إلى «نضالات لا يتحكّم فيها أيّ أحد، فتصبح نضالات خطيرة على الجميع». ويضيفون: «أن حضور الأحزاب ضروري ومهم». وهذا تصوّر غير سليم. لأن غياب الأحزاب كمؤسّسات (في هذا الحراك الجماهيري) لا يعني غيَاب، أو رفض، أيّ شكل من أشكال "التنظيم". فمثلا في "حركة 20 فبراير"، لم تكن الأحزاب تشارك في هذا الحراك كمؤسّسات حزبية، ولكن هذه الأحزاب كانت تشارك في هذه الحركة من خلال مناضلين أفراد. ورغم ذلك، لم تكن "حركة 20 فبراير" خالية من أيّ تنظيم، ولم تكن عفوية، أو فوضوية. بل كانت عدّة لجان متنوّعة تعمل في الخفاء. وكنا آنذاك نؤكّد أن "حركة 20 فبراير" لم تكن منظّمة بالقدر الذي كنا نتمناه. ولم يكن نوع تنظيمها يرقى إلى مستوى كاف، أو مُرض. وكانت البنية التنظيمية لـ "حركة 20 فبراير" تتكوّن من الإطارات التالية: أ) "تنسيقات" محلّية، مفتوحة، وعمومية؛ ب) "تنسيقات" أخرى خفيّة وموازية؛ ت) "جُمُوعَات عامّة"، تُقِيمُ العمل الجماعي، وتتخذ "قرارات" مطروحة للتنفيذ؛ ث) "مشاورات

دورية“، و”تصويّات“ مُقَنَّة؛ ج) ”لجان“ تقنية، ومتخصّصة، ومتنوّعة (منها مثلا: لجنة اللوجستيك، ولجنة المالية، ولجنة الشّعارات، ولجنة الإعلام، ولجنة الإبداع، ولجنة التنظيم، ولجنة الدفاع الذاتي، ولجنة التنسيق مع المدن الأخرى، إلى آخره). نحن نريد إذن أن تكون آية حركة نضالية منظّمة، وفعّالة، لكن الحاجة إلى التنظيم، لا تعني، ولا تبرّر، حضور الأحزاب (في هذه النضالات) على شكل مؤسّسات حزبية رسمية.

وإذا ما شاركت الأحزاب في هذه ”النضالات الجماهيرية المشتركة“ على شكل مؤسّسات حزبية، فستنتج عن هذا الشكل من المشاركة عدّة سلبيات. أبرزها ما يلي: 1) فرض سيطرة القيادات الحزبية بشكل فوقي على الحراك الجماهيري، وتقليص دور الجماهير، وتَقْزِيم دور المناضلين المشاركين في هذا الحراك، بل منع القواعد من المساهمة في تقرير مصير هذه ”النضالات الجماهيرية المشتركة“. 2) العمل في الأطارات القيادية أو التمثيلية للحراك بمنطق ”المُحَاَصَنة“ فيما بين الأحزاب. أي اقتسام عدد الأعضاء المسؤولين في كل إطار تنظيمي فيما بين هذه الأحزاب، وذلك طبقا لِقَوَاهَا النسبية. 3) ظهور تنافس حادّ فيما بين الأحزاب المشاركة في هذا الحراك. الشيء الذي يُوَجِّجُ العَصَبِيَّة الحزبية الضيقة، ويُغَلِّب المنطق الحزبي على المنطق النضالي، ثمّ يُؤدِّي إلى عرقلة هذا الحراك النضالي، ثم توقّفه. 4) بدلاّ من أن يتعامل المناضلون المتحرّبون، المشاركون في الحراك، بمنهج يتّسم بالحرية، والإبداع، والذكاء، فإنهم يصبحون مُجرّد ”رُوبُوتات“ (robots)، مُحَرَّكة عن بُعد من طرف قيادات الأحزاب. ويغدو هؤلاء المناضلين مكلفين بالتعبير، وبالدفاع، عن موافق القيادات الحزبية، ولو كانت مواقف هذه القيادات غير ملائمة. 5) تصبح أنشطة هذه الأحزاب مكشوفة للأجهزة القمعية، ويغدو قمعها أكثر سهولة، وأكثر سحفاً.

والتجربة أكّدت أن مُجمل مُحَاوَلَات إطلاق مشاريع النضال الجماهيري المُشترك، من طرف مؤسّسات حزبية، مثل «جبهة الدفاع

عن المدرسة العُمومية» (تكوّنت في 2017)، و«الجبهة الاجتماعية المغربية» (تأسّست في نونبر 2019)، والتي تَوَاجَدَ داخلها أكثر من أربعين حزبًا وجمعيةً ونقابة، كان مألها هو الجُمود، والتعترُّ، والتوقُّف. ولم تُنجز شيئاً ذي أهَمِّية، ولو بعد مُرور سنين على تأسيسها.

فمن حقّ، بل من واجب، مجمل المناضلين، المساهمين في "النضالات الجماهيرية المشتركة"، أن يبذلوا قصارى جهدهم لاقتراح وبناء أشكال تنظيمية ملائمة لهذه "النضالات الجماهيرية المشتركة". ونطلب من هؤلاء المناضلين أن تكون هذه الأشكال التنظيمية ذكية، ومبدعة، ومرنة، ومتطورة، وذلك في ارتباط بتطور الأوضاع المحلية المعاشة. ولا شيء يمنع الأحزاب التقدمية واليسارية من أن تناقش، في إطاراتها الداخلية، هذه "النضالات الجماهيرية المشتركة"، وأن تقرّر أحسن السبل للمساهمة في هذه النضالات، وحتى للتأثير فيها. كما أنه من حقّ هذه الأحزاب أن تعطي توجيهات عامة لأعضائها حول أحسن طريقة للمشاركة في هذه النضالات. لكن المطلوب من هذه الأحزاب هو أن تقول صراحةً لمناضليها: «هدف حزبنا ليس هو السيطرة على هذه النضالات، ولا التحكم فيها، ولا استغلالها، وإنما هو المساهمة في تنشيط هذه النضالات، وتقويتها، وإنجاحها، في اتجاه خدمة مصالح هذه الجماهير، وكذلك لخدمة مصالح عموم الشعب!»

والأسئلة المطروحة هي التالية: من يُبادر بإطلاق "نضالات جماهيرية مشتركة"؟ هل المواطنون كأفراد، أم الأحزاب كمؤسّسات؟ ومن ينظّم هذه النضالات؟ ومن يُدبّرها؟ وبأي أسلوب نخوض هذه النضالات؟

وبعدما إنطلق «حراك منطقة الريف»، وبعدها تطوّر وتَقَوَّى، سلّطت عليه السلطة السياسية قمعاً شرساً. واعتقل البوليس الآلاف من المشاركين في المظاهرات الاحتجاجية. وَحَكِمَ على المئات من المتظاهرين بعُقوبات حبسية قاسية. وبعد ذلك، حاول مناضلون في العديد من المدن الكبرى مثل الدار البيضاء، والرباط، أن يقوموا بحركات تضامنية مع حراك الريف. ودعى مناضلون في مدينة الرباط

إلى تنظيم «وقفات احتجاجية تُطالب بإطلاق سراح مُعتقلي حراك الرِّيف». ولم تكن هذه الفكرة جيّدة. حيث كان ينبغي على هؤلاء المناضلين أن يتسائلوا: "ما هي أحسن السُّبل للتضامن مع حراك منطقة الرِّيف؟". الجواب، ليس هو «تنظيم وقفات، أو مسيرات، للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي حراك الرِّيف»، وإنما الجواب الثوري هو أن تخرج جماهير كل جهة، أو مدينة، للتظاهر، وللإحتجاج، وهي ترفع نفس الشعارات، وتطالب بنفس الحقوق، وتبتغي الوصول إلى نفس الأهداف. وهذا ما أُسميهِ بالتضامن فيما بين الجماهير والجهات. لأن معظم الجهات والمدن تطمح إلى نفس الأهداف (أي المطالبة بوقف القمع، وبالشغل، والتعليم، والعلاج الطبي، والسكن، والنقل الجماعي، والكرامة، والعدل، والحرية).

وتبعًا لاقتراح بعض المناضلين المحترمين في الرباط، أنا لم أوافق على أن نقول لكل مناضلي المغرب: «الاقتراح الوحيد المطروح (للتضامن مع حراك منطقة الرِّيف) هو أن تُسافروا إلى مدينة الرباط، وأن تشاركوا في مسيرة 11 يونيو بهذه المدينة». هذا غير معقول. وزيادة على استحالة سفر معظم المناضلين والمواطنين إلى مدينة الرباط، فإن هذا الطرح يريد الاعتماد على المركزية في الرباط. لكن هذه المركزية غير مبرّرة. لماذا يريد البعض أن يجعل من مدينة الرباط مركزا لكلّ النضالات؟ لا، الاقتراح السليم، هو أن نقول للمناضلين في كل المغرب: لِنُنظِّم جميعا مسيرات مُتزامنة (simultanées)، ودورية، في كلّ مدن المغرب، وفي نفس اليوم (الأحد)، ونفس الساعة (الساعة 10، أو 22)، وبنفس المطالب المُوحّدة، والمُشتركة. ويجب أن يكون شعار هذه الوقفات موحّدًا، مُبسّطًا، وقصيرًا، وواضحًا، وعمليًا. ويمكن مثلا أن يكون هذا الشعار الموحد هو: «وقف القمع، الأسبقية للشغل، والتعليم، والعلاج الطبي، والسكن، والنقل الجماعي، والحرية، والكرامة، والعدل». وعلى خلاف اقتراح بعض المناضلين السابق الذّكر، لنجعل كل مُدن المغرب مُتساوية، وكل الجماهير متساوية. ولا يُعقل أن نجعل من مدينة الرباط «قيادة» مُسبقة، أو «طلّيعة» مُسبقة.

وإذا أردنا لأي نضال جماهيري مشترك أن ينجح، يجب أن نطبّق فيه أهم الدروس المستخلصة من "حركة 20 فبراير" (ح20ق). وأبرزها (بتلخيص) ما يلي:

1) يجب أن نشارك في هذه النضالات الجماهيرية المشتركة كمواطنين، أي كمناضلين أفراد، وليس كمؤسّسات (أحزاب، نقابات، جمعيات، إلى آخره). وإلا، فإن العصبية الحزبية الضيقة ستطغى بسرعة على كل شيء، ثمّ ستفشله. ومن بين أسرار نهضة حركة 20 فبراير، أنها لم تكن حركة مؤسّسات، أي حركة أحزاب، أو نقابات، أو جمعيات، وإنما كانت حركة مواطنين تجرّؤوا على خوض النضال الجماهيري المشترك.

2) يجب أن تكون أهداف النضال الجماهيري المشترك هي خدمة مصالح الجماهير الشعبية الملموسة (أي وقف القمع، والشغل، والتعليم، والصحة، والسكن، والنقل الجماعي، والكرامة، والحرية، والعدل)، وليس خدمة أهداف الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات. وفي الأصل، خلق الحزب لكي يخدم مصالح الجماهير، وليس الجماهير هي التي خلقت لكي تخدم مصالح الحزب. وكمثال، نحن نرفض حالياً الانشغال بإشكاليات الأحزاب السياسية (مثل «سقف الملكيّة البرلمانية»، أو «سقف الصحراء مغربية»، أو «سقف التقيد بالانتخابات»، إلى آخره). هذه أمور لا تهمّنا حالياً. بل إنها خارجة عن موضوع النضال المطروح. وما يهمّنا حالياً، وما يوحّدنا، هو الرغبة في النضال المشترك من أجل تحقيق مطالب الجماهير المذكورة سابقاً (أي: وقف القمع، والشغل، إلى آخره). وبعد تحقيق هذه الأهداف إلى حدّ متقدّم، يمكن في المستقبل أن نناقش، وبشكل مواز للنضالات الجماهيرية المشتركة، أية قضية سياسية أخرى مقترحة للنقاش.

3) الزعامة مرّفوضة. لا نريد أيّ شخص، ولا أية جماعة، تخدم بناء زعامة محدّدة. ولا نسمح لأيّ كان، بأن يستثمر النضالات الجماهيرية المشتركة لبناء زعامته، أو شهرته، أو مجده.

4) لا يُعقل، ولا يقبل، من أية قوة سياسية، أن تحاول فرض نفسها كـ "قيادة"، أو كـ "طليعة"، لهذا النضال الجماهيري المشترك. ويشترط في قيادة النضال الجماهيري المشترك، أن تنبثق من المناضلين المساهمين في خوض، وفي تنظيم، وفي تدبير هذا النضال. كما يجب أن تظل هذه القيادة الميدانية خاضعة للنقد، وللمحاسبة، وللتغيير، وللإقالة.

5) لا يحقّ للمناضلين المتحزّبين أن يحاولوا، بشكل فوقي، احتكار كلّ شيء في هذه النضالات الجماهيرية المشتركة. بل يجب أن نشجّع المواطنين العاديين على المشاركة، وعلى المبادرة، وعلى الإبداع، وعلى المساهمة في التنسيق، وفي تحمّل المسؤوليات، في تنظيم هذه النضالات الجماهيرية المشتركة. (مع الحرص طبعاً على الحذر من العناصر البوليسية المُندسّة). ومن حقّ مجمل المناضلين المُحزّبين أن يساهموا في تأطير المواطنين غير المحزّبين. لكن من غير المرغوب فيه أن يسيطر المناضلون المحزّبون على كلّ شيء. وكل مناضل يحظى بثقة وتقدير الجماهير المشاركة في النضال، فهو مُرحّب به لكي يتحمل أية مسؤولية معيّنة في هذا النضال.

6) يجب على كل المناضلين أن يعرفوا جيّداً أنه كلّما حاول حزب، أو جمعية، أو نقابة، أو شخص، أو مجموعة، أن يستثمروا النضال الجماهيري المشترك، لخدمة أغراض حزبية خاصّة بهم، فإن هذه الجماهير الشعبية تهرب فوراً من هذا النضال. لأنّ هذه الجماهير تقول لك: «هل نحن جنّنا لكي نخدم مصالحنا، أم أننا جنّنا لخدمة مصالح جهات أخرى»؟



18) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِتَعَامُلِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ مَعَ الْجَبْهَةِ؟

[حَرَّرَ رَحْمَانَ النُّوْضَةَ الصَّيْغَةَ الْأُولَى لِهَذَا الْقُضْلِ الْحَالِي، الَّذِي يَحْمِلُ عُنْوَانَ: " نَقْدُ تَعَامُلِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ مَعَ الْجَبْهَةِ"، فِي 20 مَآي 2017. وَقَدَّمَ رَحْمَانَ النُّوْضَةَ مَظْمُونًا هَذَا النَّصَّ كَمُدَاخَلَةٍ، خِلَالَ نَدْوَةٍ، نَظَّمَهَا "حِزْبُ النِّهْجِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ"، تَحْتَ عُنْوَانٍ: "الْعَمَلُ الْجَبْهَوِيُّ الْمُوَحَّدُ، وَالْيَسَارُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ بِالْمَغْرِبِ". وَعُقِدَتِ هَذِهِ النَّدْوَةُ فِي مَدِينَةِ مَكْنَسَ، فِي 21 مَآي 2017. وَشَارَكَ فِي مَدَاخَلَاتِ هَذِهِ النَّدْوَةِ، رَحْمَانَ النُّوْضَةَ، وَمَصْطَفَى الشَّافِعِيِّ، وَعَلِي بَلْمِزْيَانَ. وَيَتَنَاوَلُ هَذَا النَّصُّ بَعْضَ الْجَوَانِبِ مِنْ تَجْرِبَةِ «فِيدِرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ» بِالْمَغْرِبِ].



تَعِيشُ قَوَى الْيَسَارِ الْيَوْمَ، فِي الْمَغْرِبِ، (وَكَذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي تُوصَفُ بِالْمُسْلِمَةِ، أَوْ النَّاطِقَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ)، فِي حَالَةٍ تَتَمَيَّزُ بِتَشْتُّتِ قَوَى الْيَسَارِ، وَبُضْعْفِهَا، وَتَهْمِيشِهَا، وَحَيْرَتِهَا، وَابْتِعَادِهَا عَنِ الْجَمَاهِيرِ، وَهَزَالَةِ كِفَاءَاتِ الْقِيَادَاتِ وَالْكَوَادِرِ، وَاضْمِحْلَالِ الرُّوحِ النِّضَالِيَّةِ، وَتَكَاثُرِ مَظَاهِرِ سُوءِ التَّفَاهِمِ، وَالشُّكِّ، وَالْعِجْزِ، وَنَوْعِ غَامِضٍ مِنَ النِّفَاقِ. بَيْنَمَا تَقْوِيمُ قَوَى الْيَسَارِ، وَكَذَلِكَ تَحْقِيقُ نَهْضَتِهَا، يَتَطَلَّبَانِ، بِالضَّرُورَةِ، إِنْجَازَ "التَّقَارُبِ"⁽²⁴⁾، فِيمَا بَيْنَ مُجْمَلِ قَوَى الْيَسَارِ، وَتَحْقِيقِ "التَّنْسِيقِ"، وَ"التَّعَاوُنِ"، وَ"التَّكَامُلِ"، فِي إِطَارِ "تَحَالُفٍ وَاسِعٍ"، أَوْ فِي إِطَارِ "جَبْهَةٍ"، تَكُونُ مُنْفَتِحَةً، وَمَرْنَةً، وَمُبَدَّعَةً. وَهَدَفُ هَذِهِ "الْجَبْهَةِ" هُوَ تَنْظِيمُ أَكْثَرِ مَا يُمْكِنُ مِنَ "النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ"، ثُمَّ "التَّدْرُجِ الْمَرْنِ"، وَالْمُبَدَّعِ، فِي تَحْقِيقِ الْمَهَامِ الْإِسْتِرَاطِيَّةِ الْمُتَصَاعِدَةِ، دُونَ تَسْرَعٍ، أَوْ اسْتِعْجَالٍ. وَيُجَسِّدُ "الْعَمَلُ الْجَمَاعِيُّ"، دَاخِلَ إِطَارِ "جَبْهَةِ قَوَى الْيَسَارِ"،

(24) لَتَنْبِيهِ الْقَارِئِ إِلَى الْمَفَاهِيمِ الْأَسَاسِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ دَاخِلَ الْوَثِيقَةِ الْحَالِيَّةِ، أَضَعُ أحيانًا هَذِهِ الْمَفَاهِيمَ بَيْنَ مُرْدَوِجَتَيْنِ، هَكَذَا: "...".

المدخل لتقويم قوى اليسار. بل هو أسلوب ناجع لتقوية اليسار، ولتنميته، ولإيصاله إلى الانتصار. لأن "العمل الجماعي"، داخل "جبهة قوى اليسار"، بالإضافة إلى كونه يساعد على تنظيم "النضالات الجماهيرية المشتركة"، سيخلق أيضاً دينامية من نوع جديد. وستمكن هذه الدينامية مجمل قوى اليسار من التفاعل فيما بينها، في اتجاه التأثير والتأثر، وإذابة هواجس الشك، ورفع المعنويات، وتفعيل المراقبة المتبادلة، والمحاسبة المتبادلة، ثم التقويم المتدرج، والتثوير المتبادل، وتوحيد الطاقات النضالية. وذلك عبر الذهاب إلى الجماهير الكادحة، والارتباط بها، وتعبئتها، وتنشيط نضالاتها، وتنظيمها، وثقيفها، وإيصالها إلى الانتصار.

I8.I) ما هي إشكالية الجبهة؟

يتضمن موضوع "الجبهة" (سواءً كانت تقدمية، أم ثورية) جوانب كثيرة، وممتّوعة. لكنني أودّ، في الدراسة الحالية، التركيز على جانبين اثنين. هما التاليان:

أ) ظلت قوى اليسار في المغرب، منذ قرابة سنوات 1970 إلى اليوم (أي خلال عقود متوالية)، تتفق نظرياً، ورسمياً⁽²⁵⁾، على «ضرورة التنسيق، والتعاون، والتكامل، وخوض النضالات المشتركة، داخل "جبهة"، تضم أكبر عدد ممكن من بين قوى اليسار». لكن هذا العمل الجبهوي لم يُبنَ، ولم يُنجز، ولم يوجد. وعليه، أركز في هذه الدراسة الحالية على محاولة فهم أسباب غياب «جبهة قوى اليسار». فما هي

(25) مثلاً فيما يخص "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، نُشر بياناً في يوم 7 أكتوبر 2017، دعت فيه لجنته المركزية «جميع القوى المناهضة... إلى توحيد طاقاتها في مواجهة الهجوم المخزني». وقالت: «وإذ نؤوّه بالجهود التي تبذلها فدرالية اليسار الديمقراطي... نُجدد دَعْوَةَ الحزب لتكوين جبهة شعبية ديمقراطية للنضال من أجل الانتقال إلى الدولة الوطنية الديمقراطية بمقوماتها الدستورية والقانونية».

العوامل التي تُفسّر غِيَابَ التَّنْسِيقِ، أو التَّحَالْفِ، أو النِّضَالِ الجَمَاهِيرِي المُشْتَرَكِ، أو العمل الجَبَّهَوِي، فيما بين مُجْمَلِ قَوَى اليسار بالمغرب؟ وما هي المُعيقات التي تمنع قَوَى اليسار من الالتزام ”بالنِّضَالِ الجَمَاهِيرِي المُشْتَرَكِ“، وذلك بشكل مُمنَهَج، ومُتَوَاصِل؟

ب) كَيْفَ نَبْنِي ”جَبَّهَةَ قَوَى اليسار“؟ ما هي **المَنَاهِج** التي ينبغي أن يتحلَّى بها مُجْمَلِ مُنَاضِلِي قَوَى اليسار لكي ينجحوا في تشييد، وتَفْعِيلِ، وإنجاح، ”جَبَّهَةَ قَوَى اليسار“؟
هذا هو الموضوع الرئيسي في الورقة الحالية.

18.2) مَا مَعْنَى ”الْجَبَّهَةَ“ ؟

بعض الخلافات، أو المشاكل، التي تُعيق بناء ”جَبَّهَةَ قَوَى اليسار“، تأتي من كون بعض الفاعلين السياسيين يُعطون مَعْنَى غير سَدِيدٍ لمفهوم ”الْجَبَّهَةَ“. حيث يُحْمَلُونَ مفهوم ”الْجَبَّهَةَ“ أكثر مما يَحْتَمِلُ. وبعض المسؤولين، في بعض قيادات قَوَى اليسار بالمغرب، يُعَقِّدُونَ قَضِيَّةَ ”جَبَّهَةَ“ قَوَى اليسار، إلى درجة أنهم يُحَوِّلونَها إلى مسألة مُبْهَمَةٍ، أو غامضة، أو يُحَوِّلونَها إلى مُغامرة مُخيفة، أو مستحيلة. بينما الأمور في الواقع واضحة، ومُمكنة. فما مَعْنَى ”الْجَبَّهَةَ“؟ أحسن طريقة لفهم ”الْجَبَّهَةَ“، هي أن نُقارنَها مع ”الحزب“.

1- أعضاء ”الحزب“ هم أفراد. ويتميزون بانسجام فكري كبير، أو متقدّم، أو واسع. ويتميز أعضاء الحزب بطُموحات سياسية متشابهة، أو متقاربة. ويريدون تحقيق برنامج سياسي مُجتمعي، وطويل الأمد. بينما أعضاء ”الْجَبَّهَةَ“ هم أحزاب، أو تَنْظِيمَات، أو جماعات، أو جمعيات، أو تيارات، أو أندية، أو شخصيات. وهؤلاء الأعضاء في ”الْجَبَّهَةَ“، يختلفون نسبيا في أفكارهم، وفي تصوّراتهم السياسية، وَيَتَفَاوَتُونَ في طُموحاتهم. ورغم أن أعضاء ”الْجَبَّهَةَ“ هم هَيئات،

وَيَخْتَلِفُونَ فِي آرَائِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَجْتَهِدُونَ، فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، لِكَيْ يَعْمَلُوا بِشَكْلِ جَمَاعِي، بَغِيَّةَ تَحْقِيقِ مَهَامِ مُشْتَرَكَةٍ، أَوْ لِإِنْجَازِ بَرْنَامَجِ تَعَاوُنِي، عَلَى مَدَى قَصِيرٍ، أَوْ مُتَوَسِّطٍ.

2- "الْحَزْبُ" هُوَ تَنْظِيمٌ قَارٌّ عِبْرَ الزَّمَانِ، وَعَمُودِي، أَوْ تَرَاتُيبِي، فِي شَكْلِهِ التَّنْظِيمِي. وَيَحْتَوِي "الْحَزْبُ" عَلَى هَيْئَاتٍ قِيَادِيَّةٍ، وَوَسْطِيَّةٍ، وَقَاعِدِيَّةٍ. بَيْنَمَا "الْجَبَّةُ" هِيَ تَنْظِيمٌ مُؤَقَّتٌ، أَفْقِي، شَبْهُ خَالٍ مِنَ التَّرَاتُيبِيَّةِ. وَتَكَادُ "الْجَبَّةُ" تَتَلَخَّصُ فِي وُجُودِ هَيْئَةٍ تَنْسِيقِيَّةٍ، أَوْ تَقْرِيرِيَّةٍ، وَمُشْتَرَكَةٍ فِيمَا بَيْنَ عِدَّةِ أَحْزَابٍ، أَوْ تَنْظِيمَاتٍ. وَيَكُونُ "الْحَزْبُ" دَائِمًا مَنْظَمًا عَلَى صَعِيدٍ وَطْنِي. بَيْنَمَا يُمْكِنُ "لِلْجَبَّةِ"، حَسَبَ أَهْدَافِهَا، أَنْ تَكُونَ مَنْظَمَةً عَلَى صَعِيدٍ وَطْنِي، أَوْ جِهَوِي، أَوْ إِقْلِيمِي، أَوْ مَحَلِّي.

3- هَدَفُ "الْحَزْبِ" هُوَ تَحْقِيقُ طُمُوحَاتٍ، أَوْ أَهْدَافٍ. وَتَكُونُ هَذِهِ الْأَهْدَافُ فِي غَالِبِ الْحَالَاتِ نَسَقِيَّةً (systemiques)، أَوْ شُمُولِيَّةً، أَوْ مُجْتَمَعِيَّةً، وَعَلَى مَدَى طَوِيلٍ. بَيْنَمَا هَدَفُ "الْجَبَّةِ" هُوَ إِنْجَازُ مَصَالِحٍ عَمَلِيَّةٍ، وَجُزْئِيَّةٍ، خِلَالَ أَمَدٍ قَصِيرٍ (أَوْ مُتَوَسِّطٍ نَسَبِيًّا).

4- أَسْلُوبُ عَمَلِ "الْحَزْبِ" هُوَ: الْحَوَارِ (فِيمَا بَيْنَ أَعْضَاءِ هَذَا الْحَزْبِ)، ثُمَّ التَّقْرِيرِ، ثُمَّ الْإِنْضِبَاطِ فِي التَّنْفِيزِ. بَيْنَمَا أَسْلُوبُ عَمَلِ "الْجَبَّةِ" هُوَ: التَّنْسِيقُ (فِيمَا بَيْنَ الْمُؤَسَّسَاتِ الَّتِي تُكُونُ هَذِهِ الْجَبَّةَ)، ثُمَّ الْحَوَارِ، ثُمَّ التَّقْرِيرِ، ثُمَّ الْمُرُونَةُ فِي التَّنْفِيزِ.

5- لَيْسَتْ "الْجَبَّةُ" إِلَّا وَعَاءٌ تَنْظِيمِيًّا، هَدَفُهُ تَسْهِيلُ التَّنْسِيقِ، وَالتَّعَاوُنِ، وَالتَّكَامُلِ، فِيمَا بَيْنَ أَكْبَرِ عَدَدٍ مُمَكِّنٍ مِنَ الْقَوَى التَّقَدِّمِيَّةِ، أَوْ الثَّوْرِيَّةِ. وَلَا تَمْنَعُ "الْجَبَّةُ" أَيَّةَ قُوَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ (عَضْوَةٌ فِي هَذِهِ الْجَبَّةِ) مِنْ أَنْ تَحَافِظَ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا الْفِكْرِي، وَالسِّيَاسِي، وَالتَّنْظِيمِي، وَالْعَمَلِي.

6- "الْجَبَّاتُ" صِنْفَانِ: يَمِينِيَّةٌ، وَيَسَارِيَّةٌ. وَغَالِبًا مَا يَقْتَصِرُ صِنْفُ "الْجَبَّةِ الْيَمِينِيَّةِ" عَلَى غَايَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ تَدْبِيرِ خَوْضِ الْإِنْخِبَاتِ الْعَامَّةِ. فَإِنْ نَجَحَتْ فِي هَذِهِ الْإِنْخِبَاتِ، انْتَقَلَتْ إِلَى تَدْبِيرِ مِمَارَسَةِ السَّلْطَةِ فِي حُكُومَةٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ، أَوْ جِهَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ مَحَلِّيَّةٍ. بَيْنَمَا صِنْفُ "الْجَبَّةِ الْيَسَارِيَّةِ" يُرَكِّزُ عَلَى تَنْظِيمِ وَإِنْجَاحِ "النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ"

المُشتركة، دون إهمال التَّنسيق في الانتخابات العامّة، أو في مهام أخرى ترتبط بتحرير الإنسان.

18.3) لماذا يحتاج الشعب إلى جبهة قوى اليسار؟

يحتاج الشعب إلى إنشاء وتنشيط "جبهة قوى اليسار"، لأسباب مُتعدّدة، و مترابطة. أبرزها ما يلي:

1- السبب الرئيسي في احتياج الشعب إلى "جبهة قوى اليسار" هو التالي: يطمح المناضِلون إلى تغيير المُجتمع. فَيَدْعُونَ المواطنين إلى الانتظام في إطار "حزب"، أو في عدّة "أحزاب" سياسية تقدّمية، أو ثورية، أو يسارية. لكن هذه "الأحزاب" التقدّمية تميل دائماً إلى التوالد، أو الانشقاق، أو التكاثر، أو التعدّد، أو التّنوع، أكثر ممّا ينبغي. وكلّما أصبحت هذه "الأحزاب" التقدّمية، أو اليسارية، كثيرة، أو مختلفة، أو مُتعدّدة، أو متفرّقة، أو مشتتة، أو متنافسة، فإن هذه القوى تصبح كلّها صغيرة، وضعيفة، وغير مؤهلة لخوض "النضال الجماهيري"، وغير قادرة على إنجاحه. ولماذا؟ لأن الدّفاع عن مصالح جماهير الشعب يتطلّب مجهودات جبّارة، وتضحيات جسيمة، تفوق القدرات الجزئية المتوقّرة لدى أيّ حزب مُنفرد. ولأن الدّفاع عن مصالح جماهير الشعب يتطلّب أعداداً كبيرة من المناضِلين، ويحتاج إلى طاقات هائلة، وكفاءات مُتنوّعة، ونضالات مُتوالية عبر الزّمان. ولأن محاولة توحيد الأحزاب الثورية، أو اليسارية، في حزب واحد موحد، تبقى، في معظم الحالات، صعبة جداً، أو مستحيلة. وذلك لعدّة اعتبارات مُعقّدة. فنقول لأحزاب اليسار: «طيّب! خلال عقود متوالية، أنتم لم تستطيعوا أن تتوحّدوا في حزب واحد. وإن شئتم، إبقوا إذن مُتعدّدين كما أنتم، وحافظوا على استقلالكم التّنظيمي والسياسي. لكن إعملوا بشكل جماعي في إطار

”جَبْهَةٌ مَرْنَةٌ، وَمُبْدَعَةٌ!“! لَأَنَّ السَّبِيلَ الْوَحِيدَ لِتَحْسِينِ فَعَالِيَّةِ قَوَى الْيَسَارِ، هُوَ أَنْ يُشَارَكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُ مِنْ هَذِهِ الْقَوَى، فِي التَّنْسِيقِ، وَالتَّعَاوُنِ، وَالتَّكَامُلِ، وَفِي ”العمل الجماعي“، وَخَوْضِ النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، فِي إِطَارِ ”جَبْهَةٌ“ مُبْدَعَةٌ، وَمَرْنَةٌ.

2- إِذَا لَمْ تُوجَدْ ”جَبْهَةٌ قَوَى الْيَسَارِ“، فَالنتيجة الحتمية لذلك هي أن التَّنْسِيقَ، أَوْ التَّعَاوُنَ، أَوْ التَّكَامُلَ، أَوْ التَّحَالَفَ، أَوْ ”العمل المُشْتَرَكَ“، فِيمَا بَيْنَ قَوَى الْيَسَارِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالمْتَفَاوِتَةِ، سَيَصِيبُ صَعْبًا جَدًّا، أَوْ مُسْتَحِيلًا. كَمَا أَنَّ خَوْضَ ”النِّضَالِ الْجَمَاهِيرِيِّ الْمُشْتَرَكِ“ سَيَعْدُو هُوَ أَيضًا مُتَعَدِّرًا، أَوْ مُسْتَحِيلًا. وَقَدْ تُصْبِحُ قَوَى الْيَسَارِ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، بِلَا مُبَرَّرٍ، وَلَا فَائِدَةٍ.

3- إِذَا قُمْنَا بِتَحْلِيلِ الْوَضْعِ السِّيَاسِيِّ الرَّاهِنِ بِالْمَغْرِبِ، سَنَجِدُ فِيهِ ظَاهِرَةً سِيَاسِيَّةً غَرِيبَةً، وَمُعَبَّرَةً، وَخَطِيرَةً. وَهِيَ أَنَّ الْجَمَاهِيرَ الشَّعْبِيَّةَ لَا تَرَى ”أَحْزَابَ الْيَسَارِ“، أَوْ لَا تُحِسُّ بِأَنَّ ”أَحْزَابَ الْيَسَارِ“ مَوْجُودَةٌ، وَأَنَّهَا تَهْتَمُّ بِالدَّفَاعِ عَنِ الْمَصَالِحِ الْمَادِّيَّةِ أَوْ الْمَلْمُوسَةِ لِلْجَمَاهِيرِ. فَتَجِدُ هَذِهِ الْجَمَاهِيرَ نَفْسَهَا أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ مُضْطَرَّةً إِلَى تَنْظِيمِ نِضَالَاتِهَا بِشَكْلِ مُسْتَقِلٍّ عَنِ ”أَحْزَابِ الْيَسَارِ“. وَمِنْ بَيْنِ هَذِهِ النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ، الْمُنظَّمَةِ بِشَكْلِ بَعِيدٍ عَنِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ، نَذَكُرُ الْأَمْثَلَةَ التَّالِيَةَ: (1) حَرَكَةُ 20 فَبْرَايِرِ (فِي سَنَةِ 2011 م). (2) حَرَكَاتُ ”الْمُعْطَلِينَ“. (3) حَرَكَةُ خَرِجِي الْبَرْنَامِجِ الْحُكُومِيِّ «عَشْرَةُ آلَافِ إِطَارٍ»، الْمُطَالِبِينَ بِالِإِدْمَاجِ فِي سَلْكِ التَّدْرِيسِ الْعُمُومِيِّ. (4) حَرَكَاتُ اِحْتِجَاجِيَّةٍ فِي مَنَاطِقِ مُهْمَلَّةٍ مِثْلَ مَدِينَةِ الْحُسَيْمَةِ، وَغَيْرِهَا. (5) حَرَكَاتُ الْأَسَاتِذَةِ الْمُتَدَرِّبِينَ. (6) حَرَكَاتُ نِسَائِيَّةٍ. (7) حَرَكَاتُ الْأَطْبَاءِ وَالْمَرْمُضِينَ. (8) حَرَكَاتُ أَمَازِغِيَّةٍ. (9) حَرَكَاتُ تَدَوُّرٍ حَوْلَ الْحَقِّ فِي السُّكْنِ. (10) حَرَكَاتُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَرَاضِيِّ الْفِلَاحِيَّةِ الْجَمَاعِيَّةِ، أَوْ ”السَّلَالِيَّةِ“. (11) الْحَرَكَاتُ الْمَدَافِعَةُ عَنِ الْمَدْرَسَةِ الْعُمُومِيَّةِ أَوْ عَنِ جَوْدَتِهَا. (12) الْحَرَكَاتُ الْاِحْتِجَاجِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْعِلَاجِ الطَّبِيِّ، أَوْ بِالنَّقْلِ الْعُمُومِيِّ. (13) حَرَكَاتُ مَكَافِحَةِ الْفَسَادِ، أَوْ بِحِمَايَةِ الْمَالِ الْعَامِ. (14) حَرَكَةُ الدَّفَاعِ عَنِ حُقُوقِ الْمُسْتَهْلِكِينَ. إِلَى آخِرِهِ. وَإِذَا اسْتَمَرَّتْ ظَاهِرَةُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ النِّضَالِيَّةِ (الَّتِي تَخَوِّضُهَا الْجَمَاهِيرُ بِشَكْلِ مُسْتَقِلٍّ عَنِ

قَوَى اليسار)، فمن المُمْكِن أن تستنتج الجَمَاهِير بأن قَوَى اليسار فارغة، أو عاجزة، أو متخاذلة، أو غير مبدئية، أو انتهائية.

4- القَوَى المُجتمعية التي تُناصر الرأسمالية كثيرة، وقوية، ومتعاونة فيما بينها، سواءً على الصَّعيد الوطني، أم العالمي. ومصالحها المادية هي التي تُحَرِّكُهَا. فلا يمكن أن نواجه الرأسمالية وأنصارها، إلا إذا تَعَاوَنَت مُجَمَّل قَوَى اليسار، في إطار مُوحَّد، على شكل تَنسيقية، أو تحالف، أو فيديريالية، أو جبهة. لا يهم الاسم، أو الشكل، وإنما المهم هو المضمون.

5- الجَمَاهِير المعنية بمقاومة الرأسمالية المُستَغَلَّة، هم خصوصاً العمال، والفلاحون، والأجراء المُستَغْلُون، والمُهْمَشُون، والمُضْطَهَدُون. ولا يقدر أيّ حِزْب بِمُفرده على توحيد هذه الجَمَاهِير، وعلى إيصالها إلى خَوْض "النِضالات الجَمَاهيرية المُشتركة". بل القُوَّة الوحيدة المؤهَّلة لإنجاز تلك المهام هي "الجبهة" الثورية، أو اليسارية، التي تضمُّ أكثر ما يمكن من بين قَوَى اليسار.

4.18) ما هي المهمة الأسبق، هل هي توحيد

أحزاب اليسار، أم بناء جبهة قوى اليسار؟

1- عندما انتقدت «فيدريالية اليسار الديمقراطي»، وشروط العضوية فيها، أجبني مُناضِل من "حزب الاشتراكي الموحد" قائلاً: «لا ندعي أن "فيدراليتنا" تجسّد "جبهة قوى اليسار". وإنما هي عمل تمهيدي لإنجاز وحدة اندماجية فيما بين الأحزاب الثلاثة العُضوة في هذه "الفيدرالية"!!» وعليه، أجبْتُ هذا المناضِل، وقلتُ له: أن أيّ حِزْب هو حرّ في أن يتوحّد، أو أن يندمج، متى شاء، مع الحِزْب الذي يُعجبه. لكن المنطق السياسي يطرح المشكلة التالية: ما هي المهمة الأكثر

إِسْتِعْجَالًا، والتي لها الأسبقية، هل هي "توحيد" أحزاب اليسار في حزب واحد، أم هي بناء "جبهة قوى اليسار"؟ بعض المناضلين يريدون البدء بتحقيق «وحدة اندماجية فيما بين أحزاب اليسار، في إطار حزب واحد». ونحن نقول أن شروط هذا الهدف لم تتضح بعد بما فيه الكفاية. ومن الممكن أن التفاوض في التركيبة الطبقية لأحزاب اليسار قد لا تسمح بتوحيدها. لذلك سيبقى "توحيد" أحزاب اليسار صعبًا، أو مستحيلًا، في الفترة الحالية. حيث نلاحظ أن معظم قوى اليسار تتجاهل بعضها بعضًا، ولا تعرف بعضها بعضًا بما فيه الكفاية. وترفض أي شكل من الحوار، أو التنسيق، أو التعاون، فيما بينها. بل تحمل معظم قوى اليسار آراء مسبقة (préjugés)، وسلبية، عن بعضها بعضًا. ومناضلو كل قوة من بين قوى اليسار يفكرون، ويتصرفون، في إطار "عصبية حزبية" ضيقة، وشديدة، ومقلقة. لذا نقول، أن المهمة الأولى، والمستعجلة، المطروحة اليوم على قوى اليسار بالمغرب، ليست هي "توحيد" أحزاب اليسار في حزب واحد، وإنما هي تنظيم، وخصوص، "النضالات الجماهيرية المشتركة"، عبر التنسيق، والتعاون، والتكامل، في إطار "جبهة قوى اليسار". بشرط أن تكون هذه الجبهة "مرنة"، "ومبدعة"، و"موسعة"، لكي تشمل أكثر ما يمكن من القوى التقدمية، والثورية، واليسارية. وهذه الجبهة هي التي ستساعد على إنضاج شروط توحيد أكثر ما يمكن من قوى اليسار. ويلاحظ هنا القارئ (أو المستمع) أن التركيز على ضرورة خوض "النضالات الجماهيرية المشتركة"، يخرجنا من ميدان الكلام الغامض، والمراوغة السهلة، إلى ميدان الممارسة، العزير عند الماركسيين الثوريين.

2- لماذا نعطى الأسبقية لمهمة "بناء الجبهة"، وليس لمهمة "توحيد أحزاب اليسار في حزب واحد"؟ لأن دينامية "النضالات الجماهيرية المشتركة"، هي التي ستقوم بإنضاج شروط الوحدة. ولأن أحسن السبل التي توفر إمكانيات التقارب، والتعاون، والتكامل، والتفاعل، فيما بين قوى اليسار، بل توفر حتى إمكانيات إنضاج شروط توحيد بعض

قوى اليسار في حزب واحد، هي بالضبط سبيل المشاركة الجماعية في تنظيم وخوض "النضالات الجماهيرية المشتركة".

18.5) ما هي أهداف "جبهة قوى اليسار"؟

هدف "جبهة قوى اليسار"، في المرحلة الحالية، ليس هو تحقيق وحدة اندماجية في حزب واحد، تجمع كل القوى العضوة في هذه "الجبهة". وإنما هدف هذه "جبهة قوى اليسار" هو تحقيق التقارب، والتنسيق، والتحالف، والتعاون، والتكامل، فيما بين مجمل أعضاء هذه "الجبهة". ولا شيء يمنع أية قوة من بين قوى اليسار، التي ترغب في التوحد مع قوى أخرى، من أن تقوم، بشكل مواز، بكل التدابير التي ستمكنها من تهيئ، أو تحقيق، هذه الوحدة المبتغاة.

والغاية الأساسية من "جبهة قوى اليسار" هو: تنظيم، وتدبير، وإنجاح، "النضالات الجماهيرية المشتركة". والنضالات الجماهيرية المشتركة هي الممارسة النضالية المشتركة. ولا شيء يهّم أكثر من الممارسة، خاصة إذا أصبحت هذه الممارسة ثورية.

ولا ينحصر هدف "جبهة قوى اليسار" في تنظيم المشاركة في الانتخابات البرلمانية، والمحلية. بل من واجب "جبهة قوى اليسار" أن تحرص أيضاً على الربط فيما بين مجمل أنواع النضال المشروعة (سواء كانت في مواقع الإنتاج، أم في الشارع، أم في البرلمان، أم في الجماعات المحلية، أم في مجال الثقافة والفنون). كما يجب على "الجبهة" أن تحرص على إعطاء الأسبقية لتنظيم وخوض "النضالات الجماهيرية المشتركة"، دون إهمال المشاركة في الانتخابات.

وهذه السيرورة التي ستخلقها دينامية تنظيم وتدبير "النضالات الجماهيرية المشتركة"، هي التي ستوفر، في المستقبل، عملية تحضير، وإنضاج، شروط توحيد عدد معين من بين قوى اليسار، في إطار حزب واحد. وهدف الحزب، هو نفسه، هو خوض النضالات الجماهيرية

المُشتركة، أي المُممارسة النضالية الثورية المُشتركة، بهدف تغيير، وتَحْرِير، وتَثْوِير، العلاقات المُجتمعية القائمة داخل المُجتمع.

18.6) مَنْ هِيَ الْأَحْزَابُ الْمُؤَهَّلَةُ لِلْمُشَارَكَةِ فِي

جَبْهَةِ قَوَى الْيَسَارِ؟

منذ بداية التفكير في بناء "جَبْهَةِ قَوَى الْيَسَارِ"، يقودنا العقل فوراً إلى طرح أسئلة من الصَّنْف التالي: من هي القَوَى السياسية المؤهَّلة للمشاركة في "جَبْهَةِ قَوَى الْيَسَارِ"؟ ومن هي "قَوَى الْيَسَارِ"؟ وما هي مَقَائيس الانتماء إلى قَوَى الْيَسَارِ؟ وما هي معايير "الحزب المناضل"، أو "الحزب الثوري"، أو "الحزب اليساري"؟

المَقَائيس الرئيسية التي نُعرِّف بها "الحزب اليساري" هي التالية (ونشير الانتباه إلى أننا ننظر هنا إلى هذه المَقَائيس كَمُمَارَسَةٍ ثَوْرِيَّةٍ، وليس فقط كآراء نظرية، أو كَفَنَاعَات مَبْدِئِيَّة) :

1- مِقْيَاس التوفّر على **استقلالية** فكرية، وعملية. (بمعنى أنه يُشترط في الحزب المعني أن لا يخضع لتوجيهات أية جهة كانت).

2- مِقْيَاس إعطاء الأسبقية لممارسة **الدِّفاع عن مصالح العمال، والفلاحين، والأجراء المُستغلّين، والمُهمَّشين، والمُضطَّهدين، والمُستضعفين.**

3- مِقْيَاس **مناهضة الرأسمالية، والاستغلال الرأسمالي، والإمبريالية، والاستعمار، والطائفيّة (communautarisme).** والطموح إلى مُجتمَع متحرّر من الاستغلال الطبقي، ومن التمايز الطبقي، ومن الإِسْتِلاب (aliénation).

4- مِقْيَاس مناهضة مُجْمَل أشكال الظُّلم، والاستبداد، والفساد، والاستغلال، والاضطهاد، والقمع، والتضليل.

5- مقياس المساهمة في النضال المرحلي، من أجل نظام اقتصادي إنتقالي يَنْقُص من حِدَّة الاستغلال الرأسمالي، عبر تَقْنين "حد أدنى قانوني للمداخيل"، و"حد أقصى قانوني للمداخيل"، لا يتجاوز مثلاً قِسْمَة 1 إلى 8.

6- مقياس المُساهمة في النضال من أجل الديمقراطية، وفصل السُّلْط، واستقلال القضاء، وحقوق الإنسان، والحريّات الشخصية، والحريّات الأساسية (مثل حقوق التَنْظِيم، والفكر، والاعتقاد، والشفافية، والمُحاسَبَة، والنقد، والتظاهر، والاحتجاج، والإضراب، الخ). والدِّفاع عن حقوق الأقليات المُتنوّعة. والمساواة بين المرأة والرجل في حقوق المواطنة، إلى آخره.

7- مقياس الدِّفاع عن حرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، والفصل بين الدِّين والدولة، والفصل بين الدِّين والسياسة. وتحييد الدِّين عن المؤسّسات المدنية، وعن الاقتصاد، وعن القوانين.

8- مقياس الابتعاد عن كل القويّ التي تُعادي اليسار وقِيَمِهِ. ورفض التواطؤ الطبقي مع طبقة المُستغَلِّين الكبار، أو مع المؤسّسات الإمبريالية. ورفض النزعة اليمينية، والتطرّف، والطائفية، والمُحاصَصة. ومناهضة «العنف كوسيلة لمعالجة الخلافات السياسية». ورفض وُجُود المِليشِيّات.

9- مقياس تشجيع التَقَارُب، والتَعَاوُن، والتكامل، والتضامن، فيما بين مُجَمَل القويّ التقدّمية، والثورية، واليسارية، والاشتراكية، على شكل تنسيقات، أو تحالفات، أو جِبَهَات، تخدم مختلف أشكال النضال الجَمَاهِيرِي المُشْتَرَك.

يطرح بعض المناضلين (مثلاً من "حزب الطليعة") **شرط الالتزام** بـ «الاشتراكية العلمية، والمادية الجدلية، والمادية التاريخية». وهذا الشرط غير مُلائم، ولو أننا نَتَّفِق على أهمية استيعاب هذه النظريات. لأن الطرح المذكور أعلاه يُرَكِّز على الإيمان بمعتقدات نظرية. بينما المطلوب هو التَرَكِيز على الإِسْتِيعَاب العِلْمِي، وعلى التَثْقِيف الذَّاتِي،

وعلى مقياس الممارسة النضالية الثورية. زيادة على أن المعتقدات النظرية تبقى غير ثابتة، وغير مضمونة.

10- يطرح بعض المناضلين (مثلاً من "حزب النهج") شرط الالتزام بـ «حزب الطبقة العاملة، وبالذور القيادي، أو بالذور الطليعي، للطبقة العاملة». وهذا الشرط غير ملائم، لعدة أسباب. منها أنه يمكن أن توجد أحزاب يسارية، تدعي الالتزام بالطبقة العاملة، دون أن تستطيع الارتباط فعلياً، وعملياً، بالطبقة العاملة. كما يمكن، في فترة تاريخية، أن لا تقدر الطبقة العاملة، هي نفسها، على أن تكون طليعية، ولا حتى طبقة "لذاتها" (pour soi). وذلك لأسباب موضوعية، أو ظرفية، أو ذاتية⁽²⁶⁾.

◇ خلاصة جزئية :

الأحزاب المغربية التي تتوفر فيها حالياً، ولو بتسامح كبير، وبتفاوت نسبي، شروط "الحزب اليساري" هي أربعة (بالترتيب الأبجدي): حزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة، حزب المؤتمر الاتحادي، حزب النهج.

أما «حزب الاتحاد الاشتراكي» فقد تغير، ولم يعد لآ ثورياً، ولا اشتراكياً. بل أصبح يتأرجح بين موقعي الوسط واليمين. وتطور أيضاً «حزب التقدم والاشتراكية»، وتخلّى كلياً عن "تقدميته"، وعن "اشتراكيته"، وأصبح حزباً يمينياً. كما تحول «حزب الاستقلال»، وغدى يتأرجح بين موقعي اليمين واليمين المتطرف. ولا تتوفر في هذه الأحزاب المذكورة مقاييس "الحزب اليساري". ولم يعودوا مؤهلين للمشاركة في "جبهة قوى اليسار".

(26) أنظر وثيقة 'نقد التعامل مع النظرية الماركسية'، رحمان النوضه. ويمكن الوصول إليه في مدونة الكاتب: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

18.7) شروط العُضوية في "جبهة قوى اليسار"

1- **شَرَطُ العُضوية** في الحزب، أو التَنظِيم، المرشَّح للعضوية في "جبهة قوى اليسار"، هو أن تتوفر فيه، وبقدر كافٍ، "مَقاييس الحزب الِيساري" (المذكورة في النقطة السابقة رقم 4، تحت عنوان "مَن هو الحزب اليساري؟"، وفي النقطة رقم 13.6، تحت عنوان "مَن هي القوى المؤهَّلة للمشاركة في الجبهة؟")⁽²⁷⁾.

2- **مِن حَقِّ كلِّ قوَّةٍ** سياسية عضوة في "جبهة قوى اليسار" أن تحافظ على **استقلالها** التَنظيمي، والسياسي، والفكري، والنِضالي.

3- لا يحقُّ لأي عضو، أو مجموعة من الأعضاء، في "جبهة قوى اليسار"، أن يطلبوا من أيَّة قوَّةٍ سياسية أخرى، عضوة في هذه "الجبهة" (أو مرشحة للعضوية فيها)، أن تحلَّ تَنظِيمها، أو أن تتخلَّى عن قناعاتها، أو مواقفها، أو آرائها السياسية.

4- **واجب كل قوَّةٍ** سياسية عضوة في "جبهة قوى اليسار" هو **الالتزام الطَّوعي بالقرارات** والتوجيهات التي شاركت (هي نفسُها) في تقريرها، من داخل أجهزة "جبهة قوى اليسار". أمَّا القرارات التي لم تشارك في تقريرها، (أو التي حضرت إبان تقريرها لكنها لم توافق عليها)، فبإمكانها أن لا تُشارك مؤقتًا في تنفيذها. وهو ما أُسمِّيهِ بِـ "المُرونة" في تنفيذ القرارات. أمَّا مُطالبة الأعضاء بالانضباط التام

(27) وإبان التحضير لتنظيم مسيرة للمُطالبة بإطلاق سراح مُعتقلي جِرَاك منطقة الرِّيق، في يوم الأحد 8 أكتوبر 2017 بالدار البيضاء، رفضت "شبيبة فيديريالية اليسار" «أي تَنسيق مع "جماعة العدل والاحسان" الإسلامية، أو مع شبيبتها، حول الأشكال النِضالية المزمع اتخاذها من أجل دعم معتقلي جِرَاك منطقة الرِّيف». وأقدمت "شبيبة فيديريالية اليسار" على «طرده أعضاء من "شبيبة حزب الاتحاد الاشتراكي" الذين كانوا يحضرون اجتماعاً تَنسيقياً حول الإعداد لمسيرة وطنية دَعَمًا لمُعتقلي جِرَاك منطقة الرِّيف... بِمَبَرَّر أن «جِرْبهم كان من ضمن الأحزاب التي هاجمت جِرَاك الرِّيف، وَحَوَّت نُشطاء هذا الأخير». (المصدر: مقال نشره هشام العمراني، منشور على مَوْقع الإنترنيت "بَدِيل أنفو"، في يوم 27 سبتمبر 2017).

للقرارات، فيصلح للحزب، ولا يلائم الجبهة. وقد تؤدي كل محاولة لفرض الانضباط الصارم على كل الهيئات العضوة داخل الجبهة إلى تفجير هذه الجبهة.

5- واجب كل قوة سياسية عضوة في "جبهة قوى اليسار" هو الالتزام بأن تعي، وأن تحث، ومُجمل أعضائها، ومناضليها، وأنصارها، على المشاركة الفعالة في تنظيم، وخوض، وإنجاح، "النضالات الجماهيرية المشتركة" التي قررتها، أو التي تبنتها، "جبهة قوى اليسار".

8.8I) ما هي الأسباب التي تعوق بناء جبهة قوى

اليسار بالمغرب؟

رغم أن العقل السليم يصرُّ على ضرورة بناء "جبهة قوى اليسار"، لكي تكون هذه الجبهة مكلفة بتنظيم وإنجاح "النضالات الجماهيرية المشتركة"، فإن معظم قوى اليسار بالمغرب ظلت، منذ عقود متوالية، تتهرَّب من إنجاز هذه المهمة. وهذا تناقض غريب، وصارخ.

وبما أن قوى اليسار بالمغرب لم توضح لماذا تتهرَّب من بناء "جبهة قوى اليسار"، بشكل مكتوب وعلني، فإننا لا ندرك جيداً أسباب غياب هذا "النضال الجبهوي". فنضطر إلى تخيل هذه الأسباب المحتملة. وقد لا ترجع هذه الأسباب إلى صنف واحد من العوامل، وإنما قد تعود إلى سلسلة من العناصر المختلفة، والمترابطة فيما بينها. (وقد تكون هذه الأسباب مثلاً من قبيل: البنية الطبقية لكل حزب، مستوى الوعي السياسي، جودة التنظيم، نوعية التجارب المعاشة، عمق الثقافة، درجة النضج السياسي، البيئة المجتمعية،

الظرفية التاريخية، تَخَلَّفَ قِوَى اليسَّوار، تَخَلَّفَ الشعب، غياب التثقيف الذَّاتي المُتَوَاصِل لدى مُنَاضِلِي قِوَى اليسار، مَنَهِج التفكير المُستعملة، القِيم السياسية والأخلاقية المَحْمُولَة، الجُرْأَة، الطُّمُوح، وُجُود عناصر بوليسية متسرِّبة داخل بعض قيادات قِوَى اليسار، إلى آخره). ويحقُّ لكل مُنَاضِل أن يطرح تصوُّره الخاص لهذه الأسباب.

وأقترح هنا لائحة إضَافِيَة من **الأسباب، التي يمكن أن تساهم في تفسير عجز، أو تهرُّب، قيادات قِوَى اليسار بالمغرب من المُشاركة في بناء "جِبْهَة قِوَى اليسار".** وأعترف مسبقاً أنه من المُمكن أن تكون هذه الأسباب المُفسِّرة التي أقدمها هنا غير كافية لتفسير غياب "جِبْهَة قِوَى اليسار". وأهم هذه الأسباب، هي ما يلي:

1- فيما يخصُّ أصناف الأحزاب المُوجودة بالمغرب، نلاحظ **وُجُود 3 مَدَارِس أو مَذَاهِب سياسة مُختلفة، ومُتميِّزة.** وهي: (1) مدرسة الأحزاب "المَحْزَنِيَّة"، أو الخاضعة للسلطة السياسية (أي لِلْمَحْزَن، أو لِلْقَصْر المَلْكَِي). وهي يمينية، أو رجعية، وانتهازية، ولا تدخل في موضوعنا الحالي. (2) مدرسة الأحزاب التي **انحدرت من الحركة الوطنية التي ناضلت من أجل استقلال المغرب في سنوات 1950**، وخاصةً منها «حزب الاستقلال». ثمَّ «حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، ثمَّ «حزب الاتحاد الاشتراكي»، ثمَّ «حزب الطليعة»، ثمَّ «حزب المؤتمر الاتحادي»، ثمَّ «حزب الاشتراكي الموحد»، إلى آخره. وتتميِّز أحياناً هذه الأحزاب بما نُسمِّيهِ عَادَةً بِمُيُول نحو تِيَّار **"الاشتراكية الديمقراطية (la social-démocratie)"**. وهذه الأحزاب تَقْبَل، من فترة لأخرى، المُشاركة في "تَوَاطُؤ طَبَقِي" (collaboration entre classes sociales)، (باستثناء «حزب الطليعة»، و«حزب النهج»). وقد سَهَلَ تَحَالَف هذه الأحزاب الثلاثة (وهي: حزب الطليعة، وحزب المؤتمر، وحزب الاشتراكي الموحد) في «فِيدِرَالِيَة اليسار الديموقراطي»، ربَّما لأن مَذَاهِبَهَا السياسية تنحدر كلها من مَصْدَر مُشْتَرَك هو «حزب الاتحاد الاشتراكي». حيث تتحلَّى بِمَقْوَمَات سياسية مُتَشَابِهَة، أو مُتَقَارِبَة. (3) المَذَهَب الثالث هي مَذَهَب

الأحزاب التي **انحدرت من الحزب الشيوعي المغربي**. ومنها مثلاً «منظمة إلى الأمام»، ثم «حزب النهج الديمقراطي». ويتميزان نِسْبِيًّا بِتَبَنِي مَنْهَج ماركسي جذري. ويرفضان المُشاركة في أيّ "تواطؤٍ طبقي". الشيء الذي لا يعني بالضرورة أن جميع مواقفهما السياسية صحيحة. وقد ظلّ «حزب النهج» مَرْفُوضًا في مَجَال المُشاركة في «فيدرالية اليسار الديمقراطي». وذلك قد يرجع بالضبط إلى كون مذهبُه السياسي يَنحدر تاريخياً من مذهب «الحزب الشيوعي المغربي»، وليس من مذهب «حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، أو مذهب «حزب الاتحاد الاشتراكي». وهذه الفكرة هي مُجرّد أطروحة نظرية.

2- تَمِيل مُعظم قيادات قِوَى اليسار إلى الحفاظ على ما هو مألوف لديها. وتتهرّب من الدخول في تجارب سياسية من صنف جديد. **فَتَخاف من المُشاركة في بناء "جبهة قِوَى اليسار"**، أو "جبهة النضال الجماهيري المُشترَك". وتحتاط كثيراً من بناء هذه "الجبهة" كما لو كانت (زواجاً كاثوليكياً) يُحرّم فيه الطلاق. بل تنظر إلى مهمّة بناء "جبهة قِوَى اليسار" كأنها مُغامرة سياسية خطيرة. وهذا التَخَوُّف مبالغ فيه، بل غير مُبرّر. لماذا؟ لأن انخراط أيّ حِزب أو تَنظِيم في "جبهة قِوَى اليسار"، لا يَنقُص من استقلاليتِه الفكرية، والتنظيمية، والسياسية، والنضالية. وحتى إذا ما شارك أيّ حِزب يساري في "جبهة قِوَى اليسار"، يبقى دائماً بإمكان هذا الحِزب أن ينسحب من هذه الجبهة، في أيّ وقت أراد. كما يمكن لهذا الحِزب أن يشارك في بعض النضالات الجماهيرية المُشتركة التي تُقرّرها هذه "الجبهة"، كما يمكنه أن يرفض المساهمة في بعض "النضالات الجماهيرية المُشتركة" الأخرى التي لا تلائمُه. وهذا في إطار ما أُسميه بالانضباط المرن. وعليه، لا يوجد أيّ مُبرّر للتخوف من المُشاركة في "جبهة قِوَى اليسار".

3- نلاحظ باندهاش، وفي معظم الأحداث، أن قيادات قِوَى اليسار بالمغرب لا تُتقن بما فيه الكفاية فنّ معالجة التناقضات الداخلية،

أو البينية، التي يُمكن أن تظهر في كلِّ عمل جماعي، سواء كان هذا العمل الجماعي هو "الحزب"، أم "النضال الجماهيري المُشترك"، أم "الجبهة". ونجد هذه الظاهرة بقوة في عموم البلدان المسلمة، أو الناطقة بالعربية. ومن ميزات الشعوب المسلمة، أو الناطقة بالعربية، أنها لا تُثَقِّنُ فنَّ معالجة التناقضات الداخلية. فلا تقدرُ عموماً على الالتزام الثابت بالتنظيم، سواءً كان شكل هذا التنظيم هو القبيلة، أم التعاونية، أم النقابة، أم المقاولَة، أم الإدارة، أم الحزب، أم الجبهة، أم الوطن، أم القومية. حيث بمجرد أن تظهر تناقضات بينية داخل عمل جماعي مُحدّد، يُصاب فوراً معظم الأطراف المشاركون في هذا العمل الجماعي بالحيرة، والقلق، والشك، والتحفُّظ، والتوتر، والصراع، والصدّام، والعدوانية. ثمّ يتعرّض هذا العمل الجماعي، أو يفشل، أو يتوقّف. وما دامت التناقضات ظاهرة موضوعية، وعامة، وأبدية، فمن واجب أعضاء، وكوادر، وقيادات، قوى اليسار أن يتعلموا بجديّة فنَّ معالجة التناقضات الداخلية، أو البينية. وبدون إثقان هذا الفن، يستحيل النجاح في أيِّ عمل جماعي، ومهماً كان.

وبعض المسؤولين، في بعض قوى اليسار، يتهرَّبون من المشاركة في تأسيس وتنشيط "جبهة قوى اليسار". ويبرِّرون موقفهم قائلين: «تبقى "جبهة" قوى اليسار ثانوية بالمقارنة مع "حزبنا"، لأن "الجبهة" تأتي بمشاكل مُضنية، وتُبعدنا عن مهام تقوية "حزبنا" الخاص، أو تحوّل "حزبنا" إلى نكرة مجهولة داخل مجموعة جبهوية، واسعة، ومُبهمّة، من الأحزاب اليسارية!» ومثل هذا الرأي يتناسى أن "الحزب" ليس هدفاً في حدّ ذاته. وإنما هو وسيلة. بل هدف "الحزب"، وكذلك هدف "الجبهة"، هو تنظيم وخوض "النضالات الجماهيرية المُشتركة"، وإنجاحها، في اتجاه أفق تغيير، وتشوير المُجتمع. فإذا ابتعد "الحزب" عن تنظيم "النضالات الجماهيرية المُشتركة"، سيصبح وجود هذا "الحزب" غير مُبرَّر. وبعد ذلك، سيفقد هذا "الحزب" خصائصه النضالية الأصلية. ثمّ سيتطوّر نحو التواطؤ الطبقي، ثمّ الفساد، ثمّ الاضمحلال. (وهذا هو ما وقع تاريخياً في المغرب، بين سنوات 1956

و 2010 م، لِكُلِّ من "حزب الاستقلال"، ولِ "حزب التقدم والاشتراكية"، ولِ "حزب الاتحاد الاشتراكي".

* يقول بعض المسؤولين، في بعض قَوَى اليسار: «لا نقبل المُشاركة في جَبْهَة قَوَى اليسار إلا إذا ناقشنا، واتفقنا، على القضايا النظرية، وعلى المسائل البرنامجية، والتكتيكية، والاستراتيجية!» بينما المنهج السليم يُوصي بأن تكون هذه القضايا النظرية والاستراتيجية من اختصاص "الحزب". أمّا "جَبْهَة قَوَى اليسار"، فمهمّتها هي خصوصاً التركيز على تعبئة الجماهير، وعلى تنظيم، وتدبير، وإنجاح، "النضالات الجماهيرية المُشتركة"، وليس الاتفاق على القضايا البرنامجية، أو الاستراتيجية.

* يظهر أن **الطرف الذي يُثير التحفظ**، أو الرّفْض، لدى أحزاب "فيديرالية اليسار الديمقراطي"، في مشروع بناء جَبْهَة قَوَى اليسار، هو «حزب النهج». وقد يكون سبب رفض «حزب النهج» في مشروع الجَبْهَة، هو أن بعض المسؤولين، على الخصوص في قيادة «حزب الاشتراكي الموحد»، يحملون **عواطف تجاه «حزب النهج»** تتسم بـ "أحكام مُسبّقة" (préjugés)، أو بالحِيطَة، أو بالتخوّف، أو بالاستهجان، أو حتى بالكراهية. كأن قيادات الأحزاب الثلاثة في «الفيدرالية» لا يثقون في أنفسهم، أو لا يؤمنون بإمكانية تطوّر، أو تطوير، «حزب النهج». بينما كل من يعرف مختلف مناصلي اليسار، يُدرك أن مناصلي «حزب النهج» يُشبهون باقي مناصلي أحزاب اليسار الأخرى، ولا يختلفون عنهم إلا في قضايا جزئية، أو ثانوية.

* معظم قَوَى اليسار بالمغرب (مثل الأحزاب الثلاثة في «الفيدرالية») تهتمّ كثيراً بالانتخابات، وتهمل **النضالات الجماهيرية** التي تظهر بشكل مستقل، في مواقع الإنتاج، أو في الشارع، أو في الأقاليم المهمّشة.

* قد يوجد أيضاً من بين أسباب غيَاب جَبْهَة قَوَى اليسار بالمغرب، أن معظم قيادات أحزاب اليسار يُدركون أن الانخراط في

جبهة قوى اليسار يخلق دينامية نضالية، وتَصَاعُدِيَّة؛ وأن هذه الدينامية ستكون بالضرورة ثورية وجذرية؛ وأن هذه الدينامية ستكون خَطِرَةً على حزبهم الخاص، وحتى على مواقعهم الشخصية في قيادات أحزابهم. لهذا يُفَضِّلُونَ النَّأْيَ بِالنَّفْسِ عن المشاركة في تَشْيِيدِ جَبْهَةِ قَوَى اليسار، وعن "ديناميتها الخطرة".

* كلُّ قُوَّةٍ من بين قَوَى اليسار بالمغرب تميل عادةً إلى **تجاهل قَوَى اليسار الأخرى**، ولا ترضى بالحوار معها، ولا تقبل التَّنسيق معها، أو التَعَاوُن معها، أو التَّكَامُل معها، أو التَّحَالف معها.

* ضَعْفُ الوَعْيِ **بالحاجة الحيوية إلى تَكَامُل الطَّاقَات** (المَحْدُودَة، والمُسْتَتَة) المُتَوَفَّرَة لدى مختلف قَوَى اليسار الحالية.

* ضَعْفُ الوَعْيِ بأن استمرار غِيَابِ جَبْهَةِ القَوَى اليسارية، **وغياب النضال الجبّهوي**، يحكم على مُجْمَلِ قَوَى اليسار بأن تبقى مُسْتَتَة، وضعيفة، وفَاقِدَة لِأَيِّ دَوْرٍ، وبالتالي فاشلة.

* ضَعْفُ التثقيف **الذاتي المتواصل** لدى مُنَاضِلِي قَوَى اليسار بالمغرب.

* ضَعْفُ التَّعَامُلِ النَّقْدِيِّ مع مختلف قَوَى اليسار.

* ضَعْفُ المَنَاجِحِ الفِكْرِيَّةِ التي يفكّر بها مُنَاضِلُو وقادة قَوَى اليسار بالمغرب.

* ضَعْفُ التَّجَارِبِ، وضَعْفُ التَّكْوِينِ، لدى كثيرين من مُنَاضِلِي وكوادر قَوَى اليسار بالمغرب.

* غِيَابِ **حوارات صريحة، ونقدية، ومعمّقة**، فيما بين مُنَاضِلِي قَوَى اليسار.

* غِيَابِ تَحَالِيلِ نَقْدِيَّةِ، وأعمال فكرية، تُساهم في **بناء قناعات سياسية مُشتركة** فيما بين مُنَاضِلِي قَوَى اليسار.

* قِلَّةُ المُرُونَةِ في التفكير.

* ضَعْفُ الجُرَّةِ عَلَى اِبْتِكَارِ اَسَالِيبِ تَنْظِيمِيَّةٍ، وَاِبْدَاعِ اَسَالِيبِ نِضَالِيَّةٍ، تَكُونُ مِنْ نَوْعِ جَدِيدٍ.

١٨٠٩) هَلْ فِيدِيرَالِيَّةٌ أَحْزَابُ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ تُجَسِّدُ جَبْهَةً قَوِيَّ الْيَسَارِ؟

1- منذ نشأتها في سنة 2014 إلى اليوم (في سنة 2017)، ضُمَّت «فِيدِيرَالِيَّةُ الْيَسَارِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةُ» ثلاثة أحزاب فقط من بين قَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ (وهي أحزاب: «حزب الاشتراكي الموحد»، و«حزب الطليعة»، و«حزب المؤتمر الاتحادي»)، ورفضت مُشَارَكَةَ بَقِيَّةِ قَوَى الْيَسَارِ (خاصةً «حزب النهج»). (سنرجع فيما بعد إلى نقد الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ لِلعُضُويَّةِ فِي هَذِهِ «الفِيدِيرَالِيَّةِ»). بَيْنَمَا الْمَنْهَجُ الْجَبْهَوِيُّ الْيَسَارِيُّ أَوْ الثَّوْرِيُّ السَّلِيمُ، هُوَ الَّذِي يَحْرُصُ عَلَى إِشْرَاكِ أَكْبَرَ عَدَدِ مُمْكِنٍ مِنْ بَيْنِ قَوَى الْيَسَارِ، وَلَوْ تَفَاوَّتَتْ بَعْضُ مَوَاقِفِهَا النَّظْرِيَّةِ، أَوْ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ الْعَمَلِيَّةِ. وَهَذَا الشَّرْطُ (أَيُّ شَرْطِ التَّجْمِيعِ الْوَاسِعِ) لَا يَتَوَفَّرُ حَالِيًا فِي «فِيدِيرَالِيَّةِ الْيَسَارِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ».

2- تُوجَدُ عِدَّةُ أَنْوَاعٍ مِنَ النِّضَالِ. أَذْكَرُ مِنْ بَيْنِهَا هُنَا أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: النِّضَالُ فِي مَوَاقِعِ الْإِنْتِاجِ، النِّضَالُ فِي الشَّارِعِ، النِّضَالُ فِي الْبَرْلَمَانِ، وَالنِّضَالُ فِي الْجَمَاعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ. لَكِنْ عَمَلُ «الفِيدِيرَالِيَّةِ» اِقتَصَرَ فَقَطْ عَلَى التَّنْسِيقِ فِي مَجَالِ الْاِنْتِخَابَاتِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ. بَيْنَمَا الْمَنْهَجُ الْجَبْهَوِيُّ الْيَسَارِيُّ السَّلِيمُ يَحْرُصُ عَلَى الرِّبْطِ فِيمَا بَيْنَ كُلِّ أَنْوَاعِ النِّضَالِ الثَّوْرِيِّ الْمُمْكِنَةِ، دُونَ إِهْمَالِ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا. وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يَتَوَفَّرُ فِي «الفِيدِيرَالِيَّةِ». (ملاحظة: أَنَا أُخْتَلِفُ جُزْئِيًّا مَعَ «حزب النهج»). حَيْثُ أَعَارَضُ مَوْقِفَ "حزب النهج" الدَّاعِي بِشَكْلِ مُتَكَرِّرٍ، وَمِنْذُ عُقُودٍ، إِلَى مُقَاطَعَةِ الْاِنْتِخَابَاتِ. بَيْنَمَا أَنَا أَدْعُو إِلَى

المُشاركة في الانتخابات، سواءً كحزب، أم كجبهة، بهدف استغلال منابر البرلمان، والجماعات المحليّة، لفضح النظام السياسي القائم، ولتوعيّة الجماهير).

3- مقياس وجود جبهة القوى اليسارية هو، **الالتزام الممنهج والمتواصل**، بالتنسيق، وبالتحالف، وبالتعاون، وبالتكامل، في **مجمل النضالات الجماهيرية** (السياسية، والاقتصادية، والنقابية، والثقافية). وبعبارة أخرى، مقياس وجود جبهة قوى اليسار هو الالتزام بخطّ **النضال الجماهيري المشترك**، فيما بين أكبر عدد ممكن من قوى اليسار. وهذا المقياس لا يتوفر حاليا في «فيديرالية اليسار الديموقراطي».

4- بدأ عمل «الفيدرالية» بمناسبة انتخابات أكتوبر 2016. وبعد صدور نتائج هذه الانتخابات، ظهرت بسرعة خلافات، أو تناقضات، أو سوء تفاهم، على الخصوص فيما بين قيادتي «الحزب الاشتراكي الموحد»، و«حزب المؤتمر الاتحادي». وبعد هذه الأحداث، ظهرت «الفيدرالية» كأنها علقت، أو جمّدت، أو في حالة عطب. فشرط الديمومة والفعالية لا يتوفر حاليا في «الفيدرالية».

5- رغم وجود تحركات نضالية جماهيرية متنوّعة في الساحة السياسية (مثل نضالات الحراك في مدينة الحسيمة، ونضالات المعطلين، ونضالات عشرة آلاف إطار، ونضالات الجمعيات النسوية، ونضالات الجمعيات الأمازيغية، ونضالات الجمعيات الحقوقية، ونضالات حول الحريات الشخصية، إلى آخره)، فإن «الفيدرالية» لا تتفاعل كفيديرالية مع هذه النضالات الجماهيرية. فلا يتوفر حاليا شرط الالتزام «بالنضالات الجماهيرية المشتركة» في «الفيدرالية».

♦ خلاصة جزئية :

لا تعني حاليا «فيديرالية اليسار الديموقراطي» بـ «النضال الجماهيري المشترك»، ولا تجسّد عملا جبهويا فيما بين مجمل قوى اليسار، وإنما هي حاليا مجرد تحالف انتخابي.

I8.10 نقد شروط العضوية في فيديريالية أحزاب

اليسار بالمغرب

1- كان المطلوب من قيادات أحزاب «فيدريالية اليسار الديمقراطي»، أن تطرح ضمن شروط العضوية، في هذه «الفيدريالية»، عناصر تحتوي على بعض مقاييس الحزب اليساري (التي ذكرنا بها في بداية هذه المداخلة). لكن قيادات هذه الأحزاب الثلاثة طرحت ثلاثة شروط خارجة عن موضوع «العمل الجبهوي اليساري». فقد قرّرت قيادات الأحزاب الثلاثة في «الفيدريالية» ثلاثة شروط هي: (1) الالتزام بسقف الملكية البرلمانية، وعدم تجاوزه؛ (2) الالتزام بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية؛ (3) الالتزام بكون الصحراء الغربية منطقة مغربية». وهذه الشروط قد تصلح كشروط للعضوية في حزب، لكنها لا تليق بشروط العضوية في جبهة يسارية. لأن ما يهم «جبهة قوى اليسار»، ليس هو الاتفاق على أفكار، أو مواقف سياسية، وإنما هو المشاركة الفعلية في تنظيم وخوض «نضالات جماهيرية مشتركة».

2- الغريب هو أنه يمكن أن يقبل هذه الشروط الثلاثة المذكورة أعلاه، قرابة 30 حزباً من بين الأحزاب الليبرالية، و«المخزنية»، والخاضعة، واليمينية، والإسلامية الأصولية، والرجعية، الموجودة بالمغرب. (بما فيها أحزاب : التجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والعدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي، والأصالة والمعاصرة، إلى آخره). ولا تتوفر هذه الشروط في حزب وحيد فقط، هو «حزب النهج»، ولو أن الجميع، بما فيهم «الفيدريالية»، يشهدون أن «حزب النهج» هو حزب يساري. فيظهر أن مبرر وجود هذه الشروط، ليس هو بناء أسس النضال

الجَبْهَوِي الِيسَارِي، وإنما هو حيلة وُضعت لتبرير إقصاء «حزب النهج» من أيّ تَنسيق، أو عمل مُشترك.

3- إن تَوَفَّر هذه الشُّرُوط الثلاثة في أيّ حِزب كان، لا يعني، ولا يُثبت، أن هذا الحِزب هو حِزب مُناضِل، أو تقدّمي، أو ديمقراطي، أو ثوري، أو يساري. وإنما تعني هذه الشُّرُوط، أن هذا الحِزب، تتوفّر فيه الشُّرُوط الدُّنيا التي يُريد النظام السياسي القائم بالمغرب، أن تكون متوفّرة في كل حِزب مُرَخَّص بوجُوده في المغرب.

لِنَتَسَاءَل الآن : ما هو مُبرر وُجُود أَيْة جَبْهَة لِقَوَى اليسار؟ مُبرِّرها هو النِضال المُشترك، للدِّفاع عن مصالح الجَمَاهِير (من عمال، وفلاحين، ومأجورين، ومُهمّشين، ومُضطَّهدين). وما هي هذه المصالح الآنية؟ نذكر من بين هذه المصالح المرحلية على الخصوص: الشُّغل، السكن، التعليم، الصحة، القدرة الشرائية، النقل العمومي، وَقَف القَمْع، إطلاَق سراح المُعتقلين السياسيّين، فصل السُّلط، استقلالية القضاء، دولة الحق والقانون، حقوق الإنسان، الحريّات الشخصية، إلى آخره. فهل كانت شُروط العضوية في «الفيدرالية» (المَعْرُوضَة سابقاً) تتعلّق بالنِضال المُشترك للدِّفاع عن مصالح الجَمَاهِير الشعبية؟ كلاً، على خلاف ذلك، جاءت شُروط العضوية في «الفيدرالية» وهي تدور حول مواقف نظرية، أو سياسية، تُوجد فيها خلافات حادّة فيما بين قَوَى اليسار. وهذه الشُّرُوط الثلاثة لا تخدم مصالح الجَمَاهِير (المذكورة سابقاً). فهذا إذن مِنْهاج غير سليم.

♦ خُلاصَة جُزئية:

الشُّرُوط الثلاثة للعضوية في «الفيدرالية»، التي وضعتها قيادات الأحزاب الثلاثة، لا تخدم بناء جَبْهَة النِضال الجَمَاهيري واليساري المُشترك، وإنما تُعرقل بناء جَبْهَة يسارية تشمل أكبر عدد مُمكن من بَيْن قَوَى اليسار بالمغرب. لأن ما يَهُمُّ قيادات الأحزاب الثلاثة في «الفيدرالية»، ليس هو «النضال الجماهيري المُشترك»، وإنما هو التعامل الإيجابي مع النظام السياسي القائم في البلاد.

I8. II ما هي النجارب السابقة في المغرب، في

مَجَالِ الْعَمَلِ الْجَبْهَوِيِّ؟

1- بعض زعماء الحركة الوطنية بالمغرب، أمثال علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، أسسوا «كُتْلَةَ الْعَمَلِ الْوَطْنِيِّ» في سنة 1934 م. وقدّمت هذه «الكُتْلَةُ» دَفْتَر «مطالب الشعب المغربي» للسلطات الفرنسية المُستعمرة، في 1 ديسمبر 1934. وأثناء غياب الشخصيات التي قدّمت تلك «المطالب» مثل حسن الوزاني في الخارج، انتهز علال الفاسي هذه الفرصة، فأقدم على تَنظِيمِ الْمُؤْتَمَرِ الْأَوَّلِ لـ «كُتْلَةَ الْعَمَلِ الْوَطْنِيِّ»، وغير هياكلها في 25 أكتوبر 1936. فاضطر حسن الوزاني إلى الانسحاب من هذه «الكُتْلَةُ». ثم استغلّ المُقِيمُ الْعَامُ الْفَرَنْسِيِّ هذا الانشقاق، وقرّر حضر هذه «الكُتْلَةُ» في 18 مارس 1937.

2- تأسّست «الكُتْلَةُ الْوَطْنِيَّةُ» في سنة 1993 م. وكانت تضمّ أحزابًا باعتبارها «وطنية»، أو «ديمقراطية»، أو «وسَطِيَّة»، وليس باعتبارها أحزابا «يسارية» (وهي: «حزب الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب الاستقلال»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»). وكانت تُعْنَى بِالْتَنْسِيقِ، أو بِالْتَحَالْفِ، في مجالات الانتخابات، وفي تدبير العلاقات، أو التفاعلات، مع المؤسسة الملكية⁽¹⁾. ولم يكن يهَمُّها تجميع قَوَى الْيَسَارِ (forces de gauche) في جَبْهَةٍ. ولم تكن تَعْتَنِي بِخَوْصِ النِّضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ. فلا تدخل إذن هذه «الكُتْلَةُ الْوَطْنِيَّةُ» في موضوعنا الحالي حول العمل الجبهوي اليساري.

* وَأُعْلِنَ فِي سَنَةِ 2004 عَنْ إِنْشَاءِ إِطَارٍ لِلْتَنْسِيقِ فِيمَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْزَابِ يَسَارِيَّةٍ، تَحْتَ إِسْمِ: «تَجْمَعُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ».

ونسَمِّيه اختصاراً بـ «التَّجْمَع». لكن هذا الإطار وُجِدَ على الورق، ولم يُفَعَّل أبداً. وبالتالي فهذا الإطار لا يوجد على أرض الواقع. ولا نتكلّم عنه.

3- في سنة 2014، أُسِّسَت «فِيدِرَالِيَّة اليسار الديمقراطي». وتجمّع بين 3 أحزاب من اليسار (وهي: حزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وحزب المؤتمر الاتحادي). فيُطرح التساؤل التالي: هل «فِيدِرَالِيَّة اليسار الديمقراطي» تُجسِّدُ «جَبْهَةً قَوَى اليسار»؟

I8.12) ماذا يُمكن للمُنَاضِلين أن يفعلوه لِشَهيد العمل بِجَبْهَةٍ قَوَى اليسار؟

1- يمكن لِقِيادات قَوَى اليسار بالمغرب أن تستمر خلال مدّة إضافية طويلة في التهرّب من العمل بِجَبْهَةٍ قَوَى اليسار بالمغرب. أما المُنَاضِلون المتواجدون في قَوَاعِدٍ مُختلف قَوَى اليسار، والذين هم مُقتنعون بضرورة وُجُود «جَبْهَةٍ قَوَى اليسار»، يمكنهم أن يبقوا في مواقعهم الحزبية، لكن يتوجّب عليهم، من الآن فصاعداً، وبدون مزيد من الانتظار، أن يتحرّروا من «العصبية الحزبية الضيقة»، وأن يتجاوزوا الحدود المُصنّعة القائمة فيما بين أحزاب اليسار، وأن يقتربوا من بعضهم بعضاً كمناضلين قاعديين، وأن يتحاوروا فيما بينهم، وأن يبادروا بالتعاوُن، والتنسيق، والتكامل، في مجالات خوُص، وتنظيم، وتنشيط، أكبر عدد مُمكن، من «النضالات الجماهيرية المُشتركة».

2- السبيل الوحيد لتسهيل التعاوُن، والتكامل، فيما بين قَوَى اليسار، ولبناء «جَبْهَةٍ قَوَى اليسار»، هو المُشاركة في تنظيم وخوُص أكثر ما يمكن من «النضالات الجماهيرية المُشتركة».

3- السبيل الوحيد لإنقاذ قِوَى اليسار من التشرذم، ومن الموت البطيء، هو أن نَحْتَّ مُجْمَلِ الْمُنَاضِلِينَ الثوريين الحقيقيين على تفعيل مَنَهَجِ "النِضَالِ الْجَمَاهِيرِيِّ الْمُشْتَرَكِ" فيما بين قِوَى يَسَارِيَةٍ مختلفة، لكي يُصْبِحَ مَنَهَجًا وَاجِبًا، وَمُنَفَّذًا، وَمَصِيرِيًّا.

4- السبيل الوحيد للدفاع عن مصالح الجُمَاهِيرِ، هو الالتزام المُتَوَاصِلِ بِالمُشَارَكَةِ فِي تَنْظِيمِ وَتَنْشِيطِ أَكْثَرِ مَا يُمْكِنُ مِنَ "النِضَالَاتِ الْجَمَاهِيرِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ" (فيما بين أكبر عدد مُمَكِنٍ مِنْ قِوَى اليسار).

I8. I3] ما هي المبادئ التي ينبغي أن يسنوعها كل فَاعِلٍ مُرْشَحٍ لِلْعُضُوءَةِ فِي جَبْهَةِ قِوَى اليسار؟

1- المبدأ المُبَرَّرَ والمُؤَسَّسَ "لِلْجَبْهَةِ"، هو أنه، إذا لم نعمل بشكل جماعي داخل "جَبْهَةٍ"، بِمَعْنَى إِذَا بَقِينَا أَفْرَادًا مُشْتَتِينَ، أَوْ إِذَا مَكَّنَّا عَلَى شَكْلِ قِوَى صَغِيرَةٍ وَمُتَفَرِّقَةٍ، فَإِنْ مَصِيرُنَا الْحَتْمِيُّ هُوَ أَنَّا سَنَبْقَى كُلُّنَا ضِعَافًا، وَعَاجِزِينَ.

2- إذا كان توحيد عِدَّةِ قِوَى يَسَارِيَةٍ، أَوْ ثَوْرِيَةٍ، دَاخِلَ "حِزْبٍ" وَاحِدٍ، أَمْرًا صَعْبًا، أَوْ مُسْتَحِيلًا، فَإِنْ تَعَاوَنَ وَتَكَامَلُ هَذِهِ الْقِوَى الثَوْرِيَّةُ دَاخِلَ "جَبْهَةٍ"، هُوَ أَكْثَرُ سَهُولَةٍ (بِالمُقَارَنَةِ مَعَ إِجْرَازِ "وَحْدَةِ حِزْبِيَّةٍ إِنْدِمَاجِيَّةٍ").

وَخَوْضَ "النِضَالِ الْجَمَاهِيرِيِّ الْمُشْتَرَكِ"، مِنْ طَرَفِ عِدَّةِ قِوَى يَسَارِيَةٍ أَوْ ثَوْرِيَةٍ، هُوَ دَائِمًا أَقْلُّ صُعُوبَةً، وَأَقْلُّ كُلْفَةً، مِنْ "الْوَحْدَةِ الْحِزْبِيَّةِ الْإِنْدِمَاجِيَّةِ".

3- يُمْكِنُ لِقِوَى اليسار أَنْ تَبْقَى مُتَعَدِّدَةً، وَأَنْ تُحَافِظَ كُلَّ قُوَّةِ يَسَارِيَةٍ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا، وَعَلَى تَنْظِيمَاتِهَا، وَعَلَى آرَائِهَا الْمُخْتَلِفَةِ. لَكِنِهَا لَنْ تَقْدِرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ فَعَّالَةً، إِلَّا إِذَا ظَلَّتْ تَلْتَزِمُ بِالتَّنْسِيقِ النِضَالِيِّ،

وبالتحالف السياسي، وبالعمل الجبهوي، وبالنضال الجماهيري المشترك، فيما بين أكثر ما يمكن من القوى التقدمية، أو الثورية.

4- لتلافي أي سوء تفاهم فيما بين القوى المرشحة للمشاركة في "جبهة قوى اليسار"، يجب أن نذكر، وفي كل المناسبات، أن انخراط أية قوة سياسية يسارية في هذه "الجبهة"، لا يحرمها من حقها في أن تحافظ على استقلالها، على مستويات الآراء، والأفكار، والخط السياسي، والأشكال التنظيمية، والأساليب النضالية، والاختيارات التكتيكية، والاستراتيجية. فإذا صادق حزب مُشارك في "جبهة قوى اليسار" على تنظيم "نضال جماهيري مشترك" مُحدد، يمكنه أن يلتزم به. وإذا لم يُصادق هذا الحزب على خوض "نضال جماهيري مشترك" مُحدد، يمكن لباقي أعضاء "جبهة قوى اليسار" أن يُعفوا هذا الحزب مؤقتاً من ضرورة خوض هذا "النضال الجماهيري المشترك" المُحدد، الذي لم يُوافق عليه. وهدف "جبهة قوى اليسار"، هو تسهيل خوض أكثر ما يمكن من "النضالات الجماهيرية المشتركة"، وليس هو إجبار الأعضاء في "جبهة قوى اليسار" على المشاركة في كل "النضالات الجماهيرية المشتركة" المطروحة في الساحة.

5- المناضيل الثوري الحقيقي، أو الحزب الثوري الحقيقي، هو الذي لا يفرض أي شرط على من يريد المساهمة في "النضال الجماهيري المشترك"، باستثناء شرط واحد فقط، هو أن يكون هذا النضال في خدمة مصالح الجماهير الشعبية، أو مناصراً للعدالة المجتمعية، أو لمبادئ الديمقراطية، أو موجهاً ضد الرأسمالية، أو ضد أعداء الطبقة العاملة، أو ضد الرجعيين، أو ضد الحرب الإمبريالية، أو ضد الفاشية⁽²⁸⁾.

Voir Georgi Dimitrov, The fascist Offensive and the Tasks (28) of the Communist International in the Struggle of the Working Class against Fascism, on the site: https://www.marxists.org/reference/archive/dimitrov/words/1935/o8_o2.htm#s6

6- لا نَقْبِلُ مُشاركة الأحزاب الإسلامية الأصولية (مثل "جماعة العدل والإحسان") في النضالات الجماهيرية المشتركة، إلا إذا كانت ملتزمة عَليَّةً بمبادئ «حُرِّيَّةِ العَقيدة»، و«حُرِّيَّةِ العِبادة»، و«حُرِّيَّةِ عدم العِبادة»، و«فَصْلُ الدِّينِ عن الدولة»، و«فَصْلُ الدِّينِ عن السياسة».

7- حسب الاتفاقات المُبرمة فيما بين القَوَى المُشاركة في "جَبْهَة" القَوَى التقدِّمية أو الثورية، يمكن "للعمل الجَبْهوي" أن يتخذ أشكالاً مُتنوِّعة، ومُتطوِّرة، وذلك حسب الظروف القائمة في كلِّ بلد معني، وحسب نوعية تَنظيِّمات الجَمَاهير المَوْجُودة، وحسب مستوى نُضجها السياسي، على صعيد وطني، أو جهوي، أو قِطاعي، أو مَحَلِّي.

8- **المهام المُرشَّحة** لكي تكون أهدافاً "للعمل الجَبْهوي"، و"للنِضال الجَمَاهيري المُشترَك"، هي كلُّ ما يدخل ضمن **الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية الآنية للعمال، والفلاحين، والمأجورين، والحرفيين، والعاطلين، والمقْصيين، والمُهَمَّسين، والمُضطَّهدين**. وكلُّ الغايات التي تَنبُع من الحاجيات الحيوية للجَمَاهير الشعبية، وتلائم مستوى استعداداتها النِضالية في الظروف القائمة، يُمكن أن يتبناها "العمل الجَبْهوي"، وأن يناضل من أجلها. كما يمكن "للعمل الجَبْهوي" أن يشارك في كلِّ الحَرَكَات النِضالية، المُقترحة من طرف قِوى أُخرى، والتي تكافح ضدَّ القِوى الرأسمالية المُستغلَّة، أو ضدَّ الرَّجعية، أو ضدَّ الحَرْب الإمبريالية.

9- يجب أن يُدرك جيِّداً مُجْمَل المُناضِلين الفُرُوقات المَوْجُودة بين "الجَبْهَة" و"الحزب" (أنظر هذه الفروقات في النقطة السابقة تحت عنوان "ما مَعْنَى الجَبْهَة؟"). وهدف "الجَبْهَة" هو (على الخصوص) **تسهيل تَنظيِّم، وخَوْض، وإنجاح، نِضالات جَمَاهيرية مُشتركة**، مُتنوِّعة، ومُتتالِية. وهدف "الجَبْهَة"، ليس هو إعطاء الأولوية لإنجاز أهداف الأحزاب (المُكوِّنة للجَبْهَة)، وإنما هو إعطاء الأسبقية لتحقيق المصالح الملموسة لجَمَاهير الشعب، وعلى مدى قصير نِسْبِيًّا (وليس طويلاً). وأهمُّ مصالح الجَمَاهير تتلخَّص اليوم في: توفير الشَّغل، والسكن الرَّخيص، والعلاج الطَّبِّي، والنقل الجماعي، والتعليم،

والأجور العادلة، والعدل المُجتمعي، ووَوقَف القَمْع، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والحُرِّيَّات العامَّة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، والمُساواة بين الأُنثى والمُذكر، ودولة الحق والقانون، والعناية بالبيئة، والاستقلال الوطني، إلى آخره. ومن هذه الزاوية، فإن العمل المُوحَّد داخل "جِبْهَة" تقدِّمية، أو ثورية، هو أكثر صُعبَة، بالمقارنة مع العمل داخل الحزب. لأن العمل داخل "جِبْهَة" يتطلَّب انفتاحًا ذهنيًا واسعًا، ومُرونة كبيرة في التفكير، وفي التنفيذ. ويستوجب قُدرة عالية على معالجة التناقضات المُوجودة فيما بين الفرقاء المُختلفين، المُشاركين في "الجِبْهَة" المعنوية.

وبعض المُناضلين، أو بعض القوَى التقدمية، يقولون: «نحن نعارض توحيد العمل النضالي، ونرفض خَوْض النضال الجُمَاهيري المُشترك، المُقترح في السَّاحة، وذلك لأننا نختلف مع تلك القوَى اليسارية أو الثورية حول الكثير من القضايا التكتيكية، أو الاستراتيجية». وهذا منْهَج غير سليم في التفكير. لأن خَوْض نضال جُمَاهيري، مُشترك، وملموس، ومحدَّد، لا يتطلَّب الاتفاق على كلِّ القضايا التكتيكية، أو المتوسطة المدى، ولا على القضايا الاستراتيجية البعيدة المدى. وإنما يستوجب فقط الاتفاق على الحيثيات الملموسة لهذا "النضال الجُمَاهيري المُشترك"، المُقترح على مدى قصير. وأبرز هذه الحيثيات هي: أهداف هذا النضال، أو أشكال تنظيِّمه، أو تدبيره، وطُرُق إنجاحه.

وبعض المُناضلين، أو بعض القوَى التقدمية، يقولون: «نحن نعارض توحيد العمل النضالي، ونرفض خَوْض النضال الجُمَاهيري المُشترك، لأننا لا نرضى بالعمل مع قوَى يسارية هي أصغر حجمًا منَّا، أو أقلَّ قِدَمًا منَّا، أو أقلَّ شرعيَّةً منَّا». وهذا منطوق غير سليم. لأنَّ إنجاح نضالات الجُمَاهير، ضدَّ خصومهم الرأسماليين، يستوجب توحيد كلِّ الطَّاقات المكافحة، المَوجودة في المُجتمَع، سواءً كانت صغيرة أم كبيرة، قديمة أم حديثة. وإلَّا، فحتَّى القوَى السياسية التقدمية الكبيرة، ستتحوَّل إلى قوَى معزولة، أو ضعيفة، أو عاجزة، أو فاشلة.

10- بعض السياسيين، أو بعض القوي التقدمية المتذبذبة (مثل "حزب الاتحاد الاشتراكي"، أو "حزب التقدم والاشتراكية")، يضعون شروطاً تعجيزية، أو إقصائية، بهدف تلافِي أي عمل موحد، أو نضال مشترك، مع القوى اليسارية، أو الثورية. ثم يتسابقون نحو العمل المشترك مع القوى الرأسمالية، ولو كانت يمينية، أو رجعية، أو خاضعة للقصر الملكي. بل يقبلون خدمة تلك القوى الرأسمالية، والخضوع لها، حتى ولو كانت شروطها تقضي على استقلالهم السياسي.

I8.14) ماهي واجبات القوى العضوة في الجبهة؟

من بين الواجبات الخاصة، التي ينبغي على كل القوى المشاركة في "جبهة قوى اليسار"، أو في التحالف المنظم "لنضال الجماهير المشترك"، أن تلتزم بها، نذكر على الخصوص الواجبات التالية:

1- التحلي بمرونة كبيرة في التفكير، وفي الممارسة.
2- الصدق في المشاورات، والنزاهة في الالتزامات، والوفاء في التنفيذ.

3- التمسك بمشروعية تعدد آراء وأفكار القوى المشاركة في "جبهة قوى اليسار". وفي نفس الوقت، يجب الحرص على التزام مجمل هذه القوى، بالوحدة النضالية، في إطار تنفيذ "النضالات الجماهيرية المشتركة".

4- تلافِي عقد الاتفاقات الجزئية، بين قوى تقدمية قليلة، وإعطاء الأسبقية للتنسيق الموسع، وللتشاور العميق، والتأزر الشامل، والتعاون الصادق، والتكامل البناء، مع أكثر ما يمكن من القوى التقدمية، والثورية، واليسارية.

5- الالتزام المتواصل بـ : التواضع، والتنسيق، والتعاون، والتكامل، والاحترام المتبادل.

6- الحِرْصُ دائماً على الانطلاق من الرغبة في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية الملموسة للجَمَاهِيرِ الكادحة، وليس الانطلاق من نقط الخلاف النظرية، أو السياسية، أو الاستراتيجية، المَوْجُودَة فيما بين قِوَى اليسار.

7- الخصال التي يجب العمل على توفيرها في "جِبْهَة قِوَى اليسار"، هي أن تكون هذه "الجِبْهَة": **وَاسِعَة** (بمعنى أن تشمل أكثر ما يمكن من القِوَى التقدّمية، والديمقراطية، والثورية)؛ **ومرنَة** (بمعنى قابلة للتكيّف السريع مع الخِلافَات، ومع التَفَاوُتَات، ومع الصُعُوبَات، ومع المَفَاجَات)؛ **وكفّمة** (بمعنى أن يكون كَوَادِرُهَا عُلَمَاء، أو خُبْرَاء، في أكثر ما يمكن من المَجَالَات)؛ **ومُبدعة** (بمعنى قادرة على ابتكار أشكال وأساليب جديدة ومُلائمة في مجال النِضال).

8- التَعَوُّد على مُمارسة النَقْد، والنقد الذاتي، والمُراقبَة المُتبادَلَة، والمُحاسبَة المُتبادَلَة، كسبيل أساسي لتشخيص الأخطاء، وتصحيحها في أسرع وقت مُمكن.

9- الحِرْصُ على الانضباط التّام للقرارات المُشتركة (المُتفق عليها).

10- الحِرْصُ على إثْقَان الدِقَّة، والجَوْدَة، في تَنفِيز المَهَام، والقرارات المُشتركة.

11- السُرعة في اتخاذ المُبادرات، وفي تبديل الأشكال التَنظِيميّة، والأساليب النِضاليّة، وذلك في ارتباط بتَغْيِير الأوضاع القائمة.

12- حِرْصُ التَحَالف، أو الجِبْهَة، على الرِّبْط المُستمر بين تعبئة الجَمَاهِير، وتَنظِيمها، وتوعيتها، وثقيفها، وإشراكها بِحِمَاس في النِضالات الجارية.

13- عندما يَتَقَوَّى النِضال الجَمَاهيري المُشترَك، وعندما تَتَقَوَّى وحدة القِوَى الثورية، يُستحسن الحِرْصُ على التَحَلِّي بِاتِّخَاذ المُبادَرَات، بِالجرأة على الانتقال، من الدفاع، إلى الهجوم، في النِضالات الموجهة ضدّ القِوَى الرأسمالية.

14- حَثَّ التَّنْظِيمَاتِ المَحَلِّيَّةِ عَلَى حَوْضِ وَتَمْمِيَّةِ "النِّضَالِ الجَمَاهِيرِيِّ المُشْتَرَكِ"، عِبْرَ مَنَحِ الأُولَوِيَّةِ لِلتَّنْسِيقَاتِ المَحَلِّيَّةِ، ولِلاتِّفَاقَاتِ الجَهْوِيَّةِ، بِالمُقَارَنَةِ مَعَ التَّنْسِيقَاتِ عَلَى الصَّعِيدِ الوَطَنِيِّ.

15- ضَرُورَةٌ نَقْدٌ وَقَضْحٌ كُلُّ مَنْ يَفُومُ بِتَخْرِيبِ "النِّضَالِ الجَمَاهِيرِيِّ المُشْتَرَكِ"، سِوَاءً تَعَلَّقَ الأَمْرُ بِأَشْخَاصٍ، أَمْ بِتَنْظِيمَاتٍ، مَعَ الحِرْصِ فِي هَذَا الفِضْحِ عَلَى صَيَّانَةِ اسْتِمْرَارِيَّةِ وَحِدَةِ النِّضَالِ الجَمَاهِيرِيِّ المُشْتَرَكِ.

16- مَن مِهَامِ جَبْهَةِ القَوَى الِيسَارِيَّةِ، أَوِ الثَّوْرِيَّةِ، أَنْ تَشْرَحَ لِلجَمَاهِيرِ الكَادِحَةِ، لِمَاذَا يَجِبُ **الحَذْرُ مِنَ الأَحْزَابِ الدِّينِيَّةِ**، وَالاِبْتِعَادُ عَنِ الأَحْزَابِ الإِسْلَامِيَّةِ الأَصُولِيَّةِ. لِأَنَّ هَذِهِ الأَحْزَابَ الإِسْلَامِيَّةَ تَنَاصَرُ الرِّأْسَالِيَّةِ، بَلْ يَمْكَنُ أَنْ تَلْجَأَ إِلَى الإِسْتِقْوَاءِ بِدُولِ إِمْبِرِيَالِيَّةِ أَجْنَبِيَّةِ، وَأَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى قُوَّةٍ رَجْعِيَّةِ، أَوِ فَاشِيَّةِ (fasciste)، وَأَنْ تُقَاتِلَ ضِدَّ القَوَى الثَّوْرِيَّةِ. وَقَدْ تَحَاوَلَ الأَحْزَابُ الإِسْلَامِيَّةُ الأَصُولِيَّةُ تَغْلِيظَ الجَمَاهِيرِ، وَهِيَ تَقُولُ: «نَحْنُ حِزْبٌ مِنْ نَوْعٍ جَدِيدٍ، أَوْ اسْتِثْنَائِيٍّ، وَحِزْبُنَا لَيْسَ لِأَيْمِينِيَا، وَلَا يَسَارِيَا». وَهَذِهِ مِغَالَطَةٌ ضَخْمَةٌ. لِأَنَّ كُلَّ حِزْبٍ كَيْفَمَا كَانَ نَوْعُهُ، يَنْدَرِجُ حَتْمًا إِمَّا ضَمَّنَ أَحْزَابَ الأَيْمِينِ، أَوِ الوَسْطِ، أَوِ الِيسَارِ. وَحَتَّى أَحْزَابُ الوَسْطِ لَا تَقْدِرُ عَلَى الاسْتِقْرَارِ طَوِيلًا فِي مَوْقِعِ وَاسْطٍ، بَلْ تَمِيلُ، فِي جُلِّ الحَالَاتِ، نَحْوَ الأَيْمِينِ. وَالأَحْزَابُ الإِسْلَامِيَّةُ، إِسْوَةٌ بِكُلِّ الأَحْزَابِ الدِّينِيَّةِ فِي العَالَمِ، هِيَ فِي جَوْهَرِهَا، أَحْزَابُ رَأْسْمَالِيَّةِ، وَبِئْسَانِيَّةِ، وَمُحَافِظَةٌ. بَلْ يَمْكَنُهَا فِي ظُرُوفٍ خَاصَّةٍ أَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى أَحْزَابٍ رَجْعِيَّةِ، أَوِ فَاشِيَّةِ. لِأَنَّهَا تَسْتَعْلِلُ الدِّينَ فِي السِّيَاسَةِ، وَتَحْمَلُ فِكْرًا إِسْتِبْدَادِيًّا، أَوْ تَكْفِيرِيًّا، أَوْ إِقْصَائِيًّا، أَوْ مُطْلَقًا. وَتُعَادِي الحَدَاثَةَ، وَالدِّيمُقْرَاطِيَّةَ، وَحَقُوقَ الإِنْسَانِ. وَالحَلَّ الوَحِيدَ لِلتَّعَايِشِ مَعَ هَذِهِ الأَحْزَابِ الَّتِي تَسْتَعْلِلُ الدِّينَ فِي السِّيَاسَةِ، هُوَ تَشْرِيْعُ فَصْلِ الدِّينِ عَنِ السِّيَاسَةِ، وَفَصْلِ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ، وَضَمَانِ حُرِّيَّةِ العَقِيدَةِ، وَحُرِّيَّةِ العِبَادَةِ، وَحُرِّيَّةِ عَدَمِ العِبَادَةِ، وَالمُسَاوَاةِ بَيْنَ الأُنْثَى وَالمُذَكَّرِ، وَالتَّزَامِ جَمِيعِ مَكُونَاتِ المُجْتَمَعِ بِهَذَا التَّشْرِيْعِ.

17- عِنْدَمَا نَلْتَقِي بِمُمَثِّلِي أَحْزَابِ ثَوْرِيَّةٍ مِنْ بِلْدَانٍ أُخْرَى، مَعْرُوفَةٌ بِنِجَاحِهَا النِّسْبِيِّ فِي مَجَالِ بِنَاءِ "جَبْهَةِ" يَسَارِيَّةِ، أَوِ ثَوْرِيَّةِ، أَوْ

ديمقراطية، في بلدان مثل تونس، أو فرنسا، أو تركيا، أو اليونان، أو إسبانيا، وعندما نسألها عن "السير" في نجاحها في بناء «جبهة قوى اليسار»، يُجيبنا عادة هؤلاء الممثلين، أن هذا "السير" يكمن في التزام الأحزاب والمُناضِلين، المُخرطين في "الجبهة"، بالمبادئ التالية:

(أ) أن لا تَشترطَ النِّقاوَة الأيديولوجية، أو الاتفاق الفكري الشَّامِل على كلِّ شيء.

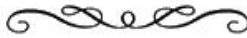
(ب) أن لا ترغب في أن تصبح "طليعة" للجبهة، أو "قيادة" للحركات الجماهيرية.

(ت) أن تُعطيَ دائماً الأسبقية إلى مصالح الشعب، وليس إلى مصالح حزبك الخاصة.

(ث) أن تتلَافى الوصول إلى وضعية فيها منتصرين ومنهزمين.

(ج) أن تتذكَّر دائماً أن "الجبهة" ليست حزباً طاهراً، وإنما هي مُجرَّد وعاء تنظيمي، مؤقت، ومرن، يهدف إلى تسهيل "نضالات" جماهيرية مُشتركة، على مدى قصير، أو متوسط.

ونتمنى لمُجمَل المُناضِلين، قيادات وأفراد، في قوى اليسار، أن يرقُّوا إلى مستوى التحلِّي بهذا "المنهج الجبهوي".



19) هل تختلف أحزاب اليسار حول اختيارات استراتيجية؟

تعاني بعض أحزاب اليسار من *ازدواجية في تصوّرها* لعملية الوصول إلى السلطة السياسية. فتارة، يعتقد بعض مناضليها أن *الوصول إلى السلطة* يستحيل بدون استعمال *العنف الثوري* (تبعاً لأطروحة فلاديمير لينين والبلاشفة). وتارة أخرى، يعتقدون أن الفوز في *الانتخابات* يمكن أن يكون سبيلاً سلمياً للوصول إلى السلطة. وهذه الازدواجية في التصوّر قد تؤثر سلباً على التوجّهات، أو على البرامج السياسية، أو على النضالات. بينما الفعالية السياسية تقتضي الانخراط الكلي، إما في استراتيجية العنف الثوري، وإما في استراتيجية النضال السلمي، وليس *التذبذب* المتواصل بينهما.

ويعتقد بعض المناضلين أن *المراهنة على صناديق الاقتراع* هي انحراف سياسي ساذج وعقيم. لأن منظومة الانتخابات مُتَحَكِّم فيها، ومغشوشة. ولأن هذه الانتخابات منظّمة بشكل يفرض تهميش قوى اليسار، أو يمنعها من الفوز. ولأن منطق هذه الانتخابات يمكن أن يفاقم ميل بعض مناضلي اليسار نحو استغلال هذه الانتخابات بعقلية انتهازية، أو نفعية، لجني امتيازات شخصية، أو لتحسين مواقعهم الطبقية. ولأن *النظام السياسي القائم يحرص باستمرار على أن لا تتحوّل هذه الانتخابات إلى سبيل ممكن لتغيير طبيعة هذا النظام*. ولأن هذا النظام «مُقفل» (verrouillé) بشكل مدروس بعناية فائقة، حيث لا يمكن لأي فاعل سياسي أن يُغيّره من داخله، سواءً عبر الحكومة، أم عبر البرلمانات، أم عبر المجالس المحلية، أم عبر السبيل الأخرى القانونية.

وعندما تحلّ كلّ مناسبة للانتخابات (البرلمانية أو المحلية)، يظهر من جديد الصراع السياسي بين قوى اليسار التي تريد *المشاركة*

في هذه الانتخابات، والقوى التي ترفضها. والمستحسن هو أن يصبّ النقاش بين قوى اليسار، ليس حول إشكالية المشاركة في الانتخابات (البرجوازية) بشكل عام أو مطلق، وإنما حول **نوعية المشاركة** المرغوب فيها. فإذا كان المطلوب هو تكرار نوع المشاركة في الانتخابات التي مارسها حزبي «الاتحاد الاشتراكي» و«التقدم والاشتراكية» خلال عقود متوالية (من سنوات 1975 إلى الآن)، فهذا النوع من المشاركة مرفوض، لأنه سخي، وعبثي، وعقيم. بل إن ذلك النوع من المشاركة حول حزبي «الاتحاد الاشتراكي» و«التقدم والاشتراكية» إلى أحزاب مشوّهة، ومدجّنة، ومسخرّة لتزكية النظام السياسي القائم، ولخدمة الرجعية، والفساد، والاستبداد. ومعلوم أن بعض أعضاء الأحزاب التقدمية يضغطون دائما لكي يُقبل هذا النوع من المشاركة في الانتخابات. لأنه يمكنهم من الحصول على مناصب تمثيلية، وعلى امتيازات مادية، وعلى تشريفات شخصية، وعلى فرص ملائمة لتحسين مداخيلهم، أو ممتلكاتهم، أو لتسريع ترقية المهنة. وإذا كان المطلوب هو نوع آخر من المشاركة في الانتخابات، نوع يستهدف استعمال المؤسسات التمثيلية (من برلمان وجماعات محلية) لمكافحة الفساد، والاستبداد، ولتوضيح استغلال الشعب، ولفضح خروقات القانون، ولتوعية جماهير الشعب، فهذا النوع من المشاركة مقبول، ومفيد، بل ضروري. فلا يحقّ أن تتحول المشاركة في الانتخابات إلى بديل عن المشاركة في النضالات الجماهيرية، وعن المبادرات اليسارية. بل ينبغي أن تكون هذه المشاركة ساحة إضافية، وموازية، ومكمّلة، للنضالات الجماهيرية في الميدان. فلا يقدر العمل داخل المؤسسات التمثيلية على أن يكون مفيدا للأحزاب الثورية إلا إذا كان جزءا من النضال الثوري الشامل، وليس بديلاً عنه. وأحزاب اليسار ملزمة بأن تحسم اختياراتها بشكل تام، وأن تُحدث قطيعة مع أطروحة فلاديمير لينين (V.I. Lénine) حول الوصول إلى السلطة عبر العنف الثوري. خاصّة وأن العنف الثوري يمكن أن يتحوّل إلى حرب أهلية مدمّرة. وتنبني فكرة تجاوز العنف

الثوري على **تجارب الثورات الحديثة**، في سنة 2011، في كل من تونس، ومصر، واليمن، (على خلاف حالي ليبيا، وسوريا). حيث أن إسقاط نظام مُستبد (أو على الأقل خلخلته عبر إسقاط رئيسه)، يمكن الوصول إليه عبر نضال جماهيري، سياسي، حاشد، سلمي، ومُتواصل، دون اللجوء بالضرورة إلى عنف ثوري شمولي⁽²⁹⁾. كما أن الحصول على الشرعية السياسية، سواء تُجاه داخل البلاد، أم تُجاه خارجها، **يَقْتَضِي الوصول إلى السلطة بِرِضَا الشعب، أي عبر انتخابات نزيهة، وليس بالقوة.**

ويعتبرُ مناظرون آخرون أن المُراهنة على **العنف الثوري** هي نوع من التَطَرّف السياسي. وَيَسْتَنْبِجُونَ أن **الواقعية السياسية**، أو الاعتدال السياسي، «يفترض بالضرورة» القَبُول بالنظام الملكي القائم. وأن الموضوعية السياسية تستلزم حَصْر كل النضالات المُقبلة «تحت سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية». ويُحوّلون «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية» إلى «حدّ مطلق»، أو «دُعْمَة» (Dogme). ثم يستعملون هذا «السَقْف» كمقياس، كلّمَا أرادوا الفرز بين ما هو مقبول، وما هو غير مقبول. **فِيكَبِّلُونَ هكذا فكرهم، وممارستهم**، دُون الوعي بهذا التكبيل، أو التقييد القَبْلِي. بينما **المُرونة الفكرية** تقتضي القبول ب «المَلَكِيَّة البرلمانية الديمقراطية»، إذا كان فعلاً بالإمكان تحقيقها. أمّا إذا ظلّ هذا النظام السياسي القائم يرفض بَعْنَاد تغييره إلى «ملكية برلمانية»، على مرّ عشرات السنين من التضحيات، فإن الحلّ البديل المنشود، يلزم أن يُصبح هو «الجمهورية البرلمانية الديمقراطية». لكن المهمّ، ليس هو **شكل السُلطة** (ملكية أم جمهورية)، وإنما هو **مضمونها** (أي نظام سياسي ديمقراطي). وينبغي أن تتجلّى هذه الديمقراطية في التناوب السلمي على السلطة، عبر انتخابات ديمقراطية، وعلى أساس الفصل فيما بين السُلط، وكذلك الكرامة، والحرية، والعدالة، والتضامن، وحقوق الإنسان.

(29) أنظر كتاب "كيف نسقط الاستبداد"، لعبد الرحمان النوضّة، على مدوّنته: <http://LivresChauds.Wordpress.Com>.

وكل مناضل يضع «سَقْفًا»، أو يُسَطِّر «حدًّا» سياسيا، ثم يُحَرِّم على نفسه تجاوز هذا «الحدِّ»، قد يفقد موضوعيته، أو قد يفقد حِسَّهُ النقدي، أو قدرته على التَّكْيِيف مع المستجدَّات. فهل هناك فرق بين شخص يجبره نظام سياسي استبدادي على احترام «خطوط حمراء» محدَّدة، وشخص آخر يفرض هو نفسه «خطوطاً حمراء» على نفسه، ويمنع نفسه من الطموح إلى أكثر من ذلك «السَّقْف»؟ أليس المناضل الثَّوري، هو الذي يتفاعل بحرية تامَّة مع كل مستجدات الواقع المجتمعي، ويهتدي في كل مناسبة بعقله وحده، ولا يقبل الخضوع لأي «حدِّ»، أو «سَقْف»، أو «مقدِّس»، أو «خطِّ أحمر»، سواء في فكره، أم في نضاله؟



20) هَلْ تَحْمِلُ أَحْزَابُ الْيَسَارِ تَصَوُّرًا مُوَحَّدًا حَوْلَ النِّزَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَطْلُوبِ؟

جَوَاب : منذ استقلال المغرب من الاستعمار الفرنسي، في سنة 1956، ظَلَّت قِيَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ تُطَالِبُ بِ "دَمَقْرَطَة" النِّزَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَلِكِيِّ الْاِسْتِبْدَادِيِّ. وَذَلِكَ هُوَ مَا زَالَ يُعَبَّرُ عَنْهُ الْيَوْمَ ثَلَاثَةَ أَحْزَابٍ يَسَارِيَّةٍ عِبْرَ مَطْلَبِ «مَلِكِيَّةِ بَرْلَمَانِيَّةٍ دِيمَقْرَاطِيَّةٍ». لَكِنْ النِّزَامُ السِّيَاسِيُّ الْمُسْتَبَدُّ لَمْ يَتَوَقَّفْ، إِلَى حَدِّ الْيَوْمِ، عَنِ التَّحَايَلِ، وَعَنْ رَفْضِ **أَيِّ إِصْلَاحٍ دِيمَوْقْرَاطِيٍّ حَقِيقِيِّ**. فَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ تَسْتَمِرَّ أَحْزَابُ الْيَسَارِ، خِلَالَ الْإِل 60 سَنَةٍ الْآخَرَى الْمُقْبَلَةِ، فِي الْمَطَالِبَةِ بِنَفْسِ الطَّلَبِ الَّذِي ظَلَّتْ تُطَالِبُ بِهِ خِلَالَ الْإِل 60 سَنَةٍ الْمَاضِيَّةِ، أَلَا وَهُوَ مَطْلَبُ «مَلِكِيَّةِ بَرْلَمَانِيَّةٍ دِيمَقْرَاطِيَّةٍ»؟

وَرِغْمَ عِنَادِ النِّزَامِ، لَا زَالَتْ بَعْضُ قِيَوَى الْيَسَارِ تُصِرُّ عَلَى أَلَّا يَتَجَاوَزَ نِضَالُهَا، الْحَالِي أَوْ الْمُقْبَلِ، «سَقْفَ الْمَلِكِيَّةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ»! وَالْقِيَوَى السِّيَاسِيَّةُ الَّتِي تَتَشَبَّثُ بِاحْتِرَامِ هَذَا «السَّقْفِ»، تَقْضِي عَلَى أَيَّةِ إِمْكَانِيَّةٍ لِلنِّضَالِ الْمُسْتَشْرَكِّ مَعَ قِيَوَى الْيَسَارِ الْآخَرَى الَّتِي تَرَفُضُ هَذَا «التَّسْقِيفَ». وَلَا يُعْقَلُ أَنْ تَسْتَمِرَّ أَيَّةُ قُوَّةٍ مِنْ بَيْنِ قِيَوَى الْيَسَارِ فِي تَقْيِيدِ نَفْسِهَا دَاخِلَ حُدُودِ شِعَارِ «سَقْفِ الْمَلِكِيَّةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ» خِلَالَ الْإِل 60 سَنَةٍ الْآخَرَى الْمُقْبَلَةِ.

أَلَمْ يَحِنَّ بَعْدُ الْوَقْتُ لِكِي تُرَاجِعَ مُجْمَلُ قِيَوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ شِعَارَهَا حَوْلَ طَبِيعَةِ النِّزَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَطْلُوبِ، عِبْرَ حَوَارَاتٍ صَرِيحَةٍ، وَدِرَاسَاتٍ مَعْمَقَةٍ؟ أَلَمْ يَحِنَّ الْوَقْتُ لِكِي تُبْلُورَ أَحْزَابُ الْيَسَارِ تَصَوُّرًا مُوَحَّدًا حَوْلَ طَبِيعَةِ النِّزَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَنْشُودِ؟ أَلَا تَقْتَضِي الْفِعَالِيَّةُ السِّيَاسِيَّةُ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ لِلنِّزَامِ السِّيَاسِيِّ الْمَطْلُوبِ، مُوَحَّدًا، وَاضِحًا، وَحَازِمًا؟ أَلَا يُسْتَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ شِعَارُ الْيَسَارِ مِنْ قَبِيلِ

الشعار التالي: «إمّا ملكية برلمانية وديمقراطية الآن، وإمّا جمهورية
برلمانية وديمقراطية الآن، ولا نقبل بأي بديل ثالث لهما» !



21) هل يلتزم مُناضلو اليسار بالأخلاق؟

جواب : يلتزم على العموم مناضلو قِوَى اليسار بالأخلاق. لكن الانتقادات الشفوية التي يتبادلها بعض مناضلي قِوَى اليسار عن بعضهم بعضاً قد تُشيرُ أحياناً، ضَمِينًا أو عَلَنِيًّا، إلى أن هذا **الالتزام بالأخلاق** لا يصل دائماً إلى مستوى مُرضٍ، أو كامل. خاصةً وأن المناضلين يعيشون في بيئة مُجتمعية (عربية، مسلمة) **أَلَقَتِ التَّطْبِيعَ مع الغشِّ؛** إلى درجة أن ممارسة الغش في المجتمع أصبحت تلقائية، أو غير واعية، أو غير محسوسة. ولم يعد الغشّ مألوفاً فقط في سلوكيات الحكّام والسائدين، ولكنه أصبح شائعاً أيضاً في الاقتصاد، وفي الإعلام، وفي التعليم، وفي المؤسسات الدينية، وفي الطب، وفي القضاء، وأجهزة الأمن، وفي الانتخابات العامة، إلى آخره. ولا تُشجّع قيادات أحزاب اليسار أعضاء أحزابها، بما فيه الكفاية، على ضرورة **الرّبط بين المبادئ السياسية الثورية، والأخلاق النبيلة.** كما لا تحثّها على ضرورة **الرّبط بين النظريات الثورية والممارسات الشخصية المألوفة.**

وإذا كانت بعض الجماهير لا تُعير اليوم كثيراً من الاهتمام إلى مناضلي اليسار، فقد ترجع بعض أسباب ذلك الإهمال إلى أن نسبة هامّة من هؤلاء المناضلين لا **يرقون إلى مستوى ما يقولونه.** وهل يمكن لمناضلين لا يجسّدون اليوم **القيم** التي يزعمون أنهم يريدون تحقيقها في المستقبل، أن يحضوا بثقة، أو تقدير، جماهير الشعب؟ وهل يُعقل أن ينتظر المناضل الثوري حصول نجاح الثورة المجتمعية في المستقبل لكي يختار في النهاية التحلّي بكل **الأخلاق الثورية**؟

ومن الممكن أن بعض المناضلين (مثل الذين يطمحون إلى الحصول على مسؤوليات رفيعة، أو الذين يرغبون في أن يُنتخبوا إلى مناصب تمثيلية) يظنّون أحياناً «أن **الأخلاق، أو الصدق، أو النزاهة،** لا يشكّلون ضرورةً كبيرةً في النضال». وبعضهم قد يعتقد داخل قرارة

نفسه السريّة أنه «إذا تخلل العمل النضاليّ المشترك شيء من الاحتيال، أو الكذب، أو الانتفاعية، أو الانتهازية، أو الغشّ، أو النفاق، أو الخداع، أو المناورة، فذاك ليس بمشكل خطير. يكفي أن تكون غاية هذا الاحتيال إيجابية، وأن يبقى هذا التحايل خفيّاً، أو غير مرئيّ، أو غير محسوس». وقد لا يدركون أن **التساهل مع النقص في الأخلاق، ولو كان طفيفاً، أو مُستتراً، فإنه يفتح الباب كاملاً لانتشار الغشّ، أو لتعميم الفساد.** وربّما لا يستوعب مثل هؤلاء المناضلين أن المال الحتمي لكل خداع هو الانفضاح، وأن **النضال المشترك يتناقض إطلاقاً مع أي شكل من أشكال الغشّ أو النفاق.**

قد نضطر، في ظروف قاهرة، تتعلّق بأمننا، إلى الكذب على الأعداء الطبقيين، لكنه من غير المقبول أن نكذب، أو أن نخادع، المناضلين الذين يناضلون إلى جانبنا. ولو كانت غاية هذا الكذب تظهر إيجابية. وكلما مورس التحايل، أو المغالطة، أو الغشّ، أو النفاق، في العمل النضالي، فإنه يقضي فوراً على الثقة المتبادلة فيما بين المناضلين، ويُدْمِر حتّى النضال المشترك هو نفسه.

ولكي يكون مواطن محدّد مناضلاً أو ثورياً، يلزمه، أولاً وقبل كلّ شيء، أن يكون **نزيباً وصادقاً.** وإذا ما ظهر شيء من الغشّ في سلوكه، أو في نضاله، تصبح ثوريته مُلغاة فوراً.

فإمّا أن يُبنى العمل السياسي على الالتزام التام بالأخلاق، وإلّا فإن الجماهير ستنظر إلى هذا العمل السياسي على أنه مجرد شكل من أشكال التفنّن في الانتهازية، أو الغشّ، أو الخداع. وكلّ عمل سياسي يتلوّث بالغشّ، ولو بقدر طفيف، سيُصنّف فوراً من طرف الجماهير كانتهازية مُستهجنّة. ولا يمكن لأيّ عمل سياسي أن يحظى باحترام، أو بتقدير جماهير الشعب، إلاّ إذا كان ملتزماً بشكل كليّ بالأخلاق.



22) مَا الْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْمُنَاضِلِ وَالْثَقَافَةِ؟

جَوَاب : سُؤال الثقافة يحيلنا إلى تحليل الفرق بين المناضل الحزبي، والمواطن العادي. وفي مجال الثقافة هذا، لا أنتقد فقط تقصير أحزاب اليسار كهيئات، بل أنتقد كذلك تهاون مناضليها كأشخاص.

مثلاً، خلال سنوات 1960، و 1970 م، كانت أحزاب اليسار بالمغرب تعطي أهمية معتبرة **لثقافة المناضل**. لأن خروج المغرب من الاستعمار الفرنسي كان حديثاً. ولأن الأحزاب الوطنية كانت تُحسّ أن العوامل التي جعلت استعمار بلاد المغرب في الماضي ممكناً، لا تنحصر في ضعف جيوش الدولة، أو في تخاذل الملوك، وإنما ترجع أيضاً إلى ضعف المستوى الثقافي لعموم الشعب. وكانت أحزاب اليسار تشترط في المناضل المرشّح للعضوية فيها، من بين ما تشترط فيه، أن يحمل **ثقافة متقدّمة، أو معمّقة، أو متنوّعة، أو متنامية**. ونقصد بالثقافة دراسة واستيعاب أكثر ما يمكن من التراث الفكري المكتوب للإنسانية جمعاء، بما في ذلك الفلسفة، والتاريخ، والعلوم الدقيقة، والاقتصاد، والقانون، وغيرها⁽³⁰⁾.

أمّا اليوم، وبعدهما حوّل النظام السياسي القائم الثقافة إلى مجموعة من الفنون، والتقاليد، والفولكلور، نلاحظ أن بعض أحزاب اليسار نسيت الدرس المستخلص من الاستعمار، وأصبحت تميل إلى **إهمال تثقيف مناضليها**. والدليل على ذلك هو أن مختلف قوى اليسار لا تتوفّر على مدرسة، ولو بسيطة، لتكوين مناضليها، سياسياً، ونظرياً، وثقافياً. ونسيت أحزاب اليسار أنها، كفاعل جماعي، تتحمّل مسؤولية السهر على تثقيف وتكوين أعضائها.

(30) أنظر وثيقتي : 1) "لا تخلطوا بين الثقافة والفنون"، 2) "إما ثقافة كونية، وإما الانحطاط"، للكاتب عبد الرحمان النوضّة، على مدوّنته: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

فهناك **تصوّران حزبيّان للمناضل**. التصوّر **الأول** يَقْنَعُ بأن يكون مناضل الحزب عمليّاً، ومكافحاً، مثل ”جندي من الدّرجة الثانية“ (Soldat de 2^e classe). أي أن يكون مناضلاً مؤهّلاً لتنفيذ «توجيهات القيادة»، دون الحاجة إلى حصول هذا المناضل على استقلالية في الفهم، والتفكير، والمبادرة، والنقد، والإنجاز. والتصوّر **الثاني** يشترط في المناضل العضو في الحزب، زيادة على ما سبق من كفاحية، أن يكون من مستوى ضابط ساميّ (Officier supérieur)، أو أكثر. فيطلب من المناضل، ولو كان قاعدياً، ليس فحسب أن يقدر على فهم مبررات وأهداف «توجيهات القيادة»، المطروحة للتنفيذ، بل أن يكون مؤهّلاً لتعويض القيادة، وبلورت تلك «التوجيهات» هو بنفسه، بكل حيثياتها وأبعادها المعقّدة، ووأن يقدر على إنجاز تلك «التوجيهات». لأن المطلوب من المناضل، ليس هو أن يكون مثل مواطن عادي، وإنما **أن يكون هو الأكثر تقدماً** بالمقارنة مع عامّة المواطنين العاديين.

أمّا اليوم، وفي ارتباط بتوجّه معظم الأحزاب نحو التركيز على المشاركة النفعية في الانتخابات، ونحو تضخيم أعداد الأعضاء في الحزب، ونحو التقيّد بسقّف الالتزام بالمؤسّسات التمثيلية للدولة، تميل بعض أحزاب اليسار إلى حصر مفهوم المناضل الجيّد في الشخص الذي ينخرط في عضويّة الحزب، ويناصر قيادته، وينضبط لتوجيهاتها، ويشارك في تعبئة الناخبين، أو في المظاهرات، أو في توزيع المناشير، إلى آخره. وهذه الخصال، إن كانت ضرورية، فإنها تبقى غير كافية. **لأن الجماهير تستند في تقييمها لجودة المناضل على مدى صدقه، ونزاهته، وفعاليّته، وثقافته، ودقّة تحاليّله، وصحّة استشرافه للمستقبل. ولأن فعالية المناضل تستوجب بأن تتوقّف لديه علاقة عقلانية بين المنطلقات والأهداف، وبين المبادئ والأساليب، وبين النظرية والممارسة. ويُفترض في المناضل، بالمقارنة مع المواطن العادي، أن يكون متقدّماً، أو طليعيّاً، في أكثر ما يمكن من المجالات. فيطلب من المناضل أن يكون ممتازاً في مجالات كثيرة، بما فيها الثقافة، والمعرفة، والعلوم، والأخلاق،**

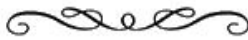
والقيم، والسلوك، والمبادرة، والإنتاج، والتطبيق، والفعالية السياسية.

وفي إطار نمط العيش الرأسمالي التبعي، المسيطر حاليا على المجتمع، غدى كثير من المناضلين مثل المواطنين العاديين، خاضعين في كل يوم لضغط مهامهم المهنية، ولواجباتهم العائلية الروتينية، دون القدرة على تخصيص جزء من وقتهم (اليومي، أو الأسبوعي) إلى **التثقيف الذاتي المتواصل على مدى الحياة**. بالإضافة إلى أنهم لا يمارسون التعاون والتكامل فيما بينهم. فيصبح معظم المناضلين، سواء كانوا قاعديين أم قياديين، مثل عامة المواطنين، ميالين إلى الاعتقاد أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم يفهمون كل شيء. بينما هم في الواقع يجهلون الكثير من القضايا (في الاقتصاد، أو القانون، أو التاريخ، أو الفلسفة، أو العلوم، أو التكنولوجيا).

فمن بين مظاهر أزمة قوى اليسار اليوم أن المناضل، أصبح مثل المواطن العادي، يكتفي بسمع الأخبار والأفكار السطحية، وبتقليد المقولات السياسية المتداولة في الساحة، لكنه يرفض، أو يتلافى، أو لا يقدر على، بذل جهد القراءة، والدراسة، والتحليل، والتمحيص، بهدف بناء آراءه على أسس مفحوصة، ومضبوطة. ولا يحسّ المناضل أنه يجهل الشؤون التي لا يدرسها. **فغالبية المناضلين، ومعظم المواطنين، يظنون أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم يفهمون كل شيء، وأن آراءهم هي على صواب مطلق في كل شيء، دون الحاجة إلى القراءة، ولا إلى الدراسة، ولا إلى العلوم الدقيقة، ولا إلى مجهود التثقيف الذاتي المتواصل**. فيسقط بعض المناضلين في الغرور، ولا يجرؤون على ممارسة الشك المنهجي في يقينياتهم. فكأن بعض المناضلين يفترضون أن المعرفة المطلقة، أو الفطرية، تنزل يوميا، وتلقائيا، وباستمرار، من السماء إلى عقول هؤلاء المناضلين. لكننا إذا أخضعنا معارف هؤلاء المناضلين إلى امتحان دقيق، فقد نجد أنها ناقصة، أو غير دقيقة، أو غير كفئة، أو غير ناضجة.

لنصوّر مثلاً مناظلاً (أو مواطناً) يجهل علماً محدّداً، أو قضية معيّنة، ولا يبذل أيّ جهد لدراستها (مثلاً في مجال الاقتصاد، أو القانون، أو التاريخ، أو الفلسفة، أو العلاقات الدولية، أو التكنولوجيا). في هذه الحالة المُفترضة، سيكون من العسير على هذا المناضل أن يعرف أنه يجهل هذه الأمور، أو أنه يتناقض مع بعض القوانين الدقيقة التي تضبطها. بل سيكون من الصّعب إقناع هذا المناضل بآراء مخالفة لآرائه المسبقة. ومن ميزات الجاهل أنه يصعب عليه الإحساس بجهله، وأنه لا يرى مُبرّراً لبذل جهود مضمّنة من أجل تنمية معارفه، أو فحصها، أو تقويمها. فكيف يُمكن، في مثل هذه الأوضاع، أن يكتسب هذا المناضل وضوحاً ثاقباً في مجالات فهم تناقضات المجتمع، وتحليل آلياته، واستيعاب الحلول الثورية أو الاشتراكية؟ وكيف يمكن لهذا المناضل أن يساهم في نقد مواطنيه، وفي تشييد المجتمع البديل؟ هذا مستبعد!

وعلى خلاف كثير من الظنون، يستحيل أن ينجح العمل السياسي، أو النضال الثوري، إذا بقي عفويّاً، أو سطحيّاً، أو مُتَهَاوياً (amateurisme). بل يحتاج النضال، ليس فقط إلى الكفاح العملي، ولكن أيضاً إلى العلم. ويتطلب النضالُ دراسةً واستيعابَ علوم دقيقة ومتعدّدة. فالنضال يجسّد الرغبة في تقويم أو تشوير المجتمع، فكيف يُعقل أن يقدر الشّخص (أو الحزب) على تقويم المجتمع إذا كان لا يفهم لا تاريخ هذا المجتمع، ولا آليات تطوّره؟ وهل يمكن لمناضل أن يكون جيّداً إذا كان يجهل الفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، والعلاقات الدولية، والتكنولوجيا؟



23) ما هو نقدك لِشِعَارِ "سَقْفِ الْمَلَكِيَّةِ البرلمانية"؟

جواب : أثناء "حركة 20 فبراير" بالمغرب، أي في سنة 2011، رَفَعَ بعض المناضلين المتظاهرين شعارَ «إسقاط النظام» السياسي القائم بالمغرب. وعَارَضَهُم مناضلون آخرون، يَنْتَمُونَ على الخُصُوص إلى «حزب الاشتراكي المُوَحَّد». وأراد أنصار «حزب الاشتراكي المُوَحَّد» تَحْجِيمَ هذا التوجُّه الجَدْرِي. ودَافَعُوا عن ضرورة «تَسْقِيفِ» مَطَالِبِ "حَرَكَةِ 20 فبراير"، عبر مَنَعِ تَجَاوُزِ «سَقْفِ الْمَلَكِيَّةِ البرلمانية». وغاية هذا «التَسْقِيفِ» هي منع رَفَعِ شعارِ «إسقاط النظام»، وَحَصْرَ الطُّمُوحَاتِ في حُدُودِ تَحْوِيلِ «الْمَلَكِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ» إلى «مَلَكِيَّةِ برلمانية». وَأُطْرُوِحَةَ «سَقْفِ الْمَلَكِيَّةِ البرلمانية» فيها جانبان. الجانب الأول هو مشكل «التَسْقِيفِ»، والجانب الثاني هو مشكل مَدَى قَابِلِيَّةِ شعارِ «الملكية البرلمانية» لِلإِنْجَازِ، وهل يُلَبِّي هذا الشِعَارُ الحاجيات الشعبية المَرْجُوةَ.

في الجانب الأول، يُرَادُ من «التَسْقِيفِ» منعَ حَمَلِ شِعَارِ «إسقاط النظام». وَيُرَادُ مِنْهُ مَنَعُ خَوْضِ أَيِّ نضالٍ يتجاوز «سَقْفِ» الْمَلَكِيَّةِ البرلمانية. ولماذا؟ لأن أنصار «سَقْفِ الملكية البرلمانية» يعتبرون أن إِقْحَامَهُمْ في أَيِّ نضالٍ يهدف إلى إسقاط النظام السياسي القائم، سَيَجْلِبُ عَلَيْهِمْ قَمَعًا شَرِسًا، بينما هُم لَيْسُوا مُسْتَعِدِّينَ لِلتَعَرُّضِ لِأَيِّ قَمَعٍ كَيْفَ مَا كَانَ. كما يعني «التسقيف» مَنَعِ الطُّمُوحِ الجَدْرِي (أو الرَادِيكَالِي) إلى النضال الجماهيري المُشْتَرَك. فَ «التسقيف» يريد منع تجاوز درجة مُحدَّدة في خوض النضال المُشْتَرَك. وفي الماضي، كانت هَرَآوَاتِ القَوَاتِ القمعية هي التي تمنعنا من أن نكون «جَدْرِيين» أو «رَادِيكَالِيين» في نضالاتنا. والآن تأتي أَبْوِيَّةُ "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد"، وَتَصَفُّعُنَا بِ «التَسْقِيفِ»، وتمنعنا من الطموح إلى مَا هو أكثر

من هذا «السَّقْف» المفروض. وكل «تَسْقِيف» في مجال النضال الجماهيري المشترك هو كَبْتُ، وَخَنَقٌ، وَمَنْعٌ، وَقَمْعٌ. وعكس «التَسْقِيف» هو تشجيع حُرِيَّةِ الإبداع، وتحرير الطُّمُوحات، وإِطْلَاقِ الطَّاقَاتِ، وَدَعْمِ الجُرْأَةِ، وَمُنَاصَرَةِ الثَّوْرِيَّةِ، وَالتَّفَهُّمِ لِذَوَاعِي الجَذْرِيَّةِ. والمُحَيِّرُ هو أَنَّهُ يَصْعَبُ عَلَيْنَا فَهْمُ كُلِّ أَسْبَابِ إِنْشِغَالِ "حزب الاشتراكي المُوَحَّد" بِهِمْ «تَسْقِيف» النضالات الجماهيرية المشتركة بِـ «سَقْفِ المَلَكِيَّةِ البرلمانية». فَتَسْأَلُ : لماذا يحمل "حزب الاشتراكي المُوَحَّد" هَمَّ حَصْرِ الصِّراعِ الطَّبَقِيِّ فِي حُدُودِ دُنْيَا؟ لماذا يَحْبِسُ الصِّراعِ الطَّبَقِيِّ فِي إِطَارِ قَانُونِي مُكَبَّلٍ، أَوْ فِي إِطَارِ مَوْسَّسَاتِي ضَيْقٍ؟ لماذا يخاف من أن تتطوَّر النضالات الجماهيرية إلى حدِّ تهديد سيطرة الطبقة السائدة؟ لماذا يخاف من أن تَطْمَحِ الجماهير الثائرة إلى «إسقاط النظام السياسي» (وذلك بَغَضِ النظر عن ظَرْفِيَّةِ حَمَلِ هذا الشِّعَارِ، أَوْ عَنِ مَدَى وَاقِعِيَّتِهِ أَمْ لَا)؟ لماذا يَتَطَوَّعُ تَلْفَاقِيًّا "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" لِتَقْدِيمِ هذه الخِدْمَةِ الوَقَائِيَّةِ بِالْمَجَّانِ إِلَى الطبقة السائدة؟ لماذا لا يُسَانِدُ "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" تَجَرُّؤَ الشَّعْبِ عَلَى الطُّمُوحِ إِلَى إسقاط النظام السياسي القائم؟ لماذا يُحَاوِلُ هذا الحزب مَنَعَ الشَّعْبِ مِنَ النُّضَالِ، وَمِنَ الْإِنْتِصَارِ؟

وما هو تصوُّرُ أنصار «سقف الملكية البرلمانية» لِمرَاحِلِ التَطَوُّرِ التاريخي للمُجْتَمَعِ المغربي؟ وما هي رُؤْيُوتُهُمْ لِمرَاحِلِ تطوُّرِ الصِّراعِ الطَّبَقِيِّ فِي المغرب؟ ولماذا يلزم في المرحلة الحالية أن لا نجتاز «سقف الملكية البرلمانية»؟ وما هي المنافع السياسية التي سَنَجْنِيهَا فِي حالة إبقاء طموحنا الثوري تحت «سَقْفِ المَلَكِيَّةِ البرلمانية»؟

وفي الجانب الثاني، إذا حاولنا تحليل شعار «المَلَكِيَّةِ البرلمانية»، سنجد أن طموح أنصار هذا الشِّعَارِ يَنْحَصِرُ فِي حُدُودِ تَغْيِيرِ شَكْلِ النِّظامِ السِّيَاسِيِّ المَلَكِيِّ. وَلَا يَجْرُؤُ هذا الشِّعَارُ عَلَى الطُّمُوحِ إِلَى استبدال النظام المَلَكِيِّ بنظامٍ آخَرَ. وَلَا يَتَسَاءَلُ أنصار شعار «المَلَكِيَّةِ البرلمانية» هَلْ يُمَكِّنُ حَقًّا إِصْلَاحَ النِّظامِ السِّيَاسِيِّ الحَالِي القائم، وَتَحْوِيلِهِ إِلَى «مَلَكِيَّةِ بَرْلَمَانِيَّةٍ»؟ وَيُرِيدُ أنصار شعار

«الملكية البرلمانية» الانتقال من ملكية «مخزنية»، أو «تفديية»، أو مُطلقة، أو إسبندائية، إلى ملكية تُمارسُ المُلْك، دون أن يتدخل المَلِكُ في تسيير الحُكُومة، وفي تقرير شُؤون البلاد. ويهدف أنصار شعار «الملكية البرلمانية» إلى نَقْل الصِّلاحيَّات السياسية، المُخَوَّلة حَالِيًّا لِمَلِكٍ وِرَائِي، وغير قَابِلٍ لِلنَّقْد، ولا لِلمُراقِبة، ولا لِلمُحاسبة، ونَقْل هذه الصِّلاحيَّات إلى رَئِيسِ حُكُومة، يَتَمَيَّزُ بِكونه مُنتخَبًا، خلال عَهْدَة (mandat) مُحدَّدة (غير قَابِلَة لِلتَّمديد)، وخاضعًا لِلنَّقْد، وللمُراقِبة، وللمُحاسبة، ولِلإِقَالَة. وهل هذا التَّصوُّرُ مُمكنُ الإِنجازِ ؟

ولَم تكن «الملكية البرلمانية» فقط مرفُوضة من طرف مَلِكِ المَغرب، خلال العُقُود التي تَلَّت الاستقلال الشكلي للمَغرب في سنة 1956، بل كان الكلام عنها ممنوعا، ويُعاقِبُ القانونُ عليه بِالْحَبْسِ (مثلما حدث للمناضل النقابي نُوبير الأَمْوي الذي حُكِمَ عليه بِسِنْتين من الحبس انتقامًا على كلامه عن «مَلِكٍ يَسُودُ وَلَا يَحُكُمُ»، أثناء استجوابه مع جريدة "البَّاييس" الإسبانية في سنة 1992).

ونلاحظ اليوم أن أنصار شعار «الملكية البرلمانية» لم يطرحوا على أنفسهم الأُسئلة التالية: هل يمكن حَقًّا لِلمَلِكِيَّةِ بِالْمَغرب أن تتنازل عن صِلاحيَّاتها المُطلقة لصالح حُكُومة، أو رَئِيسِ وزراء، مُنتخَبين؟ وما هي العناصر الجديدة في الوضعية السياسية في البلاد، التي تُثَبِّتُ أن «الملكية البرلمانية» أصبحت اليوم مُمكنة التحقيق؟ وهل يمكن فرض «الملكية البرلمانية»، بينما مُجمل الأحزاب والنُّخَبِ السياسيَّة، التي تُنْتخَبُ عَادَةً في البرلمان، وفي المجالس المحلية، تُعارضُ كُلَّها هذه «الملكية البرلمانية»، وتُدافع على ضرورة بقاء المَلِكِيَّةِ المُطلقة العَتِيقَة؟ وهل أَوَجَدَت الحركة التقدِّمية بِالْمَغرب (بما فيها قوى اليسار، وأنصار «الملكية البرلمانية») مِيزانَ قِوَى جَدِيد، وَكَافٍ لِإِجْبَارِ المَلِكِ على التنازل عن صِلاحيَّاته المُطلقة؟ وهل يمكن أن يقبل المَلِكُ التنازل عن سلطاته في مجالات قِيَادَة الجَيْش، وَأَجْهَزَة الأَمْن، والعلاقات الخارجية، ووزارات السِّيَادَة؟ وهل يمكن أن يقبل الملك التَخَلِّيَ عن تقرير السياسات الاستراتيجية للبلاد في المجالات

الاقتصادية، والمالية، والسياسية، والمجتمعية، والدينية، والثقافية، والإعلامية؟ وهل يمكن أن يقبل الملك أن يصبح البرلمان هو الذي يَصَوِّتُ بحرية، بالقبول أو بالرفض، على ميزانيات مؤسّسة الملك، بما فيها ميزانية «القائمة المدنية» (أجرة الملك)، وميزانيات قصوره، وحاشياته، الخ؟ ومن سيتفاوض مع الملك حول نقل سلطاته إلى حكومة مُنتخبة؟ وخلال كم سنة ينبغي أن نطالب بـ «ملكية برلمانية» قبل أن يحق لنا أن نستنتج أن الملكية بالمغرب مُتَعَنِّتة في رفض هذا المطلب؟ وما العمل في حالة إذا استمرت الملكية بالمغرب في الرفض التام لهذا المطلب؟



محمد الساسي هو من بين المدافعين المُتحمسين عن أطروحة منع النضالات الجماهيرية من تجاوز «سقف الملكية البرلمانية»، ومن تجاوز سقف الرأسمالية. وهذا «التسقيف» يكبت الطموحات الشعبية، ويكبل الطاقات الثورية، لدى الجماهير الكادحة، بدلاً من تعبئتها، وتحريضها، وتشجيعها، وتحريرها. (ورغم أنني متيقن من استحالة تحقيق «الملكية البرلمانية» في المغرب، ورغم أنني أعتبر هدف «الملكية البرلمانية» مجرد وهم بورجوازي صغير، بسبب تشدد أقطاب النظام السياسي القائم في المغرب، في أنانيتهم، وفي إنتهازيتهم، وفي عنادهم، وفي غطرستهم، وفي استبدادهم، فأني سناقش أطروحة محمد الساسي حول «الملكية البرلمانية» كأنها ممكنة الإنجاز في مستقبل قريب).

يدعو محمد الساسي إلى النضال، وإلى التضحية، من أجل تحقيق هدف دقيق، هو «الملكية البرلمانية». ويغدو عنده السبيل لتحقيق «الديموقراطية» هو إنجاز «الملكية البرلمانية». وعلى ما يظهر، لم يتساءل محمد الساسي: من هو الطرف الذي سيكون المُستفيد الأكبر من نظام «الملكية البرلمانية»؟ هل سيكون الشعب هو أول مُستفيد من هذه «الملكية البرلمانية»؟ ربما يعتقد محمد الساسي أن نزع

السلطات المُطلقة من الملك أثناء الانتقال من «المَلَكِيَّة المُطلقة» إلى «المَلَكِيَّة البرلمانية»، سَيُودِّي آليًّا إلى انتقال هذه السُلطات إلى مُنتخبي أحزاب اليسار المُتواجدين في البرلمان، وفي الحكومة، إلى آخره. وهذا اعتقاد خاطئ. لماذا؟ لأن الأفراد المؤهلين أكثر من غيرهم للاستحواذ على السُلطات القديمة للملك، سواءً من خلال الحكومة، أم من خلال غيرها من مُوسَّسات الدولة، هم أفراد الطبقة البرجوازية الكبيرة. بل نرى منذ الآن، أن عددًا من أفراد الطبقة البرجوازية الكبيرة، يَجْمَعُونَ بين الثَّرْوَة والسُّلطة، ويستولون على المناصب القادرة على اتِّخاذ القرارات في الجماعات المحلية، وفي البرلمان، وفي الحكومة، وفي المُوسَّسات الاقتصادية العُمومية، وغيرها. وَيَنْشَطُونَ في مَوَاقِعَ تَمَيِّزُ بِ "تَنَاقُضِ المَصَالِحِ" (conflits d'intérêts). كما أَنَّهُمْ يُسَخِرُونَ بَاقِي مُوسَّسات الدولة لِخدمة مصالحهم الخاصة. ونرى منذ الآن، أن "نقابة المُقاولين الكبار" (CGEM)، و"نقابة البَنَكِيِّين الكبار" (GPBM)⁽³¹⁾، هُم الذين يُفْتُونَ على الحكومة مَا يَنْبَغِي فعله، وما لَا يُجُوزُ فعله. وكانت مُجْمَل الحكومات الماضية تُلبِّي جميع مطالب "نقابة المُقاولين الكبار" (CGEM)، ومطالب "نقابة البَنَكِيِّين الكبار" (GPBM). وفي مجال الانتخابات العامة، وفي إطار «المَلَكِيَّة البرلمانية»، مَن سيقدر على الترشح للانتخابات العامة، وَمَن سيقدرُ على تمويل حملاته الانتخابية، وعلى الفوز فيها؟ هل سيقدر مناضلو أحزاب اليسار على منافسة، أو هزم، مُرَشَّحِي أحزاب «المَخَزَن»، و«الأَعْيَان»، والمُقاولين، والوُصُولِيِّين، والانتهازيين، والأثرياء الفاسدين؟ أَلَيْسَتْ البرجوازية الكبيرة، الغشَّاشَة، والانتهازية، التي ترفض حاليًّا المشاركة في أيِّ نضال من أجل انتزاع «المَلَكِيَّة البرلمانية»، أَلَيْسَتْ هذه البرجوازية هي التي ستستفيد أكثر

(31) المقصود من "نقابة المُقاولين الكبار" هو "الكَوْنْفِيدِرَالِيَّة العامة لِلْمُقاولين المغاربة" (CGEM). كما أن المقصود بِ "نقابة البَنَكِيِّين الكبار" هو "التَّجْمُع المِهْنِي لأبنائك المغرب" (GPBM).

من غيرها، في حالة إذا ما استطاع اليسار أن يفرض الانتقال إلى هذه «المَلَكِيَّة البرلمانية»؟

ويظهر كأن السيد محمد الساسي نسي أنه، في حالة إذا ما ضحى اليسار من أجل فرض «المَلَكِيَّة البرلمانية»، لن يكون الشعب، أو الطبقات الكادحة، هم من سيستفيدون من هذا النظام السياسي الجديد. وإنما نفس «الأحزاب المَحَزَنِيَّة»، ونفس «الأحزاب الإدارية»، والأحزاب اليمينية، وطَبَقَات المُسْتَعْلِينَ، أي الفِئَات البرجوازية (وهي كلها انتهازية، وِعَشَّاشَة، وِمُقْتَرَسَة)، هي التي ستسيطر على كل الانتخابات المُستقبلية. وهي التي ستفوز فيها. وهي التي ستستغل نظام «المَلَكِيَّة البرلمانية» الجديد. وهي التي ستستفيد منه أكثر من غيرها، لإدَامَة الرأسمالية التبعية للإمبريالية، ولِفِرَاض استمرارية الاستغلال الرأسمالي الفَاحِش، والرَّيِّع، والغِشِّ، والفساد، والاضطهاد، والقهر، والاستبداد. فَلِمَاذَا سَنطلب من مناضلي اليسار أن يُناضلوا، وأن يُضحوا، بِالغَالِي والنَّفِيس، من أجل تحقيق هذه «المَلَكِيَّة البرلمانية»؟ بينما نحن نعلم مُسَبِّقًا أن المُستفيدين الرئيسيين من هذه «المَلَكِيَّة البرلمانية»، سيكونون هم أعداء الشعب، المُتواجِدون في طبقات المُسْتَعْلِينَ (الكِبَار والمتوسِّطين).

وأذِكِرُ السيد محمد الساسي أن هذه المؤسسات التمثيلية، أو «الديموقراطية» الشكلية (المتجسدة في البرلمان، وفي المجالس المحليَّة)، لم تكن موجودة في بداية استقلال المغرب في سنة 1956، وإنما قوى اليسار الثوري والاشتراكي هي التي فرضت على الملك المُستبد الحسن الثاني إنشاء هذه المؤسسات التمثيلية. وقد حَوَّلَهَا النظام السياسي القائم بِسُرْعَة إلى أجهزة «مُقْفَلَة» (verrouillées)، ومُسَخَّرَة كُلِّيًّا لِخِدْمَة استبداده ودَوَامِهِ. وظلَّ المُستفيد الأكبر من هذه «المؤسسات التمثيلية» الشكَلِيَّة، ليس هو الشعب، أو جماهير العمال والفلاحين والكادحين والمُضْطَهَدِينَ، وإنما المُستفيد الأكبر هم الأعيان المحليون، وهمَّ العناصر الوُصُولِيَّة من طبَقَة المُسْتَعْلِينَ الكبار، وطَبَقَة المُسْتَعْلِينَ المتوسِّطين، وطَبَقَة المُسْتَعْلِينَ الصِّغَار.

بل تحولت هذه «المؤسسات التمثيلية» إلى أجهزة إضافية لِتَحْصِيلِ الرِّبْعِ، وَلِتَشْرِيعِ الاستبداد، وَلِنَهْبِ ثروات البلاد. وسيحدث نفس الشيء في إطار «المَلَكِيَّةِ البرلمانية»، في حالة إنشائها.

وحتى في البلدان الأوروبية التي توجد فيها «مَلَكِيَّةِ برلمانية»، مثل إسبانيا، وهولندا، وإنجلترا، وبلجيكا، إلى آخره، أَلَيْسَتْ البرجوازية الكبيرة المُفْتَرَسَةَ هي التي تفرض فيها دِكْتَاتُورِيَّتَهَا الطبقيّة، واستغلالها الرأسمالي، وقيمتها السِّلْعِيَّةِ، وتصورها الرأسمالي للمجتمع؟ وهل استفادت حقاً قوَى «اليسار الثوري» من إمكانيات فعليّة وكافية موجودة داخل البلدان الأوروبية التي كانت فيها «المَلَكِيَّةِ البرلمانية» قائِمة؟ وهل حدث، ولو مرة واحدة في التاريخ الحديث⁽³²⁾، في بلدان أوروبا الغربية المَلَكِيَّةِ، أَنْ سَمَحَتْ فيها مَنْظُومَةُ الإِنْتِخَابَاتِ لِأَحْزَابِ «يسارية»، أو «ثورية»، بِأَنْ تَحْصَلَ على الأغلبيّة في البرلمان، وأن تُكوِّنَ الحُكُومَةَ، وأن تُطَبِّقَ بَرَنَامَجَهَا السياسي «اليساري»، أو «الثوري»، أو «الاشتراكي»؟ هذا لم يحدث أبداً. بَلْ تُبَيِّنُ التجربة التاريخية أن الأحزاب «اليسارية»، أو «الثورية»، ظَلَّتْ مُهْمَشَةً، وَمُحْتَقَرَةً، وَمُضْطَهَدَةً، وَمَحْرُومَةً مِنَ العَدِيدِ مِنْ حُقُوقِهَا الدُسْتُورِيَّةِ، في بلدان أوروبا الغربية التي تُوجَدُ فيها «مَلَكِيَّةِ برلمانية». بَلْ لَا تَسْتَطِيعُ الأحزاب «اليسارية»، أو «الثورية»، حتى الوُلُوجُ إِلَى وَسَائِلِ الإِعْلَامِ العُمُومِيَّةِ، بِشَكْلِ مُتَسَاوٍ مَعَ الأحزاب «الإصلاحية»، أو «الرأسمالية»، أو «اليمينية». فلماذا إِذَنْ سَنَرَكِّزُ نضالنا الاستراتيجي بالمغرب على هدف إنشاء نظام «مَلَكِيَّةِ برلمانية»، لن نَجْنِي منه أَيَّةَ فوائدٍ استراتيجية لصالح تحرر الطبقات الكادحة والمُستَغَلَّةِ؟ ومن ميزات

(32) أقصى ما حصلت عليه حركة "فرنسا العُصَيَان" (La France Insoumise)، التي قادها المناضل اليساري جان لوك ميلونشون (Jean Luc Mélenchon)، في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في أبريل 2022، رغم قُرَابَةِ 20 سنة من النضالات والاجتهادات المُمْتَزَّةِ، هو نَتِيْجَةُ 21،8 في المِئَةِ من أصوات الناخبين. واحتل ميلونشون هكذا المرتبة الثالثة بعد إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macro)، 28،1 %، وهو مُمَثِّلُ البرجوازية المالية، وبعد مارين لُو (Marine Lepen)، 23،3 %، وهي مُمَثِّلَةٌ بارزة لأقصى اليمين.

اليسار الثوري أنه «يُخضعُ النضالَ من أجل إصلاحات [جزئية]، إلى النضال الثوري من أجل الحرية والاشتراكية، مثلما يخضعُ الجزءُ لِلْكُلِّ» (لينين)⁽³³⁾. والمشاركة في الانتخابات، أو النضال من داخل مؤسسات الدولة، هو الجزء؛ بينما النضال من أجل التحرر والاشتراكية هو الكلُّ. ويوجبُ المنطقُ الثوري أن يخضع هذا الجزء، إلى هذا الكلِّ، وليس العكس.

وما نسيه السيد محمد الساسي هو أن الاستبداد، والفساد، ظلًّا سائدين في نظام «الملكية المطلقة»، وسيبقيان كذلك سائدين في نظام «الملكية البرلمانية». لأن المشكل السياسي الأساسي لا يكمن في شكل الدولة (هل هو ملكية أم جمهورية، هل هو ملكية مطلقة أم ملكية برلمانية). وإنما المشكل السياسي الأساسي يكمن في نوعية العلاقات المجتمعية (relations sociales) القائمة، وفي نمط الإنتاج الرأسمالي السائد. وما دامت الرأسمالية قائمة، فأقصى «ديموقراطية» ممكنة هي «الديموقراطية البرجوازية» (التي تتستر وراءها دكتاتورية طبقة المستغلين الكبار، أي البرجوازية الكبيرة). ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الثورية، أو الاشتراكية، إلا بعد هزم الرأسمالية، وبعد الشروع في بناء الاشتراكية. (ولو أن الاشتراكية في مرحلتها الأولى ستكون مزيجاً من الاقتصاد الاشتراكي، ومن الاقتصاد الرأسمالي). وبعبارة أخرى، مهمتنا كثوريين، ليست هي تغيير شكل الدولة، وإنما هي تغيير العلاقات السياسية، والعلاقات المجتمعية، وعلاقات الإنتاج، القائمة في المجتمع، وتوفير الغلبة لسلطة سياسية اشتراكية ثورية.

ما هو الأكثر أهمية: هل النضال الانتخابي (من خلال المشاركة في الانتخابات العامة، والنضال من داخل المؤسسات التمثيلية)، أم النضال السياسي الثوري (الهادف إلى تغيير النظام السياسي القائم، وإلى تغيير العلاقات المجتمعية)؟ أكيد أن النضال الانتخابي يحظى

Vladimir Lénine, œuvres, Tome 5, Que faire?, Editions (33)

..Sociales, Paris, Editions du progrès, Moscou, 1976, p.441

بأهميته. لكنه يبقى ثانويًا بالمقارنة مع النضال السياسي الثوري. والإصلاحات التي يُمكن إنْتِزَاعُهَا، من داخل المؤسسات التمثيلية في الدولة، تبقى دائمًا محدودة، أو شكلية، أو هشة، أو قابلة للتزييف، أو مُعَرَّضَةٌ للإلغاء. أمَّا النضال السياسي الثوري، فَيَمَارَسُ حُصُوصًا من خلال: 1- الدعاية السياسية الثورية؛ 2- كَشْفُ الفُضَائِحِ السياسية؛ 3- تَعْبِيَةُ الجُمَاهِيرِ لاسْتِنْكَارِ الفُضَائِحِ السياسية؛ 4- تَشْجِيعِ المَطَالِبِ النقابية وتحويلها إلى طُمُوحات ثورية؛ 5- التَحْرِيزِ السياسي الثوري؛ 6- إِنْشَاءِ أَكْثَرِ مَا يُمْكِنُ مِنَ التَّنْظِيمَاتِ الجُمَاهِيرِيَةِ المُتَنَوِّعَةِ، والمناضلة، والمُسْتَقَلَّةِ. 7- حَثُ الجُمَاهِيرِ عَلَى الدِّفَاعِ عَنْ مَصَالِحِهَا الطبقية. 8- تَشْجِيعِ الجُمَاهِيرِ عَلَى تَغْيِيرِ المُجْتَمَعِ، وَعَلَى تَغْيِيرِ العِلَاقَاتِ المُجْتَمَعِيَةِ، وَعَلَى الطُّمُوحِ إِلَى التَّحَرُّرِ وَالِاشْتِرَاكِيَّةِ⁽³⁴⁾.

وتَبَيَّنَ تَجَارِبُ الشُّعُوبِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالإِمْكَانِ اسْتِغْلَالُ النُّضَالِ مِنْ دَاخِلِ المَوْسَّسَاتِ التَّمثِيلِيَةِ (كَالْبِرْلَمَانِ، وَالجُمَاعَاتِ المَحَلِيَّةِ) لِمَعْرِفَةِ بَعْضِ خَبَايَا الدَّوْلَةِ، وَلِكَشْفِ بَعْضِ الفُضَائِحِ السِّيَاسِيَةِ، أَوْ لِنَشْرِ الوَعِيِّ بِحُقُوقِ المَوَاطِنِينَ، فَإِنَّ نَفْسَ هَذِهِ التَّجَارِبِ تُؤَكِّدُ اسْتِحَالَةَ إِيْصَالِ الوَعِيِّ السِّيَاسِيِّ الثَّوْرِيِّ إِلَى الطَّبَقَاتِ الكَادِحَةِ، مِنْ دَاخِلِ هَذِهِ المَوْسَّسَاتِ التَّمثِيلِيَةِ.

وما يَنْبَغِي الإِنْتِبَاهَ إِلَيْهِ، هُوَ أَنَّ المِشَارَكَةَ فِي الِانْتِخَابَاتِ العَامَّةِ (لِلْبِرْلَمَانِ، وَلِلجُمَاعَاتِ المَحَلِيَّةِ) لَهَا مَنطِقُهَا الخَاصُّ بِهَا. وَالقُوَى السِّيَاسِيَةِ الَّتِي تَلْتَزِمُ بِالمِشَارَكَةِ فِي هَذِهِ الِانْتِخَابَاتِ العَامَّةِ، تَجِدُ نَفْسَهَا مَسْجُونَةً دَاخِلَ حُدُودِ لُعْبَةٍ (أَوْ تَمثِيلِيَّةِ) سِيَاسِيَّةِ ضَيِّقَةٍ، وَذَاتِ قَوَاعِدِ صَارِمَةٍ، وَمُحَدَّدَةٍ سَلْفًا (مِنْ طَرَفِ الطَّبَقَةِ السَّائِدَةِ فِي المُجْتَمَعِ). وَمَهْمَا اجْتَهَدَتِ القُوَى السِّيَاسِيَةُ المِشَارَكَةَ فِي هَذِهِ الِانْتِخَابَاتِ العَامَةِ، فَإِنَّهَا سَتَبْقَى مُجْبَرَةً عَلَى العَمَلِ دَاخِلَ إِطَارِ دَعْمِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ، وَإِعَادَةِ إِنتَاجِ مَكُونَاتِهِ.

مِنْ طَبِيعَةِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ فِي المَغْرِبِ أَنَّهُ أَنَانِيٌّ، وَأَنَّهُ يُسَخِّرُ إِمْكَانَاتِ الدَّوْلَةِ، أَوَّلًا وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لِتَقْوِيَةِ وَإِدَامَةِ نِظَامِ سِيَاسِيٍّ مَلِكِيٍّ

(34) أفكار مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ كِتَابِ لِيْنِينَ، «مَا العَمَلُ؟».

يُهيمن على كل شيء. وقد دَخَلَ هذا النظام في تحالفات استراتيجية، وأمنية، غير شفافة، مع دول أجنبية قوية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وأسبانياً، ومملكات الشرق الأوسط، مثل السعودية والإمارات وقطر والأردن، وإسرائيل (بما فيه تطبيع العلاقات معها، والتعاون معها في المجالات الاقتصادية، والأمنية، والمخابراتية، والعسكرية)، إلى آخره. ومن المُستحيل أن يقبلَ هذا النظام السياسي بأن يتحول من نظام «مَلَكية مُطلقة» تسيطر على كل السُّلط، إلى نظام «مَلَكية برلمانية»، لا يكتسب المَلِك (أي رئيس الدولة) داخلها أية سُلطة حاسمة. وفي حالة إحساس هذا النظام السياسي بتعرُّضه لِضُغُوطَات قوِيَّة تَحْتُهُ على التنازل عن بعض سُلطاته المُطلقة، فمن المُحتمل أن يَلجأ إلى حلفاءه المذكورين، لِاتِّهام مُعارضيه بالتآمر ضدَّ أمن الدولة، أو بالإرهاب، أو بالمَسِّ بِأمن الدولة، بهدف تَسْلِيط قمع سَاحِق عليهم. وهو ما تَكَرَّر مِراراً خلال التاريخ الحديث لِلْمغرب (ضدَّ مناضلي يسار "حزب الاتحاد الوطني للقُوَّات الشعبية"، وضدَّ يسار "حزب الاتحاد الاشتراكي"، وضدَّ مناضلي "الحركات الماركسية اللينينية"، الخ). وليس صُدْفَةً أن تكون أجهزة مُخابرات أجنبية (أمريكية، فرنسية، إسرائيلية، الخ) تنشط بحرية تامَّة داخل المغرب. وتعمل هذه المخابرات من أجل ضمان أمن واستمرار حليفتها التبعي الطَّبع، الذي هو النظام السياسي القائم في المغرب. فَمِن الوَهْم الاعتقاد بإمكانية إصلاح النظام السياسي بالمغرب (عبر تحويله إلى «مَلَكية برلمانية»). بل يَكْمُنُ الحَلُّ الناجع في تثويره، وتغييره، واستبداله بنظام سياسي من صِنف مُخالف.

_____ * _____ *

وعلى خلاف بعض الظُّنون، لَا يكفي أن نَتَّفِقَ (داخل صفوف قوَى اليسار) على رفع شعار «الملكية البرلمانية»، أو على خوض مظاهرات تُطالِبُ بتحقيقه، لكي يُعلن المَلِك بِسُهُولة استبدال «المَلَكية التنفيذية» بِ «مَلَكية برلمانية». كما أن الأشخاص الذين يعتبرون أن المطالبة بِ

«الملكىة البرلمانية» هى «حيلة ذكوىة» لىتلأفى عَناء تهىئ ثورة مُجتمعىة، أو لىتجنب أخطر خوض ثورة مُجتمعىة، لآ ىدركون أنه ىستحىل الانتقال من ملكىة مُطلقة إلى «ملكىة برلمانىة» بدون إنجاز ثورة مُجتمعىة تاريخىة، تكون جذرىة، وعمىقة، وشاملة. وإذا كان الیسار حقًا قادرًا على فرض الانتقال من «ملكىة مُطلقة» إلى «ملكىة برلمانىة»، لماذا لا ىستكمل هذا الیسار فىامه بواجبه التاريخى، فىحقق الانتقال إلى الخلاص من أى شكل من أشكال الملكىة؟ فلا ىمكن لأى فاعل سیاسى أن ىتحالیل على قوائىن تطوّر المجتمع. كما لا ىمكن لأى فاعل سیاسى أن ىخدع التاريخ بهدف تجنب بدل المجهودات، والتضحیات الضرورىة.

ويعتقد حاملو شعار «الملكىة البرلمانىة» أنه ىكفى أن ننزع بعض الصلاحيات السیاسىة من ىد ملك وراثى، ىحكم على مدى الحىة، وأن نُعطى هذه الصلاحيات لرئیس حكومة مُنتخب، ومُتعیر، لكى تُصبح فورًا الإصلاحات (الاقتصادىة، والسیاسىة، والمُجتمعىة، والثقافىة)، المرفوضة فى الماضى، ممكنة الإنجاز فى الحاضر. وهذا التصوّر لیس مُثبتًا بالبراهىن، ولآ مضمونًا بحجج كافىة. ولماذا؟ لأن تغییر النظام السیاسى القائم لا ىخضع لىنزوات الأشخاص أو الجماعات، ولا ىمكن أن ىتم بشكل تلقائى، أو صدأفى، أو مزاجى، أو عشوائى، أو اعتباطى. بل لآ بد له من الخضوع لقواعد مجتمعىة دقىقة. فلا ىمكن تغییر النظام السیاسى القائم إلا فى إطار ثورة مجتمعىة تاريخىة جذرىة، وعمىقة، وشاملة. ولآ ىمكن أن تحدث هذه الثورة المُجتمعىة إلا إذا نضجت بما فىه الكفاىة شروطها الشعبىة، والاقتصادىة، والسیاسىة، والثقافىة، والنضالىة. ودرجات نضح هذه الشروط المُجتمعىة، هى التى تُحدد حظوظ نجاح، أو فشل، هذه التغىیرات المُجتمعىة.

وهل ىأخذ أنصار شعار «الملكىة البرلمانىة» بالهسبان، أن العناصر المُجتمعىة التى تُحدد طبیعة النظام السیاسى القائم، لآ تنحصر فقط فى نوعىة، أو فى درجة، اقتسام «السُّلط السیاسىة» فىما بین رئیس الدولة ورئیس الحكومة؟ فمن المُستبعد أن ىمكن تغییر

توزيع السُّلْط السياسية بشكل اعتباطي، نتيجة لمجرد ضغوط ظرفية، أي في غياب ثورة مجتمعية جذرية، وعميقة، وشاملة.

وما هي العناصر المجتمعية التي تُحدِّد نوعية النظام السياسي القائم في أي مجتمع كان؟ أهم هذه العناصر هي: طبيعة التشكيلية المجتمعية، والبنية الطبقيّة القائمة، ونوعية الطبقات السائدة، ومستوى تطوُّر الصراع الطبقي، والتشكيلية الاقتصادية، والبنىات التحتيّة، والبنىات الفوقية، ونوعية العلاقات السياسية والمجتمعية القائمة، والأيدولوجية السائدة في المجتمع، ومستوى تثقيف الشعب، ومستوى نضج الوعي السياسي والطبقي لدى الطبقات الكادحة، ودرجة تعبئة الجماهير الكادحة والمهمّشة، ودرجة الفصل بين الدين والسياسة، ونوعيّة التقاليد والمعتقدات المتوارثة، إلى آخره. وكل هذه العناصر المذكورة، ليست جامدة، وإنما تظل مترابطة فيما بينها، وفي حالة تطوُّر مستمر.

وما دام انسجام معين موجوداً بين هذه العناصر (المذكورة سابقاً) ونوعيّة النظام السياسي القائم، فإن هذا النظام السياسي سيستمر في الوجود، وسيقاوم مجمل الضغوطات، ولن تقدر المعارضة السياسية على تغيير هذا النظام السياسي. وعلى خلاف ذلك، حينما تُحدث القوى الثورية، بينصّالات دؤوبة وطويلة، تطوّرات شاملة، وعميقة، ونوعيّة، وكافية، في تلك العناصر (المذكورة سابقاً)، يصبح النظام السياسي القائم مجبراً على أن يتطوّر هو أيضاً. فيصبح تغيير هذا النظام السياسي مطلوباً، وممكناً، بل محتوماً. فلا يمكن تغيير نوعية النظام السياسي القائم إذا لم نُحدث القوى الثورية تطوّرات جذرية، وشاملة، وعميقة، أو ديناميّة ثورية شاملة، في تلك العناصر المجتمعية (المحدّدة لنوعيّة النظام السياسي القائم). وهل أحزاب "فيدرالية اليسار" تعمل بالملموس لإحداث هذه التغييرات المجتمعية الثورية المذكورة؟ لا، إنها بعيدة عن أن تكون في هذا المستوى المطلوب. وعلى العموم، لا يمكن تغيير طبيعة النظام السياسي القائم إلا إذا نضجت بما فيه الكفاية تطوّرات مُساعِدة،

وَمُنْسَجِمَةً، وَمُتَصَافِرَةً، فِي تِلْكَ الْعُنَاصِرِ الْمَذْكُورَةِ (الْمُحَدَّدَةِ لِنَوْعِيَّةِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ).

وَفِي تَصَوُّرِ الْكَثِيرِينَ مِنْ بَيْنِ الْمُنَاصِرِينَ الْحَالِيِّينَ لَشِعَارِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ»، فَإِنَّهُمْ يُرَدِّدُونَ هَذَا الشِّعَارَ دُونَ أَنْ يُنَاصِلُوا بِهَدَفِ إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ جَدِيدَةٍ فِي تِلْكَ الْعُنَاصِرِ (الْمُحَدَّدَةِ لِنَوْعِيَّةِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ). وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ، يُمْكِنُ لَهُؤْلَاءِ الْمُنَاصِرِينَ لَشِعَارِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ» أَنْ يُطَالِبُوا بِهَذَا التَّغْيِيرِ، خِلَالَ سِنَوَاتٍ، أَوْ عُقُودٍ، أَوْ حَتَّى قُرُونٍ، لَكِنَّهُمْ لَنْ يَسْتَطِيعُوا إِجْرَاحَ مَطْلَبِهِمْ.

وَعِنْدَمَا نُنَاقِشُ فِكْرَةَ الْمَطَالِبَةِ بِـ «مَلَكِيَّةِ بِرْلَمَانِيَّةٍ» مَعَ بَعْضِ الْمَوَاطِنِ الْبُسْطَاءِ، يَقُولُونَ بِحَدْسٍ مَوْضُوعِيٍّ: «مَعْظَمُ أَفْرَادِ النُّخْبَةِ، وَكَذَلِكَ الطَّبَقَةُ السِّيَاسِيَّةُ، هُمْ أَنْتَهَازِيُونَ، وَغَشَّاشُونَ، وَمُعْتَادُونَ عَلَى نَهْبِ الثَّرَوَاتِ الْعُمُومِيَّةِ. وَلَا يَنْشَغَلُونَ سِوَى بَتْنِمِيَّةِ ثَرَوَاتِهِمْ الشَّخْصِيَّةِ. فَإِذَا مَنَحْنَاهُمْ سُلْطَاتِ الْمَلِكِ، أَوْ إِذَا زِدْنَاَهُمْ نَفُودًا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ لَدَيْهِمْ فِي السَّابِقِ، فَإِنَّهُمْ سَيَنْهَبُونَ بِسُرْعَةٍ فَائِقَةٍ كُلَّ ثَرَوَاتِ الْبِلَادِ، وَلَنْ يَتْرَكُوا لَنَا مَا نَعِيشُ بِهِ. لِذَلِكَ سَيَكُونُ مِنَ الْأَحْسَنِ أَنْ نَتْرَكَ سُلْطَاتِ الْمَلِكِ بَيْنَ يَدَيْ الْمَلِكِ». وَمَغْزَى هَذَا التَّعْلِيقِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ نَنْقُلَ سُلْطَاتِ الْمَلِكِ إِلَى الْحُكُومَةِ، وَإِلَى الْوُزَرَاءِ، لِكَيْ يَزُولَ فِجَاءُ الْفُسَادِ، وَالِاسْتِبْدَادِ، وَالِاسْتِغْلَالِ الرَّأْسِمَالِيِّ الْمَفْرُطِ. وَإِذَا لَمْ نَقُمْ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، بِتَغْيِيرَاتٍ جَذْرِيَّةٍ فِي الدَّوْلَةِ، وَفِي مُجْمَلِ آيَاتِهَا، وَكَذَلِكَ فِي الشَّعْبِ، وَفِي الْعَلَاقَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ، وَفِي عَقْلِيَّاتِ الْمَوَاطِنِ، وَفِي الدِّسْتُورِ، وَفِي الْقَضَاءِ، وَفِي الْقَوَانِينِ، وَفِي الضَّرَائِبِ، وَفِي الْمُحَاسَبَةِ، وَفِي الْاِقْتِصَادِ، وَفِي تَعْبِئَةِ الْجَمَاهِيرِ، وَفِي الثَّقَافَةِ، وَفِي الْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ السَّائِدَةِ، وَفِي التَّقَالِيدِ وَالْمُعْتَقَدَاتِ، وَفِي الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدِّينِ وَالسِّيَاسَةِ، إِلَى آخِرِهِ، فَإِنَّ نَقْلَ سُلْطَاتِ الْمَلِكِ إِلَى الْحُكُومَةِ لَنْ يَكُونَ لَا سَهْلًا، وَلَا كَافِيًّا، لِلخِلَاصِ مِنَ الْاِسْتِبْدَادِ، وَالْفُسَادِ، وَالِاسْتِغْلَالِ الرَّأْسِمَالِيِّ الْمَفْرُطِ.

وَلَا يَتَسَاءَلُ حَامِلُو شِعَارِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ» عَمَّنْ هِيَ الطَّبَقَةُ السَّائِدَةُ حَالِيًّا؟ وَهَلْ سَتَبْقَى هَذِهِ الطَّبَقَةُ سَائِدَةً بَعْدَ تَنْفِيذِ هَذِهِ «الْمَلَكِيَّةِ

البرلمانية؟ وفي حالة بقاء نفس البنية الطبقية قائمة بَعْدَ تَحْقِيقِ «الملكىة البرلمانية»، فَسَنَكُونُ بَصَدَدِ "تَرْمِيمِ" فِي شَكْلِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ، وَلَيْسَ بَصَدَدِ "تَغْيِيرِ" نَوْعِيَّةِ هَذَا النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ. وَلا يَضْمَنُ هَذَا "التَّرْمِيمِ" إِمْكَانِيَّةَ إِنْجَازِ إِصْلَاحَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ جَذْرِيَّةٍ، أَوْ عَمِيقَةٍ، أَوْ شُمُولِيَّةٍ، أَوْ كَافِيَّةٍ، مِنْ مَسْتَوَى التَّخَلُّصِ مِنَ الِاسْتِبْدَادِ، وَالفَسَادِ، وَالِاسْتِغْلَالِ الرِّأْسَمَالِيِّ المَفْرُطِ.

وَفِي حَالَةٍ إِذَا مَا تَمَّ نَقْلُ صِلَاحِيَّاتِ المَلِكِ إِلَى وَزَرَاءِ يَنْتَمُونَ إِلَى نَفْسِ الطَّبَقَةِ السَّائِدَةِ الحَالِيَّةِ، أَوْ إِلَى خُدَّامِهَا الأَوْفِيَاءِ، مَا الَّذِي يَضْمَنُ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ السَّائِدَةَ سَتَقْبَلُ فُورًا إِنْجَازَ الطُّمُوحَاتِ (الِاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ) الَّتِي كَانَتْ تَرْفُضُهَا فِي المَاضِي؟ وَإِذَا مَا بَقِيَتْ هَذِهِ الطَّبَقَةُ السَّائِدَةُ الحَالِيَّةِ فِي مَوْقِعِهَا السَّائِدِ بَعْدَ إِنْجَازِ «الملكىة البرلمانية»، مَا الَّذِي سَيَجْعَلُهَا تَقْبِلُ فَجْأَةً بِإِنْجَازِ الإِصْلَاحَاتِ الَّتِي يُطَالِبُ بِهَا الِيسَارُ، وَالَّتِي ظَلَّتْ، وَمَا زَالَتْ، الطَّبَقَةُ السَّائِدَةُ تَرْفُضُهَا؟

فَلَا تَقْدِرُ عَلَى إِنْجَازِ تَغْيِيرَاتٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ مِنْ نَوْعٍ جَدِيدٍ، إِلَّا طَّبَقَةُ (أَوْ تَحَالَفِ طَبَقِيٍّ) مِنْ نَوْعٍ جَدِيدٍ. وَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ الجَدِيدَةِ (أَوْ التَّحَالَفِ الطَّبَقِيِّ الجَدِيدِ) أَنْ تَكُونَ هِيَ الأَكْثَرُ تَقَدُّمًا فِي المُجْتَمَعِ. أَمَا إِذَا لَمْ نُغَيِّرْ شَيْئًا فِي مِيزَانِ القُوَى الطَّبَقِيَّةِ، وَفِي الأَدْوَارِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا مَخْتَلَفِ طَبَقَاتِ المُجْتَمَعِ، فَالِاحْتِمَالُ الأَكْبَرُ هُوَ أَنَّ سَنَبَقِيَّ عِنْدَ نَفْسِ النَّقْطَةِ مِنْ تَطَوُّرِ التَّارِيخِ. وَسَنَبَقِيَّ نُدُورٍ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَغَةٍ، دُونَ القُدْرَةِ عَلَى الخِلَاصِ مِنَ الِاسْتِبْدَادِ، وَالفَسَادِ، وَالِاسْتِغْلَالِ الرِّأْسَمَالِيِّ المَفْرُطِ.

وَنَسْأَلُ أَنْصَارَ شِعَارِ «الملكىة البرلمانية»: فِي حَالَةٍ فَرَضِيَّةٍ تَحْقِيقِ «الملكىة البرلمانية»، وَحَتَّى إِذَا أُعْطِينَا سُلْطَاتِ المَلِكِ إِلَى رَئِيسِ الوِزَرَاءِ، مَا هُوَ السِّرُّ (فِي شِعَارِ «الملكىة البرلمانية») الَّذِي سَيَعَالِجُ فَجْأَةً كُلَّ المَشَاكِلِ البَنِيَوِيَّةِ، وَكُلَّ المَعْوَقَاتِ المَأْلُوفَةِ، فِي النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ القَائِمِ؟ وَكَيْفَ سَتَتَحَقَّقُ فَجْأَةً مُطَالِبُ «الحُرِّيَّةِ»، وَ«العَدَالَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ»، وَ«دَوْلَةُ الحَقِّ وَالقَانُونِ»، وَ«رِبْطُ المَسْئُولِيَّةِ بِالمُحَاسَبَةِ»، وَ«مُكَافَحَةُ الفَسَادِ»، وَ«اسْتِقْلَالُ القَضَاءِ وَنِزَاهَتُهُ»، وَتَطْبِيقُ قَانُونِ «مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟»، وَ«مُحَارَبَةُ نَهْبِ ثَرَوَاتِ البِلَادِ»، وَ«اسْتِرْدَادُ الثَّرَوَاتِ

المنهوبة»، إلى آخره؟ وما الذي سيحوّل فجأة المسؤولين الكبار (في أجهزة الدولة) من فاسدين إلى نزيهين؟ وما الذي سيحوّلهم من مستبدين إلى ديموقراطيين؟ وما الذي سيطوّر الرأسمالية في بلادنا من حالة الإفتراس والتبعية للإمبريالية، إلى حالة المواطنة العادلة، والاستقلال الوطني؟ وكيف يمكن أن تتغير نوعية «التنمية الاقتصادية»؟ وكيف ستزول هيمنة الإمبريالية الغربية، وهيمنة إسرائيل، وامتيازات الصهاينة، وهيمنة الأنظمة العربية الرجعية البترولية، على بلاد المغرب؟

لأ نجد، إلى حدّ الآن، أجوبة واضحة، لدى حاملي شعار «الملكية البرلمانية». ولأ يتعمّق أنصار شعار «الملكية البرلمانية» في تحليل طبيعة النظام السياسي القائم. ولأ يوجد في شعار «الملكية البرلمانية» ما يضمن التخلّص من ميزات الاستبداد، والفساد، والتبعية، والرأسمالية المفترسة، والتي هي ميزات متجذّرة في طبيعة هذا النظام السياسي القائم بالمغرب.

وحتى إذا افترضنا قيام مفاجئ «للملكية البرلمانية» (دون إحداث تغييرات كافية في تلك العناصر المحدّدة لنوعية النظام السياسي القائم)، ستنحصر تأثيراتها في حدود إعادة توزيع بعض السّلط فيما بين الملك وفئات متنوّعة من الطبقة السائدة حالياً، والتي هي مناصرة له، أو خليفة له. كما ستنحصر في حدود إعادة توزيع السّلط فيما بين الملك (باعتباره رئيس الدولة)، ووزراء الحكومة المعتادين، والذين هم كلّهم مختارين من بين «خدّام النظام» الأوفياء. ومعنى ذلك هو أن شعار «الملكية البرلمانية»، في حالة إذا ما نجح تطبيقه، فإنه لن يتعدّى حدود تعويض رئيس دولة مطلق، ووراثي، ورأسمالي، برئيس حكومة منتخب، ومطلق هو أيضاً، ورأسمالي، ومتمتّع (تبعاً لتطور نتائج الانتخابات البرلمانية). **بينما الآليات التي كانت تتحكّم في انتخاب، وفي تعيين، هؤلاء الوزراء، "خدّام النظام السياسي" القائم، ستبقى كما كانت في الماضي.** بالإضافة إلى أن الطبيعة المفترسة لأفراد النخبة، ولأفراد الطبقة السياسية، ستبقى هي أيضاً كما

كانت في الماضي. لأن شعار «الملكية البرلمانية» لا يتطرق إلى موضوع تغيير الآليات (القانونية وغير القانونية، الظاهرة والسرّية) التي تُستعمل عادةً في تحديد الوزراء، ورئيس الوزراء، وغيرهم من المسؤولين الكبار والمتوسطين.

ونسأل أنصار شعار «الملكية البرلمانية»: ما هي المهام السياسية التاريخية التي يجب على القوى التقدمية أن تُنجزها في المرحلة التاريخية الحالية؟ ومن هي الطبقة (أو التحالف الطبقي) التي هي مؤهلة لتحقيق هذه المهام التاريخية المرجوة؟ وكيف تتوزع مختلف الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والتيارات، والمؤسسات، في مجال خدمة مصالح مختلف طبقات المجتمع؟ وهل يلزم أن نُذكر أن مهمة التحرر من موروث القرون الوسطى، ومن رواسب الإقطاعية، ومهمة تغيير النظام السياسي الملكي المطلق، أو ديمقراطيته، هي مهمات مطروحة أساساً على طبقة «البرجوازية الوطنية». لكن هذه «البرجوازية الوطنية» تظهر إلى حدّ الآن أنانية، أو انتهازية، أو تبعية، أو مُستَلَبَة (aliéné)، فتعجز على تحقيق الطموحات الشعبية. كما تظهر «البرجوازية الصغيرة»، وكذلك «الطبقة العاملة»، مُستَتَيْن، ومُستَلَبَتَيْن، وفاقِدَتَيْن للحدّ الكافي من الوعي السياسي الطبقي اللازم. ويظهر أن الإمبريالية (خاصة الفرنسية، والأوروبية، والأمريكية، والصهيونية) لا تتحمّل بأن تتحرر شعوب شمال إفريقيا من التبعية للإمبريالية. فما هي الطبقة (أو التحالف الطبقي) البديلة القادرة على تحقيق هذه المهام التاريخية؟ نلاحظ أن أصحاب شعار «الملكية البرلمانية» لم يفكروا في هذه القضايا. ولا يُجيبون بعدُ على مثل هذه التساؤلات.

ورغم أن «الجمهورية» هي، على العموم، أكثر تطوراً من «الملكية»، من الزاوية التاريخية، ومن زاوية الإمكانيات الإصلاحية، وكذلك من الناحية المجتمعية، فإن الحلّ الأحسن ليس دائماً هو استبدال «الملكية» بـ «الجمهورية». حيث تكفي مقارنة سريعة مثلاً (في بداية سنة 2019) بين أنظمة «ملكية» في المغرب والأردن، مع أنظمة «جمهورية» في الجزائر ومصر، لكي ندرك أن كل هذه الأنظمة

«الْمَلَكِيَّة» و«الْجُمْهُورِيَّة» تَتَشَابَهُ كَثِيرًا فِيهَا فِي مَجَالَاتِ الاستبداد، والقمع، والفساد، والتخلف، والجهل، والفقر، والتَّبَعِيَّة لِلإمبريالية. وليست «جمهورية» الجزائر أفضل من «ملكية» المغرب. وليست «جمهورية» مصر أحسن من «ملكية» الأردن. ومعنى ذلك، هو أن المَهْم في أيِّ نظامٍ سياسي ليس هو شكله (هل هو «مَلَكِيَّة» أم «جمهورية»؟)، وإنما المَهْم هو مضمونه (هل هو ديموقراطي تَقَدِّمي، أم استبدادي محافظ، إِشْتِرَاقِي أم رَأْسَمَالِي؟).

وَيُؤَافِقُ عَلَى «سَقْفِ الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة» الْأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ فِي «فِيدِرَالِيَّةِ الْيَسَار». وهم: «الحزب الاشتراكي المُوَحَّد»، و«حزب الطليعة الاشتراكي الديموقراطي»، و«حزب المؤتمر الاتحادي». ويظهر أن «حزب الاشتراكي الموحد» يُرَاهِنُ أَكْثَرَ مِنْ بَاقِي أَحْزَابِ «فِيدِرَالِيَّةِ الْيَسَار» عَلَى شِعَارِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة».

وَفِي السَّاحَةِ السِّيَاسِيَّة، تَتَفَاوَتُ الْمَوَاقِفُ السِّيَاسِيَّةُ مِنْ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة». فَمَثَلًا عَبْدُ الْإِلَهِ بَنَكِيرَانَ، زَعِيمُ «حزب العدالة والتنمية» الْإِسْلَامِي الْأَصُولِي، يَرْفُضُ أَيَّ تَقْلِيلٍ لِلصَّلَاحِيَّاتِ الْحَالِيَّةِ الْمُنْسُوبَةِ لِلْمَلِكِ. وَنَبِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْكَاتِبُ الْعَامِلِ «حزب التقدم والاشتراكية» (وَالَّذِي تَحَوَّلَ إِلَى حِزْبِ يَمِينِي)، لَا يَقْبَلُ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة» إِلَّا إِذَا بَقِيَتْ فِيهَا «وزارات السيادة» تَحْتَ الرِّبَاسَةِ الْمُبَاشِرَةِ وَالْفِعْلِيَّةِ لِلْمَلِكِ. [وَمِنْ أَبْرَزِ «وزارات السيادة»: وزارة الداخلية، والأمن، والخارجية، والدفاع، والعدل، والأوقاف الإسلامية]. وَرَغْمَ أَنْ مَوْقِفَ نَبِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَظْهَرُ مَخَالَفًا لِمَوْقِفِ عَبْدِ الْإِلَهِ بَنَكِيرَانَ، فَهَمَا فِي الْعَمَقِ مُتَطَابِقَانِ. لِأَنَّهُمَا يَتَّفِقَانِ مَعًا عَلَى الْحِفَافِ عَلَى الْوَضْعِ الرَّاهِنِ (status quo). بَيْنَمَا «حزب الاشتراكي المُوَحَّد» يُعْطِي لِمَفْهُومِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة» مَعْنَى نَقْلِ مُجْمَلِ سُلْطَاتِ الْمَلِكِ إِلَى الْحُكُومَةِ.

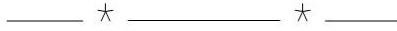
وَمَا دَامَ حَامِلُو شِعَارِ «الْمَلَكِيَّةِ الْبِرْلَمَانِيَّة» يَنْفُرُونَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَنَاجِحِ الْمَارْكَسِيَّةِ فِي تَفْكِيرِهِمُ السِّيَاسِي، سَيَصْعَبُ عَلَيْهِمْ فَهْمُ الرِّبَاسِيَّةِ الْقَائِمَةِ، كَمَا سَيَصْعَبُ عَلَيْهِمْ اسْتِيْعَابُ مُعْطِيَّاتِ الْوَاقِعِ الْمُجْتَمَعِيِّ الطَّبَقِيِّ. وَكُلٌّ مِنْ يَظُنُّ أَنَّ الْمُجْتَمَعَ هُوَ مُحَرَّكٌ فَقَطْ مِنْ طَرَفِ

أشخاص وجماعات ومؤسسات، وليس مُهَيَّكًا وَمَسُودًا من طرف طبقات مُجتمعية، ومن طرف علاقات مُجتمعية (اقتصادية، وسياسية، وفكرية)، سَيَسْتَعَصِي عليه تصوّر وتطبيق استراتيجية نضالية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الطبقي للمجتمع. وَلَا يُعْقَل أن تَظَنَّ بعض الأحزاب السياسية أنها «اشتراكية» (مثل «الحزب الاشتراكي الموحد»)، وأن ترفض، في نفس الوقت، دراسة المناهج الماركسية، والاسترشاد بها. وإذا مَا وُجِدَ أشخاص يعتبرون مناهج الماركسية غير مُكْتَمَلَة، فَمَا عليهم سِوَى تَطْوِيرها، وإغناءها. ومن لَا يعمل بمناهج ماركسية، يُحْتَمَل أنه يعمل بمناهج أخرى، قد تكون «ليبيرالية»، أو بُورْجُوازِيَّة، أو رَأْسَمَالِيَّة. ومن يتناول قضايا المُجتمع بِمَنَاهِج بُورْجُوازِيَّة، أو رَأْسَمَالِيَّة، يُحْتَمَل أن يَسْقُطُ في تصوّرات سطحية، أو عَدِيمة المَنَفَعَة، في مجال تغيير المُجتمع، وتثويره. وهدفنا في المرحلة التاريخية الحالية، ليس هو فقط استبدال أشخاص مسؤولين بأشخاص آخرين، يُفْتَرَضُ فيهم أنهم سيكونون أحسن مِمَّنْ سَبَقُوهم، بل الغاية هي أَسَاسًا تغيير «النظام السياسي» القائم، بمعنى تغيير المُجتمع على مُستوى مُجَمَّل مُكوّناته، وتغيير موازين القوى الطبقية، وتغيير نوعية العلاقات المُجتمعية. وإلَّا سَنَبْقَى نُدُور في حَلَقَة مُفْرَغة.

والقيادة الثورية الكفّاءة، لَا تَكْتَفِي بِ «المُطالبة»، وَلَا تقف عند حدّ «المُطالبة بملكية برلمانية»، أو «المُطالبة برحيل رموز النظام السياسي القديم». وَلَا تطلب القيادة الثورية الكفّاءة من أحد أن يُنْجِزَ لها شيئًا مَا، وإنما تَقُومُ هي نَفْسُهَا بِتَهْيِءِ وِبِإِنْجَازِ كُلِّ مَا تُرِيدُه. والقيادة الثورية الأصيلة هي التي تَفَكِّرُ، وَتُهَنْدِسُ، وَتَقَرِّرُ، وَتُنَفِّذُ، وَتُنْجِزُ. فالقيادة الثورية الخبيّرة لَا تنتظر انطلاق انتفاضة شعبية، أو نجاح ثورة مُجتمعية، ولكنها تُحَدِّثُهَا. وتعمل القيادة الثورية المُحَنِّكة خلال عِدَّةِ عُقُودٍ، لِتَهَيِّئَ شروط انطلاق الثورة ونجاحها، عبر تَنْوِيرِ كَافَّةِ الجماهير، ونشر الوعي السياسي الطبقي، وتشييد التنظيمات الطبقية المتنوّعة والمتكاملة، وَتُكَافِحُ ضِدَّ كُلِّ أنواع الأيديولوجيات المُخَدِّرة، أو المَنُومَة، إلى آخره.

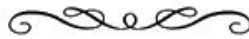
واستفادةً من تجربة "انتفاضة" تونس التي انطلقت في يناير 2011، نلاحظ أن هذه "الانتفاضة" تعرّضت للتَحَايُل، والمَرَاوَعَة، ثمّ الإِنْتِكَاس. حيث أسقطت هذه "الانتفاضة" رأس النظام السياسي التونسي (زين العابدين بن علي)، لكنها لم تنجح في إحداث تغيير جذري في نوعية النظام السياسي القائم. لأن الطبقات الشعبية لم تكن بما فيه الكفاية، لآ واعية، ولآ مننظمة، ولآ مَعَبَّة، ولآ مُبَادِرَة. ولأن أفراد الطبقة السائدة القديمة في تونس بقوا هم المؤهّلين للسيطرة على الاقتصاد، والإعلام، والبرلمان، والحكومة، والمجالس المحلية، الخ. فاستمرّ النظام السياسي القديم بفاعلين سياسيين جُدد. وتغيّر شكل النظام، دون أن تتغيّر طبيعته العميقة. وانتقلت تونس من «جمهورية استبدادية» إلى «جمهورية هجينة»، ما هي جمهورية «برلمانية» مئة بالمئة، ولآ هي جمهورية «رئاسية» مئة بالمئة. واستمرت تونس في نوع ناعم من الاستبداد، والفساد، والتبعية للإمبريالية. وواصلت الحكومة الجديدة تقريباً نفس السياسات الاقتصادية الرأسمالية المفترسة، والتبعية. ولاحظنا حدوث انتكاسة مشابهة في تجربة "انتفاضة" مصر. حيث أطاحت "الانتفاضة" في مصر برأس النظام السياسي (حسني مبارك)، لكن، بعد صراعات معقّدة، بعضها ظاهر وبعضها خفي، عاد النظام السياسي القديم بفاعلين سياسيين جُدد (يترأسهم عبد الفتاح السيسي)، في شكل «جمهورية رئاسية» استبدادية، تحت نفس الهيمنة القديمة للجيش. وقد كان الحراك في مصر (في بداية سنة 2011) أضخم، وأعنف، من الحراك في تونس، لكن نتائج الحراك المُحصّلة في مصر بقيت أقل من مثيلاتها في تونس. لأن الطبقات الشعبية في مصر لم تكن مؤهّلة (بما فيه الكفاية) لآ سياسياً، ولآ ثقافياً، ولآ تنظيمياً، ولآ نضالياً. ولأن الجيش يُهيمن على الدولة في مصر أكثر ممّا هو الحال في تونس. ويحتمل أن تُودّي نفس الأسباب إلى نفس النتائج، في الحراك الجماهيري الثوري الذي اشتعل حديثاً في كلّ من الجزائر، والسودان، خلال شهري مارس وأبريل 2019. حيث يُخيم خطر حدوث

إِنْتِكَاسَاتٍ فِي كُلِّ مِنَ الْجَزَائِرِ، وَالسُّودَانِ، تَكُونُ شَبِيهَةً لِتِلْكَ الَّتِي حَدَثَتْ فِي تُونِسَ وَمِصْرَ. وَأَتَمْنِي أَنْ تُكْذِبَ الْأَحْدَاثَ الْمُقْبِلَةَ مِثْلَ هَذِهِ التَّخَوُّفَاتِ.



وقد حرصنا هنا على نقد «سقف الملكية البرلمانية»، لأنه يختزل استراتيجية كاملة غير مُصرَّح بها. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن ترهَنَ مصير البلاد خلال عقود طويلة.

ما هي الخلاصة؟ «تسقيف» النضال الجماهيري المشترك بـ «سقف الملكية البرلمانية»، يؤدي موضوعياً إلى تأييد النظام السياسي الملكي، وذلك بغض النظر عن الظروف أو التطورات التاريخية المحتملة. بينما لا شيء (إلى حد الآن) يُثبت أن هذا الخيار الاستراتيجي هو الأفضل. هل يمكن إخراج المجتمع من التخلف، والاستبداد، والفساد، والرأسمالية المفترسة، دون إخراجه من النظام السياسي الملكي؟ هذه الأطروحة ليست مُثَبَّتة، بل من المُسْتَبَعَد أن يمكن إثباتها. و«التسقيف» المُسَبِّق والدائم للنضالات الجماهيرية المشتركة بـ «سقف الملكية البرلمانية»، يَكْبِتُ الطاقات الثورية للشعب، وَيَغْلِقُهُ فِي عُلْبَةٍ تَارِيخِيَّةٍ ضَيِّقَةٍ، أَوْ خَانِقَةٍ. بينما الخيار الأحسن هو تحرير الطاقات الثورية لَدَى الشعب، وترك الآفاق السياسية مفتوحة على جميع الاحتمالات الممكنة. والتطور التاريخي الأكثر احتمالاً في المُسْتَقْبَل هو أن تحرر الشعب من التخلف، والاستبداد، والفساد، والرأسمالية المفترسة، سيمرُّ عبر تجاوز الملكية برُمَّتِهَا. (ويمكن قول أشياء مُماثلة عن «الجمهورية الرئاسية» (مثلاً في الجزائر، أو مصر، أو تونس، الخ)، لأنها تظهر مثل «ملكية» غير وراثية، حيث يُخْتَارُ فِيهَا «مَلِكٌ» مُسْتَبَدٌّ [الرئيس] بالانتخاب العام).



24) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِـ «فِيدِرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِّمُوقْرَاطِيِّ»

؟

جَوَاب : قبل البدء في نقد «فيديرالية اليسار الديموقراطي»، وتفاديا لكلِّ سوء تَفَاهُهم، أَذْكَرُ أَنِّي أَحْتَرَمُ، وَأَقْدِرُ، كُلَّ مَنَاضِلِي الْيَسَارِ، بِمَا فِيهِمْ قِيَادَاتُ الْأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ فِي «فِيدِرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِّمُوقْرَاطِيِّ». لَكِنِ الْإِحْتِرَامُ لَا يَعْنِي الْمُجَامَلَةَ، وَلَا يَبْرِّرُ الْإِغْيَاءَ وَاجِبَ النِّقْدِ الصَّرِيحِ، كَلَّمَا كَانَ هَذَا النِّقْدُ ضَرُورِيًّا. وَهَدَفُ النِّقْدِ، لَيْسَ هُوَ الْقَضَاءُ عَلَى الشَّخْصِ الْمُنْتَقَدِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَسَاعَدَتُهُ عَلَى إِصْلَاحِ نَفْسِهِ.

وعلى مستوى النظرية المُعْلَنَةِ، مُبَرَّرَ خَلْقُ «فِيدِرَالِيَةِ الْيَسَارِ الدِّمُوقْرَاطِيِّ» (في سنة 2014) هُوَ إِشْرَاكُ أَكْبَرَ عَدَدٍ مُمْكِنٍ مِنْ قَوَى الْيَسَارِ فِي «النِّضَالِ الْجَمَاهِيرِيِّ الْمَشْتَرِكِ»، بِهَدَفِ تَغْيِيرِ الْمَجْتَمَعِ، وَتَغْيِيرِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ. لَكِنِ فِي الْوَاقِعِ، بَعْضُ قِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ طَوَّرَتْ هَذِهِ «الْفِيدِرَالِيَةَ» إِلَى نَقِيضِهَا. حَيْثُ أَنَّهَا حَوَّلَتْ هَذِهِ «الْفِيدِرَالِيَةَ» إِلَى نَادِي سِيَاسِي مُغْلَقٍ، وَمَخْصَّصٍ فَقط لِلتَّعَاوُنِ فِي مَجَالِ الْإِنْتِخَابَاتِ (الْبَرْلَمَانِيَّةِ أَوْ الْجَهْوِيَّةِ)، مِنْ أَجْلِ رِبْحِ أَكْبَرَ عَدَدٍ مُمْكِنٍ مِنَ الْمَقَاعِدِ التَّمثِيلِيَّةِ، مَعَ الْحِرْصِ عَلَى تَطْمِينِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ الْقَائِمِ، عِبْرَ الْإِلْتِمَامِ بِ «بِسْطَفِ الْمَلَكِيَّةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ». وَعَلَى خِلَافِ مَا تَدَّعِيهِ قِيَادَاتُ أَحْزَابِ «الْفِيدِرَالِيَةَ»، فَإِنَّ هَذَا التَّوَجُّهَ السِّيَاسِيَّ يَكْتَسِبُ دِينَامِيَّتَهُ الْخَاصَّةَ، وَقَدْ يُوَدِّي، فِي الْمُسْتَقْبَلِ، إِلَى تَقْوِيَةِ مَيُولِ سِيَاسِيٍّ يَمِينِيٍّ لَدَى أَجْزَاءٍ هَامَةٍ فِي هَذِهِ «الْفِيدِرَالِيَةَ»، وَلَوْ أَنَّهَا لَا تَرْغَبُ فِي ذَلِكَ، أَوْ لَا تَعِيهِ.

وقد كانت قيادة حزب «الاشتراكي الموحد» هي الأكثر إصراراً على إقصاء حزب «النهج» من «فيديرالية اليسار الديموقراطي»، وبالتالي من «النضال المشترك».

فمن جهة أولى، إتفقت أحزاب اليسار الثلاثة (وهي: حزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وحزب المؤتمر الاتحادي) على تجميد (أو إلغاء) «تجمع أحزاب اليسار»، الذي كان يضم نظريا أحزاب اليسار الأربعة (وهي: حزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وحزب المؤتمر الاتحادي، وحزب النهج).

ومن جهة ثانية، قرّرت قيادات الأحزاب الثلاثة في «فيديرالية اليسار الديمقراطي» بالمغرب فرض توفّر ثلاثة شروط في كل حزب يريد الالتحاق بـ «فيديرالية اليسار الديمقراطي». وهذه الشروط الثلاثة هي: «1) الالتزام بسقف المَلَكيّة البرلمانية وعدم تجاوزه؛ 2) الالتزام بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية والجهوية؛ 3) الالتزام بكون الصحراء الغربية منطقة مغربية»⁽³⁵⁾. ويظهر أن هذه الشروط الثلاثة هي مجرد حيلة، وُضعت خصيصاً لتبرير إقصاء حزب «النهج» من «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، وحتى من أي عمل تنسيقي أو جماعي، أو مشترك. والحجّة على وجود إرادة لإقصاء حزب «النهج»، هي أن هذا الحزب هو الوحيد الذي يحمل مواقف مخالفة لتلك الشروط الثلاثة.

{ولتفادي أي سوء تفاهم، ألحّ على أن هدفي هنا ليس هو الدفاع عن "حزب النهج"، بقدر ما أن هدفي هو الدفاع عن منهج "النضال الجماهير المشترك"، الذي يتميز بمساهمة قوى مختلفة، ومتنوعة، ومتباينة، ومتعاونة، ومتكاملة، ومتضامنة}.

والغريب، هو أن هذه الشروط الثلاثة المذكورة، لم تكن من قبل أساسية في الخطوط السياسية الرسمية الخاصة بكل حزب من بين

(35) في يوم الجمعة 3 يوليوز 2015، وأثناء ندوة "ندوة صحافية لقيادة فيديريالية اليسار الديمقراطي بالمغرب"، تحت عنوان: "سنوات النضال بالشارع مع دعمه بالنضال من داخل المؤسسات"، في "نادي أسرة التعليم" بمدينة طنجة، أعلنت قيادة هذه "الفيديرالية" عن الشروط الثلاثة للعضوية في "الفيديرالية". وحضر في منصّة هذه الندوة كلّ من: نبيلة منيب الكاتبة العامة لحزب الاشتراكي الموحد، وعبد الرحمان بنعمر الكاتب العام لحزب الطليعة، وعبد السلام العزيز الكاتب العام لحزب المؤتمر الاتحادي. وأدار نقاشها عبد الله الزاويدي.

الأحزاب الثلاثة المذكورة سابقا. ولم تشارك قواعد هذه الأحزاب الثلاثة، لا في نقاش هذه الشروط الثلاثة، ولا في الموافقة على تقريرها، رغم أن هذه الشروط الثلاثة تُؤثّر على استراتيجية تلك الأحزاب الثلاثة. الشيء الذي يتنافى مع الديمقراطية الداخلية لهذه الأحزاب الثلاثة.

والغريب أيضا، هو أن **كلّ الأحزاب الموجودة في المغرب، بما فيها الأحزاب المحافظة، أو اليمينية، أو الرجعية، أو «المخزنية»، أو الإسلامية الأصولية، أو الخاضعة للنظام السياسي القائم،** يمكنها أن تصادق على تلك الشروط الثلاثة. فأحزاب يمينية وخاضعة مثل: «الحركة الشعبية»، أو «الاتحاد الدستوري»، أو «التجمع الوطني للأحرار»، أو «الأصالة والمعاصرة»، أو «العدالة والتنمية» (الإسلامي الأصولي)، إلى آخره، يمكنها أن توافق على تلك الشروط الثلاثة، ويمكنها نظريا أن تدخل إلى «فيديرالية اليسار الديمقراطي». **لكن هذه الشروط الثلاثة (المذكورة أعلاه) لا تتوفر في حزب يساري وحيد بالمغرب، هو بالضبط حزب "النهج" ! وهذا الحزب ("حزب النهج")، الذي هو مكوّن من بين مكونات اليسار، هو الوحيد المرفوض في هذه «الفيدرالية».**

فلماذا وضعت قيادات الأحزاب الثلاثة شروطا للعضوية في «الفيدرالية» يمكن أن تقبلها كلّ أحزاب المغرب، باستثناء "حزب النهج"؟ ولماذا ترفض الأحزاب الثلاثة (المذكورة أعلاه) مشاركة حزب "النهج" في «فيديرالية اليسار الديمقراطي»؟ لماذا هذا الطلاق المثلث؟ في الواقع، لم تتجرأ الأحزاب الثلاثة في «الفيدرالية» على توضيح الأسباب الحقيقية لإقصاء حزب "النهج"، فنجد أنفسنا مضطربين إلى تحيّل هذه الأسباب.

وتوجد عدّة تفسيرات ممكنة للرغبة في إقصاء حزب "النهج". أبرزها ما يلي:

(أ) قد يقول البعض إن الأحزاب الثلاثة تريد فقط أن تتلافى جذرية "حزب النهج"، أو تشدّده، أو عناده. وبعض قادة الأحزاب الثلاثة

ينزعج كثيرا من المواقف الجذرية، أو غير المعتادة، التي يحملها حزب "النَّهْج"، ولا يعرف كيف يتعامل معها سوى عبر تجاهلها، أو إقصائها. (ب) قد يقول البعض أن قيادات الأحزاب الثلاثة في «الفيديرالية» تريد حصر نضالها داخل مؤسّسات البرلّمان والجماعات المحلية، ولا تتحمل أن يضغط عليها "حزب النهج" لكي تنقل كذلك النضال إلى الشوارع، وإلى مواقع الإنتاج.

(ت) قد يقول البعض الآخر أن قيادات الأحزاب الثلاثة تخاف من أن يؤدّي التعاون مع "حزب النهج" إلى تقوية أشخاص، أو أقلّيات، موجودة داخل هذه الأحزاب الثلاثة هي نفسها، ومشابهة في "جذريتها" لجذرية "حزب النهج".

(ث) قد يقول البعض الآخر أن «فيديرالية اليسار الديمقراطي» أُقيمت خصيصاً للمشاركة في الانتخابات، بينما "حزب النهج" يرفض هذه المشاركة في الانتخابات. لكن هذا التفسير لا يُقنع أحداً. لأن «الفيديرالية» ليست إطاراً فقط للتعاون في مجال الانتخابات، وإنما هي أيضاً مجال لتنسيق شامل فيما بين أحزاب اليسار، خاصّةً بعد تجميد «تجمّع أحزاب اليسار بالمغرب». والدليل على ذلك هو أنه، لا يوجد أي تنسيق نضالي خارج «الفيديرالية»، فيما بين أي حزب من بين الأحزاب الثلاثة و"حزب النهج". وحتى إذا كانت "الفيديرالية" خاصة بالانتخابات، لا يُعقل إبعاد "حزب النهج" عن كلّ تنسيق، لكي لا يصبح اليسار مُشتّتاً بين قوَى مُقاطعة للانتخابات (مثل حزب النهج)، وقوَى مشاركة فيها (مثل أحزاب الفيديرالية الثلاثة).

(ج) قد يجيب البعض الآخر أن إقصاء حزب "النَّهْج" من «فيديرالية اليسار الديمقراطي» هو رسالة مُشفّرة (codifiée)، موجهة إلى النظام السياسي القائم، تُثبت له حُسن النية لدى قيادات الأحزاب الثلاثة الأعضاء في «فيديرالية اليسار الديمقراطي». حيث أن **المستفيد الأول من إقصاء حزب جذري، مثل حزب "النَّهْج"، أو الرّابح من إبقاء قوَى اليسار مقسّمة، هو بالضبط النظام السياسي القائم، وكذلك القوَى الإسلامية الأصولية.**

وعندما انتقدتُ المناضل المحترم عبد الرحمان بن عمرو، الكاتب العام (السابق) لـ "حزب الطليعة" (والعضو في قيادة «الفيديرالية»)، حول هذه الشروط الثلاثة المُجحفَة والغريبة، أثناء ندوة فكرية⁽³⁶⁾، أجاب عبد الرحمان بن عمرو المحترم: «على عكس ظنونك، أو اتهاماتك، "حزب النهج" هو الأقرب إلى "حزب الطليعة"، سواء على مستوى المبادئ، أم على مستوى التواجد في النضالات الميدانية! طيب ! لكن، ألا تتناقض قيادة "حزب الطليعة" مع نفسها، حينما تقول أن "حزب النهج" هو الأقرب إلى "حزب الطليعة"، وفي نفس الوقت، توافق قيادة "حزب الطليعة"، داخل «الفيديرالية»، على إجازة أو تشريع ثلاثة شروط للعضوية، وُضعت خصيصًا لإقصاء "حزب النهج"، الذي هو الأكثر قربًا من "حزب الطليعة"؟ أليس من مصلحة "حزب الطليعة" أن يتواجد معه، داخل كل تنسيق يساري، "حزب النهج" الذي هو الأقرب إليه؟ أم أن حزبي "الطليعة" و "النهج" هما متقاربين في ظاهر الأمور فقط، بينما هما مُتبايِنين في الجَوْهَر؟ نتمنى الحصول على إجابات واضحة.

والمنطق الذي بُنيت به «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، هو منطق انتخابي صرف، أي منطق مراكمة أجهزة حزبية، بهدف بلوغ الفعالية في خوض انتخابات (برلمانية أو جهوية)، وانتزاع أكبر عدد ممكن من المقاعد التمثيلية. ولم تتخذ قيادة «الفيديرالية» إجراءات واضحة وكافية لمنع الأعضاء الذين يحصلون على مقاعد تمثيلية (في البرلمان، أو المجالس المحلية) من أن يتحولوا إلى جزء من «نخب الدولة» القائمة، أو من «خُدّام النظام السياسي القائم» (مثلما حدث لحزبي "التقدم والاشتراكية"، و "الاتحاد الاشتراكي"). ومن منظور ثوري، وعلى خلاف ذلك المنطق الانتخابي، فإن المنطق المطلوب من قيادات أحزاب اليسار، هو **منطق التنسيق، والتعاون، والتكامل، فيما بين كل قَوَى اليسار، كبيرها وصغيرها، بهدف خلق دينامية**

(36) ندوة نظمتها حركة "الشبيبة الديمقراطية التقدمية"، خلال يوم السبت 6 غشت 2016، في مقاطعة الصخور السوداء، بالدار البيضاء.

جماهيرية، ونضالية، وثقافية، وفنية، تهدف إلى تعبئة أكبر جزء ممكن من المواطنين، ومن الطاقات النضالية، بهدف تهيئ وإنضاج شروط إسقاط نظام الاستبداد والفساد، وتعويضه بنظام وطني، وديمقراطي، وعادل، وثوري.

وما نسيه المناضلون القياديون الأعداء في أحزاب اليسار الثلاثة، هو أن منطق إقصاء كل جماعة أو تيار لا يتفق معنا في إحدى النقط السياسية الجزئية، وإبعاده من النضال الجماهيري المشترك، هذا المنطق سيُبقِي مُجمل قَوَى اليسار مُشْتَتَةً، وضعيفة، وعاجزة، وفاشلة. وما نسيه المناضلون القياديون المُوقَّرون في أحزاب اليسار الثلاثة، هو أنه يستحيل تغيير المجتمع، ويستحيل تغيير النظام السياسي القائم، ويستحيل دَمَقَرَطَة الدولة، إذا لم نَعْبِي كل الطاقات، وكل القَوَى، وكل التيارات، وكل الجماعات، وكل الشخصيات، التي تتبني التقدمية، أو تطمح إلى الديمقراطية، في إطار جيش جماهيري شعبي هائل، واحد وموحد، لتحقيق أهداف واضحة وملموسة، وذلك رغم التفاوت في الآراء، أو في المواقف، أو في الخلافات، الموجودة فيما بين كل تلك القَوَى التقدمية !

فندعو إخواننا المحترمين في قيادات أحزاب اليسار إلى الرجوع إلى قراءة نظريات فنون النضال الجماعي المشترك⁽³⁷⁾، وندعوهم إلى دراسة فنون معالجة التناقضات في صفوف الشعب⁽³⁸⁾، لكي يساهموا في إخراجنا من الرُّكُود الذي لا تزال قَوَى اليسار غارقة فيه.

إن الكفاحات المريرة التي خاضتها قَوَى اليسار، والتضحيات الجسيمة والمتتالية التي بذلتها، بين سنوات 1950 م، وسنوات 1990 م، هي التي سَأَت النظام السياسي القائم إلى تقديم بعض

(37) معظم كتب ومقالات رحمان النوضنة تؤكد على أهمية "النضال الجماهيري المشترك". منها كتاب "كيف نسقط الاستبداد"، ومقالات حول "حركة 20 فبراير". وهي موجودة على مُدَوَّنَة الكَاتِب: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

Voir par exemple le texte philosophique 'De la contradiction', (38)

.Mao Ze Dong, Août 1937

التنازلات الجزئية، أو الشكليّة، في مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان. لكن القوى السياسية التي تستفيد اليوم من هذه الإنجازات الباهظة، هي الأحزاب الليبرالية المحافظة، وكذلك القوى الإسلامية الأصولية الرجعية، رغم أنها لم تساهم في هذه التضحيات. بينما قوى اليسار التي انتزعت هذه المكاسب بتضحيات جسام، لا تحصد سوى القمع، والتهميش، والإهانة، والضعف، والتقهقر، وأحياناً التصفية من الساحة السياسية. لماذا ؟ لأن قوى اليسار ترتكب أخطاء كثيرة، ومتوالية، في مناهج التفكير، وفي مناهج العمل السياسي، والنضالي. ولأن قوى اليسار لا تُتقن فنَّ معالجة التناقضات البيئية. ولأن قوى اليسار لا تُجيد تطبيق فنون النضال الجماهير المشترك. وغالبية الشعب هي نفسها، بضعف نضجها السياسي، لا تُدرك من هي نوعيّة القوى السياسية التي تضحّي من أجل تحسين أوضاعها (ولو ببطء تاريخي)، ومن هي نوعيّة القوى السياسية التي لا تفعل شيئاً آخر غير استغلال الشعب، وتخديره، وتجهيله، واضطهاده، والتلاعب به. وهكذا، يكون المُستفيد اليوم من كفاحات عمر بن جلون هو عبد الإله بن كيران. والمستفيد اليوم من نضالات عبد الرحيم بوعبيد، أو ابراهام السرفاتي، هو عزيز أحنّوش، ومحمد ساجد، وحמיד شباط، وادريس لشكر، ومن شابههم. فالى متى سيبقى هذا القدر مفروضاً على شعب المغرب؟ فإذا أراد شعبنا اليوم الحياة، فلماذا لا نتجرأ على إجبار القدر على الاستجابة لطموحاتنا ؟

وعندما اختارت "الفيديرالية" الالتزام بـ «سقف المملكيّة البرلمانية»، فكأنها تُعيد إنتاج ما قام به حزب "الاتحاد الاشتراكي" منذ مؤتمره الاستثنائي في يناير 1975 م، حينما قرّرت قيادته التخلي عن المقاومة الجذرية للنظام السياسي القائم، واختارت استراتيجية «التطبيع» النهائي معه، كما هو موجود في الواقع. فتحوّل تدريجياً هذا الحزب من حزب مُعارض، أو جَدْرِي، أو يساري، أو ثوري، إلى حزب معتدل، ثم ليبرالي، ثم مسالم، ثم خاضع، ثم يميني. والدليل على ذلك هو الانشقاقات الجماعية، الوازنة، والمُتتالية، التي انسحبت من حزب

”الاتحاد الاشتراكي“، تعبيرا عن رفضها التام لهذا التراجع الاستراتيجي. ومن أبرز التيارات أو التنظيمات التي انشقت عن حزب ”الاتحاد الاشتراكي“ نذكر: ”حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي“، ثم تنظيم ”الوفاء للديمقراطية“، ثم ”حزب المؤتمر الاتحادي“. ثم انفصل ”الحزب الاشتراكي“، ثم ”الحزب العمالي“ (عن ”حزب المؤتمر الاتحادي“).

وبعدما أُجبرَ النظام السياسي حزب ”الاتحاد الاشتراكي“ على نقل معارضته من الشارع إلى البرلمان، لجأ هذا النظام السياسي إلى تقنين دقيق لكل أشغال البرلمان، ولكل المؤسسات الأخرى، لكي تبقى كلها محصورة في حدود مبارزة كلامية شكلية، مَهْمَشَة، وَمَنْزُوعَة من أية سلطة أو فعالية. والنتيجة هي استحالة إصلاح النظام السياسي من داخل مؤسساته.

فالشروط الثلاثة للعضوية في «فيديرالية اليسار الديمقراطي» تعني أن قيادات الأحزاب الثلاثة (الاشتراكي الموحد، والطليعة، والمؤتمر الاتحادي) اختارت استراتيجية عدم تجاوز حدود التجربة الماضية التي **إِتَّبَعَهَا حِزْبِي ”الاتحاد الاشتراكي“ و ”التقدم والاشتراكية“**، منذ سنة 1998 م. **أي استراتيجية حصر نضالات الأحزاب الثلاثة في حدود المشاركة في الانتخابات التمثيلية**، والالتزام بعدم تجاوز حدود العمل داخل مؤسسات النظام السياسي القائم، كما هو في الواقع، والابتعاد نهائيا عن تعبئة وتنظيم نضالات الجماهير الكادحة (مثلما حدث في 20 يونيو 1981 م، ثم في «حركة 20 فبراير» في سنة 2011).

وقد يقول قائل آخر لقادة ”الفيدرالية“: «إذا كان أفراد قيادة ”الفيدرالية“ مَبْهُورِينَ بحزب ”الاتحاد الاشتراكي“ إلى هذه الدرجة، وإذا كانوا مُصْرِّين على تقليد التجربة الانتخابية لحزب ”الاتحاد الاشتراكي“، فلا يوجد، في هذه الحالة، مُبَرَّرٌ لوجود «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، ولا لأحزاب اليسار. بل الحل المنطقي سيكون هو الاكتفاء بحزب ”الاتحاد الاشتراكي“ وحده، وتقرير ذوبان أحزاب

اليسار كلّها داخل حزب "الاتحاد الاشتراكي"، وحصر النضال كلّه في حدود مجال التباري للوصول إلى مناصب وزارية، في حكومة شكلية، وانتهى الأمر! !

يجب أن يكون المنطق الذي نفكر به واضحاً، وسليماً. فإذا كانت «المَلَكِيَّة البرلمانية» هدفاً من بين عدّة أهداف نضالية، أو ثورية، فهذا الطرح قد يكون مُمكنًا، أو مقبولًا. أمّا إذا تحوّلت «المَلَكِيَّة البرلمانية» إلى شرط للعضوية، وإلى سَفْ يُمنَع تجاوزه، في الأفكار، وفي العمل النضالي، فهذا الطرح سيُصبح نوعاً من التقييد، أو التكبيل، الذي لا نقبله.

والتأويل الأكثر احتمالاً لتلك الشروط الثلاثة للعضوية في «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، هو أن التزامها بـ «سَفْ المَلَكِيَّة البرلمانية»، ليس مجرد موقف تكتيكي عابر، وإنما هو اختيار استراتيجي، جازم، دائم، ونهائي. ومعنى هذا التوجّه هو أن قيادة «فيديرالية اليسار الديمقراطي» تتناقض مع «حركة 20 فبراير»، سواءً كمنهج، أم كسلوك، أم كطموح! لأن «حركة 20 فبراير» تعتمد أساساً على النضال الجماهيري المشترك، في الشوارع، وليس داخل البرلمان. وتهدف «حركة 20 فبراير» إلى تحقيق الحرّية، والديمقراطية، والعدالة، والكرامة. إمّا في إطار مَلَكِيَّة برلمانية إذا أمكن ذلك، وإمّا في إطار جمهورية برلمانية، إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ومن المعروف أن شكل الدولة (هل هي مَلَكِيَّة، أم جُمهورية)، ليس هو العنصر الوحيد الذي يضمن وجود الديمقراطية؛ بل توجد عناصر أخرى إضافية، معقّدة، ومترابطة، مثل مستوى النضج السياسي للشعب، ونوعية العلاقات المُجتمعية، وميزان القوَى الطبقي، فيما بين السّلطة السياسية والقوَى السياسية الشعبية، إلى آخره.

وفي عمقها، تطرح الشروط الثلاثة للعضوية في «فيديرالية اليسار الديمقراطي»، من جديد، المسألة القديمة (التي طُرحت على قوَى اليسار بالمغرب، منذ بداية استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي في سنوات 1959 م)؛ وهي التالية: ما هو هدف الحزب الوطني التقدّمي

الحدائي، هل هو الإصرار على تَحْدِيثِ وَدَمَقْرَطَةِ الدولة، ولو تَطَلَّبَ ذلك «القطيعة» مع النظام السياسي القائم، إن هو رفض دَمَقْرَطَةِ الدولة، أم أن الحلَّ هو «التَّطْبِيع» النهائي معه، ولو تَطَلَّبَ الأمرُ الاكتفاءً بديمقراطية شكلية ومغشوشة، والقبول بغياب دولة الحق والقانون ؟ (والمناضلون يعرفون أن الأحزاب الليبرالية المحافظة، والقوى الإسلامية الأصولية، لا تهماها هذه الإشكالات، وإنما هي تكتفي باستغلال الإصلاحات السياسية التي تنتزعها قوى اليسار، ولا تقبل النضال من أجل تَشْبِيهِهَا، أو تَوْسِيعِهَا، أو تَثْوِيرِهَا).

وعلى ما يظهر، وإلى حدِّ الآن، فإن الإقصاء التام لـ "حزب النهج" من «فيديرالية اليسار الديمقراطي» يُعبّر عن اختيار استراتيجية «التَّطْبِيع» النهائي مع النظام السياسي القائم. وإذا كان من حقِّ قيادات الأحزاب الثلاثة في «الفيديرالية» أن تختار استراتيجية «التَّطْبِيع» النهائي مع النظام، فواجبها هو، على الأقل، أن تُخبر قواعدها بذلك، وأن تُصَارِحَها بهذا القرار، وأن تبرّره بحجج واضحة، ومقنعة.

وعلى خلاف المظاهر، لا يوجد انسجام تام بين الأحزاب الثلاثة المكوّنة لـ «فيديرالية اليسار الديمقراطي». وكمثال، يظهر أحياناً، من خلال خطابات حزبي "الاشتراكي الموحد" و "المؤتمر الاتحادي"، أنهما لا يَتَبَيَّنَانِ بشكل واضح الفكر الماركسي الثوري، ولا يسترشدان به، ولا يقولان أنهما يطمحان إلى بناء مجتمع اشتراكي، متحرّر من الطبقات. بينما حزب "الطلیعة" (مثل "حزب النهج") يَتَبَيَّنُ الفكرَ الماركسي، ويعبّر عن طموحه في المستقبل إلى تشييد مجتمع اشتراكي، متحرّر من الاستغلال الرأسمالي. وواجب النزاهة السياسية، يفرض على قيادة كل حزب، أن تُصَارِحَ مُناضليها، حول قناعاتها، واختياراتها، في مجالات الفكر، والتكتيك، والاستراتيجية، بعيداً عن أي غموض، أو إبهام.

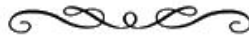
وبعد لجوء قيادات الأحزاب الثلاثة في «فيديرالية اليسار الديمقراطي» إلى إقصاء حزب "النَّهْج"، وبعد توجّهِها نحو الاقتصار على لعبة "المشاركة في الانتخابات، وفي المؤسسات"، تُطرح الأسئلة

التالية: هل قيادة "حزب النهج" واعية بخطورة النتائج المُحتملة للتوجّه الحالي لـ "الفيديريالية"؟ هل يعي "حزب النهج" أن المشكل المطروح في "الفيديريالية"، لا ينحصر في بعض قراراتها، وإنما المشكل يكمن في ضعف النضج السياسي لمجمل قوَى اليسار بالمغرب؟ هل يدرك "حزب النهج" أنه قد يصبح أكثر فأكثر مستهدفا من طرف القمع؟ هل يأخذ "حزب النهج" في الحُسابان تقوية الأجهزة القمعية، وتوجّه الدولة نحو تعميق صفتها البوليسية؟ هل يُدرك "حزب النهج" أنه قد يَعْدُو مَخِيرًا بين الخضوع أو التصفية؟ هل "حزب النهج" يتهباً لمقاومة ما يُحتمل أن يتعرض له مستقبلاً من قمع؟ هل إنْتَبَهَ "حزب النهج" إلى ضرورة مراجعة تصوّره للمقادير التي يمزج بها بين النضال في مواقع الإنتاج والنضال داخل المؤسّسات، وبين الأساليب العلنية والمُسْتَتِرَة؟ هل فَطِنَ "حزب النهج" إلى أن ملجأه الأساسي هو التنظيمات الجماهيرية، والنضالات الجماهيرية، وتعميق الارتباط بكل المواطنين المتمسكين بخيار النضال ضد الاستبداد والفساد، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية؟

والخلاصة هي أنه، مهما تكاثرت التأويلات الممكنة لإقصاء "حزب النهج" من «فيديريالية اليسار»، ولإقصاء المجموعات والتيارات الأخرى المناضلة، فإن نتيجة هذا الإقصاء هي إعاقة إمكانية تنظيم نضالات جماهيرية مشتركة فيما بين مجمل قوَى اليسار. وإبقاء قوَى اليسار مُقسّمة، يُضعف قوَى اليسار، ولا يستفيد من ضعف قوَى اليسار سوى النظام السياسي القائم، والقوَى السياسية الرأسمالية اليمينية، وكذلك القوَى الإسلامية الأصولية.

وفي مجال العلاقة بين "فيديريالية اليسار الديمقراطي" والقوَى الإسلامية، سبق للمناضل جمال العسري أن نشر مقالا صغيرا (في يوم الأحد 2 يوليوز 2017)، إنْتَقَدَ فيه الأمناء العاممين لأحزاب "فيديريالية اليسار الديمقراطي". وَذَكَرَ العسري بالإسم "حزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة"، و"حزب المؤتمر الاتحادي". وأشار جمال العسري إلى وثيقة عمّمتها قيادة "فيديريالية اليسار الديمقراطي" على فروعها.

ودعت فيها إلى عدم التحالف مع التنظيم الإسلامي الأصولي "جماعة العدل والإحسان". واستندت قيادة "الفيديرالية" على فقرة مأخوذة من مقرّر المؤتمر الوطني الأخير. وتقول هذه الفقرة : «نحن نسعى لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، في ظل الملكية البرلمانية، وصيانة حقوق الإنسان، والحريات الفردية، والجماعية، بمفهومها الكوني. وعلى هذا الأساس تكون تحالفاتنا. و لا نتحالف مع من يعتقد غير ذلك. نحن ندرك أن الفكر الأصولي يمثل خطراً على الديمقراطية»⁽³⁹⁾. وانتقد جمال العسري كون قيادة "الفيديرالية" لا تميّز بين الحوار، والتنسيق، والتحالف. وكتب العسري : «الحوار الرفاعي يكون مع الآخر. ولا يعني الحوارً بتاتاً التحالف. ولا حتى التنسيق. قد يكون الحوار أساساً لتدبير الاختلاف بين الفرقاء، لتسهيل التعايش، مع بقاء الاختلاف، للبحث عن المشترك، ولتجاوز كل ما قد يؤدي للصراع، أو الاقتتال». وأشار جمال العسري إلى أن الحوار مع الأطراف التي نختلف معها، لا يعني أننا تحالفنا معها، أو أننا رمينا ببرامجنا جانباً، وتبيننا برامجها، أو أهدافها.



⁽³⁹⁾ مصدر الفقرة المذكورة هو كتاب: "الديمقراطية هنا والآن"، الصفحة

25) مَا هُوَ نَقْدُكَ لـ "حزب الاتحاد الاشتراكي"؟

جواب : تناولتُ فيما سبق انتقادات مُوجَّهة إلى عموم أحزاب اليسار. ولا بُدَّ أيضاً من استعراض أمثلة مَلْمُوسة على بعض الانتقادات الخاصة، الموجهة إلى كل حزب على حِدَةٍ. وفيما يخصُّ "حزب الاتحاد الاشتراكي"، وخلال الفترة الممتدَّة من سنوات 1960 إلى قرابة سنوات 2000 م، ظلَّ هذا الحزب هو أكبر حزب تقدَّمي في السَّاحة السياسية. وهو لا زال يحتوي على عدد من المناضلين المُخلصين. إنه فعلاً حزب ضخم في حجمه، معقَّد في آلياته، وثقيل في حركته، إلى درجة أنه لم يعد قادراً على المَشْي، أو الإصلاح، أو التقدم. وأصبحنا لا نسمع شيئاً عن وجوده، أو عن نضاله، إلا خلال مناسبات الانتخابات. أو عندما يأمر القصر الملكي الأحزاب الإدارية بالدَّفَاع عن قضية رسمية ما (مثل قضية الصحراء). ويظهر أن غالبية النخبة السائدة داخل "حزب الاتحاد الاشتراكي" أصبحت مُترهِّلة، أو محافظة. ولم تعد تتوفَّر على أية رغبة في تنظيم أي نضال جماهيري حازم، أو تقدَّمي، أو ثوري.

ويدَّعي حزب "الاتحاد الاشتراكي" أنه «اشتراكي». لكننا لا ندرك في ماذا تتجلَّى «اشتراكيته». ولا يوضِّح هذا الحزب ما هو المعنى الدقيق الذي يعطيه لمفهوم «اشتراكيته». تارة يتكلم عن «الاشتراكية الديمقراطية»، وتارة أخرى عن «الاشتراكية الليبيرالية». لكنه لا يرفض الرأسمالية. ويقول أنه يريد «تقليص الفوارق الطبقيَّة»، لكنه لا يقبل الحل الجذري الذي يستأصل أسبابها.

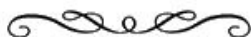
و"حزب الاتحاد الاشتراكي" يطبق مقولة: «هدف الحزب هو وصوله إلى الحكومة». لكن التَّجربة بيَّنت (خلال سنوات 1980 و 1990 م) أنه **كُلَّمَا حصل هذا الحزب على مناصب وزارية في الحكومة، فإنه لا يدري ماذا يفعل بتلك الوزارات**. وفي الحقيقة، فإن حصر هدف الحزب في «الوصول إلى الحكومة» هو توجَّه غير مرض.

لأن الحزب، وكذلك الوصول إلى الحكومة، إنما هما **وسيلتان**، أما **الهدف** الحقيقي للحزب، ومُبَرَّر وجوده، فيجب أن يكون هو المساهمة في **تغيير الدولة، وتغيير المجتمع**، في اتجاه الديمقراطية (démocratisation)، والتنمية، والاستقلال الوطني، والحرية، والعدل، والتحرر من الاستغلال الرأسمالي، والرفاهية لكل المواطنين، ولكل مكونات المجتمع. وكل حزب يصل إلى السلطة السياسية، ثم يستمتع بها، دون أن يعمل على إصلاح الدولة، ولا على تغيير المجتمع، يصبح وجوده زائداً عن الحاجة، أو غير مجدي، أو غير مُبرَّر.

وكُلِّما جاءت مناسبة تاريخية حاسمة في المغرب، إِتَّصَح من خلالها **العجز** التام لـ "حزب الاتحاد الاشتراكي" على استغلال هذه المناسبة، أو على التفاعل معها. وقع ذلك مراراً وتكراراً. وقع مثلاً خلال الانتفاضات الشعبية الماضية (في سنوات 1965، و1980، و1981، و1984، إلى آخره). وحدث خلال محاولتي الانقلاب العسكري في سنتي 1971، و 1972 م. ووقع أيضاً كلما حصل هذا الحزب على نِسَب هامة من مقاعد البرلمَان. ووقع أيضاً حينما نادى الملك المستبد الحسن الثاني على المناضل عبد الرحمان اليوسفي، زعيم "حزب الاتحاد الاشتراكي"، لكي يرأس أول حكومة «للتناوب التوافقي» بالمغرب، (بين أبريل 1998 و 2002 م). كما تَكَرَّر ذلك **العجز** عدّة مرّات، مثلاً حينما حصل هذا الحزب على عدد مُعتبر من الوزارات داخل الحكومة. ورغم كل هذه الفُرص التاريخية الضائعة، فإن هذا الحزب لم يَتَمَيَّز بأيّ إنجاز سياسي ذي أهمية. وكان النظام القائم، في كل مرّة، يحتال على هذا الحزب، ويستغلّه، ويتلاعب به، ثم يُضَعِفه، ثم يُهَمِّشُه. ولا شيء يُنْبِتُ، إلى حدّ الآن، أن هذا الحزب يتوفّر على قدرة الاستفادة من أخطائه السابقة، ولا على إيقاف سيرورة انحلاله (فكريا، وسياسيا، ونضاليا، وتنظيميا).

وَقَدِمَ حزب "الاتحاد الاشتراكي"، وكَبُرَّ حجمه، يدخلانه في غرور سياسي فظيع، ويجعلانه يحتقر كل قَوَى اليسار الأخرى الحديثة أو الصغيرة. فـ "الاتحاد الاشتراكي" لا يقبل أقلّ من احتواء مجمل قَوَى

اليسار الجديدة، ويعاملها بأبوية، ولا يرضى بالحوار معها، أو التنسيق معها، فبالأحرى أن يقبل خوض النضال المشترك واللامشروط معها.



(26) مَا هُوَ نَقْدُكَ لِـ "حزب التقدم والاشتراكية"؟

جواب : يحتوي هذا الحزب هو أيضا على بعض المناضلين المخلصين، يعملون في صمت، أو في الخفاء، لكن غالبية الجماعة الصغيرة التي تُسيطر على قيادة هذا الحزب **تمارس السياسة باعتبارها «فَنّ النفاق والانتهازية»**. ورغم خطابها السياسي الباهت، فإنها لا تهتم سوى بمصالحها الشخصية النفعية. ويكفي أن يَنزَع النِّظام السياسي القائم («رَضَاعَة الحليب») من فَمِ قِيَادَة هذا الحزب لكي يَنَدَثِرَ خلال بضعة سنوات. ومن الصَّعب أن يَبْقَى هذا الحزب موجودا بعد قرابة الـ 10 سنوات المقبلة.



27) مَا هُوَ نَقْدُكَ "لِحِزْبِ النَّهْجِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ"؟

جواب: هذا الحزب، مثله مثل أحزاب اليسار الأخرى، يحتوي على كثير من المناضلين الصادقين، أو المخلصين. المشكل هو أن **الرَّوْحَ النَّقْدِيَّةَ تَنْقَصُهُمْ**، وذلك إلى درجة أنهم **لَا يُحْسِنُونَ بِنُقْطِ ضَعْفِ حَزْبِهِمْ**.

واعتماد بعض أطر هذا الحزب على **سهولة الاستثمار**، ليس في التعبئة العملية لنضالات أعضاء للحزب، وإنما في **استغلال تراث "منظمة إلى الأمام" وشهدها**. لكن "تاريخ انتهاء صلاحية" أيديولوجية منظمة "إلى الأمام" فات منذ زمان. حيث أن غالبية مناضليها، أو قادتها، لم يعودوا يؤمنون بالأطروحات الماضية لـ "منظمة إلى الأمام"، مثل «العنف الثوري»، و«حرب التحرير الشعبية»، و«القواعد الحمراء المُتنقلة»، و«بناء الحزب الثوري تحت نيران العدو». والكثير من الأطروحات السياسية لـ "منظمة إلى الأمام" تحتاج اليوم إلى مراجعة نقدية، وإلى تحيين يأخذ بعين الاعتبار المكتسبات النظرية الحديثة، والتجارب النضالية والثورية اللاحقة.

فـ "حزب النهج" هو حزب مُقلِّد، أو مُحافظ، في إطار ثوريتته. ولا زال غير قادر على مراجعة، أو تجاوز، بعض الأطروحات «الماركسية اللينينية» القديمة التي بيّنت التجارب أنها ناقصة. ويتعامل الحزب مع نظرية «الماركسية اللينينية» باعتبارها «علمًا مطلقًا». وعلى العموم، لا يقرأ مناضلو "حزب النهج" مؤلفات كارل ماركس، أو فلاديمير لينين، أو ماؤو تسي تونغ، أو غيرهم من المفكرين الثوريين، وإنما يكتفون بحفظ بعض أطروحات «الماركسية اللينينية» كآيات قرآنية مُقدَّسة، ويؤمنون بأنها حقائق صائبة بشكل دائم ومطلق. ويتعاملون مع كارل ماركس كنبى مُقدَّس للطبقة العاملة. وفي الحقيقة، ليست «الماركسية اللينينية» لا علمًا، ولا أيديولوجية، ولا دين جديد. وإنما هي مجرد **اجتهاد فلسفي أو سياسي، يرجع إلى**

نهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20 الميلادي. وتوجد فيها أشياء كثيرة سليمة، وثمانية، ورائدة، وتوجد أيضا فيها أشياء أخرى ناقصة، أو مُتجاوزة، أو خاطئة. فلا يُعقل أن تكون «بوصلة» المناضلين هي فقط «الماركسية اللينينية»، باعتبارها علما، أو «دُعْمَة» (dogme)، بل يُستحسن أن تكون «بوصلتهم» هي العقل، والمنطق، والبحث العلمي الموضوعي، والعلوم الدقيقة. والعقل يُشجّع على الانفتاح على كلّ الاجتهادات، وعلى التقدمية، أو الثورية، ويُؤدّي إلى الجدليّة (Dialectique). وينبغي أن نستفيد من اجتهادات كارل ماركس، مثلما يلزم أن نستفيد من كل المفكرين الآخرين الذين ساهموا في إغناء التراث الثقافي العالمي. فلم يبدأ الفكر الثوري مع كارل ماركس، أو مع فلاديمير لينين، ولم يَنْتَه عند مَوْتِهِمَا. وماذا عَسَانَا أن نفعل لو لم يوجد كارل ماركس؟

ويتعامل بعض مناضلي "حزب النهج" مع «الماركسية اللينينية» كأنها "قرآن" من نوع جديد، **يحتوي على كل شيء، ولا يحتاج إلى أي اجتهاد جديد.** بل يعتبر هؤلاء المناضلين كل من يُحاول تجديد أو إغناء الفكر الثوري، بأنه «مُنحرف»، أو «مُرتد»، أو «زنديق». ويُعاني "حزب النهج" من الدوغمائية (Dogmatisme). ولا يجرؤ على إبداع أطروحات سياسية جديدة، ولا يَتَجَرَّأ على ابتكار أساليب نضالية من نوع جديد. ويحفظ بعض مناضليه بعض المفاهيم، أو العبارات الثورية، أو «الماركسية اللينينية»، ثم **يعتقدون أن ترديد هذه العبارات هو حُجّة قاطعة على أنهم ثوريون.**

و"حزب النهج" غارق في النزعة "السُطَالِيْنِيَّة" (Stalinisme). ولا يتحمّل النقد، لا من داخل الحزب، ولا من خارجه. ويميل إلى مُحاولة السيطرة على مجمل التيارات أو التّنظيمات الجماهيرية. ويطلب من مناضليه أولا الولاء أو الإخلاص للقيادة، أو لـ «النواة الصلبة» في الحزب، بدلا من أن يطلب منهم الكفاءة السياسية، أو استقلال الشخصية، أو الفعالية النضالية، أو النزاهة الأخلاقية. وتوجد داخل هذا

الحزب هيمنة الولاء لأشخاص، وليس الولاء لمبادئ. وإذا استمرت هذه الظاهرة، فقد تُعرّض هذا الحزب لانشقاقات في المستقبل. ويميل أحيانا بعض قياديين "حزب النهج"، أو بعض المسؤولين فيه، إلى ممارسة مناورات خفية داخل الحزب.

ويُروّج عادة بعض قياديين حزب النهج **خطابا سياسيا جذريا**، وذلك دون أن تكون ممارسة الحزب تطبيقا حرفيا لخطابه. ويأتي إلى هذا الحزب على الخصوص الشبان الذين يحملون اختيارات جذرية، أو راديكالية، بما فيها خيار العنف الثوري، ومقاطعة كل الانتخابات. ويرفض بعض قادة هذا الحزب تليين أو عقلنة خطابهم السياسي الجذري، وذلك خشية من أن يبتعد الشباب الراديكالي عن هذا الحزب. ومثلما هو الحال في أحزاب أخرى من اليسار، يتناسى كثير من أعضاء هذا الحزب أن ترويج خطاب سياسي جذري، خلال فترات غير ثورية، يسوق بسهولة هذا الحزب المعني نحو التهميش (في الانتخابات، وفي الساحة السياسية).

ومستوى **التكوين السياسي** لدى مناضلي هذا الحزب يبقى غير مُرضٍ. ولا يجتهد هذا الحزب بما فيه الكفاية **لتكوين** أطره، ومناضليه الشبان. ولا يهتم بتنمية بعض الخصال الثورية الضرورية لدى أعضاءه، وأبرزها: التكوين النظري، والتدريبات العملية، والحس النقدي، وروح الاستقلالية، وملكة الإبداع السياسي، والروح الكفاحية العالية في النضالات.

ويستعمل هذا الحزب أساليب التّجيش وسط الشّبان، ويستعمل شحّ العواطف، ويبالغ في تقوية الارتباط الحماسي، وذلك على حساب تنمية التّكوين السياسي المعمّق، وعلى حساب تقوية **المنهج النقدي**، أو **العقلانية الثورية**.

وبعض أطر "حزب النهج" يكتبون **تاريخ "منظمة إلى الأمام"** بطريقة غريبة، بعيدة عن الموضوعية، وعن النزاهة. وهدفهم من هذا الصّنف من **"التّاريخ المتحيّز"** هو خصوصا تبرير احتكارهم لـ **"امتلاك" منظمة "إلى الأمام"**، ونفي أيّ دور فكري، أو تنظيمي، أو

نضالي، أو سياسي، أو كفاحي، أو إبداعي، لجيش كبير من الأشخاص الذين كانوا أطرا، أو مسؤولين، أو أعضاء، أو مناضلين، أو متعاطفين، في "منظمة إلى الأمام". كان "منظمة إلى الأمام" وراثتها أصبغا مجرد «رأس مال» (fonds de commerce)، أو «عقار»، يمكن تملكه من طرف بضعة أفراد، أو التنافس عليه، أو توريته إلى الأصدقاء، أو إلى الأتباع الأوفياء. وهؤلاء «المؤرخين» يبرزون دائما دور ما يتراوح بين خمسة أو عشرة من أصحابهم في «النواة الصلبة» المزعومة التي ينتمون إليها. ويقدمون أفراد هذه «النواة الصلبة» باعتبارهم «العقل المدبر، والمفكر، والمنجز، والمنفذ» في مجمل سيرورة بناء "منظمة إلى الأمام"، وحياتها. وينكرون، بل يُعدّمون، المساهمات الكثيرة، النوعية، والمعقدة، التنظيمية، والنضالية، لآلاف الأعضاء والمناضلين، الذين ساهموا في حياة "منظمة إلى الأمام".

وفي ذلك «التاريخ» المتحيز لـ "منظمة إلى الأمام"، لا يثير كتابه إشكالية انسحاب قرابة 98 في المئة من الأعضاء القدامى في "منظمة إلى الأمام". ولا يحسّون بالحاجة إلى تحليل وفهم الأسباب الدقيقة والموضوعية لهذه الظاهرة السياسية. وفي كثير من الحالات، يكتبون باعتبار المنسحبين «متخاذلين»، أو «متراجعين»، أو «منحرفين»، أو «منهارين».

وهذا الصنف من «التاريخ» المتحيز هو تصور يتنافى مع "المادية الجدلية"، ومع "المادية التاريخية". وفي الحقيقة، وعلى خلاف هذه الرؤية «العقارية» لتاريخ "منظمة إلى الأمام"، فلو اقتصر فعلاً بناء "منظمة إلى الأمام" وتنشيطها على أفراد تلك «النواة الصلبة» المزعومة وحدها، لما وُجدت إطلاقاً "منظمة إلى الأمام". ومشاكل "منظمة إلى الأمام" القديمة، وكذلك مشاكل "حزب النهج" الحالية، تُثبت، وتؤكد، أن قدرات أو كفاءات زعماء تلك «النواة الصلبة» المزعومة كانت ولا زالت دون المستوى المطلوب. ومن المستبعد أن يتفهم، أو أن يتقبل، أولئك "الزعماء" مثل هذا النقد.

و"حزب النهج" هو تقريبا الحزب الوحيد الذي يدعو إلى «مقاطعة» متكررة لمجمل الانتخابات، المحلية والبرلمانية. لأنه لا يرى أية منفعة في العمل، أو في المعارضة، من داخل مؤسسات النظام السياسي القائم. بينما معظم مناضلي قوى اليسار الأخرى لا يعتقدون أن هذه «المقاطعة» الآلية ستكون مفيدة، أو منتجة. وذلك لعدة اعتبارات. منها ما يلي: (أ) نسبة هامة من مناضلي اليسار يريدون الربط بين النضال من داخل المؤسسات، بالنضال من خارجها، ولو كان ذلك متعذراً. (ب) نلاحظ أن عدد المصوّتين، مُروراً من انتخابات عامة إلى أخرى، يتزايد، ولا ينقص. وذلك رغم حملات "حزب النهج" المتكررة، والداعية إلى «مقاطعة» الانتخابات. (ث) نلاحظ أن المستفيد من «مقاطعة الانتخابات» هي الأحزاب المحافظة واليمينية. حيث أن هذه الأحزاب المحافظة تستفيد من غياب الأحزاب المقاطعة، وتحصل هكذا على نسب عالية من أصوات الناخبين. (ج) الخطأ الذي يكرّره بعض المسؤولين في "حزب النهج" هو أنهم يُؤوّلون مواقف المواطنين الذين لا يسجلون أسماءهم في لوائح الانتخابات، أو لا يشاركون في عملية التصويت، بكونهم «يقاطعون الانتخابات» مثل "حزب النهج"، وأنهم هكذا يُساندون، أو يُزكّون، موقف "حزب النهج"⁽⁴⁰⁾. بينما موقف معظم هؤلاء المواطنين (الذين لا يُصوّتون) هو فقط موقف «اللامبالاة» تجاه كل ما هو سياسي، أو «عدم الاكتراث»، أو «عدم الاهتمام» بالانتخابات، وليس بالضرورة «المقاطعة». والفرق بين موقف «المقاطعة» (كموقف سياسي واع ومعلّل)، وموقف «عدم الاهتمام»، هو فرق نوعي، وشاسع. (ح) كل حزب يُقاطع الانتخابات يُضَيِّع فرص التعرّف على ما يجري داخل المؤسسات، ويضيّع إمكانية فضحها، أو التأثير عليها. (خ) الأحزاب المحافظة أو اليمينية التي تفوز بالأغلبية داخل المؤسسات التمثيلية، تساهم في تمرير سياسيات اقتصادية واجتماعية كارثية على الشعب، وكذلك على أعضاء "حزب

(40) أنظر استجواب مصطفى براهمة، الأمين العام لحزب النهج، في جريدة "الصباح"، ليوم 19 أكتوبر 2016، العدد 5131، الصفحة 4.

النهج". والمرجو، هو أن لا تتحوّل "مقاطعة الانتخابات" المتكرّرة إلى ستار يخفي "حزب النهج" من وراءه نُقط ضُعهه، والتي لا تختلف عن نقط ضعف باقي أحزاب اليسار.

وتقوم قيادة "حزب النهج" بـ «أنشطة دبلوماسية»، وتحاول بناء «علاقات صداقة وتقارب» مع أحزاب اشتراكية، أو ماركسية، موجودة في بلدان أجنبية. وتحاول قيادة "حزب النهج" تمجيد صورتها لدى أحزاب خارجية. ويقتضي الواجب أن نقول صراحة لقيادة "حزب النهج" أنه يُضَيِّع طاقاته في «أعمال دبلوماسية» قليلة المنفعة. لأن "حزب النهج" يهتم أكثر من اللازم، ومنذ سنوات، ببناء وتحسين صورته لدى أحزاب ومنظمات أجنبية، ولا يهتم بما فيه الكفاية بتحسين صورته المتدهورة في الدّاخل، لدى الجماهير، ولدى القوّى التقدمية، واليسارية، في داخل المغرب. كما لا يُعقل أن يهتم "حزب النهج" بحواراته مع قوّة إسلامية أصولية هي "جماعة العدل والإحسان"، وأن يتمادى، في نفس الوقت، في إهماله، أو سوء تفاهمه، أو احتقاره، أو تباعده، عن أحزاب اليسار المغربية الثلاثة (حزب الطليعة، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب المؤتمر الاتحادي)، والتي هي أقرب إليه من "جماعة العدل والإحسان". ويتردّى هذا التباعد (بين "حزب النهج" وقوّى اليسار المغربية)، ويَسوؤ، منذ سنوات متوالية، وطويلة، دون أن تُحسّ قيادة "حزب النهج" بخطورة هذه الوضعية غير العقلانية. وكمثال، في ندوة نظمها "حزب النهج" (في 6 يوليوز 2019)، وكانت تدور حول موضوع «بناء حزب الطبقة العاملة»، استدعى "حزب النهج" مسؤولين في أحزاب يسارية أجنبية، من السودان، وتونس، والجزائر، والبرازيل. بينما كان المنطق السليم يفرض على "حزب النهج" أن يطلب حضور ومساهمة مناضلين ومسؤولين من أحزاب اليسار المغربي (أي من أحزاب الطليعة، والاشتراكي الموحد، والمؤتمر الاتحادي). لأن موضوع «بناء حزب الطبقة العاملة» في المغرب يهم قوّى اليسار بالمغرب، أكثر ممّا يهمّ أحزاب تقدمية، أو يسارية أجنبية. ومهما كانت دَرَجَةُ استفادة "حزب النهج" من تجارب

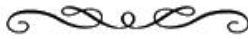
السودان، وتونس، والجزائر، والبرازيل، لن يستطيع "حزب النهج" إنجاز مهمة «بناء حزب الطبقة العاملة» بوحده. وبدون تفاهم "حزب النهج" وتقاربه من قوى اليسار المغربية، لن يتقدم في مجال تحقيق هذه الأمنية. وما كلامي سوى نقد رفاقي.

ومنذ قرابة سنة 2020، يخوض "حزب النهج" حملة دعائية يُشهرُ فيها رغبته في «بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين». كأن هذه المهمة هي من ابتكاره. أو كأنها لم تكن مطروحة للإنجاز منذ تأسيس أول حزب شيوعي في المغرب في سنة 1943. وسبق لـ لتنظيمات "الحركة الماركسية اللينينية" بالمغرب، هي أيضاً، أن طرحت على نفسها إنجاز هذه المهمة، منذ بداية سنوات 1970. ورفعت "الحركة الماركسية اللينينية" شعارات «الإنصهار مع العمّال والفلاحين»، و«التجذّر في الطبقة العاملة»، و«الانتحار الطبقي». وقام العديد من مناضلين "الحركة الماركسية اللينينية" بتضحّيات هامة في هذا المجال. لكن هؤلاء الثوريين لم ينجحوا في تنفيذ خططهم. ورغم قدّم طرح مهمّة «بناء حزب الطبقة العاملة»، فإنها لم تنجز بعد في المغرب.

ويتصوّر كثير من أعضاء "حزب النهج" أن «بناء حزب الطبقة العاملة» سيكون عبر إدخال أعداد هامة من العمّال إلى "حزب النهج". بينما هذه المهمة هي أكثر تعقيداً من ذلك. حيث أنه، يمكن في حزب مُعيّن، أن تكون فيه نسبة الأعضاء الذين هم عمّال مُرتفعة، دون أن يتحوّل آلياً هذا الحزب إلى «حزب عمّالي»، أو «حزب ابروليتاري»، أو «حزب ثوري»، أو «حزب الطبقة العاملة». ولفهم هذه الفكرة، يكفي الرجوع مثلاً إلى نموذج "حزب المؤتمر الاتحادي". حيث نجد أن هذا الحزب هو الواجهة السياسية لـ «لشغل» الكونفيدريالية الديموقراطية للشغل». وحيث أن نسبة لا بأس بها من أعضاء "حزب المؤتمر الاتحادي" هم عمّال. لكن "حزب المؤتمر الاتحادي" لم يكن أبداً هو "حزب الطبقة العاملة". حيث أن "حزب المؤتمر الاتحادي"، منذ نشأته في سنة 2001 إلى حدّ اليوم في سنة 2022، ظلّ يُفكّر ويتصرّف

كحزب بورجوازي صغير، مُحافظ، أو غير ثوري. ولم يكن حزبًا
ابْرُوليتاريًا ثوريًا.

وهذه الظاهرة تُثَبِّتُ أن كَوْن نسبة هامة من أعضاء حزب
مُحَدَّد من العُمال، لا يضمن آليًا بأن يُصبح هذا الحزب المعني
حزبًا اِبْرُوليتاريًا ثوريًا. ولا يضمن بأن يُصبح هذا الحزب هو «حزب
الطبقة العاملة». لأن العلاقة بين البنية الطبقيّة لحزب مُحدَّد
وصِفاته السياسيّة، ليست علاقة آليّة، بَسِيطة، وَمَضْمُونَة. بل هي
علاقة مُعَقَّدة أكثر ممّا يظهر في المرحلة الأولى من تَأَمُّلِنَا. وهي
علاقة مُتناقضة. وَتَخضع لتأثيرات صراعات مُتعدّدة وَخَفِيّة. ويمكن
أن نجد أمثلة مُشابهة في أحزاب أجنبيّة، مثل "الحزب العمّالي"
البريطاني. حيث أن وجود نسبة هامة من العُمال فيه، لم يضمن بأن
يكون هذا الحزب «عمّاليًا»، أو «ابْرُوليتاريًا»، أو «ثوريًا»، أو «حزبًا
للطبقة العاملة». بل ظلّت طبقة البورجوازية الصغيرة، (وأحيانًا حتّى
البرجوازية الكبيرة)، ظلّت تَسْتَغِلُّ هذا الحزب، وتستعمله لأغراض
سياسية مُناقضة لمصالح الطبقة العاملة. وكلّ حزب يرغب في أن
يكون هو «حزب الطبقة العاملة»، يَتَوَجَّبُ فيه أن تكون نسبة هامة من
أعضائه من العُمال. لكن كَوْن نسبة هامة من أعضاء حزب مُعيّن من
العُمال، لا تضمن بأن يُصبح آليًا هذا الحزب «عمّاليًا»، أو «ثوريًا»، أو
«ابْرُوليتاريًا»، أو «حزبًا للطبقة العاملة».



28) وما هو نَقْدُكَ لـ "حزب الطليعة"؟

جواب : هذا الحزب يُشبهه إلى حدِّ مُعَيَّن "حزب النهج". وكثير من الانتقادات السَّابِقة المُوجَّهة إلى "حزب النهج" تنطبق أيضا على "حزب الطليعة" (فلا أكرّر هذه الانتقادات المشتركة). و"حزب الطليعة" هو أيضا محافظ في ثوريتته، لا يقدر على تجاوز أطروحات «الاشتراكية العلمية»، أو «الماركسية اللينينية». ولا يجرؤ على تبني أطروحات سياسية جديدة. ولا يبتكر أساليب نضالية من نوع جديد. ويميل هو أيضا إلى تقليد النزعة «السُّطَاليينية» (Stalinisme). ويميل إلى السَّيطرة على الحركات أو التنظيمات الجماهيرية (طبقا لنظرية «طليعية الطبقة العاملة» التي وضعها كارل ماركس، وطوَّرها فلاديمير لينين والبلاشفة). ويظنُّ أنه يمتلك هو وحده مشروعية «الطليعة». ويُعاني هو أيضا من الدَّوْغَمَائِيَّة (Dogmatisme).

ولا زالت الولاءات فيه لأشخاص أو لزعماء قوية. ويظهر أن هذا الحزب لا يعرف بعد كيف يتغلب على مشكل خلافة زعيمه المريض، والذي يحظى بتقدير كبير ومُسْتَحَقَّ. ويتوفَّر على زعماء آخرين يَحْضُونُ باحترام مَشْهُود لهم. لكن المشكل هو أن التَّجربة تُبَيِّنُ أن نزعة الزَّعَامِيَّة⁽⁴¹⁾ تُضِرُّ دائما، وفي آخر المطاف، بالمنهج النضالي أو الثوري، ولو مُورِسَتْ هذه الزَّعامة بِحَسَنِ النِّيَّةِ.



(41) أنظر مثلا فَصْلَ "ضدَّ الزعيم، وضدَّ الزَّعَامِيَّة"، في كتاب عبد الرحمان النوضه: "كيف ؟ (في فنون النضال السياسي)"، على الموقع الإلكتروني: (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>).

29) وما هو نقدك "لِحزب الاشتراكي الموحد"؟

جواب : هذا الحزب يحتوي هو أيضا على كثير من المناضلين الصادقين. لكنه يعيش تناقضا حادا بين جناح ثوري، وجناح إصلاحى، أو "ليبيرالي" (libéral)، أو شبه ملكي. وإذا لم يُعالج هذا الحزب هذا التناقض المذكور، فمن المُحتمل أن يتعرّض لخطر انشقاق في المُستقبل⁽⁴²⁾.

وحيثما قرّر هذا الحزب **العمل بنظام «التيارات السياسية»** (courants)، لم يكن ذلك الاختيار ناتجا عن وجود مرونة فكرية داخل هذا الحزب، ولم يكن ناتجا عن قناعة بضرورة العمل المشترك بالرغم من وجود خلافات جزئية، وإنما كان نتيجة لكون حزب "الاشتراكي الموحد" هو تجميع لجماعات متعدّدة، ولتيارات مختلفة، يصعب التوفيق فيما بينها. ولا تتحمل هذه الجماعات الانصهار التام داخل حزب واحد. فكان الحلّ (المطلوب من طرف هذه الجماعات) هو العمل بأسلوب «التيارات السياسية». **وبدلاً من أن تكون هذه «التيارات» جماعات فكرية، متحرّكة، ومؤقّته، وذلك حسب الأطروحات السياسية المتداولة، تحوّلت هذه «التيارات» إلى جماعات مشخّصة، ثابتة، ودائمة.** وأصبحت نوعا من القبائل السياسية، أو العصبية. ثم غدت أحزابا مختلفة داخل الحزب الواحد. وكلّما فرضت جماعة محدّدة غلبتّها على الحزب، لجأت إلى إخضاع أو تهميش الجماعات الأخرى المُنافسة. أما أعضاء الحزب الذين لا يحضون بدعم جماعة قوية، فيبقون بدون تأثير على الحزب، ولو كانت

(42) في شهر يونيو 2015، أي ثلاثة سنوات بعد نشر هذا النص على الأنترنت، حدثت فعلاً (مثلما توقعه هذا النص في يونيو 2012) انسحابات جماعية (قراية 150 عضواً ومسؤولاً) من "الحزب الاشتراكي الموحد". وكان المنسحبون من بين أكثر مناضلي هذا الحزب نشاطاً وحيويةً. وكان سبب هذه الانسحابات هو تعذّر، أو استحالة، معالجة خلافات سياسية عميقة، وقديمة، حول الخط السياسي المطبق، وحول مناهج العمل الحزبي.

اجتهاداتهم ممتازة، أو اقتراحاتهم عبقرية. وبدلاً من أن تساهم هذه «التيارات» في تنشيط الحزب، أو نميته، أو تقويته، فقد أزمته، وعرقلت تقدمه.

وسبق لـ **عبد السلام الباهي** أن نشر على الفايسبوك، مقالا صغيرا حول موضوع "مُعيقات الوحدة الاندماجية للحزب الاشتراكي الموحد"، في 24 ديسمبر 2019. ومِمَّا جاء في هذا المقال: «من أهم عَوَائِق صَيْرُورَةِ الوحدة والاندماج في تجربة الحزب الإشتراكي الموحد، نجد انعدام الوضوح في ممارسة الصراع الفكري والسياسي، وانعدام التكافؤ في المسؤولية، والمحاسبة، وضعف تطبيق القانون، أو تطبيقه بانتقائية مُخَلَّة، واحتفاظ البعض بعلاقات مُتَسَرِّرة، حَلَقِيَّة، وَضِيْقَة، ضِدًّا على متطلبات وحدة الحزب واندماج أعضائه، وَضِدًّا على الإستفادة من غِنَى تاريخهم، وتنوُّع تجاربهم. و ظل الاستمرار في بناء القيادة على أسس المُحَاصَصة مُستمرًا، رغم تجاوز اشتراطات البدايات. كما ظلَّ التَوَجُّسُ وَالْإِسْتِنْكَافُ سائدا في مفهوم التيارات، بعيدا عن بناء تجربة تيارات حقيقة وإيجابية. وتمسك البعض بمفهوم "الْإِلْحَاق"، عوض الإندماج والوحدة. وتمَّ التَفْرِيطُ في مُقَوِّمَاتِ المشترك اليساري، خاصة تحليل التناقضات والصراع الطبقي، وقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومحاولة فرض تقديس بعض الأشخاص، بشكل بئس وغريب على ثقافة اليسار. كما تمَّ التمسك الأحادي بأوهام تنظيمات سابقة، وبالأنانيات البرجوازية الصغيرة، ومحاولات إسقاط التواريخ الخاصة على تاريخ الحزب. والذي هو تاريخ مشترك لكل فاعليه، وتاريخ حزب مُتَعَدِّدٍ وَمُتَنَوِّعٍ».

ويعاني حزب "الاشتراكي الموحد" من **ضَعْفِ الانضباط** لدى غالبية مناضليه. وبعض الأعضاء القلائل في هذا الحزب يناضلون وَيُضَحُّونَ بشكل مُتواصل، لأنهم يؤمنون بالحزب، وبمبادئه. بينما **بعض الأعضاء الآخرين يظهرون كأنهم دائما غائبين** من أنشطة الحزب، لَا يَبَالُونَ، لَا بالحزب، ولا بالمُقَرَّرَاتِ الحزبية، ولا بالنضال الجماهيري. فلا يظهرون إلا في مناسبات نادرة، عندما تَكُونُ إعادة

توزيع مناصب المسؤولية مطروحة في جدول الأعمال، مثل مؤتمرات الحزب، أو مناسبات الانتخابات (البرلمانية أو الجهوية).
ويُفضل جزء هام من أعضاء هذا الحزب **تقوية تقارب حزبهم، أو ارتباطه، بحزب "الاتحاد الاشتراكي"**، وذلك بالمقارنة مع تقاربه من أحزاب اليسار الأخرى. ربما لأن هؤلاء المناضلين يعتقدون أن ارتباط حزبهم بـ "حزب الاتحاد الاشتراكي" يُعزز لديهم الواقعية السياسية، أو يقوّي داخلهم المراهنة على الانتخابات (البرلمانية والجهوية). أو ربّما لأنهم يظنون، أن ابتعادهم عن "حزب الاتحاد الاشتراكي"، (أو بعبارة أخرى، اقتراب حزبهم من أحزاب اليسار الأخرى)، يحتوي على خطر «تقوية التيار الثوري، أو الجذري، أو المتشدد، أو المغامر»، داخل حزبهم. كأن "الحزب الاشتراكي الموحد" يعتبر "حزب الاتحاد الاشتراكي" بمثابة القطب النموذجي، أو المثالي، الذي يلزم دائما التقرب منه، أو تقليده، ولو أخطأ "حزب الاتحاد الاشتراكي" في سياساته، أو انحرف نحو سلوك محافظ، أو يميني.
ورغم أن "حزب الاشتراكي الموحد" يحمل في اسمه صفة «الاشتراكي»، يظهر من خلال أدبيات هذا الحزب، ومن خلال خطب قاداته وأطره، أن **جزءا كبيرا من هذا الحزب لا يقبل أن يكون "ثوريا"**، ولا يؤمن **بالنظريات الاشتراكية، أو الماركسية**. ويَزعمُ قادة "الحزب الاشتراكي الموحد" أن مرجعية هذا الحزب هي «اشتراكية مُنْفَتِحَة على الاجتهاد»، لكنه لم يسبق لهذا الحزب أن نشر أيّ اجتهاد مُعمّق في مجال "النظرية الاشتراكية". ونلاحظ أن أطر حزب "الاشتراكي الموحد" يتلافون استعمال مفاهيم ماركسية مثل «الصراع الطبقي»، ومبادئ «المادية الجدلية»، و«المادية التاريخية»، و «نظرية التناقض»، و «دور الطبقات المُستَغَلَّة والكادحة» في سيرورة تغيير وتثوير المجتمع، و «العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية»، إلى آخره. وإذا كان حزب "الاشتراكي الموحد" يعتبر أن بعض مبادئ الاشتراكية، أو بعض الأطروحات الماركسية، أصبحت متجاوزة، أو خاطئة، مثلاً بفعل انهيار "الاتحاد السوفياتي (URSS)"، فيتوجب علي

قِيَادَة هذا الحزب أن تُوضَّح لأعضائه، ولمُناضليه (وللرأي العام)، ما هي هذه المبادئ التي غَدَّتْ خاطئة، ولماذا هي خاطئة. والواقع المَخْفِي هو أن مُعظم أعضاء هذا الحزب، لا يُؤمنون لآ بالماركسية، ولا بالاشتراكية. **ومن لا يسترشد بمناهج الفكر الماركسي، أو الاشتراكي، سيستعمل بالضرورة مناهج مناقضة، هي مناهج الليبرالية، أو رأسمالية، أو عفوية، أو انتقائية.** الشيء الذي يؤدي، في آخر المطاف، إلى فكر محافظ، أو يميني. وكل فكر يميني، سينتج بالضرورة سياسة يمينية.

وكَلَّمَا قَرَّبْتِ **استحقاقات انتخابية (برلمانية أو جهوية)**، ظهرت أزمات معقّدة داخل حزب "الاشتراكي الموحد". وذلك نظرا للخلافات، أو المنافسات، التي تشيرها هذه الانتخابات داخل هذا الحزب. حيث يتسابق بعض مسؤوليه وأعضاءه من أجل أن يكونوا على رأس قوائم مُرَشَّحي هذا الحزب في الانتخابات (المحلية أو البرلمانية). وبعضهم يطمح إلى تحسين موقعه الطبقي عبر الفوز في هذه الانتخابات. وبعضهم يحلم بأن يُعيِّنَه النظام السياسي القائم في يوم قريب ضمن النُخب الرّسْمِيَّة. ومثل هؤلاء الأعضاء يرون في الحزب مجرد وسيلة من بين وسائل الفوز بالتعيين في مناصب النخب التي يحتاجها النظام السياسي القائم.

والمشاركة في الانتخابات العامة (الجهوية والبرلمانية)، ولو في ظلّ نظام سياسي استبدادي، مثلما هو الحال في المغرب، هي مقبولة، بل ضرورية، بشرط أن تكون في إطار سياسة تهدف إلى استغلال كل المواقع الممكنة لمقاومة النظام السياسي القائم، ولفضح خروقاته، أو جرائمه، أو لتنوير الجماهير. وحزب "الاشتراكي الموحد" يميل أكثر فأكثر إلى تحويل "المشاركة في الانتخابات" إلى بديل (شمولي ونهائي) عن تعبئة النضالات الجماهيرية، أو عن الانخراط فيها. وكلّ حزب يحوّل "المشاركة في الانتخابات" إلى الميدان الوحيد الذي يشتغل فيه (مثلما يفعل حزبي "الاتحاد الاشتراكي"، وحزب "التقدم

والاشتراكية»، فإن هذا الحزب سيصبح بالضرورة محافظاً، أو يمينياً، ثمّ عقيماً. سواءً أراد هذا التوجّه، أم أنكره.

ويجب أن نلاحظ أنه حينما يلتزم حزب «الاشتراكي الموحد» بشعار «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية»، فإن هذا «التسقيف» لا يحدّ فقط نضالات هذا الحزب المرتقبة بـ «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية»، وإنما يسجن أيضاً عقله، وتفكيره، داخل حدود هذه «المَلَكِيَّة البرلمانية»! وسرعان ما تتحوّل «المَلَكِيَّة البرلمانية»، الديمقراطية، أو المثالية، أو المُبتغاة، في ذهن بعض مناضلي حزب «الاشتراكي الموحد»، إلى «المَلَكِيَّة» فقط، بمعناها الضيق، وكما هي موجودة في الواقع، باستبدادها، وفسادها! وكان التزام مناضلي حزب «الاشتراكي الموحد» بشعار «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية» يُفَعِّلُ عبر سلوك «فَرَمَلَة» (freinage)، أو رفض، أيّ نضال جماهيري جذري يتجاوز «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية». كما يُطبَّق ذلك الشعار عبر رفض النضال المشترك مع كلّ شخص أو حزب يطمح إلى نظام جمهوري. وكمثال على ذلك، وخلال سنتي 2011 و 2012 م، أي أثناء نضالات «حركة 20 فبراير»، كان الأعضاء القلائل جدّاً من حزب «الاشتراكي الموحد» الذين كانوا يشاركون في هذه «الحركة»، كانوا يرفضون كلّ قول، ويستهجنون كلّ فعل، يطرح «إسقاط النظام»! وهكذا، يمكن أن يُحوّل الالتزام بـ «سَقْف المَلَكِيَّة البرلمانية» حزب «الاشتراكي الموحد» إلى فاعل سياسي مُقَيّد بالعمل فقط داخل مؤسّسات النظام السياسي القائم (مثل البرلمان، والمجالس المحلية). وقد تَكُون نتيجة ذلك «التسقيف» هي تقوية النظام السياسي القائم، وابتعاد الحزب عن المساهمة في إنضاج شروط تغيير هذا النظام السياسي من طرف الجماهير الكادحة.

وغالبية قياديي وأطر حزب «الاشتراكي الموحد» يعتبرون أن دستور المغرب الممنوح في سنة 2011 م يشكّل تقدماً نوعياً في التاريخ السياسي للمغرب. بينما حزبي «النهج» و «الطلیعة» يعتقدان

أن هذا الدستور إنما يُعيد إنتاج الاستبداد، ويكرّس حماية الفساد، بصيغ جديدة⁽⁴³⁾.

ويؤمن حزب "الاشتراكي الموحد" أن دستور سنة 2011 يُعطي للحكومة صلاحيات جديدة، ومهمة جدا. بينما عبد الإله بنكيران، زعيم حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي، ورئيس الحكومة، اشتكى هو نفسه، في يوليو 2016 (أثناء ما سُمّي آنذاك بـ «غضبة الملك ضد بنكيران»)، قُبيل انتهاء ولايته في الحكومة، من «وجود حكومتين، واحدة في الظل (في القصر الملكي)، قويّة وفعّالة، والأخرى رسمية، لكنها ضعيفة»، أو شكلية. ولا يأتي هذا الاعتراف لعبد الإله بنكيران بأيّ شيء جديد. وقد سبق لعبد الرحمان اليوسفي (زعيم حزب "الاتحاد الاشتراكي"، ورئيس حكومة التناوب بين سنتي 1998 و 2002 م) أن اشتكى هو أيضاً، بعد نهاية ولايته، وداخل اللجنة الإدارية لحزبه (وكذلك أثناء استجواب علني له في أوروبا)، من وجود سلطتين في المغرب. وهذا الكلام عن هذه «الازدواجية في الحكومة» (حكومة رسمية شكلية، وحكومة خفية وفعّالة في القصر الملكي) لا يأتي بأيّ اكتشاف حقيقي، وإنما هو مجرد اعتراف متأخر بما كان يُندد به اليسار منذ عقود متوالية. لكن ما يهمّ مناظلي اليسار هو التالي: ما هي الدروس المستخلصة من ملاحظة هذه الازدواجية: هل تلتزم أحزاب اليسار (وخاصة منها "الاشتراكي الموحد"، و "المؤتمر الاتحادي") بقواعد العمل داخل مؤسسات شكلية ومُضَلَّلَة ؟ هل الاختيار هو الاستمرار في تضييع الوقت في التعامل والتعاون مع نظام سياسي مُخَادِعٌ وَمَزَوَّرٌ، أم العمل من أجل تهية شروط تغيير هذا النظام أو إسقاطه ؟ فكان جَوَابُ قيادات أحزاب اليسار الثلاثة المشاركة في «فيدرالية اليسار الديموقراطي» هو شعار: «الالتزام بسقف المَلَكِيَّة البرلمانية»، الذي أخذ يتحوّل، أثناء الممارسة اليومية، إلى الالتزام بحدود "المَلَكِيَّة" كما هي موجودة في البلاد !

(43) أنظر وثيقة "دستور المغرب لسنة 2011، هل هو ديمقراطي أم استبدادي؟"، عبد الرحمان النوضّة.

ويُحَسَّب لحزب "الاشتراكي الموحد" (أو بالضبط لجناحه الثوري، حينما كان هذا الجناح موجودا) أنه **كان يمنح استعمال مقره المركزي** (بمدينة الدار البيضاء) لـ «حركة 20 فبراير» لكي تعقد فيه جُمُعَاتِهَا العامَّة الأسبوعية. كما يُحَسَّب لحزب "الاشتراكي الموحد" أنه **قاطع التصويت على دستور سنة 2011**. لكنه اِتَّضح، فيما بعد، أن مقاطعة التصويت على دستور سنة 2011، لم تكن نابعة عن رؤية ثورية للنظام السياسي القائم، وإنما كانت ناتجة عن إحساس قيادة الحزب بضرورة مسايرة التيار العام الذي كان سائداً في تلك الفترة التاريخية، حيث كانت "حركة 20 فبراير" لا زالت حيَّة، قوية، ومؤثِّرة. [وعبارة «**وُجود جَنَاح ثوري**»، داخل "حزب الاشتراكي الموحد"، التي استعملتُها في صيغة سنة 2012، لم يَعد استعمالها صحيحاً في سنة 2021. وهي عبارة غير ملائمة اليوم]. ورغم وجود بعض المناضلين الثوريين داخل "الحزب الاشتراكي الموحد"، فإنهم قَلَّائِل، وغير مُهَيَّكَلِينَ. واليوم في سنة 2021، فرض تَيَّار الكاتبة العامَّة نبيلة مُنِيب هيمنته على "حزب الاشتراكي الموحد". وقد أصبح من الخاطِئ الكلام عن وجود «جناح ثوري» داخل "الحزب الاشتراكي الموحد".

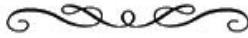
عبارة أو صِفَة «**الثورية**»، فيها وُجُوهات نظر. ويمكن أن نعطيها معاني مُتفاوِتة، حسب الظروف، وحسب الإشكالات المطروحة. وفي مغرب اليوم، كل فاعل سياسي لا يناضل من أجل إسقاط شامل للنظام السياسي والمُجتمعي القائم، عبر نضالات جماهيرية ثورية، لا يستحقُّ صفة «الثورية».

ونحن كماركسيين ثوريين، نرى أن **الأساس المادي لوجود تَيَّارات داخل حزب مُعَيَّن**، ولوجود خلافات، وصراعات، فكرية أو سياسية، هو عُمومًا وُجُود فئات طبقية مُتفاوِتة. وهذه الفِئَات الطبقيَّة، المتواجدة داخل نفس الحزب، لها تفاعلات مُحدَّدة مع طبقات مُجتمعية مُحدَّدة. ونرى أن **الصراع الطبقي** يخترق كل شيء في المُجتمع، بما فيه الأحزاب اليسارية الموحَّدة.

وَلَا أَصِفُ بِـ «الثورية»، لا "الحزب الاشتراكي الموحد"، وَلَا تِيَّارِ
نبيلة منيب، وَلَا تِيَّارِ محمد الساسي، وَلَا تِيَّارِ محمد امجاهد. وهم
كلهم من المسؤولين الكبار في هذا الحزب.
ويدعي "الحزب الاشتراكي الموحد" أنه يتبنى نظية "الإيكولوجية"
(البيئية) الحديثة، لكنه لم يسبق لهذا الحزب أن قام بأي نضال جدي
في هذا المجال.

وَمُعْظَمُ المناضلين **الثوريين**، الذين كانوا متواجدين داخل "الحزب
الاشتراكي الموحد"، أُضْطُرُّوا إِلَى مُغَادَرَةِ هذا الحزب. وما زال، في سنة
2021، بعض المناضلين الثوريين داخل هذا الحزب، لكنهم قَلَّةٌ قليلة،
وَيُعَانُونَ مِنْ معاملات مُهَيَّئَةٍ، وَمُهَمَّشَةٍ، وَمُعْرَقَلَةٍ. لكنهم لم يَعُودُوا
يُشْكَلونَ لا جَنَاحًا، وَلَا تِيَّارًا، داخل هذا الحزب.

وَمِنْ بَيْنِ هؤُلاءِ المناضلين الصَّادِقِينَ، أَوِ الثَّورِيِّينَ، الَّذِينَ أُجْبِرُوا
على الانسحاب، في قرابة يونيو 2015، عبد الغني القباج، ومحمد
بولعيش، وعبد الهادي بلكورداس، ومحمد الوافي، وآخرون كثيرون لا
أعرفهم. أما «تِيَّارِ محمد امجاهد» فَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ أَنْ كَانَ «تِيَّارًا ثوريًا»،
ولو أنه كان يستعمل خطابًا سياسيًا جذريًا.



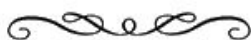
30) وما هو نقدك "لِحزب المؤتمر الاتحادي"؟

جواب : يوجد "حزب المؤتمر الاتحادي" في وضع خاص. لأنه يَتَمَاهَى مع نقابة "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل". ويتفق كثير من المراقبين أن "حزب المؤتمر الاتحادي" هو الواجهة السياسية لنقابة "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل". والكثير من مشاكل "حزب المؤتمر" تأتي بالضبط من كونه فقط الواجهة السياسية لهذه النقابة. وفي الأصل، إنشقّ مناضلو هذا الحزب عن "حزب الاتحاد الاشتراكي". وقاموا بقطيعة فكرية أو سياسية معه. وجلبوا معهم نسبة هامة من مناضلي يسار "حزب الاتحاد الاشتراكي"، ومن مناضلي النقابة التابعة لهذا الحزب. إلا أن غالبية مناضلي "حزب المؤتمر الاتحادي" لا زالت تطمح إلى استعادة التأثير القوي الذي كان لها في الماضي على "حزب الاتحاد الاشتراكي". بينما هذا الطموح يبقى حلما مستحيل التحقيق.

وعدد من الانتقادات السياسية السابقة تنطبق أيضا على "حزب المؤتمر الاتحادي". وهذا الحزب لا يتحمل النقد. وهو من بين أحزاب اليسار التي لا تتفاعل إلا نادرا مع باقي أحزاب اليسار. وتبقى مشاركته في الأنشطة الثقافية، أو في الحركات الجماهيرية، تبقى أضعف نسبيا بالمقارنة مع باقي أحزاب اليسار بالمغرب. لكن حينما يتحرك هذا الحزب، فإنه يأتي بجماهير حاشدة تابعة لنقابته. ويبقى التوجه الفكري أو السياسي لهذا الحزب متذبذبا، أو غير مُستقر، أو غير واضح بما فيه الكفاية.

وما دامت نسبة هامة من أعضاء "حزب المؤتمر الاتحادي" هي في نفس الوقت عضوة في نقابة "الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل"، وما دامت نسبة لا يُستهان بها من أعضاء هذه النقابة تنتمي إلى العمال المُستغلين، فإن المأمول هو أن تُضفي هذه البنية الطبقية العمالية صفةً ابروليتارية ثورية على "حزب المؤتمر الاتحادي". لكن هيئات،

هذه الإستنتاجات الآلية لا تعمل هكذا. حيث أن "حزب المؤتمر الاتحادي"، منذ نشأته في سنة 2001 إلى حدّ اليوم في سنة 2022، ظلّ يُفكّر وَيَتَصَرَّف كحزب بورجوازي صغير، مُحافظ، أو غير ثوري. ولا يَجْتَهِد هذا الحزب بالقدر الكافي لتدقيق اختياراته المبدئية، أو لتعميق تصوّراته السياسية، أو لترسيخها لدى مناضليه. وَيَتَلَفَى هذا الحزب المُساهمة في النضالات الجماهيرية المُشتركة.



31) ما هو نقدك للحركات الأمازيغية والنسائية؟

جواب : نفترض أن الجمعيات المناضلة من أجل حقوق الجماهير الأمازيغية، والجمعيات المدافعة عن الحقوق الخاصة بالنساء، هي جزء عضوي من قِوى اليسار، ومن قِوى الثورة. وإن لم تكن طرفاً من بين قِوى اليسار، فهي على الأقل قريبة منها، أو حليفة مُفترضة. لأن أفكارها، ومبادئها، وقيمها، مستمدة من روح الديمقراطية، ومن قيم اليسار، أو قريبة منها، أو مرتبطة بها. وأهدافها تتلاقى، أو تنسجم، أو تتكامل، مع أهداف قِوى اليسار. وكلا هاتين الحركتين تناضلان، مثل قِوى اليسار، من أجل تغيير المجتمع، في اتجاه إنجاز دولة الحق والقانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة المجتمعية. لكن بأساليب تختلف عن أساليب الأحزاب الكلاسيكية.

وتوجد داخل الحركات الأمازيغية والنسائية، مناضلات، ومناضلون، محترمون، نزيهون، مخلصون، يضحون بالغالي والنفيس. ونسبة هامة من المناضلات والمناضلين الحاليين في الحركة الأمازيغية، وفي الحركة النسائية، كانوا في البداية (أي في سنوات 1970، أو 1980 م) يرتبطون بقِوى اليسار، أو يناضلون داخلها. واستفادوا من قِيمِها، أو تأثروا بأفكارها، أو بأساليب عملها.

والخطأ الأول الذي ارتكبه قِوى اليسار (خلال سنوات 1980، أو 1990 م)، تُجاه الحركات الأمازيغية والنسائية، هو أنها لم تكن تفهم جيداً الأفكار والطموحات التي طرحها، بشكل مُبكر، المناضلون المهتمون بالقضية الأمازيغية، والمناضلات المهتمات بالقضية النسائية. لأن قيادات أحزاب اليسار لم تكن آنذاك تحسّ باستعجال حاجيات الجماهير الأمازيغية، وبإلحاح حاجيات الجماهير النسوية، إلى انتزاع حقوق ديموقراطية خاصة بها.

والخطأ الثاني الذي ارتكبه قِوى اليسار (تُجاه الحركات الأمازيغية والنسائية) هو أنه، حينما كان المناضلون الأوائل المهتمون

بالقضايا الأمازيغية أو النسوية، يطرحون ضرورة النضال الفوري من أجل القضايا الأمازيغية أو النسوية، كان بعض المسؤولين في قِوَى اليسار يجيبونهم آنذاك بما يعني «أن تلك القضايا الخاصة هي بالضرورة متضمّنة في البرنامج العام للحزب»، أو بـ «ضرورة تأجيل طرح هذه القضايا إلى ما بعد انتصار الثورة»، أو بـ «ضرورة إرجاء هذه المطالب إلى ما بعد الوصول إلى السلطة السياسية، وتحقيق الديمقراطية».

وكانت بعض التيارات داخل قِوَى اليسار تعتبر كل حركة مُجتمعية مناضلة جديدة (مثل الحركات الأمازيغية، أو النسائية، أو البيئية، أو الثقافية، أو الفنية)، مختلفة في شكلها أو في منهجها عن الحزب الثوري الكلاسيكي، تعتبرها «برجوازية صغيرة»، ثم تتهرّب من ضرورة دمجها في شبكة القِوَى الثورية الكلاسيكية، العاملة في مجال الصراع الطبقي.

والخطأ الثالث الذي ارتكبته قِوَى اليسار هو أنها لم تكن تدرك جيداً أن الأدوات التي يقاوم بها الشعب، والتي يناضل بواسطتها، بهدف انتزاع حقوقه، وبهدف إنضاج شروط تحرّره، لا تنحصر فقط تلك الأدوات الكلاسيكية التي هي الأحزاب، والنقابات، وإنما تشمل أيضاً مجموعة واسعة، ومتنوّعة، من الأدوات الأخرى، مثل الجمعيات، والحركات الجديدة، والغريبة، والمتنوّعة، التي يبتكرها، ويفعلها، مناضلون مبدعون. ورغم تشبّت، وتنوّع، هذه الأدوات، يبقى واجب المناضلين الثوريين هو التعامل مع هذه الحركات كما هي، والحرص على أن تتعاون، وأن تتكامل، كل هذه الفعاليات، عبر منهج "النضال الجماهيري المشترك والمُتّوَصِل".

وبعض قيادات أحزاب قِوَى اليسار لم تكن تدري كيف تدمج، بشكل فوري، ومُتّوَصِل، بين الأهداف الحزبية النضالية الكلاسيكية، والأهداف الخصوصية للقضيتين الأمازيغية والنسوية. كما لم تكن أحزاب اليسار تفهم جيداً أن طموحات الجماهير الأمازيغية، والجماهير النسوية، لا تتناقض مع المطالب النضالية والسياسية

الكلاسيكية، بل على عكس ذلك، تُكْمَلها، وتدعمها، وتقويها. وهذا القصور، قد لا يزال اليوم قائماً، لدى بعض قادة أحزاب اليسار.

وهذه الأخطاء التي ارتكبتها قوى اليسار، تجاه المناضلات والمناضلين الأوائل المهتمين بالقضايا النسائية والأمازيغية، جعلت هؤلاء المناضلين (الأمازيغيين أو النسائيين) يتعدون عن أحزاب وتنظيمات اليسار، أو ينسحبون منها، منذ قرابة سنوات 1990 م. ولجأ هؤلاء المناضلات والمناضلين إلى تأسيس جمعيات من نوع جديد. وبلوروا أفكاراً، ومطالب، وشعارات، من صنف جديد. وكافحوا بأساليب نضالية مبدعة. وواجهوا صعوبات لم تكن معروفة من طرف أحزاب اليسار. وحصلوا على فعالية ثقافية، أو على إنتاجية سياسية، تستحق التقدير والاحترام. ومع مرور السنين، استطاعوا ترويج أفكار حديثة. وأثروا في الشعب، بل وحتى في قوى اليسار هي نفسها. وفرضوا على النظام السياسي القائم تقديم بعض التنازلات المهمة، ولو بقيت بدائية. وانتزعوا إصدار بعض النصوص القانونية التي تمنح بعض الحقوق الأولية إلى القضيتين الأمازيغية والنسائية.

لكن، ابتداءً من قرابة سنوات 2011 م، ظهر كأن الحركات الأمازيغية والنسوية وصلت إلى أقصى ما يمكن انتزاعه من مكاسب من النظام السياسي القائم. بل لاحظت أن النظام السياسي القائم يتراجع، من ظرف سياسي إلى آخر، وبسهولة كبيرة، عن بعض تلك الحقوق الأولية الممنوحة، رغم أن تلك الحقوق لا زالت بعيدة عن أن تكون مُفَعَّلة، أو مُرضية، أو كافية. وأصبح يظهر أكثر فأكثر أن تفعيل هذه الحقوق الخاصة، يحتاج إلى تعبئة عميقة، قوية، وواسعة للجماهير، من صنف «حركة 20 فبراير» (التي اندلعت في سنة 2011).

والخطأ الأول الذي ارتكبه حركات الجمعيات الأمازيغية والنسوية، حينما لم تتجاوز معها أحزاب اليسار، هي أنها حكمت على أحزاب اليسار بكونها جامدة، أو محافظة، أو عقيمة. وأنها لا تستطيع استيعاب، أو تبني، طموحات القضيتين الأمازيغية والنسوية.

واستنتجت الحركات الأمازيغية والنسوية بشكل متسرّع أنه لا يصحّ التّعويل على قِوَى اليسار، ولا التعاون معها، ولا التكامل معها. وأنّ الحلّ الوحيد المقبول هو أن تناضل بوحدها، بشكل منفرد، بعيداً عن قِوَى اليسار، أو ربّما حتّى ضدّها. واعتبرت الحركات الأمازيغية والنسائية موقفها هذا كأنه مُطلق، ونهائي.

وهذا الموقف يشكّل طبعاً خطأً استراتيجياً جسيماً. لأنّ القبول بتشتّت قِوَى اليسار، أو بتشرذمها، كقدر محتوم، يكرّس السياسة المفضّلة لدى النظام السياسي القائم، والتي هي سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ»! بينما أحزاب اليسار، هي في الواقع، مثل مجمل القِوَى المجتمعية: يمكنها أن تُخطئ، ويمكنها أن تتخلّف، خلال فترة تاريخية معيّنة. وتبقى قِوَى اليسار خاضعة لتناقضات داخلية. ولكنها في نفس الوقت، مؤهّلة إلى أن تستفيد من أخطائها، وقادرة على أن تقوم نفسها، وأن تصحّ سلوكها، وذلك حسب ظروف مجتمعية دقيقة. وهذا التصحيح، أو التقويم، غالباً ما لا يكون تلقائياً، وإنما ناتجاً عن إخفاقات، أو عن أبحاث، أو عن صراعات فكرية، أو سياسية.

وبعدما دخلت الحركة الأمازيغية في تحدّي قِوَى اليسار، بدأ بعض مناضلي الحركة الأمازيغية يعتقدون أنهم يتوقّفون على «مشروع مجتمعي متميّز، يعتمد على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، وعلى مبادئ العلمانية، والحدّثة، والديمقراطية». فهل الحركة الأمازيغية تتوقّف حقّاً على «مشروع مجتمعي خاص بها»؟ وهل هذا المشروع لا يتقاطع في أية نقطة من نقطه مع المشروع المجتمعي لقِوَى اليسار؟ وهل تقدر فعلاً الحركة الأمازيغية على تحقيق طموحاتها بشكل مستقل عن كل القِوَى الأخرى التقدّمية، والديمقراطية، والثورية، واليسارية، الموجودة في مجتمعنا؟ ألا يشكّل هذا الاعتقاد غروراً ضخماً؟

وظنّ بعض مناضلي الحركة الأمازيغية أن طموح قِوَى اليسار نحو «الاشتراكية» لا يعينها. واعتقدت أنه بإمكان الحركة الأمازيغية أن تُحقّق مجمل طموحاتها في إطار الرأسمالية التبعية القائمة حالياً.

فنطرح الإشكالية التالية: هل يمكن حقاً تحرير الجماهير الأمازيغية من الإهمال، ومن الإهانة، ومن التهميش، ومن الاضطهاد، ومن الاستغلال، في إطار النظام السياسي الرأسمالي التبعية الحالي؟ أليست الطبيعة الرأسمالية التبعية للنظام السياسي القائم، هي التي ساهمت في إهمال، واضطهاد، واستغلال، الجماهير الأمازيغية؟ الكتاب الحالي لا يتسع لاستعراض عناصر الإجابة والإقناع حول هذا التساؤل. ونكتفي بأن نتمنى لقيادة الحركة الأمازيغية أن يتأملوا في مثل هذه الإشكالات أكثر من مرة واحدة.

وبعدما نسج بعض مناضلي الحركة الأمازيغية علاقات معتبرة مع بعض الجمعيات والمؤسسات، ذات حجم دولي، أو ذات بُعد عالمي، اعتقدوا أنهم سيقدرون هكذا على التعويض عن ضعفهم النسبي في داخل البلاد، بعلاقات مع هيئات خارجية أو أجنبية. وهذا حساب سياسي غير سليم.

وبعدما اكتشف، بتأخر، بعض مناضلي الحركة الأمازيغية (وكذلك النسائية) العداء المطلق الذي تُكِنّه الحركات الإسلامية الأصولية إلى مجمل طموحات الجماهير الأمازيغية (وكذلك النسائية)، ظن هؤلاء المناضلين الأمازيغيين أنهم يستطيعون، أن يُواجهوا الحركات الإسلامية الأصولية، وأن يهزموها، هم بمفردهم. وهذا غرور ذاتي، ولا يُدرك ضخامة الصراع مع الحركات الدينية الأصولية، ولا يستند على تفكير عقلائي، أو جدّي. حيث لا يقدر على مصارعة الحركات الإسلامية الأصولية سوى تعاون، وتكامل، وتظافر، ونضال، مجمل القوى التقدمية، والإصلاحية، والديمقراطية، والثورية، واليسارية، الموجودة في المجتمع. ولا يُدرك معظم مناضلي الحركة الأمازيغية أنه، ما دام الشعب متخلفاً على المستويين الثقافي والسياسي، فإن القوى التي تستغلّ الدين، ستكون، بالضرورة، هي الأقوى في الساحة، وذلك على الأقل خلال عقد، أو عقدين.

والخطأ الثاني الذي ارتكبه الحركات الأمازيغية والنسائية، هو أنها لا تنتقد بما فيه الكفاية بعض الميول المنحرفة الموجودة داخلها.

فالجمعيات الأمازيغية لا تنتقد بما فيه الكفاية، كتابيا، وعلانيةً،

بعض أعضائها المتطرفين، الذين يحولون القضية الأمازيغية من قضية طبقية، أو سياسية، أو مجتمعية، إلى قضية عرقية، أو إلى مسألة «إثنية» (ethnique)، أو طائفية، أو عنصرية. فيصوّرون قضية الأمازيغية كأنها مسألة صراع وجودي تناحري بين الأمازيغ والعرب⁽⁴⁴⁾. ويعتقد بعض مناضلي الحركة الأمازيغية المتطرفين، أن تحصيل مطالب الجماهير الأمازيغية، لا يمكن أن يتحقق، إلا عبر العداء المطلق للعرب، وعبر القطيعة التامة، والنهائية، مع كل ما هو عربي. واعتبروا أن القضية الأمازيغية، هي خارجة كلياً، ونهائياً، عن الصراع السياسي، وعن الصراع الطبقي، وعن القضايا المجتمعية. وذهبوا مثلاً إلى حدّ اعتبار أن كل شكل من أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني كان، ولا يزال، دائماً، على حساب مصالح القضية الأمازيغية. بل ذهب بعضهم إلى حدّ اعتبار كلّ مواطن (من المغرب الكبير) يتضامن مع الشعب الفلسطيني عدوًّا للجماهير الأمازيغية. كأن أيّ تضامن، مع أيّ شعب أجنبي مظلوم، سيكون بالضرورة علي حساب تفهّم، أو مساندة، القضية الأمازيغية. بل ذهب بعضهم إلى حدّ اعتبار التطبيع مع الكيان الصهيوني شيئاً طبيعياً، بل مشروعاً، ومطلوباً. [واعتبر بعض الصحفيين أن بعض الحركات الأمازيغية مخترقة من طرف المخابرات الإسرائيلية]. وهؤلاء الحركيين الأمازيغيين "الطائفيين"، أو "العنصريين"، يتهمون كل مناضل يأخذ بعين الاعتبار الترابطات المتعدّدة، والعلاقات المتناقضة، والطموحات المشتركة، الموجودة فيما بين ما يسمّى بـ «الشعوب العربية»، أو

(44) تُوبعت أمام المحكمة الناشطة الأمازيغية مليكة مزان بالفصل 425 من القانون الجنائي، الذي يتعلّق بـ "التهديد بارتكاب جناية ضد الأشخاص أو الأموال". وأتّهمت مليكة مزان بأنها قالت في فيديو: «إذا واصل العرب منعهم لقيام دولة الأكراد، سنطرد كل عربي من شمال إفريقيا. إذهبوا للحجاز... أنتم أمام خيارين، إمّا أن تتركوا الأكراد يستقلّون، أو سنقوم نحن الأمازيغ في شمال إفريقيا بوضع يدنا ولو مع الشيطان، أو حتى إسرائيل، حتى نخرجكم من أراضينا كما أخرجتم من الأندلس، سنذبحكم واحداً واحداً!» (عن جريدة "آخر ساعة"، العدد 545، ليوم 21 شتنبر 2017، ص 3).

«الشعوب الناطقة بالعربية»، أو «شعوب شمال إفريقيا والشرق الأوسط»، يتهمونهم بـ «القَوْمِجِيَّة» (نسبة إلى «القومية العربية»)، وبـ «الشُّوفِينِيَّة» (chauvinisme)، وبـ «العُنْصَرِيَّة» (racisme)، أو يتهمونهم بمعادة حقوق الجماهير الأمازيغية! ومثل هذه السلوكيات المتطرّفة، تحوّل هكذا الخلافات السياسية (حول كيفية تدبير مطالب الجماهير الأمازيغية) إلى صراع طائفي، أو قتال عنصري تناحري. وفي إطار هذا التصرُّو العِرْقِي، أو «الطائفي»، للقضية الأمازيغية، لا ندري كيف سيتعامل هؤلاء المناضلين الأمازيغيين المتطرّفين، أو «الطائفيين»، مع المواطنين «العُرُوبِيِّين» (أو غير «العُرُوبِيِّين») الذين يخالفون مطالب الحركات الأمازيغية؟ هل يريدون قتلهم؟ هل يريدون طردهم من البلاد؟ وكيف سيتعاملون مع المواطنين «العُرُوبِيِّين» الذين يوافقون على مطالب الحركة الأمازيغية، هل سيتدبرونهم وشأنهم، أم أنهم سيفرضون عليهم بأن يتحوّلوا إلى أمازيغيين رغم أنفسهم؟ فنخشى ممّن يفكر بمنهج «إثني» (ethnique)، أو طائفي، أن لا يرى من حلّ لحسم هذا الصراع إلّا بواسطة حرب أهلية مدمّرة. الشيء الذي يخيف كثيرا من المواطنين، ولا يشجّعهم على تفهّم، أو تبني، عدالة مطالب الجماهير الأمازيغية.

وبعض مناضلي الحركة الأمازيغية لم يلاحظوا، ولم يفهموا، أنه عندما غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في سنة 2003 م، وبعدها خرّبته، وقتلت رئيسه صدام حسين، ثم أرادت تقسيم العراق، وإيقاعه في فوضى لا منتهية، ماذا فعلت أمريكا؟ خلقت أمريكا مؤسّسة عليا لتسيير العراق، مكوّنة من ممثلين لـ «الطوائف» الثلاثة الموجودة في العراق (وهي الشّيعية، والأكراد، والسنة). فأصبح العراق (مثل لبنان الطائفي) غارقاً في شبه حرب أهلية دائمة، وفي خراب مستمر، وفي انحطاط متواصل. والعمل بـ «الطوائف» يؤدّي دائماً وأبداً إلى الانحطاط، وإلى الحرب الأهلية اللامتناهية.

ومن بين الحجج على خطأ تحويل القضية الأمازيغية إلى مسألة إثنية (ethnique)، أو طائفية (communautariste)، أو عنصرية)

(raciste)، هي أن الطبقة السائدة بالمغرب (التي تمارس اضطهاد الأمازيغ) تتكوّن من عائلات وشخصيات أمازيغية، وعربية (أو عروبية)، وأندلسية (أو فاسية)، وريفية، وصحراوية، إلى آخره. مثلما أن جماهير الشعب المضطهد (بفتح الهاء)، أو المستغل (بفتح الغاء)، تتكون، هي كذلك، من أمازيغ، وعرب، وأندلسيين، وريفيين، وصحراويين، إلى آخره. وفي الأحزاب المحافظة أو الرجعية، المناصرة للنظام السياسي القائم، نجد أعضاء أمازيغ، وعرب، وأندلسيين، وريفيين، وصحراويين، إلى آخره. كما نجد نفس الفئات داخل الأحزاب اليسارية. وعليه، فالقضية الأمازيغية لا تكمن في التناقض بين طائفة الأمازيغ وطائفة العرب. وإنما المسألة تكمن في التناقض بين سائدين ومسودين، وبين مُسْتَغَلِّين ومُسْتَغَلَّيْن. وبين مُضْطَهَدِين ومُضْطَهَدِين. وذلك بغضّ النظر عن كونهم، أمازيغ، أو عرب، أو غير ذلك. وقد سبق أن أوضحتُ في كتاب سابق⁽⁴⁵⁾، أن سكان شمال إفريقيا (بما فيه الموريتانيون، والمغاربة، والجزائريون، والتونسيون والليبيون) امتزجوا فيما بينهم إلى درجة أنه لا أحد يستطيع اليوم أن يحدّد بدقة من هم الأشخاص الأمازيغيون، ومن هم الأشخاص العرب، أو غير ذلك.

وبعض السيّدات في *الجمعيات النسائية* تقدّم القضية النسائية كأنها صراع كلّ النساء، ضدّ كل الرجال. كأن المسألة هي تناقض عدائي بين الإناث والذكور. بينما المشكل هو اضطهاد النساء، أو استغلالهن، أو احتقارهن، نتيجة لنظام سياسي محدّد، ولمنظومة أيديولوجية دينية، وفكرية، وثقافية، وقانونية، وسياسية، واقتصادية.

والمطلوب من الجمعيات النسائية هو أن تذكّر، بما فيه الكفاية، أن أصدقاء، وحلفاء، الحركات النسائية، هم الرجال التقدّميون، الملتزمون قولاً وفلاً بمبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان. ولو أن هؤلاء الرجال التقدّميون يرتكبون من وقت لآخر بعض الأخطاء تجاه الحركات النسائية. كما يُطلب من الحركات النسائية أن تشرح أن

(45) Abderrahman Nouda, Le Politique, in [https://livreschauds.files.wordpress.com/2021/12/Rahman Nouda, Le Politique, Version 9, Edition 2010, 470 pages.pdf](https://livreschauds.files.wordpress.com/2021/12/Rahman_Nouda_Le_Politique_Version_9_Edition_2010_470_pages.pdf)

النساء المحافظات، التي تساندين اضطهاد النساء، ولو من منطلق ديني، هُنَّ حلفاء لأعداء تحرر المرأة. ورغم ذلك، لا يصح أن نعادي هؤلاء النساء المحافظات، بل يجب أن نكتفي بنقدهنّ، وبمساعدهنّ على تقويم أخطائهنّ.

والخطأ الثالث الذي ارتكبه الحركات الأمازيغية والنسائية هو أنها استنتجت من نجاحاتها الأولية (المحصّلة فيما بين سنوات 1995 و 2011 م)، أنها تستطيع أن تنتزع مجمل مطالبها، وطموحاتها، عبر الاستمرار في نفس الأساليب التنظيمية والنضالية التي خاضتها في بداية حياتها. واعتقدت هذه الحركات أن أساليب الضغط (lobbying)، والمرافعة القانونية الجيّدة، ومجادلة الموظفين المسؤولين في أجهزة الدولة، خلال اللقاءات أو الاجتماعات المغلقة (التي تعقدتها معها)، كافية لتحقيق مجمل أهدافها. وكُلِّمًا وُجِدَ هذا الاعتقاد، فسيكون وهما كبيرا. لماذا؟ للأسباب التالية :

أولاً، لأن كل إضافة نوعية، أو تغيير، أو تعديل، في القانون القائم، لا يصبح ممكنا، إلا حينما يغدو تعبيراً، أو تويجاً، لحدوث تغيير محدد في المجتمع. فلا يمكن للدولة أن تصدر قانونا من نوعية جديدة محدّدة، إلا إذا حدث تحوّل معيّن في موازين القوَى الثقافية، والسياسية القائمة في المجتمع. ولا يمكن للمُشرّع أن يضع قانونا من صنف جديد إلا إذا كان هذا القانون تويجاً لصراعات طويلة، ولتغييرات عميقة، حدثت في المنظومتين الثقافية والسياسية. ويلزم في كل قانون نوعي جديد أن ينسجم مع ميزان القوَى (السياسي والثقافي) الجديد القائم في المجتمع. بمعنى أن إصدار الدولة لقانون من نوع محدّد، لا يحدث نتيجة لمرافعة قانونية جيّدة، ولا نتيجة لاجتماعات ضاغطة على أطر عليا في الدولة، وإنما تحدّثه تعبئة، وتظاهر، واحتجاجات، جيوش هائلة من جماهير الشعب المعنية، خلال أسابيع، أو شهور، أو سنوات، متوالية.

وثانيًا، لأنه يستحيل تحقيق طموحات الجمعيات الأمازيغية والنسائية إذا لم يحدث إنجاز هذه الطموحات عبر سيرورة تغيير عميق وشامل في المجتمع، وفي الثقافة السائدة، وفي النظام السياسي القائم.

وثالثًا، لأن تلك الطموحات هي جزء لا يمكن فصله عن الأهداف العامة لقوى اليسار، والمتجلية في دولة الحق والقانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتحرر من الاستبداد، ومن الفساد، ومن التبعية للمراكز الإمبريالية، ومن الاستغلال الرأسمالي المتوحش.

ورابعًا، لأنه يستحيل تحقيق تلك الطموحات بدون تقارب، وتعاون، وتكامل، مجمل القوى التقدمية، والديمقراطية، واليسارية، والثورية، الموجودة داخل المجتمع.

والخطأ الرابع الذي ارتكبه الحركات الأمازيغية والنسائية هو أنها، منذ قرابة سنوات 1990 إلى الآن في سنة 2016 م، **حصرت نضالها في مجال نخبوي**، فوقي، أو مغلق، أو ضيق. وركزت مجمل مجهوداتها ونضالاتها في مجال الضغط على الدولة لدفعها إلى سنّ قوانين تخدم حقوق النساء، أو تخدم القضية الأمازيغية. وحصرت مجمل نضالاتها، في ميدان النضال من أجل **المطالبة بإصدار قوانين حقوقية من نوعية محدّدة**. وهذا النضال في الميدان التشريعي أو القانوني، له أهميته، وله مبرراته، لكنه يبقى بعيدا عن أن يكون كافيا، أو فعّالاً. لماذا؟ لأن الحركات الأمازيغية والنسائية أهملت نسبيا شيئين جوهريين، وهما التالين:

(أ) **إهمال التعبئة النضالية الواسعة للجماهير المعنية بهذه الحقوق الخاصة** (وهي الجماهير الأمازيغية بالنسبة للحركات الأمازيغية، والجماهير النسوية بالنسبة للحركات النسوية). ورغم أننا ندرك، مسبقاً، أنه يصعب بلوغ تعبئة هذه الجماهير العريضة، فإننا، في نفس الوقت، متيقنين من أن هذه التعبئة الواسعة لهذه الجماهير المعنية، تبقى ضرورية، ولا مَحِيدَ عنها.

(ب) **إهمال ضرورة إنتاج، وتنمية، وترويج، أنشطة فكرية وثقافية، وفنية، تكون نوعية، وتدعم، أو تتجاوب مع، المطالب**

الحقوقية التي تناضل من أجلها هذه الحركات (الأمازيغية والنسائية). ورغم أننا نعي أن إنتاج هذه الأنشطة الثقافية يتطلب ابتكار أساليب نضالية وثقافية من صنف جديد (لا توجد حالياً)، ويتطلب أطراً كثيرة ومبدعة (لا تتوقّر راهناً)، ويحتاج تمويلها إلى إمكانات مادية هائلة، فإننا مقتنعون، في نفس الوقت، من أنه لا مفرّ من التغلب على هذه الصعوبات، ولا بُدّ من إيجاد حلول جماعية لها، ولا بُدّ من خلق هذه الدينامية المجتمعية، مهما كلفنا ذلك من مجهودات نضالية.

والخطأ الخامس الذي ارتكبه الحركات الأمازيغية والنسائية، هو أنها كانت مهووسة بتوسيع أعداد أعضائها، وحاولت تسريع نموّها، إلى درجة أنها كانت تقبل ضمن صفوفها، وأحياناً ضمن مسؤوليها، عضوية شخصيات مشكوك في جودتها، أو في نزاهتها، أو في مدى التزامها بالمبادئ النضالية. والنتيجة هي أن بعض هذه الجمعيات أصبحت اليوم تعاني من سلبيات هذه الشخصيات. فعدت هذه الجمعيات كأنها مُخترَقة من طرف عناصر غير مناسبة، أو غير كُفّّة، أو مُعرَفة، أو مُخبرة (agents infiltrés). وبعض هذه العناصر تظهر انتهازية، أو "مخزنية"، أو وُصولية، أو إنتفاعية، أو مُخربة. وبعض هذه العناصر تتربّص فرص استقطابها من طرف النظام السياسي القائم (المخزن)، مقابل امتيازات معهودة ومعروفة. وأمام هذا الواقع، يكون مطروحا على الحركات الأمازيغية، والنسائية، أن ترجع إلى مهمّة تنقية صفوفها من العناصر التي تضرّ أكثر ممّا تنفع.

والخطأ السادس الذي ارتكبه الحركات النسائية هو أنها تلافت تناول العناصر الدّينية في مجال اضهاد المرأة. ومعظم مناضلات الحركة النسائية تُدرِكن جيّداً أن بعض مظاهر اضهاد المرأة تستند على مبررات أيديولوجية إسلامية موجودة في الفهم الحالي السائد للدين الإسلامي (مثل تعدّد الزوجات، تزويج الفتيات القاصرات، قِوامة الرجال على النساء، الوصاية على المرأة، العنف ضد النساء، غياب المساواة بين الإناث والذكور، بما فيه الإرث، إلى آخره). لكن هؤلاء

المناضلات، في الحركة النسائية، تحسّ بثقل هيمنة الأيديولوجية الدينية على المجتمع، وتدرك صعوبة خوض أي صراع فكري، أو ثقافي، أو سياسي، ضدّ الحركات الإسلامية السلفية أو الأصولية. بل تخشى لجوء هذه الحركات الإسلامية إلى استعمال فهم معين للدين لتعبئة الجماهير المتأثرة بالسلفية، أو بالأصولية، أو لتكفير الجمعيات النسائية، أو لشنّ هجوم عدواني، أو إرهابي، على الحركات النسائية. فَتَمِيل الحركات النسائية إلى تجاهل العناصر الدينية الموجودة في الفهم السائد الحالي للدين التي تبرر بعض سلوكيات اضطهاد المرأة.

ويطرح التساؤل التالي: هل يمكن حقاً تحقيق مطالب الحركة النسائية في مجتمع مثل المجتمع المغربي، دون نقد الفهم السائد الحالي للدين الإسلامي؟ هل صعوبة خوض هذا الصراع الثقافي، والفكري، والسياسي، ضدّ العناصر الأيديولوجية الدينية، التي تبرر اضطهاد النساء، هل هذه الصعوبة تبرّر التخلّي كلياً عن هذا الصراع، أم أنها، على خلاف ذلك، تَحْتُّ على ابتكار أساليب جديدة، وملائمة، في مجالات النقاش، والنقد، والترافع، لخوض هذا الصراع الفكري؟

كما أن معظم الحركات الأمازيغية تَغَاضَت عن توجيه نقد صريح إلى الدور الذي لعبته الأيديولوجية الإسلامية الأصولية، على مرّ العصور. حيث برّرت الأيديولوجية الإسلامية الأصولية تغليب اللغة العربية (لغة القرآن) على اللغة الأمازيغية، كما برّرت هيمنة الثقافة العربية الإسلامية على الثقافة الأمازيغية، وذلك إلى درجة إلغاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتعويضهما بما هو عربي إسلامي.

والمطلوب اليوم من الجمعيات الأمازيغية و النسائية، ليس هو حلّ هذه الجمعيات، ولا هو عودة مناضليها إلى عضوية إجبارية داخل أحزاب اليسار، ولا هو الخضوع لتوجيهات أحزاب اليسار. هذا تصوّر مرفوض، ومنتجّاجوز. وإنما المطلوب من الحركات الأمازيغية، والنسائية، وكذلك من مجمل الحركات الأخرى التقدمية، هو على الخصوص ما يلي :

أ) - أن تدرك (الحركات الأمازيغية، والنسائية، واليسارية) ترابط مصيرها بمصير مجمل القوى المجتمعية المناضلة، والتقدمية، والثورية، والتوأقة للديمقراطية، بما فيها قوى اليسار.

ب) - أن تعلم (الحركات الأمازيغية، والنسائية، واليسارية) أن تحقيق المطالب (النضالية) لا يمكن أن يحصل إلا عبر تعاون، وتكامل، كل القوى المجتمعية المعنية بهذه المطالب. **فإما أن يكون النضال مشتركاً فيما بين كل القوى المجتمعية المعنية بهذا النضال، وإما أن هذا النضال سيظل ضعيفاً، وعاجزاً، وفاشلًا.** نحن ندرك، مسبقاً، أن تنظيم التنسيق، والنضال المشترك، فيما بين قوى متعددة ومتنوعة، هو صعب جداً. ولكننا ندرك، في نفس الوقت، أن **مسألة تعلم وإتقان فنّ النضال المشترك، هي قضية وجود، أو مسألة «أن نكون، أو ألا نكون».** وقد سبق لي أن طرحتُ، في وثائق أخرى، أن أكبر نقط الضعف، في العمل الثقافي، والسياسي، لدى المسلمين والعرب (وحتى الأمازيغ)، هو أن كفاءتهم متوسطة في ميدان أعمالهم الفردية، لكن كفاءتهم رديئة، بل متخلّفة، في مجال تدبير أعمالهم المشتركة، وفي نضالاتهم **الجماعية.** فلا مفرّ من تقويم هذا النقص.

ت) - أن تدرك (الحركات الأمازيغية، والنسائية، واليسارية) أن مجمل قوى المعسكر التقدمي، أو الديمقراطي، أو اليساري (بما فيها قوى اليسار، والحركات الأمازيغية، والحركات النسائية، والحركات المجتمعية الأخرى المناضلة)، أن **الخصال الضرورية**، التي يلزم أن تتوفر فيها، هي التالية: **التّواضع السياسي** (وليس الغرور)، **الإصغاء المتبادل** (وليس تجاهل الفاعلين المخالفين)، **الاحترام المتبادل** (وليس التعالي، أو العجرفة)، **التّقارب** (وليس التباعد، أو الانزواء)، **التّعاون** (وليس التهرّب من تبادل المساعدات)، **التّكامل فيما بين أكثر ما يمكن من الفاعلين التقدميين** (وليس الاكتفاء بالنفس).

ث) - أن تعمل الجمعيات الأمازيغية، والجمعيات النسائية، وكذلك القوى اليسارية، على تجويد **التنسيق** فيما بينها؛ وأن تحرص

على تعميق **النضال المشترك** فيما بينها. مع ضرورة الحرص، في نفس الوقت، على الاحتياط من بعض الجمعيات التي تظهر مثل كَرَائِز تُحرِّكها عناصر وقيّة للنظام السياسي القائم. ويجب الاعتناء بصيانة الاستقلال المالي، والفكري، والتنظيمي، لمجمل الحركات الأمازيغية، والنسائية، واليسارية، تُجاه كل القوَى، سواءً كانت داخلية أم خارجية. والمطلوب كذلك من أحزاب اليسار، هو أن تعترف، بشكل علني ونهائي، بهذه الجمعيات الأمازيغية، والنسائية، وغيرها من الحركات المجتمعية المناضلة، كرافد من بين روافد مقاومة الشعب، وكأداة من بين الأدوات المجتمعية التي يقرّر بها الشعب مصيره، عبر سلسلة تاريخية، ولا منتهية، من النضالات المتنوّعة، والمُتَوَاصِلَة. كما يُطلب من قوَى اليسار، أن تلتزم **باحترام خصوصية، واستقلالية**، هذه الحركات الأمازيغية، والنسائية، وغيرها. مع العلم أن الاحترام المتبادل، لا يعني، ولا يبرّر، التخلّي عن تبادل النَقْد الجيّد، أو السقوط في مجاملة منافقة. **فقوَى اليسار تحتاج إلى تعاونها مع مجمل هذه الحركات، كما أن هذه الحركات تحتاج إلى تعاونها، وإلى تكاملها، مع قوَى اليسار.**



32 هل الحل هو الانسحاب من أحزاب اليسار القديمة ؟

جواب : كلاً ! ليس الحلّ هو خلق أحزاب بديلة. على عكس ذلك، يجب على مناضلي أحزاب اليسار أن يدركوا أن الحلّ (لمعالجة نقط ضعف أحزاب اليسار) لا يكمن في الانسحاب منها، ولا في تأسيس أحزاب جديدة، أو بديلة. هذا المنهج طُبّق مراراً وتكراراً، بين سنوات 1960 وسنوات 1990 م. لكن هذا المنهج بقي في غالب الحالات عقيماً. لأنه يخلق مشاكل جديدة، دون القدرة على فهم، أو حلّ، المشاكل القديمة.

يجب أن ندرك أن أحزاب اليسار (الحالية الموجودة بالمغرب) تتوفّر على قِوى بشرية معتبرة نسبياً، وتشتمل على مؤهلات نضالية كافية لخلق سيرورة كفاحية متصاعدة، ومتنامية، وناجحة. لكن ضعف أحزاب اليسار ينتج عن **عَلَبَةِ العُنْصُر البشري البرجوازي الصغير في البنية الطبقيّة** لأحزاب اليسار. وينتج عن هيمنة **نَمَط التَّفْكِير البرجوازي الصغير** داخل أحزاب اليسار. كما ينتج ضعف أحزاب اليسار عن **النقص الحاصل في المعارف** التي يحملها مناضلو هذا اليسار. وينتج أيضاً عن **القصور في المناهج الفكرية** المستعملة. وينتج عن تهرّب غالبية أعضاء أحزاب اليسار من المشاركة في النضالات الجماهيرية. وينتج كذلك عن **عدم ملائمة الأساليب النضالية المتّبعة**. وينتج أيضاً عن **الإعْتِيَاد على خوض كُلِّ العَمَل الحزبي في العَلْنِيّة، والإدْمَان عليه، دون إدراك ضرورة الحاجة إلى القِيَام بجزء هام من العمل الحزبي في السريّة**. وكثيرون من مناضلي أحزاب اليسار يحتاجون إلى **تكوين معمّق، ومتعدّد الاختصاصات، ومُتَوَاصِل**. ومِمّا ينقص غالبية مناضلي أحزاب اليسار هو **رفع مستوى الكفاءات، وتنمية الدقّة في الأفكار، وفي التصرّوات،**

والمرونة في المناهج، والإبداع في الأساليب، والانضباط في التطبيق، والاحترافية في الاشتغال. والمعضلة المشتركة اليوم لدى عموم العرب والمسلمين، وليس فقط لدى أعضاء أحزاب اليسار، هي أنهم لا يعرفون كيف يعملون بشكل جماعي. ولا يدرسون فنَّ مَعَالِجَةِ التناقضات (الداخلية أو الخارجية). وعندما يحاولون خوض عمل أو نضال مشترك، على مدى زمني متوسط أو طويل، فإنهم لا يعرفون كيف يعالجون التناقضات الموجودة فيما بينهم. وبالتالي، فالحلّ السليم (لمعالجة ضعف أحزاب اليسار) هو الانخراط في هذه الأحزاب، أو الصمود داخلها، والعمل من أجل إصلاحها، وَتَقْوِيمِهَا، وتثويرها، من الدّاخل. والمنهج السليم (لمعالجة ضعف أحزاب اليسار) يتطلّب **التَّقَارُبَ، والتَّعَاوُنَ، والتَّكَامُلَ، وليس التنافر، أو التَّحَدِي،** فيما بين مناضلي هذه الأحزاب. ويلزم استبدال التنافس على الزعامات، أو على المناصب، أو على الألقاب، بخصال **التَّوَاضِعِ، والتَّعَاوُنِ، والتَّكَامُلِ، والتَّضَامُنِ.** والطريقة المطلوبة هي **التَّقْوِيمِ، والتَّوْوِيمِ، والتَّثْوِيرِ. ولا يَكْمُنُ الحَلُّ في الاستقالة، أو الانشقاق، أو المزايدة، أو التَّحَدِي.** والهدف ليس هو إقصاء المُخَالِفِينَ، أو معاداة المعارضين، أو هزم المنافسين. وإنما الغاية هي **التَّقَارُبِ، والتَّعَاوُنِ، والتَّكَامُلِ،** بهدف مُسَاعَدَةِ البَشَرِ، لكي يتطوّروا في الاتجاه الثوري السليم.



33) نَقْدُ الدَّعْوَةِ إِلَى تَأْسِيسِ حِزْبِ يَسَارِي جَدِيدٍ ؟

جواب : سبق للمناضل **محمد الساسي** أن دعى إلى تأسيس حزب يساري جديد⁽⁴⁶⁾. ومحمد الساسي معروف بِنزَاهتِه، وبذَكَائِه، وبِطَبِيبَوْبَتِه، وباجتهاداته القِيَمَة، في كثير من الميادين الأكاديمية والسياسية. وَنَكُنُّ له الاحترام والتقدير. لكن الاحترام لا يُلْغِي الصَّرَاحَةَ، ولا يَمْنَعُ النَقْدَ، خاصَّةً في حالة وجود خِلاف حول قضايا سياسية، قَدْ تكون لها انعكاسات هامة على مصير الشعب. وفي نهاية شهر فبراير 2020، دَعَى محمد الساسي إلى «إنشاء حزب يساري جديد»⁽⁴⁷⁾. ورغم عدم توفّر المُعطيات الكافية، تَسْتَدْعِي هذه الدَّعْوَةُ السياسية العُمومية النقاش، بل حتَّى النَقْدَ، نظراً لِمَا يمكن أن يَنْتُج عنها من مُخَلَّفَاتٍ سلبية على اليسار. وَيُوفِّرُ لنا نقاشُ هذه الدعوة فُرْصَةً لتناول بعض مشاكل اليسار بالمغرب. والأفكار المنسوبة هنا إلى محمد الساسي مأخوذة من الفيديو الذي دَعَا فيه عَلَنِيًّا محمد الساسي إلى «تأسيس حزب يساري جديد»⁽⁴⁸⁾.

1) كانت **الأحزاب الثلاثة المُتَحَالِفَة في «فيدرالية اليسار»** بالمغرب [وهي "حزب الطليعة"، و"حزب الاشتراكي المُوَحَّد"، و"حزب المُؤتمر الاتحادي"]، كانت مُتَّفِقَةً مبدئياً على مشروع **اندماجها في حزب واحد**. وكانت تتصوّر توحيدها، أَوَّلًا، عبر إقدام كل واحد من هذه الأحزاب الثلاثة على حلّ نفسه أثناء مؤتمر استثنائي خاصّ به، وثانياً، عبر انخراط أعضاء كل هذه الأحزاب الثلاثة في مؤتمر تأسيسي لحزب يساري جديد مُوَحَّد. وإلى حدود قرابة يناير 2020، كان محمد

(46) تُوجَد دعوة محمد الساسي إلى "تأسيس حزب سياسي جديد"، في هذا الفيديو المَوْجُود على موقع "يوتيوب": <https://www.youtube.com/watch?v=wBFX75hSgqo>.

(47) نفس المرجع المذكور سابقاً.

(48) نفس المرجع المذكور أعلاه: <https://www.youtube.com/watch?v=wBFX75hSgqo>.

السّاسي مُتفقاً على، ومُشاركاً في، تنفيذ هذا التصور. لكن في نهاية شهر فبراير 2020، دعى فجأةً محمد الساسي إلى «تأسيس حزب يساري جديد»، يُضافُ إلى أحزاب اليسار الأربعة [وهي: «حزب الطليعة»، و«حزب الاشتراكي الموحد»، و«حزب المؤتمر الاتحادي»، و«حزب النهج»]. وهذا الطّرح الجديد لمحمد الساسي **يختلف** عن السّيرورة التي سبق لأحزاب «فيديرالية اليسار» أن إتفقت عليها. ولم يوضّح محمد الساسي الأسباب التي جعلته ينتقل فجأةً من الإجماع الذي كان سائداً داخل «فيديرالية أحزاب اليسار» حول اندماج الأحزاب الثلاثة، إلى الدّعوة «لتأسيس حزب يساري جديد».

(2) هل مُعالجة مشاكل قِوى اليسار ستتحقق عبر «تأسيس حزب يساري جديد»؟ في حالة تنفيذ دعوة محمد الساسي ونجاحها، أي في حالة إنشاء «حزب يساري جديد» بالمغرب (مُغايِر للحزب الذي كان يُنتظرُ أن يَنتج عن اندماج أحزاب الفيدرالية الثلاثة)، سيكون هذا الحزبُ هو الحزب اليساري «الخامس». **وسَيُضيفُ هذا الحزب الجديد مشاكلَ جديدةً** إلى مشاكل اليسار، **دون أن يُساعد على مُعالجة أيّ مُشكل من بين مشاكل اليسار القديمة أو المُزمنة**. وإذا كان مَعقُولاً تأسيس حزب يساري «خامس»، لماذا لا نقبل أيضاً إنشاء حزب يساري «سادس»، و«سابع»، و«ثامن»، و«تاسع»، إلى آخره؟

(3) الحقيقة العنيدة هي أن مشاكل اليسار لن تزولَ عبر الانشقاق عن أحزاب اليسار القديمة، ولّا عبر اللّجوء إلى خلق "أحزاب يسارية جديدة"، وإنما ستزول فقط عبر إقدام المناضلين اليساريين على فهم هذه المشاكل، وعبر **تقييم وتثوير** أحزاب اليسار القديمة. وبالتالي، فلا فائدة من إنشاء «حزب يساري جديد». وكل محاولة تُريد الانطلاق من جديد من الصّفَر، عبر محاولة «إعادة بناء اليسار»، أو عبر «تأسيس حزب يساري جديد»، ستؤدّي إلى طريق مَسدود، وسيكون مآلها هو الفشل. لأنّ الحلّ الوحيد، الجدّي والثوري، يَقتضي **الانطلاق من أحزاب اليسار كما هي حالياً في الواقع، ويستوجبُ**

تَقْيِيمٍ وَتَقْوِيمٍ وَتَثْوِيرٍ هَذِهِ الْأَحْزَابِ، وَلَيْسَ تَجَاهِلَهَا، أَوْ تَجَاوُزَهَا.
[وعندما يكون الابن مُتَّسِحًا وفَاشِلًا، لَا يَكْمُنُ الحَلَّ فِي رَمِيهِ فِي المَزْبَلَةِ، وَإِنْتِاجِ ابْنِ آخَرَ، وَإِنَّمَا يَكْمُنُ الحَلَّ فِي تَنْظِيفِ هَذَا الابْنِ، وَإِعَادَةِ تَرْبِيَتِهِ].

(4) خلال قرابة السِّتِينَ سنة الماضية، جَرَّبْنَا، مِرَارًا وَتَكَرَّرًا، سِيَاَسَةَ **الانْشِقَاقَاتِ** عن أحزابنا القديمة، وجَرَّبْنَا محاولات **تَأْسِيسِ أَحْزَابٍ جَدِيدَةٍ**. واعتقدنا أن هذه الانشقاقات والتأسيسات ستكون هي المِفْتَاحُ السَّحْرِيُّ لكل مشاكلنا السياسية. وبعد مرور الزمان، بَيَّنَّتْ لَنَا هذه التجارب أنها بعيدة عن أن تكون كافية لمعالجة مشاكل أحزاب اليسار. بل إنها تُعِيدُ إِنتِاجَ نفس المشاكل القديمة. وتجعلنا ندور في حَلَقَةٍ مُفْرَعَةٍ. والحل البديل، هو سُلُوكُ أسلوب ثوري آخر، وهو **المُمَارَسَةُ المُتَوَاصِلَةُ لِلتَّقْيِيمِ، وَالنَّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالتَّثْوِيرِ**. قد نكون، في ظروف خاصة، مُضْطَّرِّينَ فعلاً إلى الانشقاق عن حزب قديم، أو إلى تأسيس حزب جديد، لكن بشرط أن يكون هذا الحل استثنائياً، وأن لَا يَتَحَوَّلُ إلى عَادَةٍ سَهْلَةٍ نُكْرِّهَا كَلِّمًا أَحْسَنًا بِالْقَلْقِ، أَوْ بِالغَضَبِ. يجب أن نَقْلَعَ جَذْرِيًّا عن عادة الانشقاقات عن الأحزاب، وعن عادة محاولة تأسيس أحزاب جديدة. يجب أن نفهم أن معالجة مشاكل أحزاب اليسار تَتَطَلَّبُ **المُمَارَسَةَ المُتَوَاصِلَةَ لِلتَّقْيِيمِ، وَالنَّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالتَّثْوِيرِ**.

(5) فِي دَعْوَةِ مُحَمَّدِ السَّاسِيِّ إِلَى «تَأْسِيسِ حِزْبِ يَسَارِي جَدِيدٍ»، لَا تُوجَدُ اقْتِرَاحَاتٌ، أَوْ إِجْرَاءَاتٌ، أَوْ مَنَهِجٌ، تَضْمَنُ بَأَن يَكُونَ هَذَا «الحزب اليساري الجديد» خَالِيًّا مِنْ مَشَاكِلِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْحَالِيَةِ، أَوْ الْقَدِيمَةِ. وَعَلَيْهِ، فَالاحتمال الأكبر، هو أن هذا «الحزب اليساري الجديد»، **سَيُعِيدُ إِنتِاجَ** مشاكل اليسار القديمة، دون أن يقدر على مُعَالَجَتِهَا.

(6) كان محمد السَّاسِيُّ عَضْوًا فِي قِيَادَةِ "الحزب الاشتراكي الموحد"، خلال أكثر من عِشْرِينَ سَنَةً. وَحَسَبَ عِلْمِي، لَمْ يَسْبِقْ لِمُحَمَّدِ السَّاسِيِّ أَنْ أُنتِجَ تَشْخِيسًا مَوْضُوعِيًّا، وَمُعَمَّقًا، وَدَقِيقًا، وَمُقْنَعًا، وَمَقْبُولًا،

لمشاكل اليسار الحقيقية. ومن المُستبعد أن يقدر مَنْ لا يتوقَّر على تشخيص سَلِيم، ودقيق، ومُقنع، لمشاكل اليسار، أن ينتج علاجًا مُلائمًا، وفعَّالًا، لهذه المشاكل.

(7) لم يُوضَّح محمد الساسي، بما فيه الكفاية: ما هو نوع **الخط السياسي** الذي يُريده لهذا الحزب «الخامس» اليساري الجديد؟ وما هي نوعية الأعضاء المُرشَّحين للعضوية في هذا «الحزب اليساري الجديد»؟ وما هي المرجعية الفكرية لهذا الحزب؟ كما لم يوضَّح الساسي كيف ستكون مَهَام هذا الحزب الجديد، ومُمارساته، وأساليبه، وتكتيكاته، وتحالفاته، وأهدافه الاستراتيجية، ألى آخره.

(8) لم يحدِّد محمد الساسي **شُرُوط العضوية** في «الحزب اليساري الجديد». وما دام أصحاب مشروع «تأسيس حزب يساري جديد» لا يَطلبون من الأشخاص المُرشَّحين للعضوية في هذا الحزب الجديد أن يتَوقَّفوا على **خصال نضالية من مستوى عالٍ**، فهذا التسامح قد يعنى أن أصحاب هذا المشروع مستعدّون لِمَنح العُضوية في هذا «الحزب اليساري الجديد» لأيِّ شخص كان. لأن هدفهم ليس هو «**الجودة اليسارية**» للحزب، وإنما هدفهم هو «**الضخامة العدديّة**» للحزب، بُغية الفوز في الانتخابات البرلمانية والمحلية المُقبلة. ومنح العضوية في «الحزب اليساري الجديد» لأيِّ شخص كان، وبدون شروط صارمة، سيحوِّل هذا الحزب الجديد إلى تجمُّع مائع، وفاتر، وضعيف. الشيء الذي سيُفاقم مشاكل اليسار، ولن يُقدِّر على مُعالجها.

(9) ومن أين سيحصل محمد الساسي على **أشخاص مُوهَّلين** لكي يكونوا **أعضاء** في «حزبه اليساري الجديد»؟ هل هؤلاء الأعضاء سيأتون من أحزاب اليسار الأربعة القديمة؟ هذا الاعتقاد غير واقعي. هل سيأتون من "حزب الاتحاد الاشتراكي"؟ هذا غير ممكن. ولماذا؟ لأن أعضاء كل حزب قديم يتشَبَّثون بالوفاء لحزبهم الخاص العتيِّد. وغايتنا كثرِيَّين، ليست هي إخراج مناضلين من حزبهم القديم، وإدخالهم في حزب آخر، سواء كان هذا الحزب جديدًا أم قديمًا. هذا العمل سيكون نوعًا من العبث. وإنما هدفنا هو **أن نرفع مستوى**

الجودة النضالية والثورية لكل المناضلين، كيما كان موقعهم الحزبي أو التنظيمي. وَلِحَلِّ مشكل الحصول على أعضاء جُدد في الحزب الجديد المُرتقب، قال محمد الساسي أنه يتمنى أن يلتحق بحزبه الجديد «أشخاص يأتون من المُجتمع المدني، ومن الجمعيات، ومن التنسيقيّات، ومن رُواد شبكة "الفيسبوك" على الإنترنيت، إلى آخره». لكن محمد الساسي نسي أن هؤلاء الأشخاص (الذين ذكرهم) هم مواطنون عاديون، وليسوا بالضرورة مناضلين تقدميين، أو اشتراكيين، أو يساريين، أو ثوريين. ولا يتوفرون على تكوين سياسي ونضالي مُتقدم. ولا يصلحون بالضرورة لكي يكونوا أعضاء في «حزب يساري جديد»، أي لتكوين حزب قادر على منافسة أحزاب اليسار الأربعة القديمة. ولم يوضح محمد الساسي ما هو السر الذي سيدفع أشخاصًا اختاروا العمل في «المُجتمع المدني»، وفي «الجمعيات»، إلى تغيير اختيارهم، وإلى الالتحاق بـ «الحزب اليساري الجديد». وعلى ما يظهر، لا يهتم محمد الساسي بالمناضلين الثوريين. ربّما لأنه يهتم أكثر بالأشخاص القادرين على التصويت في الانتخابات العامّة، وعلى الإتيان بأصوات انتخابية إضافية تُساعد على الفوز بأكثر عدد ممكن من المقاعد التمثيلية (في البرلمان، وفي الجماعات المحليّة).

10) طرح محمد الساسي مفهومًا «لليسار»، غير موضوعي، وغير مقبول. لأن محمد الساسي دعى ضميرًا إلى أن يكون «حزب الاتحاد الاشتراكي» الحالي هو القطب الأساسي لقوى اليسار بالمغرب. بينما هذا الحزب أصبح، منذ عقود، حزبًا يمينيًا، وغير مبدي. بل أصبح حزبًا انتهازيًا، ومُعاديًا لنضالات الجماهير، ومُعاديًا للثورة المُجتمعية، ومُعاديًا للاشتراكية. وبشيء من التبسيط والتعميم، يمكن القول أنه، لم تبق في «حزب الاتحاد الاشتراكي» سوى أطر تُريد انتهاز فُرص الانتخابات العامّة، والوصول إلى مناصب المسؤولية، ربّما بهدف استغلال النفوذ، والتسلُّق الطبقي، والاعتناء، وجَنِّي الربح، والامتيازات. ومثل هؤلاء الأشخاص، ليسوا مناضلين، أو يساريين، أو اشتراكيين، بل هم جزء من خُصوم الشعب.

11) ولا ننسى أن **القمع والاضطهاد**، الذي سُلِّطَ على الطبقة العاملة، وعلى عامّة الكادحين، وعلى الكثير من المتظاهرين، والمعارضين، والصحفيين، خلال العُقود الأخيرة، مُورِسَ عليهم من طَرَفِ **حُكومات** كان يتواجد فيها وزراء أعضاء في «حزب الاتحاد الاشتراكي»، وفي «حزب التقدم والاشتراكية». فهذان الحزبان، مثلهما مثل الأحزاب «المَحزَنِيَّة» الأخرى، ومثل الحزب الإسلامي «حزب العدالة والتنمية»، كلَّهم ساهموا في استغلال الشعب، وفي خِدَاعِهِ، وفي قَمَعِهِ، وفي قَهْرِهِ، واضطِهَادِهِ، فأصبحوا جزءاً من بين خُصُوم الشعب.

12) توجد في الساحة السياسية بالمغرب قرابة **أربعين «حزبا»**. وهو عدد ضخم. ونجد ضمنها **أربعة أحزاب** يُمكن وصفها، وبتساهل كبير، بأنها «يسارية» [وهي "حزب الطليعة"، و"حزب الاشتراكي المُوَحَّد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي"، و"حزب النهج"]. وهذه الأحزاب تَتفاوتُ نِسبياً في خُطوطها السياسية، وفي مُمارساتها، وفي أساليبها، وفي نوعية الأعضاء المتواجدين داخلها. وفي كلِّ شهر، أو في كلِّ سنة، يكون عدد مُجمل المواطنين **المُنخرطين** فعلاً في هذه الأحزاب عَدَدًا محدودًا، ومُسْتقرًّا. وفي الفترات العادية، لا يتطوّر هذا العدد إلا ببطء شديد. لكن في الفترات التاريخية السَّاخِنَة، أو الثورية، يمكن لهذا العَدَد أن يتغيّر بسرعة نسبية (بالزِيَادَة أو النقصان). وتخضع **أعدادُ أعضاء** هذه الأحزاب بالضرورة إلى قانون «الأحواض المَوْصُولَة» فيما بينها (les vases communicants). بمعنى أنه، في كلِّ فترة زَمَانِيَّة وَجِيْزَة، لا يمكن لعدد أعضاء حزب مُحدّد أن ينمو إذا لم ينقص، في نفس الوقت، عدد الأعضاء في واحد أو أكثر من الأحزاب الأخرى. وبالتالي، فإن محمد السَّاسِي، الذي يدعو إلى «تأسيس حزب يساري جديد»، يَفْتَرِضُ ضِمْنِيًّا أن المواطنين المغاربة **يحتاجون إلى حزب يساري** من نوع جديد (مُختلف عن أحزاب اليسار الأربعة الحالية)، و**ذِي خُطِّ سياسي من نوع جديد، وذي مُمارسة سياسية من نوع جديد.** ويفترض أيضًا محمد السَّاسِي أن أعضاء من أحزاب اليسار الأربعة القديمة سَيَنْتَقِلُون من حزبهم اليساري القديم إلى الانخراط في هذا

«الحزب اليساري الجديد». وهذا الطَّرح غير مُثَبَّت، وغير مضمون، وغير مُؤكَّد. وعدد أعضاء هذا «الحزب اليساري الجديد» (في حالة النجاح في إنشائه) سيكون بالضرورة مَنقوصًا من أعداد أعضاء الأحزاب اليسارية القديمة. بينما لا يُوجد بعدُ، في الواقع، ما يُبرِّر انتقال أعضاء من أحزاب اليسار الأربعة القديمة إلى هذا الحزب اليساري «الخامس» الجديد.

13) قال محمد السَّاسي، أثناء دعوته إلى «تأسيس حزب يساري جديد»، أن الخِلافات والصِّراعات السياسية الجارية فيما بين مناضلي اليسار، حول قضايا استراتيجية، أو مُستقبلية بعيدة، أي التي هي غير مطروحة للتطبيق آنيًّا، أو على المدى القريب، هي قضايا غير مُفيدة، وغير مطروحة للنقاش، بل نقاشها هو مَضِيعَةٌ للوقت. ومن الأحسن عدم طرح هذه القضايا الاستراتيجية البعيدة، أو نقاشها، أو تحليلها، أو الصراع حولها. وما يجب فعله (حسب طرح الساسي)، هو أن نُحدِّد في كل فترة زمنية قصيرة المدى الأهداف المُبتَغاة، وأن نتفق حولها، وأن نُحاول إنجازها. وبعد الانتقال إلى فترة زمنية وجيزة أخرى، نفعل نفس الشيء مع القضايا الخاصة بهذه الفترة، وهكذا دَوَالِيك. ومعنى طَرَح السَّاسي هذا أنه لا يُفيد أن يُدَقِّق الحزبُ الأهدافَ الاستراتيجية المشتركة، وأن يتأكَّد من التوافق حولها، وإنما يجب **على الحزب أن يحصر نقاشاته في الأهداف القصيرة المدى**. وتذَكِّرنا هذه الفكرة بِمَقُولَةِ إدوَّارْد بِيرْنُشْتَاين (Eduard Bernstein)⁽⁴⁹⁾: «الحركة هي كلُّ شيء، والهدف النهائي هو لا شيء»⁽⁵⁰⁾. وقد أدَّت هذه المقولة في النهاية إلى خَسَارَةِ كلِّ شيء، بما فيه «الحركة» الآنيَّة، وكذلك «الهدف النهائي». وينسى محمد الساسي **الترابط العضوي الموجود بين الأهداف القصيرة الأمد، والأهداف الاستراتيجية البعيدة الأمد**. لأن

(49) إدوَّارْد بِيرْنُشْتَاين (Eduard Bernstein)، (1850-1932)، منظر اشتراكي ألماني، كان عضوًا في "الحزب الاشتراكي الديمقراطي لألمانيا (SPD).

(50) ذكر لينين هذه المقولة في كتابه "ما العمل؟"، [Vladimir Lénine,] œuvres, Tome 5, Que faire?, Editions Sociales, Paris, Editions du progrès, Moscou, 1976, p.413.

الأهداف الاستراتيجية هي التي تُحدّد نَوْعِيَةَ التَّكْتِيكَاتِ المطروحة للتنفيذ على المدى القصير. والأساس المُمَيِّز لأيّ حزب، ليس هو أهدافه القصيرة المدى، وإنما هو أهدافه الاستراتيجية. كما أن هذه الأهداف الاستراتيجية تُساهم في تحديد نَوْعِيَةِ النضالات المطروحة للتنفيذ على المدى القصير، وتُحدّد كذلك أشكالها، وأساليبها.

14) أفكار محمد الساسي، واهتماماته، واقتراحاته، تدور أساساً حول «الانتخابات البرلمانية والمحلية»، رغم أنه يقول بأنه يهتم أيضاً بنضالات الجماهير. وبعض رفاق محمد الساسي يُعيون عليه، ومنذ سنوات، أنه لا يهتم في تفكيره، وبما فيه الكفاية، بـ «النضالات الجماهيرية المشتركة»، وبـ «الحركات الشعبية» وبالأهداف الثورية.

15) هناك فرق كَيْفِي بين المشاكل التي يريد محمد الساسي معالجتها بواسطة «تأسيس حزب يساري جديد»، و«المشاكل الملموسة المطروحة على أرض الواقع، التي يتصارع معها مناضلو أحزاب اليسار الأربعة. فمحمد الساسي مهووس بشيء رئيسي، هو تهيئ الانتخابات العامة، والفوز فيها بنصيب مُعتبر، والوصول إلى تحمّل مسؤوليات في الحكومة. وهو طُموح مَطْلُوب، ومَشْرُوع، لكنه لا يكفي وحده. بل ليس هو الطُمُوح الأساسي. بينما يهتم مناضلو أحزاب اليسار الأربعة بقضايا أخرى، كثيرة، ومُعقّدة. منها مثلاً: الانطلاق من واقع أحزاب اليسار الأربعة كما هي في الواقع، وابتكار وتنفيذ الآليات الملائمة لتقوية أحزاب اليسار، ورفع مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الكادحة، وتحريضها، وتعبئتها، وتنظيمها، وإنجاح نضالاتها الجماهيرية المشتركة، وإنضاج شروط ثورتها المجتمعية التحررية الشاملة. وهذه المهام الأخيرة لا تهم كثيراً محمد الساسي.

16) معظم أطر الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع تُؤمن بـ «قاعدة إنتخابية مُطلّقة». ولَوْ أنهم لا يعترفون بتبنيهم لهذه «القاعدة». ومَضمُون هذه «القاعدة» هو أن الأحزاب الوحيدة التي لها حُظوظ الفُوز في الانتخابات العامة (سواء كانت برلمانية، أم محلية)، هي فقط الأحزاب «المحافظة»، أو «الوسّطية»، أو

«اليمينية». أمّا الأحزاب «اليسارية»، أو «الثورية»، فإنها لا تتوقّر على أية حُطوظ للنجاح في هذه الانتخابات العامّة. هذا ما تعتقده معظم الأطر السياسية. [وهذه «القاعدة الانتخابية» لم تنزل عَفَوياً من السماء. وإنما النظام السياسي القائم هو الذي نَشَرَهَا، وَرَسَخَهَا في عُقُول الكثير من السياسيين. كيف ذلك؟ يعمل النظام الرأسمالي القائم، بهدف تَكْيِيف المُجْتَمَع كُلِّهِ، وبشكل مُسْبِق، ومُتَوَاصِل، بواسطة صناعة القانون، وَوَسَائِلِ الإعلام، وقانون الانتخابات، والأجهزة القمعية، والأجهزة الأيديولوجية، والأجهزة الدعائية، والأجهزة الدينية، والمعتقدات السائدة في المُجْتَمَع، إلى آخره. ويهدف هذا التَكْيِيفُ للمُجْتَمَع إلى تَقْلِيلِ قِيَمَةِ الأفكار الثورية، وإلى منع القوى الثورية من الحصول على أيّ حظّ في الفَوْز في الانتخابات العامّة. وَيُخَضَعُ باستمرار النظام السياسي القائم عُقُولَ المواطنين (سواء كانوا نَاحِيين، أم مُقَاطِعِينَ لِلانتخابات)، لِعَمَلِيَّاتِ التَكْيِيفِ (manipulation)، وَالتَهْيِئَةِ (formatage)]. وبالتالي، فإن مُجْمَلَ الأطر السياسية التي تَطْمَحُ إِلَى تَسَلُّقِ المَرَاتِبِ المُجْتَمَعِيَّةِ، وَإِلَى الوُصُولِ إِلَى مناصب المسؤولية في أجهزة الدولة، أو التي تَطْمَحُ إِلَى استغلال النُفُوذِ، أو جَنِيِ الامتيازات، أو تَطْمَحُ إِلَى قَطْفِ إمكانيات الاغتناء السَّرِيعِ، فإنها تختار دائماً، ومُباشرةً، مُسَايَرَةَ النظام السياسي القائم، والانخراط في الأحزاب «المحافظة»، أو «اليمينية»، ولو كانت هذه الأحزاب رَدِيَّةً، أو مُنافقةً، أو فاسدةً، أو مُتَخَلِّفةً، أو خائنةً، أو مُرْتزقةً.

17) إذا كان محمد الساسي قد إختارَ «تأسيس حزب يساري جديد»، فإن الاحتمال الكبير هو أن هذا الحزب سيكون «وَسَطِيًّا»، أو «مُحَافِظًا»، أو «يَمِينِيًّا». ولماذا؟ لأن محمد الساسي يُدرك جَيِّدًا أن أيّ حزب «يساري»، أو «ثوري»، لا يَمْتَلِكُ حُطُوظًا كَافِيَةً للفوز في الانتخابات العامّة. ولأن محمد الساسي أخذ يبتعد عن أحزاب اليسار القديمة. ولأنه يعتبر هذه الأحزاب «يسارية»، أو «ثورية»، أكثر مِمَّا هو مُتَحَمِّلٌ، أو أكثر مِمَّا تُوَجِّبُهُ «الواقعية». وبشكل عام، فإن الأطر

السياسية الوُصُولية تَهْرُبُ، أو تَنْفُرُ، مِنْ كل حزب لا يتوقَّرُ على حظوظ كَافِيَةٍ للفوز في الانتخابات العامة. بل تَهْرَبُ الأطر الوصولية من هذه الأحزاب «اليسارية» كأنها مُصابة بالطَّاعون.

18) يُمكن لمحمد السَّاسي أن يُنشِئَ حزبًا جديدًا، لكن هذا الحزب سيبقى بالضرورة «صغيرًا»، و«إصلاحيًا»، و«مُحافظًا»، وَذَا تَوَجُّهُ «وَسَطِيٌّ»، أو «يَمِينِيٌّ». ولن يقدر هذا الحزب الجديد على أن يتميِّز فعلاً بالقُوَّة، وبالفعالية، وبالنضال، وبالثورية.

19) كانت قيادات أحزاب «فيديرالية اليسار» بالمغرب مُنْهَمَكَةً في التفكير في كيفية توحيد أحزاب اليسار الثلاثة في حزب واحد. ثم دَعَى فجأةً محمد الساسي إلى «تأسيس حزب يساري جديد». فلماذا قام السَّاسي بهذه **الدَّعوة المُفاجئة؟** لا ندري. قال البعض أن محمد الساسي أراد أن يتجاوب مع حاجة جديدة بَرَزَتْ لَدَى النظام السياسي القائم بالمغرب، حيث يَرَعِبُ هذا النظام في تجديد «المُمْتَلِينَ السياسيين» العاملين في المَشْهَد السياسي المتأزَّم بالمغرب. وقال البعض الآخر أن محمد الساسي أحسَّ أن كثيرين من رفاقه في حزبه لا يَتَّفِقُونَ معه على تَبْنِي التوجُّه السياسي الذي يُسَمَّى في أوروبا الغربية بـ «الاشتراكية الديموقراطية» (la sociale démocratie). وهذا التوجُّه هو تقدِّمِي في مظهره، لكنه رأسمالي ومُحافظ في جوهره. وهو التوجُّه الذي طبَّقته «الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية» في بعض بلدان أوروبا الغربية، منذ نهاية «الحرب العالمية الثانية» في سنة 1945، إلى الآن. وكيف كانت النتيجة بعد العمل بـ «أحزاب الاشتراكية الديموقراطية»، خلال قُرابة 75 عامًا، في بلدان أوروبا الغربية؟ النتيجة هي تَقْوِيَة الرأسمالية، وَتَلَاشِي، ثم زَوَال، هذه «الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية». فهل استفادت الطبقة العاملة من «الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية» (sociaux démocrates)؟ يمكن أن نُجيب بأن الطبقة العاملة استفادت جُزئيًا، وموَقَّتًا، وعلى المَدَى القصير، من تحسين أجورها، وظروف عملها. لكن الطبقة العاملة وعموم الكادحين، خَسِرَت كلَّ شيء على المدى الطويل، أو على المَدَى

الاستراتيجي. لأن القبول باستراتيجية التحسين الجزئي، يُكَبِّلُ طاقاتها الثورية، ويُجبرها على الخضوع لِدَوَامِ نمط الإنتاج الرأسمالي على المدى الطويل. بمعنى أن تَوَجُّهَ "الاشتراكية الديمقراطية" (la sociale démocratie) **يقنع بالفوز بمعركة تكتيكية، ويخسر المعركة الاستراتيجية.** ولم يُودِّد هذا التوجُّه السياسي (المُسَمَّى بالاشتراكي الديمقراطي) في بلدان أوروبا سوى إلى استِلاب (aliénation) الكادحين، وإلى تعميق الاستغلال الرأسمالي، وإلى تعميق الفوارق الطبقية، وإلى تثبيت الهيمنة السياسية المطلقة للبرجوازية الكبيرة الجسِّعة.

(20) يتَّفَقُ جزء من أعضاء أحزاب «فيدريالية اليسار» مع محمد الساسي، وجزء منها يُعارضه. واندلاع أيِّ صراعٍ حادٍّ بين هذين الاتجاهين حول إشكالية «تأسيس حزب يساري جديد» قد يُضَيِّعُ جزءاً من طاقاتها المحدودة، في قضية غير مُفيدة. وسيكون أكثر إفادَةً تركيز البحث، والنقاش، وحتى الصِّراع، حول السُّبُل التي تُساعد حَقِيقَةً على **تقوية قوَى اليسار، وتقويمها، وتثويرها** (51).

(21) **المُحدِّد الأساسي لآراء محمد الساسي** هو موقعه الطبقي (situation de classe)، وليس عقله المُنظِّر. وأُطرُوحات محمد الساسي تنسجم أكثر مع طموحات البرجوازية الصغيرة، والبرجوازية المتوسطة، ولا تخدم طُموحات الطبقة العاملة وعمامة الكادحين. ونعرف، من خلال دراسة تاريخ الصراع الطبقي في بلدان العالم، أن طبقة البرجوازية لا تقدر على الإعلان المَكشُوف عن أهدافها المُجتمعية الحقيقية. لأن هذه الأهداف تتجلَّى في تملك ثروات البلاد، وفي فرض هيمنة الاستغلال الرأسمالي. فتلجأ البرجوازية إلى إخفاء نواياها السياسية خلف أهداف نظرية غامضة مثل «الديموقراطية»، و«الحريات العممة». وقد تدَّعي البرجوازية أن تحقيق هذه الأهداف

(51) أنظر مقال رحمان النوضه: "كيف نقوِّي اليسار؟" (<https://livreschauds.wordpress.com/2020/01/04/كيف-نقوِّي-اليسار-؟>). وانظر كذلك: محاضرة رحمان النوضه تحت عنوان "الآليات تقوية اليسار"، بتاريخ 8 مارس 2020.

المُغْرِبَة، يتطلَّب، ليس ثورة مُجتمعية جذرية، وإنما يحتاج فقط إلى «ثورة هادئة»، و«محدودة»، و«مُسَقَّفة»، تنحصر في حدود «مَلَكيَّة برلمانية» رأسمالية، تنتقل فيها السلطات من الملك إلى البرجوازية الصاعدة. لكن إذا أحسَّت البرجوازية أن النضال من أجل هذه «المَلَكيَّة البرلمانية» قد يُعَرِّضُ مصالحها الأساسية للخطر، فإنها ستتحاز بالتأكيد إلى صفوف القوي المناصرة «للمَلَكيَّة المُطلقة»، وستحارب القوي المطالبة بـ «الملكية البرلمانية». وحينما ستقدم الطبقة العاملة وعامة الكادحين على الصراع من أجل السلطة، والتحكُّم في المصانع، وفي الإنتاج، سيتغير كل شيء⁽⁵²⁾.

22) ليس محمد الساسي هو وحده الذي يعمل حالياً من أجل «تأسيس حزب يساري جديد». بل يوجد أيضاً أشخاص آخرون، يعملون هم أيضاً، من أجل «إنشاء حزب يساري جديد». ومنهم مثلاً مجموعة صغيرة تُسمَّى نفسها «تنظيم اليسار المتعدد». كأن اليسار المكوّن حالياً من أربعة أحزاب يسارية، بكل تنظيماته، وتوجهاته، وتياراته، وخطوطه السياسية المتفاوتة، ليس «متعدداً» بما فيه الكفاية! ولا يعلم أحد ما هي الأشياء التي تتوفّر في مثل هذا التنظيم ولا تتوفّر في أحزاب اليسار الأربعة القائمة حالياً. وإذا سمعت خطاباتهم، أو قرأت مقالاتهم، فإنك لا تفهم ما يعنون. ويلتقي هذا التنظيم مع محمد الساسي في الإيمان بـ «الثورة الهادئة»، وبالانتقال السلمي والهادئ من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وبمَشروع «الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات». وقد سبق لكارل ماركس أن إنتقد بتفصيل مثل هذه الأطروحات في كُتبه المشهور «نقد برنامج جوطا»⁽⁵³⁾.

وتوجد تنظيمات أخرى صغيرة تحلم، هي أيضاً، منذ أكثر من عشرين سنة، بأنها «ستتمكن في مستقبل قريب من بناء حزب يساري جديد» خاص بها. وتتسابق أحياناً بعض هذه التنظيمات المتعددة إلى

(52) المصدر: <https://les7duquebec.net/archives/251738Anton>

[, "Pannekoek, "sur la religion

Karl Marx, Critique du programme de Gotha, (ou critique du ⁽⁵³⁾

.programme du Parti Ouvrier Allemand), écrit en 1875

المُطالبة بِعُضُوبِئِهَا فِي «التَّنْصِيفَاتِ»، وَفِي «الإِتِّلَافَاتِ»، وَفِي «الجَبَهَاتِ»، الخ. وَتُطالَبُ بِنَصِيبِهَا فِي اِقْتِسامِ كِرَاسِي القِيَادَةِ فِي هَذِهِ «الإِتِّلَافَاتِ»، فِي إِطارِ قِسْمَةِ المَحَاصِصَةِ المُمَكِّنَةِ فِيمَا بَيْنَ الهِئِثَاتِ السِياسِيَةِ المُشارَكَةِ فِيهَا. وَحَتَّى بَعْضُ الجِماعَاتِ، المَكُونَةُ مِنْ بَضْعَةِ أَصْدِقاءِ قُدَّامِي، تُقَدِّمُ نَفْسَها عَلى أَنِها تُشكَلُ هِىَ أَيْضًا «تَنْظِما سِياسِيا يَسارِيا». فَهَلْ يُعقَلُ أَنْ نَقبَلَ التَّعامُلَ مَعَ آيَةِ جِماعَةٍ مِنَ الأَصْدِقاءِ بِاعتبارِها تُشكَلُ «حزبًا سِياسِيا»، أَوْ «تَنْظِما ثورِيا»، أَوْ «تِيارًا سِياسِيا»؟ هَذَا عَبَثٌ غَيرٌ مَعقولٌ. بَينما لا تَتوفَّرُ هَذِهِ «التَنْظِيماتِ» المَزَعُومَةِ عَلى خَطِّ سِياسِيا مُتَمَيِّزٍ، وَلا عَلى مُؤتمِراتِ دُورِيَّةِ، وَلا عَلى هِيكَلَةِ تَنْظِيميَّةِ عَلى صَعيدِ وَطَنِ، وَلا عَلى وَثائِقِ نَظْريَّةِ تَأْسيْسِيَّةِ، وَلا عَلى أُطُرُوحَاتِ سِياسِيَّةِ مُخالِفةٍ لِأُطُرُوحَاتِ أَحْزابِ الِيسارِ، وَلا عَلى مَشروعِ سِياسِيا مُغايرِ، وَلا عَلى مَمارِسةِ نِضالِيَّةِ دالَّةٍ أَوْ وَارِثَةٍ، إِلى آخِرِهِ. وَفِي مَعْظَمِ الحِالاتِ، لا يَوجَدُ وِراءَ هَذِهِ المَشارِيعِ الرِّامِيَّةِ إِلى «تَأْسيْسِ حِزبِ يَسارِيا جَدِيدِ» سِوى أَفرادِ يَطمَحُونَ إِلى بِناءِ «زَعامَتِهِم» الشَّخْصِيَّةِ. وَيستَعْمَلُونَ أحيانًا سَلُوكِياتِ غَيرِ مَبْدِئِيَّةِ لِتَحقيقِ طُمُوحَاتِهِم «الزَّعامِيَّةِ». وَيستغَلُّ بَعْضُهُم فِي ذَلِكَ نَفوذَهُ المِهْنيَّ، أَوْ يحوِّلُ العِلاقاتِ المِهْنيَّةِ إِلى عِلاقاتِ سِياسِيَّةِ.

بَينما فِي أوضاعِ الِيسارِ الحالِيَّةِ، المُتَمَيِّزَةِ بِالضَّعْفِ، أَوْ الِارتِباكِ، أَوْ التَّأزُّمِ، سِيكُونُ مِنَ العَبَثِ التَّفْكيرِ فِي «تَأْسيْسِ حِزبِ يَسارِيا جَدِيدِ». لِمَذا؟ لِأَنَّ تَأْسيْسَ هَذِهِ الأَحْزابِ الِيسارِيَّةِ الجَدِيدَةِ لا يَقْدِرُ عَلى الإِتيانِ بِأَشْياءِ جَدِيدَةٍ. وَلِأَنَّ كُلَّ مَحاوِلَةٍ لِتَأْسيْسِ حِزبِ يَسارِيا خَامِسِ، أَوْ سادِسِ، أَوْ سابعِ، سَتُودِّي إِلى تَكَرارِ، أَوْ إِلى إِعادَةِ إِنتاجِ، نَفْسِ المِشْاكِلِ الَّتِي تُعَبِّقُ حاليًا أَحْزابِ الِيسارِ الأربَعَةِ القَدِيمَةِ القائِمَةِ. بَينما **الحَلُّ المَطْلُوبُ هُوَ الانْطِلاقُ مِنْ قِوى الِيسارِ كما هِىَ فِي**

الواقع الحَالِي، وخوض ثورة ثقافية مُتواصلة، والعمل من أجل
إنجاز مَهَامَّ تَقْيِيم، وَتَقْوِيم، وَتَثْوِير⁽⁵⁴⁾، قَوَى الْيَسَار.
23) وإذا كان كل هؤلاء المناضلين صادقين، وَمَبْدُئِيَّين، فلماذا لا
يلتزمون بِالتَّوَاضُّع، وَبِالتَّعَاوُن، وَبِالتَّكَامُلِ؟⁽⁵⁵⁾



(54) أنظر مقال: «كيف نقوِّي اليسار»، رحمان النوضه، على مُدونة الكاتب https://livreschauds.wordpress.com/2020/01/04/كيف_نقوِّي_اليسار وانظر كذلك محاضراته: «آليات تقوية أحزاب اليسار».

(55) سبق لرحمان النوضه أن نُشر هذا النص الجزئي المتعلق بـ "نقد الدعوة إلى تأسيس حزب يساري جديد"، على الإنترنت، في 10 مارس 2020.

34) كَيْفَ نُقَوِّي أَحْزَابَ الْيَسَارِ

[هذا الفصل هو في الأصل مُحاضرة ألقاها الكاتب رحمان النوضه، حول موضوع «كَيْفَ نُقَوِّي أَحْزَابَ الْيَسَارِ» بالمغرب. وَقَدَّمَ الكاتب هذه المحاضرة في مَقَرِّ فرع "حزب الاشتراكي المُوَحَّد"، بالحي الحَسَنِي، بمدينة الدار البيضاء، في يوم 8 مارس 2020].

مقدمة: مَبْدَأُنا العام هو التالي : سواءً كانت الهَيْئَةُ المَعْنِيَّةُ هي فردٌ، أم حِزبٌ، أم مُجتمعٌ، نلاحظ أن السِرَّ العَظِيمَ الذي يجعل آيَةَ هَيْئَةٍ مُحدَّدةً تَتَقَدَّمُ وتَتَقَوَّى، هو كَوْنُهَا تَجْتَهِدُ في كُلِّ يَوْمٍ لِتَعَلَّمَ أَشْيَاءَ جَدِيدَةٍ، وتَجْتَهِدُ في كلِّ يَوْمٍ لِتَصْحِيحِ نَقَائِصِهَا، وَتَجْتَهِدُ في كلِّ يَوْمٍ لِتَحْسِينِ إِنْتاجِهَا، وَأَدَائِهَا، وَعِلاقاتِهَا. وكلُّ هَيْئَةٍ تَفْعَلُ ذلك، سَتَتَحَسَّنُ، وَسَتَتَقَوَّى بالضرورة، وَلَوْ كانت مَرْتَبَتُهَا الأَوَّلِيَّةُ فَظِيعةً فِي التَخَلُّفِ. بينما الهَيْئَةُ التي لا تَفْعَلُ ذلك، فَإِنَّهَا سَتَتَقَهَّرُ، وَسَتَتَخَلَّفُ حَتْمًا، وَلَوْ كانت مَرْتَبَتُهَا الأَصْلِيَّةُ عَالِيَةً جَدًّا.

موضوع "كيف نقوي أحزاب اليسار؟"، هو موضوع ضخم، ومتشعب، ولا حَدٌّ له، وغير مُنتَهٍ عبر الزمان. وتناولنا لهذا الموضوع سيكون بالضرورة جزئياً، أو مَرَحَلِيًّا، أو غير مكتمل. وعلى باقي مناضلي اليسار أن يدرسوا الجوانب الأخرى. لأن موضوع تَقْوِيَةِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ هو وَرْشٌ لَا يَنْتَهِي.

1- ضرورة تدقيق طريقتنا في التفكير :

■ ما هي أحسن طريقة في التفكير؟ • **أولاً**، يجب أن لا نخشى انفضاح جهلنا أمام العموم. بل من مصلحتنا أن يَنْفَضِحَ جهلنا لكي نَعِيَهُ، وَنُقَوِّمَهُ. • **ثانياً**، يلزم أن نتذكر دائماً أن تطوّر المُجتمع لا يخضع للمنطق العادي، وإنما يخضع **لمنطق جدلي**. والماركسية الثورية هي التي تُعَلِّمُنا المنطق الجدلي. • **ثالثاً**، لا يكفي الخِطَابُ الشفوي داخل

الحزب. بل يجب أن نكتب تفكيرنا كله، في أي موضوع كان، وفي أية محاولة نقوم بها لمعالجة المشاكل (بما فيها محاولة معالجة مشاكل اليسار). ● **رابعاً**، يجب أن نخضع هذا التفكير المكتوب لمناقشة أعضاء الحزب باعتبارهم معنيين بهذا المشكل. ● **خامساً**، يجب أن نخضع هذا التفكير للفحص، وأن ندقق كل تفاصيله، وكل أفكاره، وكل جملة، وأن نجربّه (إن كان هذا التجريب ممكناً)، لكي نتأكد من ملائمة كل تفاصيله للعقل، وللمنطق، وللعلوم. ● **سادساً**، يلزمنا أن نصحح كل ما يظهر لنا من نقائص أو أخطاء مُحتملة، ولو اضطررنا إلى إعادة صياغة تفكيرنا عدة مرّات. ● **سابعاً**، نستمر في عملية المراجعة، والتجريب، والفحص، والتدقيق، والتقويم، حتى تصبح هذه الصيغة من التفكير مرضية لمجمل أعضاء الحزب.

2- ضرورة مراجعة مفهوم الحزب:

■ لا يمكن خوض هذا النقاش النقدي للحزب إذا لم نغيّر مفهومنا للحزب. ■ كان عند معظمنا مفهوم خاطئ نسبياً للحزب. كنا نقدّس حزبنا، ونعتبره هدفاً في حدّ ذاته. ■ كنا نمارس تحزّبنا بـ «عصبية» قبلية: أساسها «أنصر أخك ظالماً أم مظلوماً». ■ وكنا نُعظّم حزبنا إلى درجة أننا أصبحنا عاجزين على رؤية نقائصه. ■ ونسينا أنه يمكن لأي حزب أن يتقدّم إلى الأمام، كما يمكنه أن يتأخّر إلى الوراء. ■ نتيجة ذلك المفهوم الضيق للحزب، هي أننا لا نقبل نقد حزبنا من طرف الغير، وفي نفس الوقت، لا نجروء على نقد حزبنا. ولو كانت أخطاء حزبنا واضحة، أو مُزمنة. ■ هذا المفهوم للحزب مُضِرٌّ، لأنه يُعمي الرؤية. يجب إدخال "النسبية" على مفهوم "الحزب". وهذه "النسبية" لا تعني، ولا تبرّر، الاستخفاف بالحزب. ■ الحزب هو تنظيم طوعي، هو مجرد أداة، أو وسيلة، لتحقيق برنامج جماعي، يهدف إلى تغيير المجتمع، في اتجاه مُحدّد، أو مرجو. ■ أعضاء الحزب هم صنّاع الخط السياسي للحزب، وصنّاع ممارسته. إذن: أفكار الحزب، وممارساته، وأساليبه، كلها قابلة للخطأ وللصواب. ■ يستوجب هذا المفهوم الالتزام بالمهام التالية داخل الحزب: ضرورة

التواضع (أي رفض الغرور، أو التقدّيس). + ضرورة **إعمال العقل** (أي رفض التقليد، أو النقل). + القيام **بالتقييم المتواصل** للتجارب (أي رفض الخنوع، أو الاستكانة، أو الرضى عن النفس). + ضمان حرية **التعبير** (وليس قمع آراء الأقليات الناقدة). + ضمان حرية **النقد** (أي رفض المدح، أو المُجاملة، والسماح بتداول النقد، حتى ولو كان جذريًا). + ممارسة **المراقبة المتبادلة** فيما بين أعضاء الحزب (أي رفض الثقة العمياء، أو الاتكالية). + ممارسة **المُحاسبة المتبادلة** فيما بين أعضاء الحزب (أي ربط المسؤولية بالمحاسبة). + ضرورة **التقييم والتقويم والتثوير بشكل متواصل**. ■ معنى ما سبق هو أنه: يجب أن نخوض ثورة ثقافية متواصلة داخل الحزب. **وبدون هذا المفهوم للحزب يستحيل تقوية أهراب اليسار.**

3- أهمية تشخيص واقع اليسار

■ من الضروري وضع تشخيص لواقع الحزب، ولواقع اليسار. ■ يجب مناقشة تشخيص المشاكل الحالية للييسار. هل قوى اليسار بالمغرب بخير، هل هي ضعيفة، أم متخلّفة؟ نتائج هذا التشخيص عظمى. ■ تشخيص مشاكل اليسار له تاريخ. قبل "حركة 20 فبراير" (ح20ف) في سنة 2011، كان المناضلون يعتبرون أوضاع حزبهم، وأوضاع اليسار، «عادية»، أو «مريحة». لم يكن أيّ مناضل يعترف علنيّةً بـ «ضعف» أو «تخلّف» قوى اليسار. ■ بعد "ح20ف"، تغيّر كلّ شيء. كنتُ من بين الأوائل الذين نَبّهوا إلى أن قوى اليسار هي في حالة «ضعف». حيث في شهر يونيو 2012، نشرتُ (على الأنترنت) الصّيغة الأولى لكتاب "نقد أحزاب اليسار". وفي يونيو 2014، نشرتُ مقالًا مطوّلًا يحمل عنوان: "السرّ في ضعف حركة 20 فبراير هو ضعف أحزاب اليسار"! كانت مشاركة أحزاب اليسار في 'ح20ف' متواضعة جدًا، بل ضعيفة. وبقيت مشاركة قوى اليسار، في كل «النضالات الجماهيرية المشتركة»، أقلّ ممّا كان مُمكنًا، وأقلّ ممّا كان واجبًا. ■ ثم جاء "حراك منطقة الريف"، ثم "حراك جرادّة"، ثم "حراك

زَاكُورَة"، وغيرهم، لِيُؤَكِّدُوا نَفْسَ التَّشْخِصِ. ■ تُوجَدُ نَظَرِيَّةُ «الشُّرُوطِ المَوْضُوعِيَّةِ»، و«الشُّرُوطِ الذَّاتِيَّةِ». وَفِي حَالَةِ هَذِهِ النِّضَالَاتِ الجَمَاهِيرِيَّةِ المُشْتَرَكَةِ، وَرَغْمَ «نُضْجِ شُرُوطِ مَوْضُوعِيَّةِ» مُسَاعَدَةِ (أَيِ وُجُودِ 'ح20ف')، لَمْ يَكُنِ اليَسَارُ فِي مَسْتَوَى طُمُوحَاتِهِ. أَيْ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ تَحْوِيلَ 'ح20ف' إِلَى حَرَكَةِ مُجْتَمَعِيَّةٍ فَاعِلَةٌ وَثُورِيَّةٍ. بَلِ النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ هُوَ الَّذِي فَرَضَ **إِحْمَادَ** "ح20ف"، ضِدَّ إِرَادَةِ اليَسَارِ. ■ لَمْ يَكُنِ اليَسَارُ مُهَيَّأً لِلْقُدْرَةِ عَلَى تَثْوِيرِ "ح20ف". ■ الشَّيْءُ الَّذِي أُكِّدَ «ضَعْفَ» اليَسَارِ. ■ وَبَعْدَ 'ح20ف'، تَزَايَدَ عِدَدُ المُنَاضِلِينَ المُقْتَنِعِينَ بِأَطْرُوحَةِ «ضَعْفِ» قُوَى اليَسَارِ. ■ هَذَا الاعْتِرَافُ بِتَشْخِصِ «ضَعْفِ»، أَوْ «تَخَلُّفِ»، قُوَى اليَسَارِ، يُوجِبُ إِحْدَاثَ تَغْيِيرٍ جِذْرِيٍّ فِي مَهَامِ قُوَى اليَسَارِ، وَفِي بَرَامِجِهَا. ■ كَمَا يَسْتَدْعِي خَوْضَ «ثُورَةٍ ثِقَافِيَّةٍ مُتَوَاصِلَةٍ» فِي أَحْزَابِ اليَسَارِ. ■ هَذَا **التَّشْخِصُ يُوجِبُ إِجْزَاءَ مَهَامِ التَّقْيِيمِ، وَالنَّقْدِ، وَالتَّقْوِيمِ، وَالتَّثْوِيرِ**. وَإِذَا مَا وُجِدَتْ قِيَادَةٌ فِي حِزْبِ يَسَارِيٍّ مُعَيَّنٍ تَرَفُضُ إِجْزَاءَ مَهَامِ التَّقْيِيمِ وَالنَّقْدِ وَالتَّقْوِيمِ وَالتَّثْوِيرِ، فَسُتُطْرَحُ مَهْمَةٌ اسْتِبْدَالُ هَذِهِ الْقِيَادَةِ المُحَافِظَةِ.

4- الخِلاَفُ حَوْلَ تَفْسِيرِ ضَعْفِ اليَسَارِ:

■ **لَا يَكْفِي** أَنْ نَعْتَرِفَ اليَوْمَ بِ«ضَعْفِ» قُوَى اليَسَارِ بِالمَغْرِبِ! بَلِ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ نَدَقِّقَ تَأْوِيلَنَا لِمَعْنَى «ضَعْفِ» اليَسَارِ. فَمَا هُوَ المَعْنَى الَّذِي نَعْطِيهِ لِعِبَارَةِ «ضَعْفِ» قُوَى اليَسَارِ؟ ■ تُوجَدُ **أَطْرُوحَتَانِ**: أَطْرُوحَةُ **أُولَى**، شَائِعَةٌ لَكِنهَا سَطْحِيَّةٌ، تُفَسِّرُ «ضَعْفَ» اليَسَارِ فِي المَغْرِبِ بِكَوْنِهِ «مُتَشَرِّدًا»، وَبِكَوْنِهِ «مُسْتَتًا» فِي عِدَدِ كَبِيرٍ مِنَ الأَحْزَابِ، وَبِكَوْنِ **أَعْدَادِ** أَعْضَاءِهِ وَأَنْصَارِهِ «**قَلِيلِينَ**». وَيُظَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الأَطْرُوحَةِ الأُولَى أَنَّ «السَّبَبَ فِي ضَعْفِ اليَسَارِ يَكْمُنُ فِي قَلَّةِ أَعْدَادِ أَعْضَاءِهِ أَوْ أَنْصَارِهِ»، بِمَعْنَى أَنَّ سَبَبَ «ضَعْفِ» اليَسَارِ هُوَ فَقْطُ «ضَعْفِ فِي الكَمِّ». وَبِالتَّالِي، سَتَتَحَقَّقُ مُعَالَجَةُ مَشَاكِلِ اليَسَارِ عِبْرَ «الاسْتِقْطَابِ»، وَ«التَّنْظِيمِ»، وَ«التَّجْمِيعِ»، وَ«التَّوْحِيدِ». وَنَجِدُ هَذِهِ الأَطْرُوحَةَ عِنْدَ مُعْظَمِ قِيَادَاتِ وَقَوَاعِدِ قُوَى اليَسَارِ. ■ هَذِهِ **الأَطْرُوحَةُ خَاطِئَةٌ**. لِمَاذَا؟ لِأَنَّ

منطقها مقلوب على رأسه. ولأنها تُفسر «ضعف» قوى اليسار بـ «قلة» أعداد أعضائه. بينما الحقيقة هي أن «قلة» أعداد أعضاء قوى اليسار هي نتيجة، وليست سببًا. والأطروحة الثانية (وهي أطروحتي) تعتبر أن «الضعف» الهام في اليسار لا يوجد في «كمّهِ»، وإنما يوجد في «كَيْفِهِ». لأن قلة أعداد الأعضاء ليست هي السبب، وإنما هي نتيجة لضعف كَيْفِي فِي الخُطُوط السياسية، وفي تكوين أعضاء هذه الأحزاب، وفي نَوْعِيَّة مُمَارَسَتِهِمْ. وَضَعَفِ الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَنْتُجُ عَنْ ضَعْفِهِ الْكَمِّي، وَإِنَّمَا يَنْتُجُ أَسَاسًا عَنْ ضَعْفِهِ الْكَيْفِي⁽⁵⁶⁾. ■ لِنَتَسَاءَل: هل قلة عدد أعضاء حزب محدّد هي حجة على ضعفه أو تخلفه؟ لا، ليس بالضرورة. ولماذا؟ لأن عدد الأعضاء هو مُعْطَى مُؤَقَّت، وَمُتَطَوِّر، وهو نفسه نتيجة لأشياء أخرى مُتعدّدة (منها مثلاً: نوعية الخط السياسي، والجاذبية السياسية، والدعاية، والفعالية، والاستقطاب، والمبادرات، والأنشطة، والنضالات الجماهيرية، والأساليب، الخ). ■ وأذكّر هنا أن المناضلين الثوريين أو الطليعيين، هم دائماً أقلية في المجتمع. لكن أَقَلِّيَّتِهِمْ لا تمنعهم من أن يُوَثِّرُوا بشكل فعّال في المجتمع (بشرط أن يكونوا ثوريين حقاً). ■ وما هو المقياس السليم لقياس قوّة أو ضعف اليسار؟ هل مقياس قوّة الحزب يكمن في كثرة أعداد أنصاره؟ لا! ■ [مثلاً حزب "العدل والإحسان" (الإسلامي) له أنصار كثر. وربما هو أضخم حزب في المغرب. لكنه حزب ضعيف. ولماذا؟ لأن خطّه السياسي يميني ومنحرف. ولأن آفاقه المُستقبلية محدودة، بل مُغلقة. فإمّا أن يتطوّر هذا الحزب، وإمّا أن يتجاوزه التاريخ. والأحزاب الإسلامية (مثل "حزب العدل والإحسان"، و"حزب العدالة والتنمية"، الخ) هم على العموم نُمرٌّ من ابلاسْتِيك]. ■ يمكن أن نبحت كثيراً عن السبب الأساسي، المُنتج للقوّة، والفعالية، والنجاح. لكن في آخر البُحُوث، سنكتشف أن الأساس الحاسم (المُنتج للقوّة، والفعالية،

La faiblesse de la gauche marocaine ne réside pas seulement ⁽⁵⁶⁾ dans la faiblesse de sa quantité, mais elle réside essentiellement dans l'insuffisance de sa qualité

**وَالنِّجَاحُ) هُوَ: الْعُلُومُ، وَالبُّحُوثُ الْعِلْمِيَّةُ، وَجُودَةُ الْمَعَارِفِ، وَمَنَهِجُ
التَّفْكِيرِ الثَّوْرِيَّةِ، وَمَنَهِجُ الْعَمَلِ، وَالْمَنْطِقُ الْعَقْلَانِي، وَمَنَهِجُ النِّضَالِ**

الْجَمَاهِيرِي. وَالْمَنَهِجُ نَوَّعَان: مَنَهِجُ يَمِينِيَّةٍ أَوْ بَرَجَوَازِيَّةِ، وَمَنَهِجُ
ثَوْرِيَّةِ. وَحِينَمَا أَتَكَلَّمُ فِي هَذَا النِّصِّ عَنِ «الْمَنَهِجِ» بَدُونِ تَدْقِيقٍ، أَقْصِدُ
الْمَنَهِجَ الثَّوْرِيَّةَ. ■ وَبِمَا أَنَّ مَوْضُوعَنَا هُوَ الْعَمَلُ السِّيَاسِي الثَّوْرِي، (أَيُّ
تَغْيِيرِ وَتَثْوِيرِ الْمُجْتَمَعِ نَحْوَ التَّحَرُّرِ، وَنَحْوِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ، وَنَحْوِ الشِّيُوعِيَّةِ)،
فَإِنَّ عُلُومَ الْمُجْتَمَعِ، وَخَاصَّةً مِنْهَا الْاِقْتِصَادَ السِّيَاسِي، وَالنَّظَرِيَّةَ
الْمَارْكَسِيَّةَ، وَفَنُونَ الثَّوْرَةِ، هِيَ كُلُّهَا عِلْمٌ حَاسِمٌ فِي مَجَالَاتِ بِنَاءِ
الْحِزْبِ، وَتَقْوِيَةِ الْيَسَارِ، وَتَهْيِئِ الثَّوْرَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ وَإِنْجَاحِهَا. ■ إِذْنًا، مَا
هِيَ الْعُنْصُرُ الَّتِي تُسَاهِمُ فِي إِنتَاجِ فَعَالِيَّةٍ وَقُوَّةِ حِزْبِ يَسَارِي مَحْدَدًا؟
هَذِهِ الْعُنْصُرُ كَثِيرَةٌ وَمُتَفَاوِتَةٌ. لَكِنِ الْعُنْصُرُ الْحَاسِمُ مِنْ بَيْنِهَا جَمِيعًا، هُوَ

أَسَاسًا: سَدَادُ مَنَهِجِ تَفْكِيرِ أَعْضَاءِ هَذَا الْحِزْبِ، وَصَحَّةُ مَنَهِجِ سُلُوكِيَّاتِهِمْ.

وَهَذِهِ الْمَنَهِجُ الثَّوْرِيَّةُ السَّدِيدَةُ فِي التَّفْكِيرِ وَالْمَمَارَسَةِ، لَا تَنْزِلُ مِنْ
السَّمَاءِ، وَلَا تُشْتَرَى فِي السُّوقِ الْعَالَمِيَّةِ، وَلَا تُكْتَسَبُ عَفْوِيًّا، وَإِنَّمَا
تُكْتَسَبُ بِالتَّعَلُّمِ، وَبِالْكَدِّ، وَالتَّكْوِينِ، وَالدَّقَّةِ، وَالدَّرْسِ، وَالبُّحُوثِ
الْعِلْمِيَّةِ، وَالمُبَادَرَةِ، وَالاجْتِهَادِ، وَالجُرْأَةِ عَلَى خَوْضِ النِّضَالِ الثَّوْرِي،
وَاسْتِيعَابِ التَّجَارِبِ الثَّوْرِيَّةِ، وَالنِّضَالِ الثَّوْرِي الْحَازِمِ وَالمُتَوَاصِلِ،
وَالاسْتِعْدَادِ الْمُسْتَمِرِّ لِلتَّضَحِّيَّةِ، إِلَى آخِرِهِ. = < ■ الْإِسْتِنْتَاجُ 1: * «ضَعْفُ»

قُوَى الْيَسَارِ بِالمَغْرِبِ، نَتَجَّ عَنِ ضَعْفِ فِي مَنَهِجِ تَفْكِيرِهِ، وَأَسَالِيْبِهِ،

وَمَمَارَسَاتِهِ. ■ الْاسْتِنْتَاجُ 2: عِلَاجُ ضَعْفِ قُوَى الْيَسَارِ يَكْمُنُ إِذْنًا فِي تَقْوِيمِ

وَتَثْوِيرِ مَنَهِجِ التَّفْكِيرِ. ■ قَدْ يَقُولُ لِي الْبَعْضُ (الَّذِينَ يَسْتَرْشِدُونَ

بِالْأَدَبِ الْمَارْكَسِي)، أَنَّ الْحَاسِمَ فِي قُوَّةِ الْحِزْبِ الْيَسَارِي، وَفِي فَعَالِيَّتِهِ،
وَفِي نِجَاحِهِ، هُوَ «تَحْلِيلُهُ لَطَبَقَاتِ الْمُجْتَمَعِ»، أَوْ هُوَ «تَرْكِيْزُهُ عَلَى الْعَمَالِ
وَالْفَلَاحِيْنَ»، أَوْ هُوَ «تَحَالِفَاتِهِ الطَّبَقِيَّةِ»، أَوْ «نَوْعِيَّةُ اسْتِرَاطِيْجِيَّتِهِ»، أَوْ
«نَوْعِيَّةُ تَكْتِيكَاتِهِ»، الخ. لَكِنِّي أَعْتَبِرُ أَنَّ هَذِهِ الْعُنْصُرُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ
هِيَ الَّتِي تُنْتِجُ الْمَنَهِجَ السَّدِيدَةَ فِي التَّفْكِيرِ وَالْمَمَارَسَةِ. بَلْ هِيَ نَتَائِجُ،

وليسَت أسبابًا. وسَدَادُ مناهج التفكير والممارسة، هي التي تُنتج تلك العناصر المذكورة أعلاه، وليس العكس.

■ إذا كان الحزب اليساري يحمل **أفكارًا صحيحة**، فإن هذه الأفكار الصحيحة ستتحوّل، إن آجلاً أم عاجلاً، إلى قوّة مُجتمعية. وإذا لم تتحوّل هذه الأفكار إلى قوّة مجتمعية، ولو بعد مرور 10 أو 20 سنة، فمعنى ذلك هو أن هذه الأفكار ليست صحيحة بما فيه الكفاية. (وهذا هو بالضبط ما حدث لليسار بالمغرب).

■ من بين المناضلين الذين كانوا يعتبرون أن «ضعف» حزبهم يَكْمُنُ في «قِلَّة عدد أنصاره» نوعان: ■ بعض القياديين في "حزب النهج" برّروا أطروحة تعاونهم مع "حزب العدل والإحسان" (الإسلامي الأصولي) بكثرة أنصار هذا الأخير، وبمعارضته للنظام السياسي، وباحتمال حدوث انتفاضات في المستقبل. ■ وبعض القياديين في "حزب الاشتراكي الموحد" برّروا، هم أيضاً، أطروحة تعاون حزبهم مع "حزب الاتحاد الاشتراكي" بِكِبَر أعداد أنصار هذا الأخير، وبخبرته في الانتخابات البرلمانية والمحلية. ■ هاتان **الأطروحتان** متشابهتان، وخاطئتان معاً. لماذا؟ لأن معالجة مشكل الضعف العددي لحزب يساري مُحدّد، لا تُوجد في تقربيه، أو تعاونيه، أو تحالفه، مع حزب يميني، يُفترض فيه أنه يتوقّف على قاعدة «حاشدة»، أو «ضخمة»، أو «جماهيرية». ولأن التعاون مع هذه الأحزاب اليمينية، لا يقدر على معالجة مشاكل اليسار. ولأن ضعف اليسار لا يكمن أصلاً في «ضعفه العددي»، وإنما يكمن في «ضعفه الكيفي». أي في ضعف مناهجه في التفكير، وفي الممارسة. أي أن **ضعف قوَى اليسار يكمن في ضعف تكوين أعضاء قوَى اليسار.**

5- الخلاف حول كَيْفِيَّةِ مُعَالَجَةِ ضَعْفِ الْيَسَارِ:

■ تُوجد أطروحة تُفسّرُ ضعف قوَى اليسار بِ «تَشَرُّدِهَا»، أو بِ «قِلَّة أعداد أعضائها». وتدفع هذه الأطروحة معظم المناضلين إلى

اعتبار أن مشكل اليسار بالمغرب هو مشكل كميّ، وتنظيمي محض⁽⁵⁷⁾: فَركّزوا على هدف «تجميع» و«توحيد» أكثر ما يمكن من قوى اليسار في إطار «تحالف»، أو «جبهة»، أو «فيدرالية»، أو «حزب واحد». ■ وإذا كان «التوحيد»، أو «التحالف»، أو «التعاون»، أو «التكامل»، مطلوبين فعلاً، ومرغوب فيهم، فإن هذا «التوحيد» لا ينجح في جميع الحالات، ولا يكفي وحده لمعالجة كل مشاغل اليسار. بمعنى أن معالجة ضعف قوى اليسار، لا يمكن أن تتم فقط عبر «الاندماج التنظيمي» التام، أو عبر «التوحيد في حزب واحد موحد»، أو عبر «التعاون» في إطار «تحالف». ■ وإنما تتطلب معالجة مشاغل اليسار أيضاً أشياء أخرى مكمّلة. وما هي هذه الأشياء؟ منها مثلاً الانخراط في ديناميّة التّشاور، والتنسيق، والتعاون، بهدف المساهمة في أكثر ما يمكن من «النضالات الجماهيرية المشتركة». ولا نقبل من قوى اليسار أن تُبرّر عدم مشاركتها في هذه «النضالات الجماهيرية المشتركة» بكون هذه النضالات ناتجة عن مبادرة فاعلين غير أعضاء في أحزاب اليسار. أو بكون هذه النضالات الجماهيرية المشتركة «عفوية»، أو «مُبهمّة»، أو «غير منظمّة»، أو «بدون قيادة»، أو «بدون مطالب موحّدة» (مثلما كان الأمر في أمثلة: «حركة 20 فبراير»، وفي «حراك منطقة الريف»، وفي «حراك جرادا»، وفي «حراك زكورا»، إلى آخره). ■ ولماذا هذا التشديد على أهمية المشاركة في خوض «النضالات الجماهيرية المشتركة»؟ لأن الوعاء المجتمعي الذي يُوفّر إمكانية التفاعل، والتشوير، والتوحيد، هو خصوصاً ديناميّة «النضالات الجماهيرية المشتركة». أمّا محاولة التوحيد، دون خوض «النضالات الجماهيرية المشتركة»، فمن المستحيل أن تنجح. ■ ونريد من كل قوّة يسارية، ومن كل مناضل يساري، أن يُشارك، بتواضع، وبفعالية، إلى

(57) مثلاً في مقال نشره مؤخرًا عبد الله الحريف (مسؤول في قيادة «حزب النهج»)، في 26 فبراير 2020، على موقع «الحوار المتمدّن»، تحت عنوان: «واقع اليسار بالمغرب»: قال فيه: «أهم سمات اليسار اليوم هي: الضعف الكمي لتنظيماته المختلفة».

جانب مُجمل قِوى اليسار الأخرى، في أكثر ما يمكن من هذه «النضالات الجماهيرية المشتركة»، دون أن يحاول استغلالها، أو الافراد بها، أو السَّيْطَرَة عليها، أو تَمَلُّكُهَا، أو احتكارها. ■ كما أن محاولة تَجْمِيع، أو إدماج، أو تَوْحِيد، قِوى اليسار، بدون إخضاعها لِعَمَلِيَّة التَّقْيِيم والتَقْوِيم والتَثْوِير، ستبقى صعبة جداً، أو مستحيلة. ولتوفير حظوظ أكبر لِإِنجَاح محاولات التَعَاوُن أو التَّكَامِل أو التَّوْحِيد، يجب أن يَفْتَرِنَ تهيئ هذا التوحيد مع عملية التَّقْيِيم، والتَقْوِيم، والتَثْوِير.

6- الخلاف حول النضالات الجماهيرية :

■ ما يطلبه جمهور المناضلين من قِوى اليسار، ليس بالضرورة هو «التَّوْحُد» في حِزب واحد، وإنما هو خُصُوصاً مشاركة كلِّ قِوى اليسار، بشكل مَلْمُوس، ومُكثَّف، وفَعَّال، في خَوْض، وإِنجَاح «النضالات الجماهيرية المشتركة»، الجارية على أرض الواقع (مثل "حركة 20 فبراير"، و"حِرَاك منطقة الرِّيف"، و"حِرَاك جَرَادَا"، إلى آخره). ولا نقبل من أيَّة قُوَّة من بين قِوى اليسار أن تَتَخَلَّى عن المشاركة في خَوْض هذه «النضالات الجماهيرية المُشتركة»، وذلك بِدَعْوَى أن هذه «النضالات الجماهيرية المُشتركة» هي «من مُبادِرة فَاعِلين غير أعضاء في أحزاب اليسار»، أو أن هذه «النضالات الجماهيرية المُشتركة» هي «عَفْوِيَّة»، أو «مُبْهَمَة»، أو «غير مُنظَّمة»، أو «بِدُون قِيَادَة»، أو «بدون مطالب مُوحَّدة» (مثلما كان يُقَال عَن «حركة 20 فبراير»، أو عن «حِرَاك منطقة الرِّيف»، أو عن «حِرَاك جَرَادَة»، أو «حِرَاك زَاكُورَا»، إلى آخره). وحتى إذا كانت بعض «النضالات الجماهيرية المُشتركة» لا تُرضينا، بسبب وجود خطأ أو نَقص مُعَيَّن فيها، سيكون الحلّ، ليس هو تجاهلها، أو الابتعاد عنها، وإنما الحلّ هو المشاركة فيها، بهدف تَأْطِيرهَا، وتَقْوِيمِهَا، وتَثْوِيرِهَا.

■ ومن أين تأتي «النضالات الجماهيرية»، أو «الحِرَاكَات الشعبية»، أو «الانتفاضات الجماهيرية»؟ هل تنزل من السَّمَاء؟ هل

تبرز بشكل عَفْوِيٍّ؟ هل تظهر بشكل عَرَضِيٍّ، أو بالصدفة؟ هل تنتج عن المؤامرات؟ كَلَّا ! إنها تَنْتَجُ عن صَيُورَاتٍ مُجْتَمَعِيَّة، وعن تَرَآكُمَاتٍ من النضالات الصغيرة، وأبرزها ما يلي: 1- الدعاية السياسية الثورية؛ 2- كَشْفُ الفُضَائِحِ السياسية؛ 3- تَعْبِيَةُ الجماهير لاستنكار الفُضَائِحِ السياسية؛ 4- التحريض السياسي الثوري؛ 5- حَثُّ الجماهير على الدفاع عن مصالحها الطبقية. 6- تشجيع الجماهير على تغيير المُجْتَمَع، وعلى الطُّمُوحِ إلى التَحَرُّرِ والاشتراكية.

■ لماذا انخراط مُجْمَلِ قَوَى اليسار في «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» هو ضروري، ومهمٌ جدًّا، في مجال مُعالِجَةِ ضَعْفِ اليسار؟

■ لأن **محاولة إنجاز * توحيد * قوى اليسار بدون خوضها * النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة**، **يُبرز الخِلافات، وَيعمِّقها، وَيَقْوِيها**. [بينما الانخراط الجماعي والفعَّال في خوض «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، يُبرز العناصر المُشْتَرَكَة، وَيَقْوِيها، وَيُزيل «الأفكار المُسْبَقَة» (préjugés) التي يحملها مُختلفُ الفُرُقَاءِ المناضلين عن بعضهم بعضًا].

■ ولأن **مشاركة أكثر ما يمكن من بين قوى اليسار في خوض * النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة**، **هي التي تُوفِّرُ فُرْصَ تَقَارُبِ هذه القوى، وتعاونها، وتفاعلها، وتغييرها، وتقويتها، وتثويرها**. ■ ولأن «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» هي سَيَّرُورَةٌ تُسهِّلُ التفاعلَ الثوريَ فيما بين الفُرُقَاءِ، وتُسهِّلُ رَفَعَ مُستَوَى كلِّ الفاعلين المشاركين فيها. ■ وَيَلزِمُ قَوَى اليسار أن تَهْتَمَّ حتى بـ «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» التي تنطلق **من خارج** أحزاب اليسار (مثل «حركة 20 فبراير»، أو «حِرَاكِ منطقة الرِّيف»، أو «حِرَاكِ جَرَادَة»، أو «حِرَاكِ زَاكُورَة»، إلى آخره).

7- الخِلاف حول مُمارسَةِ النِقدِ

■ تقول لنا قِيَادَاتُ أحزابٍ وتنظيماتِ اليسار (بالمغرب) أنه تُوجد **خِلافاتٌ نظريةٌ وسياسيةٌ** فيما بينها. وأن هذه الخِلافات هي التي تمنع التعاون فيما بين قَوَى اليسار، وتَعُوِّقُ خَوْضَ النضالات

المُشتركة. ■ لكن قيادات اليسار تتلّافى عادةً توضيح ما هي بالضبط هذه الخلافات؟ ومعظم مناضلي اليسار لا يعرفون بدقّة تفاصيل الخلافات الموجودة فيما بين قيادات قوى اليسار.

■ ولا تُمارس تنظيمات اليسار الصراع النظري والسياسي فيما بينها، وكذلك تُجاه خصومها السياسيين. ولا تنشر قوى اليسار دراسات تحلّل بعمق كاف بعض الجوانب الغامضة في خطّها السياسي. ويتلّافى عادةً قياديّو أحزاب اليسار ممارسة **النقد البناء** حول خلافاتهم السياسية البينية. ولماذا؟ ربّما لأنهم قد يظنون أن «النقد يُمارس فقط ضدّ الأعداء، وليس ضدّ الشُّركاء، والفرقاء». أو لأنهم يخافون من أن ينتقم منهم الأشخاص المنتقدون. أو لأنهم يخشون من ردود الأفعال الخسنة، أو الهجينة، التي يُحتمل أن يُثيرها النقد لدى المنتقدين. أو ربّما لأنهم يُريدون تلافِي استغلال هذا النقد من طرف الأعداء. ■ بينما وجود **خلافات** سياسية (فيما بين قيادات قوى اليسار) يستوجب بالضرورة **تبادل النقد البناء**، بهدف البحث الجماعي عن الحقيقة الثورية، وفرز الرأي الثوري الصائب، وإقناع مُجمل الفرقاء بمُمارسته.

■ والمُشكل هو أن معظم مناضلي اليسار (قيادات وقواعد) لا يعرفون جيّدًا كيف يُمارسون «النقد» البناء. وإذا حاولوا ممارسة «النقد»، يتحوّل «نقدهم» بسرعة إلى إتهام، أو سبّ، أو تجريح، أو إهانة، أو تخوين، أو عداء. **فيتحوّل هذا «النقد» السيء من البحث عن الحقيقة الثورية إلى خصام بين أشخاص، ثم إلى فراق، ثم قطيعة.** ■ وقبل أن نُشجّع المناضلين على ممارسة حريّة التعبير والنقد، يجب أوّلاً أن نُعلّمهم **منهج النقد السليم**. وهذا النقد السليم هو الذي يُحاول احترام الشخص المنتقد، ويركز على التحليل الموضوعي للمعطيات، و**يبتعد** على الخصوص الأفكار، والممارسات، ولا يَسْتَهْدَفُ الأشخاص كأشخاص. [مثلاً: أنا الآن أنتقد قيادات وقواعد اليسار، لكنني أنتقد أفكارهم وسلوكيّاتهم، وباحترام، ولا أنتقد أشخاصهم كأشخاص].

■ لكن، هل يجب دائماً أن ننتقد الأفكار، وأن نمتنع كلياً عن نقد الأشخاص؟ كثيرون يطرحون ضرورة «الاقْتِصَارِ عَلَى نَقْدِ الْأَفْكَارِ وَحَدَهَا، وَالامْتِنَاعِ التَّامِّ عَنْ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْأَشْخَاصِ الْمُنتَقَدِينَ». وفي الواقع، ولو أن نقد الأفكار يبقى هو الأساسي (مثلاً 85 % من النقد)، يجب أيضاً، في بعض الظروف، أن ننتقد أشخاصاً بعينهم، لأنهم منحرفون (مثلاً 15 % من النقد). ■ والمنهج السليم في النقد، لا يعني، ولا يُبرر، الامتناع الكلي عن نقد الأشخاص (كأشخاص مسؤولين عن أطروحات، أو عن سلوكيات سياسية). لماذا؟ لأنه لا يمكن تقويم الممارسة، سواءً في الحزب، أم في الحركات النضالية الجماهيرية، إذا امتنعنا كلياً عن نقد الأشخاص. ولأنه يوجد أشخاص يدعون إلى أطروحات سياسية منحرفة. ولأنه توجد نسبة من الأشخاص تتسم بالجهل، أو اللامبديّة، أو الوُصُولية، أو الانتهازية، أو الزعامية، أو تنهّاون في تعاملها مع الجوايسيس، أو مع الأعداء السياسيين. ولأن نسبةً مُتجدّدةً من الأشخاص تدعي الدفاع عن مصالح الشعب، لكنها تحاول تحويل كل شيء لخدمة مصالحها الشخصية الخاصة. ولا مفرّ من نقدها كأشخاص (باعتبارها مسؤولة عن أطروحات، أو عن سلوكيات سياسية، مُضِرّة بنضال الجماهير الكادحة).

8- ضرورة الخلاص من سوء التفاهمات:

■ لا توجد فقط خلافات في الاختيارات الاستراتيجية والتكتيكية، أو تناقضات سياسية، فيما بين قيادات أحزاب اليسار، وإنما توجد أيضاً، وفي نفس الوقت، فيما بينها، سوء تفاهمات (incompréhensions mutuelles)، مُتعدّدة، ومُزمنة. وغالباً ما تكون أسباب "سوء التفاهمات" هي «الأفكار المُسبّقة» (préjugés) التي تحملها قوى اليسار عن بعضها البعض. ■ ووُجود خلافات سياسية، أو نظرية، أو تكتيكية، فيما بين قوى اليسار، هو أمر موضوعي، وشائع، ولا يُبرر المخاصمة، أو القطيعة. ومن المُستبعد أن يوجد شركاء مجتمعيين مُتفقين على كل شيء. ■ والحلّ العملي لتقليص هذه

الْخِلافَات، وَالتَّنَاقُضَات، وَسُوءَ التَّفَاهِمَات، لَيْسَ هُوَ النَّمِيمَةَ، وَلَيْسَ هُوَ التَّشْهِيرَ السَّلْبِي الَّذِي يُحَاوِلُ إِفْسَادَ سُمْعَةِ الْمُخَالَفِينَ، وَلَيْسَ هُوَ تَرْوِيجَ "أَكْلِيشِيَهَات" (clichés) مُهَيَّبَةً، وَلَا هُوَ التَّشْبِثُ بِأَحْكَامٍ مُطْلَقَةٍ، وَلَا هُوَ التَّمَرُّكُ حَوْلَ الذَّاتِ، الْخ؛ وَإِنَّمَا **الْحَلُّ** يَسْتَلْزِمُ التَّحَلِّيَ **بِالتَّوَاضُعِ**؛ وَالتَّنْظِيمَ **لِقَاءَاتٍ مُبَاشِرَةٍ، وَحَوَارَاتٍ** (شَفْوِيَّةٍ، وَكِتَابِيَّةٍ، حَوْلَ هَذِهِ الْخِلافَاتِ)، فِيمَا بَيْنَ قِيَادِيِّي الْيَسَارِ؛ وَالجُرْأَةِ عَلَى مُمَارَسَةِ **النَّقْدِ الْمَكْتُوبِ**، وَالْمَسْئُولِ، وَالبَنَاءِ؛ وَالجَرِّصِ عَلَى **نَقْدِ الْأَفْكَارِ وَلَيْسَ الْأَشْخَاصِ**؛ وَالتَّحَرُّرِ مِنْ «**الْأَفْكَارِ الْمُسَبَّحَةِ**» (préjugés) الَّتِي قَدْ تَحْمَلُهَا قَوَى الْيَسَارِ عَنْ بَعْضِهَا الْبَعْضُ؛ وَخَوْضَ **الصِّرَاعِ السِّيَاسِيِّ النَّظَرِيِّ**، الْمَكْتُوبِ، وَالْعَلَنِيِّ، بِأَسْلُوبِ بِنَاءٍ، وَمُقْنَعٍ. وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَدَفُ هَذَا الصِّرَاعِ السِّيَاسِيِّ، لَيْسَ هُوَ عَزْلُ الْمُخَالَفِينَ، أَوْ تَحْطِيمُ الْمُنَافِسِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ **مُنَاصَرَةُ الْحَقِيقَةِ الثَّوْرِيَّةِ، وَتَقْوِيمُ الْأَشْخَاصِ الْمُخْطِئِينَ**. وَوَجِبَ **الاحْتِرَامُ الْمُتَبَادِلَ**، لَا يَمْنَعُ النَّقْدَ، وَلَا يَنْفِي الصِّرَاحَةَ، وَلَا يُلْغِي الصِّرَامَةَ الْعِلْمِيَّةَ، وَلَا يُبَرِّرُ الْمُهَادَنَةَ إِلَى حَدِّ النِّفَاقِ. وَزِيَادَةً عَلَى مَا سَبَقَ، يَجِبُ خَوْضُ «النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ»، وَالتَّفَاعُلِ بَيْنَ الْفِرْقَاءِ دَاخِلَ هَذِهِ «النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ»، بِاعْتِبَارِهَا وَعَاءَ التَّفَاعُلِ وَالتَّثْوِيرِ الْمُتَبَادِلَيْنِ. ■ كَمَا يَتَوَجَّبُ عَلَى قِيَادَاتِ أَحْزَابِ الْيَسَارِ **بَلُورَةَ عِلَاقَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَسَهْلَةً، وَمَرِنَةً، تَسْمَحُ** بِوُجُودِ تَنْسِيقٍ مُتَوَاصِلٍ، وَبِتَعَاوُنٍ صَادِقٍ، وَبِمُشَارَكَةِ جُمَاعِيَّةٍ، وَمُسَاهَمَةِ فَعَالَةٍ، فِي خَوْضِ، وَتَأْطِيرِ، وَإِنْجَاحِ، أَكْثَرِ مَا يُمَكِّنُ مِنْ «النِّضَالَاتِ الْجُمَاهِيرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ»، الْجَارِيَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ. ■ وَيَجِبُ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْقِيَامِ بِأَيِّ عَمَلٍ يُحْدِثُ التَّبَاعُدَ فِيمَا بَيْنَ قَوَى الْيَسَارِ. ■ كَمَا يَجِبُ أَنْ تَتَخَلَّصَ كُلُّ قَوَى الْيَسَارِ مِنْ سُلُوكِ «**التَّجَاهُلِ الْمُتَبَادِلِ**»، وَ«**الاحْتِقَارِ الْمُتَبَادِلِ**»، الَّذِي كَانَتْ تُمَارَسُهُ فِيمَا بَيْنَهَا. وَإِذَا لَمْ تَلْتَزِمْ كُلُّ قَوَى الْيَسَارِ **بِالتَّوَاضُعِ، وَالتَّعَاوُنِ، وَالتَّكَامُلِ** فِيمَا بَيْنَهَا، فَإِنَّهَا سَتَبْقَى كُلُّهَا ضَعِيفَةً.

9- ضرورة المراجعة النقدية الشاملة

■ تستوجب معالجة ضعف قوى اليسار بالضرورة الدخول في سَيْرورة مُراجعة شاملة، ونقدية، لكل مكوّنات خطوطها السياسية (أي المكوّنات الفكرية، والنظرية، والسياسية، والتنظيمية، والنضالية، والتواصلية، والتطبيقية، والاستراتيجية، والتكتيكية، إلى آخره). عبر سيرورة زمانية قد تدوم سنوات. وتستوجب أيضاً التّقويم (rectification) الحازم، والجدري، لكل النقائص التي نكتشفها بالتدرّج، سواءً كانت هذه النقائص في التّصورات السياسية، أم في أساليب النضال، أم في نوعيّة النضالات التي نخوضها. وبدون هذه المراجعة النقدية الشاملة، يستحيل تقوية اليسار.

10- النظرية ضروري، لكنه لا يكفي

■ الأحزاب التي تنحصر استراتيجيتها في المشاركة في الانتخابات (البرلمانية والمحلية)، تكتفي بأنخراط أعضائها في الحزب. ولا تطلب منهم أكثر من المشاركة في إنجاز أكبر عدد ممكن من مرشحي الحزب في هذه الانتخابات. بينما الحزب اليساري أو الثوري يطلب من أعضائه أكثر من ذلك.. ■ و«التنظيم» (سواءً في حزب، أو نقابة، أو جمعية، أو حركة) هو دائماً ضروري، وأساسي. لأنه هو الذي يُحدّد حُظوظ نجاح النضال الجماعي. ■ لكن «التنظيم» وحده لا يكفي، ولَوْ كان مُحكمًا، ومُتقنًا، وصلبًا، ومركزيا، وديموقراطيا. ■ حيث يحتاج الحزب الثوري أيضاً إلى توفّر أعضائه على جَوْدَة عالية في عناصر أخرى، منها: وُضوح الرؤية السياسية، والتكوين السياسي الشاسع، وجودة التّصورات النظرية، والقدرة على النّقد، والقدرة على أخذ المبادرة الثورية، ونوعية التكتيك، وأساليب النضال، وصيف التحالفات، وسداد الأهداف، والعزيمة القوية في الكفاح النضالي، والاستماتة في إنجاز الأهداف الثورية، إلى آخره. ■ وبدون هذه العناصر الأخرى، يصبح التنظيم مُترهلاً، وفاتراً، وعاجزاً.

11- الوحدة في القول هي أهم من الوحدة في التنظيم

■ نجد مثلاً أن أعضاء "حزب الاشتراكي الموحد"، هم موحّدون في التنظيم الحزبي، لكنهم مُشْتَتُونَ نِسْبِيًّا في عُقُولِهِمْ. **الوحدة في العقول هي أهم من الوحدة في التنظيم.** ■ وفي ظُروف القمع السياسي، وفي إطار الحاجة إلى الاحتياط، سيكون من الأفضل أن لا تتوحّد قِوَى اليسار كلّها في «حزب واحد». لأنه إذا تعرّضت قيادة هذا الحزب الموحّد إلى قمع استثنائي، أو إذا تسرّبت عناصر بوليسية داخل قيادة هذا الحزب الموحّد، فمن الممكن أن يُصبح هذا الحزب مشلُولاً. ■ **ومن الأحسن أن يتكوّن حاليًا اليسار من حزبين، أو على الأكثر ثلاثة أحزاب يسارية ومتنافسة، بشرط أن تكون هذه الأحزاب متعاونّة، ومُتكاملة فيما بينها.** ■ والعنصر الأكثر أهميّة، ليس هو اندماج كل قِوَى اليسار في «حزب واحد موحّد». وإنما هو **أن يكون كلّ مناضلي اليسار حريصين أشد الحِرص على وحدة اليسار، في أفكارهم، وطموحاتهم، وممارساتهم.** ■ كما أنه من المهم أن يلتزم كل مناضلي اليسار بالمشاركة في مُجمل «النضالات الجماهيرية المُشتركة»، مهما كان الطرف الدّاعي إليها.

12- الفرق بين الخط السياسي المُعلن، والخط المُطبّق

■ يجب على المناضلين أن يتذكّروا دائماً أنه يمكن أن يُوجد فرق هام بين «الخط السياسي المُعلن (في المؤتمرات، والوثائق، والخطابات، والطُمُوحات)، و«الخط السياسي الفعلي» المُطبّق على أرض الواقع. ■ فلا يصحّ تقيّم حزب معيّن على أساس خطّه السياسي المُعلن، وإنما على أساس خطّه المُطبّق. ■ لأن الحزب لا يكون بالضرورة منسجماً على مُستوى تَركيبته الطبقيّة. ■ ولأن الصراع الطبقي يخرق حتّى الحزب. ولأن الحزب هو نفسه ميدان للصراع الطبقي. ولا يقدر الحزب على النجاة من تأثيرات الصراع الطبقي الجاري في المجتمع. ■ ولأن العناصر الطبقيّة المتواجدة داخل الحزب المعني، تُكَيِّفُ خطّه السياسي المُعلن، أو تُعيدُ توجّهه، وذلك حسب طُمُوحات أو مصالح هذه العناصر الطبقيّة، أو حسب تصوّراتها الخاصّة

«للأهداف المشتركة، أو الثورية». ■ ولأن «الخط السياسي المُطبَّق فعليًا» هو دائمًا نتيجة مُركَّبة لكلِّ هذه التداخلات الممكنة. ■ ومن الممكن أن يتحوَّل الحزب الثوري أو اليساري إلى حزب انتظاري، أو إصلاحِي، أو رأسمالي، أو يميني، دون أن يَعِيَ أعضاؤه ذلك التحوُّل. (أنظر مثلًا نموذج «حزب الاتحاد الاشتراكي» ما بين سنتي 1975 و 1995). ■ وبدلًا من كَبَتِ الخلافات السياسية، أو طَمَسِهَا، داخل الحزب، سيكون من الأَفِيدِ تَنْظِيمِ الصِّراعِ النظري والفكري والسياسي داخل الحزب، بشكلٍ وَّاعٍ، وَعَلَنِيٍّ، ومنظَّمٍ، وَعَقْلَانِيٍّ، وَبِنَاءٍ، بهدفِ فَرْزِ وَتَغْلِيْبِ الحقائقِ الثوريةِ الأكثرِ تقدُّمًا.

13 - أهمية علم الماركسية الثورية

■ من أين يأتي «ضعف» قوى اليسار اليوم؟ يأتي أساسًا من كون نسبة كبيرة من قِيَادِيِّي وأعضاء أحزاب اليسار، تأثروا سَلْبِيًّا بانْهيارِ الاتحادِ السُّوفِيَّاتِي (في قرابة سنة 1989)، وأصبحوا لَا يُؤْمِنُونَ لَا بِ «الاشتراكية»، وَلَا بِ «الماركسية الثورية»، وَلَا حَتَّى بِ «الثورة المُجتمعية». وأصبح هؤلاء المناضلين تائهين فِكْرِيًّا، وبدون آيَّةِ مَرْجِعِيَّةِ نظرية يَسْتَرْشِدُونَ بها، وبدون أيِّ أَفُقٍ سياسي يطمحون إليه. وَغَدَوْا جماعات مُسْتَتَّة، وَأَفْرَادًا حَائِرِينَ، وتَائِهِينَ، لَا يعرفون ما يريدون، وَلَا يُدْرِكُونَ عن آيَّةِ أهداف يُكافحون. ولاحظنا أن مُجْمَلِ الأشخاص الذين تَخَلَّوْا عن دراسة الماركسية الثورية، تحوَّلوا إلى رأسماليين، أو لِيْبِيرَالِيَّين، أو مُحَافِظِينَ، أو يَمِينِيِّين. فَلَا تُمْكِنُ مُعالجة «ضعف» قِوَى اليسارِ إذا لم يَتَعَلَّمْ من جديد كلِّ مناضلي اليسار نظرية «الماركسية الثورية» بمناهج جديدة، وإذا لم تُسَدِّدِ قِوَى اليسار هدفها نحو «الاشتراكية الثورية»، ونحو «الشيوعية التحررية». لأن «الماركسية الثورية» هي نظرية الثورة المُجتمعية. ولأن «الماركسية» هي عِلْمُ المُجْتَمَعِ، وهي التي تُمَكِّنُ من فهم، وتغيير، وتثوير، المجتمع. وبدون استعمال نظرية «الماركسية الثورية»، يستحيل النجاح في تحرير الطبقات الكادحة والمُسْتَغَلَّة من الاستغلال، ومن الاضطهاد.

■ من بين أهمّ دروس التجارب الثورية في العالم، أن طبقة البرجوازية الوطنيّة عاجزة على قيّادة وإنجاح الثورة المُجتمعية. فمن الخطأ الاعتماد على البرجوازية الوطنية لكي تلعب دوراً رائداً، أو حاسماً، في تغيير وتثوير المُجتمع. ■ ومن بين شروط نجاح الثورة المُجتمعية في عصرنا، أن تكون هذه الثورة تحت قيّادة حزب ثوري، يستند على التحالف الطبقي للعمال والفلاحين، ويسترشد بالنظرية الماركسية الثورية⁽⁵⁸⁾. ولَنْ يَقْدِرَ أيُّ فاعلٍ سياسي على تغيير المُجتمع، في إتّجاهه ثوري وتحرّري، إذا هو استند على طبقات أخرى غير الكادحين المُستغلّين والمُضطهدين، أو إذا هو عمل بنظرية أخرى غير نظرية الماركسية الثورية. ■ وإذا كانت الطبقة العاملة الصناعيّة صغيرة الحجم في بلادنا، فهذا الوضع يرجع لكون بلادنا تُوجد ضمنَ بلدان العالم الثالث، الخاضعة للتبعية للإمبريالية. وما دامت بلادنا خاضعة للتبعية للإمبريالية، فمن الأكيد أنها ستبقى عاجزة عن تحقيق تنميتها الاقتصادية أو الصناعية. (ولو أن التبعية للإمبريالية ليست هي العائق الوحيد للتنمية). وبدون تنمية اقتصادية مُستقلة وقوية، ستبقى الطبقة العاملة الصناعية بالضرورة هزيلة. وصغر حجم الطبقة العاملة في ميدان الصناعة، لا يتنافى مع وجود كادحين مأجورين مُستغلّين في مجالات أخرى، أبرزها الخدمات. ■ وتحقيق الهدف الاستراتيجي، المُتجلبّي في إنجاح ثورة مُجتمعية إبروليتاريّة، مُضادّة للرأسمالية، يَسْتَوْجِب وجود حزب ثوري إبروليتاري، تَسَرِّشِدُ قيّادته بالنظرية الماركسية الثورية. وهو ما عناه أفلاديمير لينين بمقولته المأثورة (في كتابه «ما العمل؟»): «لَا حركة ثورية، بدون نظرية ثورية». وأضاف لينين: «وحده حزب يَسْتَرَشِدُ بنظرية طليعية سيقدر على القيام بدور المُكافح الطليعي»⁽⁵⁹⁾. ■ ويلزم هذا الحزب الثوري أن يخوض، في نفس الوقت، ليس صِنْفًا واحدًا من الصِّراع، بل (على الأقل) أربعة

Charles Bettelheim, Les luttes de classes en URSS, 1ère⁽⁵⁸⁾ période 1917-1923, Seuil Maspero, p.99

Vladimir Lénine, œuvres Tome 5, Que faire?, Editions⁽⁵⁹⁾ Sociales, Paris, Editions du progrès, Moscou, 1976, p.377

أصناف من الصِّراع: 1) الصِّراع السياسي، 2) الصِّراع الاقتصادي، 3) الصِّراع النظري، و 4) الصِّراع التنظيمي⁽⁶⁰⁾. ■ وبعض قوى اليسار الحالي تدَّعي أنها «اشتراكية»، لكنها تخفي تخليها التام عن «علم الماركسية الثورية». وبعد انتشار موجة الشك الناتجة عن "انهيار الاتحاد السوفيَّاتي" في سنة 1989، لم تعد بعض قوى اليسار تؤمن بـ «الاشتراكية»⁽⁶¹⁾. ■ وبقدَر ما تتعد بعض قوى اليسار عن نظرية الماركسية الثورية، بقدر ما تغدو فعاليتها ضعيفة. ■ ولمعالجة مشاكل المجتمع، لا نتوفر سوى على طريقتين فقط: فإما أن نتبع طريق الرأسمالية، وإما أن نسلك طريق الاشتراكية الثورية في اتجاه الشيوعية. ولا يوجد خيار آخر. وتبين أوضاع معظم بلدان العالم أن الرأسمالية أعطت أقصى ما يمكن أن تُعطيه. وأصبحت الرأسمالية تُنتج الكوارث المجتمعية أكثر مما تُنتج السِّلَع. ■ والمصدر الأساسي لمشاكل المجتمع يكمن في الرأسمالية. ■ والسبب في انتشار الفردانية، والأنانية، والغش، والانتهازية، والانهازية داخل الشعب، يكمن في الاستلاب (aliénation) الناتج عن هيمنة الرأسمالية على المجتمع. ■ وكل شخص ينفي وجود الصراع الطبقي، أو يتخلى عن الماركسية الثورية، أو عن الاشتراكية الثورية، سيؤدِّي به اختياره هذا إلى حبس نفسه داخل سجن الفكر الرأسمالي المُستلب (aliéné). ■ ومن واجب مجمل قوى اليسار أن تُعيد الاعتبار إلى النظرية الماركسية الثورية، لكن بدون دُوغماتية (dogmatisme). ■ ومن بين مهام قيادة الحزب الثوري، تنظيم تعليم علم الماركسية الثورية لأعضاء الحزب الثوري ولأنصاره.

14 - ضرورة الاستعداد للانفضاض المحتملة

(60) لينين، كتاب "ما العمل؟".

(61) أنظر: رحمان النوضة، "هل ما زالت الاشتراكية صالحة بعد انهيار الاتحاد السوفيَّاتي؟"، [موجود على موقع الحوار المتمدّن، وعلى مُدونة الكاتب: "LivresChauds.Wordpress.Com"، وعلى موقع nokkade.wordpress.com].

■ من المُحتمل أن «السِّيُورَات الثورية»، ومَوَجَات «الربيع الديموقراطي»، التي إِشْتَعَلَتْ في بعض البلدان الناطقة بالعربية، مثل تونس، ومصر، سوريا، والسودان، والجزائر، ولبنان، والعراق (بين سنوات 2010 و 2019)، سَتَحْدُثُ مَثِيلَتَهَا في المستقبل بالمغرب. ■ ويمكن أن تَتَطَوَّرُ هذه «النضالات الجماهيرية المشتركة» بسرعة نِسْبِيَّة، من «الاحتجاج» ضدَّ البِطَالَة والفساد والاستبداد، إلى رَفَعِ شِعَارِ «إسقاط النظام». ■ ومن واجب قوى اليسار بالمغرب أن تَتَهَيَّأَ لكي تكون جاهزة لمثل هذه الاحتمالات، أو "السِّيَنَارُيُوهَات". وَلَنْ نَقْبَلَ من قوى اليسار أن تَكُونَ مرَّةً أُخْرَى مُفْجَأَةً، أو مُرْتَبِكَةً، أو مُتَجَاوِزَةً، في حالة اندلاع حِرَاكٍ شعبي، شبيه بـ "حركة 20 فبراير". ■ وعلى قوى اليسار أن تَهَيَّأَ ما يلزم من تَصَوُّرَات، وبرامج، وتنظيمات، وأَطْرُق، وخِبرَات، إلى آخِرِهِ. ■ ولا يمكن للنضال المُشْتَرِك أن يكون فَعَّالًا إِلَّا إِذَا كان الحزب كَلَّهُ مُوَحَّدًا على الاختيارات الأساسية، ومنضبطًا للقرارات المركزية. وَلَا بُدَّ من التخلُّص من أسلوب «التيارات» التي تحوَّلت إلى مُبَرَّرٍ لـ «التصرف كحزب داخل الحزب»، والتي أصبحت مثل «قبائل سياسية»، عَصَبِيَّة، وَوَقْفِيَّة لِرِزْعِيمٍ مُزْمِنٍ⁽⁶²⁾.

15- الخلاف حول الاستراتيجية

■ تختلف أحزاب اليسار الأربعة بالمغرب حول الاستراتيجية. وينقسم اليسار في هذا المجال إلى قسمين: قسم أول (يُوجد فيه حِزْبِيُّ "الاشتراكي المُوَحَّد"، و"المؤتمر الاتحادي") يُؤْمِنُ بإمكانية تَلَطِّيفِ الرأسمالية، ويختارُ الالتزام بـ «سَقْفِ المَلَكِيَّةِ البرلمانية». وَيُرَكِّزُ على إمكانيات الإصلاح السياسي عبر الانتخابات البرلمانية والمحلية. ويرفض النضالات التي تتجاوز «سقف المَلَكِيَّةِ البرلمانية». وقسم ثانٍ (فيه حِزْبِيُّ "النهج"، و"الطليلة") يُنَاهِضُ الرأسمالية، ويرفض الاقتصار على المُشَارَكَةِ في الانتخابات العامة، وَيُفَضِّلُ أن يبقى مُنْفَتِحًا على أكثر ما يمكن من الاحتمالات النضالية والثورية. ■ هذا الخلاف

(62) أنظر نقد أسلوب «التيارات» في كتاب "نقد أحزاب اليسار"، رحمان

النوذة.

موضوعي، ويُعبّر عن تناقضات بين فئات طبقية، وينعكس على الكثير من القضايا. ■ لكن المهم هو أنه لا يجوز لهذه الخلافات حول الاستراتيجية، أن تمنع مشاركة مُجمل قوَى اليسار في خوض أكثر ما يمكن من «النضالات الجماهيرية المُشتركة».

16- أهمية تكوين الحزب للكوادر الكفئة

■ مستوى تكوين مناضلي أحزاب اليسار ضعيف. ■ وكل حزب يساري يفتقر إلى أطر (أو كوادر) ثورية كُفئة، سيبقى ضعيفاً. ■ ولا يمكن لأيّ حزب أن يتقدم، أو أن ينمو، أو أن يتقوّى، إلا إذا كان هذا الحزب يُوقّر لأعضائه تكويماً متنوّعاً، ومُتواصلاً، بهدف تقوية قدراتهم، وتحسين فعاليّاتهم. ■ ويحتاج الحزب الاشتراكي، أو الثوري، إلى كثير من الأُطر الكُفئة، والكوادر المُتنوّعة. فمن أين سيحصل على هذه الأُطر المُقتدرة؟ ■ إذا لم يكونها الحزب بنفسه، فلن يكتسبها. ■ وكل حزب لا يتوقّر على أطر كُفئة وكافية، يصبح مجرد حشد مائع، وعاجز، من الأشخاص العاديين. ■ وكيف نُكوّن الأُطر والكوادر الكُفئة؟ لا ينجح الاعتماد على «العفوية» في مجال التكوين، أي الاعتماد على أن يُكوّن المناضلون أنفسهم بأنفسهم، عبر التجربة والقراءة والدراسة. لأن النظام الرأسمالي ينزع من المواطنين إمكانيات التأمل والقراءة والدراسة. ■ إذا اتكلنا على العفوية (أي على الجهد الذاتي للأشخاص) في تكوين أعضاء الحزب، فسنحتاج إلى انتظار مُرور قرابة 10 أو 20 عاماً. وهو زمان طويل جداً. وبهذه العفوية، لن يتحوّل 80 % من أعضاء الحزب إلى أُطر، وإنما سيتحوّل إلى أُطر فقط ما بين 5 و 10 في المئة من أعضاء الحزب. وهي نسبة هزيلة. فما هو الحل البديل إذن؟ ■ الحل هو التالي: تحتاج أحزاب اليسار إلى تنظيم عدّة أنواع من المدارس المُشتركة، المُتخصّصة في تكوين الأُطر الثورية والكُفئة. ■ ويُستحسن أن يُدرّس في هذه المدارس العُلَماء، والخبراء، وكذلك المناضلون الثوريون الأكثر تجربة وخبرة. ■ ويجب أن تتميز هذه المدارس بوثيرة عالية، وبفعالية كبيرة، وبجودة كافية، في مجال تكوين الأُطر. ■ وماذا سنعلّم لهؤلاء الأُطر الناشئة؟ المواضيع والمواد التي

يجب تعليمها تنتج عن نوعية استراتيجية الحزب المعني، وتكتيكاته. ■ ويحتاج تكوين الأطر الثورية إلى مدارس علمية ومضبوطة. كما يحتاج إلى مكوّنين ثوريين، ذوي تجارب وخبرات دقيقة في مجالات النضال الثوري. وينبغي أن يتضمّن هذا التكوين تدريس معارف معمّقة، وخبرات ثورية متجدّدة، ومناهج علمية دقيقة. ■ وأدنى ما يجب فعله، هو العناية بتراكم التجارب والمعارف، وقيام الأجيال المُسنّة من المناضلين الثوريين، بتمرير معارفهم، وتجاربهم، وخبراتهم الثورية، إلى أجيال المناضلين الشباب. دون أن ننسى مهمّة إخضاع تلك المعارف والتجارب للتقييم، وللنقد، وللتقويم، وللتثوير. ■ يجب أن نُكوّن جيشاً متنامياً من «ضباط الثورة المجتمعية»، ومن «مهندسي الثورة المجتمعية»، ومن «الفنانين البارعيين في ميدان صناعة الثورة المجتمعية». ■ وبدون وجود حد أدنى مُحدّد من المناضلين الثوريين المُحترفين، والمُتفرّغين للعمل الثوري، لا يمكن للثورة المجتمعية أن تنضج أو أن تنجح. ■ وبقية تفاصيل موضوع هذا «التكوين» حساسة، ولا يصح نقاشها بشكل علني في الساحة العمومية.

17- هل كل القياديين قادرين على الثوير

هل جميع القياديين في قوى اليسار الحالية قابلين لـ، وقادرين على، إنجاز مهام «التقييم والتقويم والتثوير» المعروضة سابقاً؟ لا، بعض القياديين يرفضون منهج «التثوير»، أو يُقاومونه، أو يُريدون طمسه، أو تلافيه. لأنه يتعارض مع استراتيجياتهم الشخصية. وعلى المناضلين الثوريين (في كل حزب أو تنظيم) أن يجدوا السبل الملائمة لإنجاز مهام «التقييم والتقويم والتثوير». وبدون قيادات ثورية، قادرة على إنجاز «التقييم والتقويم والتثوير»، يستحيل التقدم إلى الأمام.

18 - ضرورة التشدّد في شروط الوصول إلى مواقع المسؤولية

الحزبية

من بين أسوء الانحرافات الضارّة في التنظيم، نجد خطأ السّماح للأشخاص، من مستوى مُتوسّط، أو رديء، بأن يصلوا إلى مواقع

المسؤولية في التنظيم السياسي. فمَجْمَل البشر يطمحون مَوْضُوعِيًّا وتِلْقَائِيًّا إلى الوُصُول إلى أعلى المسؤوليات القِيَادِيَّة الممكنة، ولو أنهم يُدركون أن شروط تحمّل هذه المسؤوليات لا تتوفّر فيهم. وبعض الأعضاء في التنظيم السياسي، يمارسون "الحَلَقِيَّة" (sectarisme)، أو "الزَّبُونِيَّة" (clientélisme)، أو "العَصَبِيَّة" (esprit de clan)، أو "اللَّمْبَالَاة" (je-m'en-foutisme)، ويريدون أن يشارك في تحمّل المسؤوليات القيادية مَنْ هُمْ مِنْ أصدقاءهم، أو حلفاءهم، أو أنصارهم، أو المقربين مِنْهم، ولو لم يكونوا في المستوى الضروري، أو المطلوب. فلا يُقبل أن نسمح لأشخاص مُحدّدين بالوصول إلى تحمّل مسؤوليات قيادية في التنظيم السياسي، إلا إذا كان هؤلاء الأشخاص هم حقًا مِنْ بين أقوى المناضلين ثوريَّةً، وأحسنهم صِلَابَةً وَوَعْيًا، وأكثرهم استعدادًا للتضحية، وأكثرهم كفاءة في مُجْمَل الميادين النضالية، وأفضلهم في مجال النزاهة. وإذا ما سمحنا لأشخاص دون المستوى بأن يصبحوا مسؤولين، فَسَنَفَاجًا في فترات الشِدَّة بانْهِيَار هؤلاء الأشخاص، أو بتراجعاتهم، أو بانحرافاتهم، أو حتى بِخِيَانَتِهِمْ لِمبادئ التنظيم. وكلّما انْصَحَ أن شخصا مسؤولًا لا تتوفّر فيه الشروط الكافية لِتحمّل المسؤولية، يلزم أن نَحْتَهُ على الانسحاب مِنْ موقع تحمّل المسؤولية التنظيمية، وأن نعوّضه بشخص يفوقه قُدْرَات وكفاءات. وكلما استطاع أشخاص مِنْ مُستوى مُتوسّط، أو أشخاص لا يتوفّر فيهم المستوى المطلوب، أو أشخاص انتهازيون، أو أنانيون، أن يصلوا إلى تحمّل مسؤوليات قيادية في التنظيم السياسي، وكلّما استطاعوا أن يبقوا طويلًا في مواقع هذه المسؤوليات، فإن مصير هذا التنظيم سيتطوّر بالضرورة من حالة سيئة إلى حالة أسوأ، إلى أن يصبح هذا التنظيم، ضعيفًا، أو جامدًا، أو منحرفًا، أو مُتخلفًا، أو مُهمّشًا، أو مُتجاوزًا.

19- ضرورة المُخْصِرِين الثوريين

■ لا تتوفّر حَالِيًّا مُعظم أحزاب اليسار على قَادَة مُتفرّغين للعمل السياسي، وللنضالي الثوري. ومجْمَل قِيَادِيِّي أحزاب اليسار يُمارسون شُغْلًا مِهْنِيًّا، وَيَنْشَغِلُونَ به طيلة أيام الأسبوع. ولا يقدرّون على دراسة

قضايا النضال السياسي إلا خلال وقت الراحة الأسبوعية. وإذا كانت قيادة حزب يساري مُعَيَّن من الهُوَاة، وليس فيها مُحْتَرَفُونَ ثوريون، فإن هذا الحزب سيكون بالضرورة مُتْرَهَّلًا، أو هَشًّا، أو ضعيفًا. وتَقْوِيَة أحزاب اليسار تتطلب أن تكون نسبة هامة من قياداتها مُتفرَّغَة للعمل السياسي وللنضال الثوري. بل يجب اشتراط هذا التفرُّغ في الأشخاص المُرَشَّحِينَ لمناصب قيادية رئيسية في الحزب.

20- شَرَطُ تَعَاوُنِ الْيَسَارِيِّينَ مَعَ الْإِسْلَامِيِّينَ

هل نقبل بأن تتعاون قِوَى اليسار مَعَ أحزاب أو حركات إسلامية أصولية؟ لا نقبل تعاون اليساريين مع إسلاميين، إلا إذا التزم الإسلاميون رَسْمِيًّا، وَفِعْلِيًّا، بالمبادئ التالية: مَنَعُ التَّكْفِيرِ، وَالْفَصْلَ بَيْنَ الدِّينِ وَالدَّوْلَةِ، وَالْفَصْلَ بَيْنَ الدِّينِ وَالسِّيَاسَةِ، وَحَرِيَّةَ الْعَقِيدَةِ، وَحَرِيَّةَ الْعِبَادَةِ، وَحَرِيَّةَ عَدَمِ الْعِبَادَةِ، وَعَدَمُ الْاسْتِقْوَاءِ بِدَوْلٍ أجنبية في الصراعات السياسية الداخلية. لأنه لا يُعقل أن يتعاون من يُدافع عن الحُرِّيَّاتِ، مع من يُحاربها⁽⁶³⁾.

21- أَهْمِيَّةُ تَأْطِيسِ وَاسْتِقْطَابِ الشَّبَابِ

■ تَتَّجِهُ النِّسْبَةُ الْمَوِيَّةُ لِلشَّبَابِ فِي قِوَى الْيَسَارِ بِالْمَغْرِبِ إِلَى الْانْخِفَاضِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ. (أَقْصَدُ بِـ «الشَّبَابِ» الْفِئَةَ الْعُمْرِيَّةَ الْمُتْرَاوِحَةَ بَيْنَ 18 وَ 35 سَنَةً). وَنِسْبَةُ «الشُّيُوخِ» (séniors) فِي الْيَسَارِ غَدَتْ غَالِبَةً، أَوْ طَاغِيَّةً. ■ أَصْبَحَتْ أَجْيَالُ الْأَعْضَاءِ فِي قِوَى الْيَسَارِ مَهْدَدَةً بِالْانْقِرَاضِ. ■ بَيْنَمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْقُوَّةَ الرَّئِيسِيَّةَ فِي كُلِّ الثَّرَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ هِيَ الشَّبَابُ. ■ <= فَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ تُوجَدَ حَرَكَةٌ ثَوْرِيَّةً، بِدُونِ جَمَاهِيرٍ حَاشِدَةٍ مِنَ الْمُنَاضِلِينَ الشَّبَابِ! ■ مِنْ أَيْنَ أَتَى هَذَا الْمُشْكَلُ؟ جَاءَ مِنْ إِهْمَالِ نِسْبِي لِأَهْمِيَّةِ الْعَمَلِ فِي أَوْسَاطِ الشَّبَابِ. وَلِمَاذَا حَدَثَ ذَلِكَ؟ لِأَنَّ النِّقْدَ السَّابِقَ (الَّذِي مَارَسْنَاهُ فِي نَهَايَةِ سِنَوَاتِ 1970، أَوْ بَدَايَةِ سِنَوَاتِ 1980) ضِدَّ نَظْرِيَّةِ «الشَّبِيْبَةِ الْمَدْرَسِيَّةِ مُقَدِّمَةِ تَكْتِيكِيَّةِ»،

⁽⁶³⁾ أنظر كتاب: رحمان النوضه، "نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين". ويمكن تنزيله من الموقعين: "LivresChauds.Wordpress.Com"، ومن "nokkade.wordpress.com".

وبهدف التركيز على العمل في الطبقة العاملة، مارسناه بشكل مُطلق، ومُبالغ فيه. حيث ركّزنا على تفضيل العمل في الطبقة العاملة، إلى حدّ احتقار، بل إلغاء، أهمية العمل في الشباب. = وهذا خطأ، ويجب تصحيحه بسرعة.

22- تَرْتِيب الطَّبَقَات المُسْتَهْدَفَةِ

في مجال توجيه الحزب لِعَمَلِه السياسي نحو طبقات مُحدّدة من المُجتمع أكثر من غيرها، ارتكبنا في الماضي خطأ محاولة التركيز على طبقة واحدة (هي الطبقة العاملة)، إلى درجة إهمال، بل إلغاء، العمل في الشباب، وكذلك في طبقات أخرى. وهذا خطأ، لأن الطَّلِيعِيَّة المُفْتَرَضَةَ في الطبقة العاملة، لَا تَنْفِي أَنْ كُلَّ طبقات الشعب تَتَكَامَلُ فيما بينها. وكلّ طبقة لها (أثناء الثورة المُجتمعية) مساهمة خاصّة (spéciale)، وضرورية (nécessaire). والترتيب المُقترح في مجال الطبقات المُستهدفة هو: الشباب (من الجنسين)، طبقة المُسْتَعْلِينَ (العمال المأجورين في الصناعة والزراعة والخدمات)، طبقة الذين لَا يَسْتَعْلُونَ وَلَا يُسْتَعْلُونَ (فلاحين، وحرفيين، ومستقلين، وَمَعَطَّلِينَ)، طبقة المُسْتَعْلِينَ الصغار (البرجوازية الصغيرة)، طبقة المُسْتَعْلِينَ المتوسطين (البرجوازية المتوسطة)⁽⁶⁴⁾. مع ضرورة مُراجعة وتثوير أساليب التَأطِير، والاستقطاب، والتعبئة، والتنظيم، والتكوين.

23- ضَرْبَةٌ إِعَادَةٌ تَرْتِيبَةً أَفْرَادَ الشَّعْبِ

يجب على قَوَى اليسار أن تُدْرِك أنه تُوجد علاقة جدلية بين واقع الشعب، وواقع قوى اليسار. ومعنى هذه الملاحظة، هو أنه، إذا كانت غالبية أفراد الشعب، ليس فقط مُسْتَلَبَةً، بل أيضاً مُتخَلِّفَةً، فإن قوى اليسار ستكون هي أيضاً مُتخَلِّفَةً، وضعيفة. وأنه لا يمكن تَقْوِيَّة قَوَى اليسار، إذا لم نعمل، في نفس الوقت، على إصلاح وتثوير أفراد الشعب. ولا يمكن أن تنجح قوى اليسار في تغيير وتثوير المُجتمع، ما

(64) أنظر كتاب "طبقات المُجتمع"، رحمان النوضّة. ويمكن تنزيله من

المدوّنتين "livreschauds.wordpress.com"، و"nokkade.wordpress.com".

دامت غالبية الشعب متخلفة. فما هو واقع الشعب حالياً؟ حال الشعب مُزْرٍ⁽⁶⁵⁾. وتزيد الرأسمالية العسَوائِيَّة في تعميق تخلف أفراد الشعب. والواقع القائم حالياً هو أن غالبية أفراد الشعب غارقين في الجهل، وفي الانتهازية، وفي الأناثية، وفي الغشِّ. وَحَيْثَمَا يَنْتَشِرُ الجهل، وتنتعشُ الانتهازية، تتكاثرُ أيضاً مُختلف أنواع الخِيَانة، والجَرِيمة. هذه هي الحقيقة حالياً. ونجد بالتَّالِي، وبالضَّرورة، صِفَات مُماثِلة لدى أعضاء كثيرين في صفوف أحزاب «وطنية»، و«تقدِّمية»، و«اشتراكية»، وحتى «يسارية». فَلا يمكن تَغْيِير وتَثْوِير المُجتمع، إذا لم نعمل في نفس الوقت على تَغْيِير وتَثْوِير أكثر ما يمكن من أفراد الشعب. ولا تَجَرُّأ قوى اليسار حالياً على نقد أفراد الشعب، ولا تُحاول إصلاح تفكير وسلوك المواطنين. بل يجب على قوى اليسار أن تعمل من أجل إعادة تربية أكثر ما يمكن من المواطنين، في كلِّ مكان، وفي كلِّ الميادين، وفي كلِّ المؤسَّسات، وفي كلِّ المناسبات. والثورة المُجتمعية الناجحة لا تُنَجِّزُ فقط في ميدان السياسة، ولكنها تُنَجِّزُ، في نفس الوقت، في عقول أفراد الشعب، وفي تفكيرهم، وفي تربيتهم، وفي تقاليدهم، وفي عاداتهم، وفي علاقاتهم، وفي سلوكياتهم.

24- الأهمية الحاسمة لِتُنْقِيْفِ عامَّة الشعب

سبق لي أن أوضحتُ في كتاب "المُجتمعي" (Le Sociétal)، وكذلك في كتاب "نقد الشعب"، أنه إذا كانت نسبة كبيرة من أفراد الشعب غارقة في حالة عميقة من الجهل، والأناثية، والتخلف، والغشِّ، يصبح من الصَّعب، بل من شبه المستحيل، سواءً على الدولة، أم على اليسار، أن يُحَقِّقاً تغييرات هامة في المُجتمع. وَسَمَّيْتُ حالة الشعب هذه بِـ «المِكْبَحِ المُطْلَق» (le frein absolu). ■ ولا يمكن للمستبدِّين، وللمُسْتَغْلَبِينَ، أن يصلوا إلى السُّلطة، ولا أن يُحافظوا عليها، إذا لم يحصلوا على دعم قَوِيٍّ وفَعَّالٍ، من طرف جزء من أفراد الشعب البُسطاء، أو الفقراء، أو المُسْتَغْلَبِينَ. فَلا يمكن تحرير الشعب من

(65) أنظر كتاب: رحمان النوضة، "نقد الشعب". ويمكن تنزيله من)

(LivresChauds.Wordpress.com)، أو (nokkade.wordpress.com).

الاستبداد، ومن الاستغلال، إذا لم تتحرر غالبية كبرى من الشعب من الأفكار الخاطئة. ■ وضعف قوى اليسار مرتبط نسبياً بتخلف الشعب. لكن من المفترض في اليسار أن يكون طليعة الشعب. ■ وتقويم اليسار يتطلب تقويماً، ولو جزئياً، أو نسبياً، للشعب. = > ■ فتبرز الحاجة إلى خلق وإشاعة حركة ثقافية ثورية شاملة لكل المجتمع، تكون عميقة، ومتواصلة. = > ■ يجب خلق قناة تليفزيونية مشتركة فيما بين قوى اليسار، يكون مقرها في بلد أوروبي (تلافياً لاحتمالات القمع). ويمكن أن تكون مثلاً على شكل «شركة ذات مسؤوليات محدودة» (s.a.r.l). ويستحسن أن تكون مشتركة فيما بين أكثر ما يمكن من قوى اليسار (من المغرب، أو من عدة بلدان ناطقة بالعربية). ويمكن بيع أسهمها إلى المواطنين المتطوعين. ■ وقد غدت وسائل التثقيف القديمة، مثل الجريدة، والمجلة، والإذاعة، غير كافية، أو غير فعالة، بالمقارنة مع قناة تلفزية، ومع "وسائل التواصل المجتمعية" على شبكة الأنترنت. ■ وبفضل التقنيات الحديثة، أصبحت تكاليف قناة تلفزية، بما فيها تكلفة المشتغلين فيها، أقل من السابق. ويكفي أن يتفرغ لها قرابة 2 أو 3 أشخاص أكفاء.

25- ضرورة الاحتياطات ضد القمع

■ يحتاج الحزب اليساري إلى معرفة الأجهزة القمعية، وأساليبها، ووسائلها. وبدون حد أدنى من الإجراءات الاحتياطية، يمكن أن يفقد الحزب اليساري استقلاله، وحياته. ■ يجب على لجان متخصصة داخل قوى اليسار أن تدرس التحويلات الكيفية التي حدثت في الأجهزة القمعية بالمغرب (منذ سنة 1991، أو على الأقل منذ سنة 2011 إلى الآن). ويجب على قيادات قوى اليسار أن تأخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار. فإذا افترضنا أن اليسار يتوقر على برنامج متقدم في مجال تقويم قوى اليسار، وإذا كان تعامل اليسار مع عنصر القمع دون المستوى اللازم، فمن الممكن أن يقدر هذا القمع على إفشال مجمل تخطيطات اليسار، وعلى منعه من تقوية نفسه. وتوجد بعض

الاقتراحات مطروحة للدرس في مجال مقاومة القمع. لكنه من غير المعقول مناقشتها بشكل مفتوح في الساحة العمومية. تلك هي نماذج جزئية من الأفكار المطروحة في مجال التقييم، والتقويم، والتثوير، بهدف تَقْوِيَةِ قَوَى اليسار.



1) مَا هِيَ أْبْرَزُ الْمَهَامِ الْمَطْرُوحَةِ عَلَى أَحْزَابِ

اليسار؟

جَوَاب : أُذَكِّرُ أَنْ قِيَمَةَ **اليسار** الثوري بالمغرب تتكوّن من الأحزاب الأربعة المشار إليها في البداية، وتتكوّن أيضا من جماعات وتيارات أخرى صغيرة نسبيا. وهذه الجماعات هي موجودة، ولها تأثير ملحوظ في السّاحة. والمهام المطروحة للإنجاز من طرف **قِيَمَةِ اليسار** هي كثيرة، ومتجدّدة، وممتطوّرة، وذلك تَبَعًا لجريان الزّمان، وتبعًا لتبدّل الأوضاع في المجتمع. وأقترح فيما يلي **لائحة لِأَبْرَزِ الْمَهَامِ الَّتِي هِيَ مُسْتَعْجَلَةٌ** اليوم. وهي التالية:

1- ضرورة انخراط مجمل أحزاب اليسار في **تقييم صادق لتجاربها**، وفي إعداد **نقد ذاتي** على النقص الحاصل في أعمالها النضالية خلال السّنوات الماضية.

2- العمل من أجل **التّعجيل بتعاون مجمل قِيَمَةِ اليسار الثّوري**، من خلال خَوْضِ «**النّضال الجماهيري المُشترك**»، وذلك في إطار حزب موحد إن أمكن ذلك، فإن لم يكن ذلك ممكنا، ففي إطار فدرالية، أو جبهة عريضة، أو تنسيق حيوي. والأكثر أهمية ليس هو توحيد قِيَمَةِ اليسار في تنظيم واحد وموحد، وإنما هو توحيد أنشطتها ونضالاتها في «**نضال جماهيري مُشترك وموحد**».

3- ضرورة **التزام كل قِيَمَةِ اليسار بقاعدة «النّضال الجماهيري المُشترك»**. ومعنى هذه «**القاعدة**» هو أن كل حزب من اليسار، يريد القيام بنشاط ما، أو بنضال ما، يتوجّب عليه، قبل الخوض في هذا النشاط أو النضال، أن ينسّق مع كل قِيَمَةِ اليسار الرّاعبة في هذا التنسيق، لكي يُنجزَ هذا النشاط أو النّضال بشكل مُشترك، مع أكبر عدد ممكن من بين قِيَمَةِ اليسار.

4- ضرورة التزام كل المناضلين **بأسلوب «التقارب، والتعاون، والتكامل، والتضامن»** فيما بين كل قوى اليسار الثوري.

5- خلق **«مدرسة مشتركة فيما بين قوى اليسار»**، يكون هدفها هو التكوين المشترك لمناضلي وأطر قوى اليسار، مثلاً على شكل «جامعة متواصلة». ويُلَقَى فيها أطر أحزاب اليسار عُرُوضًا، أو دُرُوسًا، أو مُحاضرات تكوينية، لفائدة مناضلي يأتون من مجمل قوى اليسار الراغبين في ذلك.

6- ضرورة **نقد وتجاوز «المنطق الحزبي الضيق»** من طرف مناضلي مجمل قوى اليسار. والإقرار أن **ما هو في مصلحة الشعب هو أولى مما هو في مصلحة الحزب.**

7- خلال عملية إعادة تربية مناضلي الحزب، يُستحسن الحِرْص على مُراجعة، وَعَقْلَنَة، **«القيم»** التي يحملها مناضلو الحزب. فَمِنْ قَبْل، كان الإِسْمَنْتُ (ciment) الذي يوحد مناضلي الحزب هو خصوصاً **«العصبية الحزبية»** (أي تَعَصُّب المناضل لحزبه الخاص، ولو كان مُقَصِّراً، أو مخطئاً). وهذا الصِّنْف من **«التعصب»** يبقى نسبياً هَشًّا، وقصير المدى، ولا يُوفِّر بُوصْلَة فكرية، وعقلانية، جيّدة للمناضل الحزبي. والأفضل هو تربية مناضلي الحزب على **«التعصب»** لِلْعَقْل، وللحقيقة، وللعدل، وللحرية، وللإنسانية، وللعلوم، وللتقدّم.

8- في كل حزب من بين أحزاب اليسار، يجب أن يلتزم (على الأقل) قرابة 3 أو 4 من بين كبار مسؤوليه **بالتفَرُّغ** للعمل الحزبي والنضالي (بمعنى أن لا ينشغلوا بأيّ عمل مهني غير العمل الحزبي).

9- **تسريع التناوب على قيادات أحزاب اليسار**، عبر حصر المدّة الزمنية لتحمل المسؤوليات الحزبية القيادية (وكذلك مدّة عقد المؤتمرات الحزبية) في 2 سنوات، وليس في 4 أو 5 سنوات.

10- **إلغاء العمل بأسلوب «التيارات» السياسية** (المعمول به مثلاً داخل **«الحزب الاشتراكي الموحد»**)، لأنه يخلق صِنْفًا من **«القبائل السياسية»**، ويُقوّي الحلقة، ويؤجج **«العصبية»** السياسية الضيقة، ولا يُنمّي تيارات فكرية حقيقية.

11- إنخراط مجمل قَوَى اليسار الثوري في إعداد مشروع مسوودة دستور ديمقراطي للبلاد، يكون مُشتركا لمَجْمَل قَوَى اليسار، والتّضال فيما بعد من أجل التّعريف به داخل الشعب، وجمع التوقيعات المؤيدة له.

12- ضرورة مساهمة مجمل مناضلي قَوَى اليسار في عملية خلق فكر سياسي من نوع جديد، يكون ديمقراطيا، وثوريا، ويستجيب لمستجدات المرحلة التاريخية الراهنة. وتعميق تصوّرات قَوَى اليسار لمنظومة المجتمع الديمقراطي والحداثي الذي يناضل اليسار من أجل تحقيقه.

13- ضرورة انخراط مجمل قَوَى اليسار في بلورة تصوّر مشترك كيفية التعامل مع مختلف الأحزاب والجماعات «الإسلامية الأصولية أو السلفية»، وذلك على أساس الالتزام بـ «حُرِيَّة العَقِيدَة»، و«حُرِيَّة العِبَادَة»، و«حُرِيَّة عدم العِبَادَة»، و«فَصْل الدِّين عَن الدَّولَة»، و«فَصْل الدِّين عَن السِّيَاسَة».

14- ابتكار، وتقرير، تدابير تنظيمية، تهدف إلى مكافحة تسرب المُخْبِرِينَ، أو العُمَلَاء، أو العنصر البوليسية داخل كلّ حزب يساري مُحدّد، أو داخل تنظيمات اليسار، وإفشال تأثيرها التخريبي، والتصدي لها بشكل جماعي، ومُنظَّم، ومَرَكْزِي، ومُوَحَّد.

15- بعدما دَرَسْنَا أوضاع قَوَى اليسار، يجب أن نذكّر بأن تَشْخِيس نُقْط ضَعْف قَوَى اليسار، ومُحاوَلَة إِصْلاَحها، لا تكفي. حيث أن الشعب هو نفسه في أوضاع مُوسَفَة، بل متخلّفة. ونسبة كثيرة من أفراد الشعب ليس تفقط مُسْتَلَبَة، بل هي أيضا مُتَخَلِّفَة. حيث أن انتشار عادات القَرْدَانِيَّة، وَالْأَنَانِيَّة، وَالانْتِهَازِيَّة، وَالغِشِّ، وَالقَبُول بِالْجَهْل، في صفوف الشعب، لا تُساعد على إقْدَام جماهير الشعب على العمل الجماعي، وعلى التضامن، وعلى التَّعَبُّيَّة، وعلى التنظيم، وعلى خَوْض النضالات الجماهيرية المُشتركة. ولِلخروج من هذا الوضع المُحْبِط، يجب على كلّ مناضلي قَوَى السِّيَاسِيَّة الثوريَّة أن تعمل على عِدَّة جبهات. ومن بينها، جبهات تَوْعِيَّة جَمَاهِيرِ الشَّعْب، وَتَثْقِيفها،

وَتَعْبِئَتِهَا، وَتَنْظِيمِهَا، وَنَقَدَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الانْحِرَافَاتِ، بِمَا فِيهَا نَقَدَ
نَزَعَاتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، وَالْأَنَانِيَّةِ، وَالْإِنْتِهَازِيَّةِ، وَالْغِشِّ، وَالتَّكَاسُلِ فِي
الْجَهْلِ.

16- نظرا للإقصاء الكلّي والمزمن لقوى اليسار، ولمثقفّيها،
وفنّانيها، ومناضليها، من التّلفزات والإذاعات العمومية، يصبح من حقّ
أحزاب اليسار، ومناضليها، ومناصريها، أن يساهموا في خلق قناة
تلفّزية مُشتركة (وليس إذاعة أو جريدة مشتركة مثلما ينبغي البعض).
ويُستحسن أن تكون هذه التّلفزة المشتركة على شكل "شركة جماعية
مشتركة" (sarl)، أو "مجهولة الهوية" (société anonyme). وبيع أسهمها
لدى عموم المناضلين والمتعاطفين. ويُستحسن أن يكون مقرّ هذه
القناة التّلفزية في بلد أجنبي يضمن حرّية التعبير (لضمان استمراريتها،
وإفلاتها من القمع، أو المنع، أو الاحتجاز، أو التخريب). ومعلوم أن
وسائل الاتصال الحديثة (عبر الأنترنت) تسمح بأن تعمل هذه القناة
التلفزية وكأنها موجودة داخل البلاد. ومن المعلوم أيضا أن
التكنولوجيات الحديثة خفّضت أثمانة التجهيزات التقنية اللازمة في
هذه التّلفزة المشتركة.



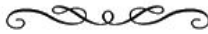
2) تَنْتَقِدِ الأَحْزَابَ، وَهَل تَنْتَقِدُ نَفْسَكَ أَيْضًا؟

جَوَاب: طبعًا ! أنتقد نفسي في كل صباح، وفي كل مساء. (يضحك). أخطائي، أو نُقْط ضُعْفي الشخصية، هي أكبر، وأكثر، من نُقْط ضعف أحزاب اليسار. أنا أَقْدِرُ، وَأَحْتَرَمُ، المناضلين الذين يتحمّلون عناء العمل من داخل أحزاب اليسار. وأنا لا أتعالى على أحزاب اليسار، بل أعتبر نفسي جزءا عُضويا ومُتواضعا فيها. ورغم أنني لستُ حاليا عضوا في أي حزب، فإنني **أشعر كمناضل بتحمّل جزء من مسؤولية التدهور الذي أصاب قِوَى اليسار** بالمغرب. ولو لم أكن أشعر شخصا بهذه المسؤولية لما فكرتُ طويلاً في موضوع نقد أحزاب اليسار. بل أعتبر أنني ساهمتُ شخصا في بعض الأخطاء التي انتقدتها في كلامي السابق. فأتحمّل جزءاً من مسؤوليتها. وهذا النقد الحالي الذي أوجّهه إلى قِوَى اليسار هو في نفس الوقت نقد ذاتي لي شخصيا. إنه بمثابة **نقد ذاتي** شخصي، أو نقد ذاتي جماعي (على الأقل بالنسبة للمناضلين الذي يوافقون إلى حد ما على مضمون هذه الانتقادات). **النقد** هو قضية فلسفية. النقد هو مثل الهواء، أو "الأوكسيجين" الذي نَحْيِي به في كلِّ حين. **وبدون النقد الجيد والمسؤول، لا يمكن أن نتقدّم.** وإذا لم ينفع النقد، فإنه لا يَضُرُّ. وبدون تعاوني وتكاملي مع المناضلين الآخرين، فسيكون وجودي بلا قيمة، وبلا فعالية.

وكون شخصية الناقد (أنا مثلا، أو أي ناقد آخر) ناقصة، أو مُخْطِئَة، لا يبرر الرِّفْض المُسْبِق للانتقادات التي يطرحها هذا الناقد. **لأن صَوَاب، أو إِفَادَة، نَقْد مُحَدَّد، ليس مشروطا بكون شخصية الناقد، أو ممارسته، نَمُوْدَجِيَّتَيْن.** يمكن أن أكون كشخص ضعيفا، أو مُخْطِئًا، أو منحرفا، لكن ضعفي الشخصي المُفْتَرَض، لا ينفي إمكانية أن تكون انتقاداتي، جزئيا أو كليًا، صائبة، أو مُفيدة.

وفي **حضارتنا العربية الإسلامية**، نواجه دائماً النقد بالرفض. لأننا نميل إلى الإحساس بالنقد كأنه إهانة خطيرة. ونعتبره هُجوماً عدوانياً على شخصيتنا. ولا نتحمّل عادةً النقد إلاّ إذا كان مُوجّهاً ضد غيرنا. أما إذا كان النقد موجّهاً لِشَخْصِنَا، أو لِحُلَفَائِنَا، فإننا نَلْفَظُهُ، أو نَسْتَهْجِنُهُ. وقد يوجد تفسير لهذه الحساسية المفرطة ضد النقد في كون حضارتنا العربية الإسلامية تخاف إلى حدّ كبير من نقد الدِّين. بينما في الحقيقة، **النقد هو مُساعدة ثَمِينة. وَبِدُون ذَهْنِ نَقْدِي، سَنَبْقَى سَطْحِيِّينَ فِي حَيَاتِنَا.** وعلى العُموْم، لا ننتقد أعدائنا، وإنما ننتقد أحبابنا، وأصدقائنا، ورفاقنا، وشركائنا، ومنافسينا. وحينما ننتقدهم، فهذا يعني أننا نريد منهم أن يَتَحَسَّنُوا. بل مَضْمُونُ النقد الجيّد هو الذي يشرح للشخص المُنتقد (بفتح القاف) ما يلزمه أن يفعل لكي يصبح أكثر إِتْقَانًا.

ولا أنتمي حالياً لأيّ حزب. لأنني لا أريد أن يُوَوَّلَ انتمائي إلى حزب يساري معيّن على أنه نُفُور، أو عَدَاء، تُجاه الأحزاب اليسارية الأخرى. لكنني أساند صراحةً، وعلنيةً، كل الأحزاب التقدمية والثورية. وأحترم مناضليها، وأقدّر تضحياتها. وإذا توحدت أحزاب اليسار في حزب واحد، أو تعاونت بشكل جيّد، آنذاك يمكن أن أنخرط في هذا الحزب المُوحّد. وإلّا، فإنني أفضل حالياً عدم الانخراط في أيّ حزب. (يضحك).



3) ومن أين تأتيك هذه الانتقادات؟

جواب : لا أعرف تقريبا أي شيء عن الحياة الداخلية لأي حزب. لكن الأهم هو ملاحظة ممارسة هذه الأحزاب، من خارجها، وفي الميدان. فلا يحتاج الناقد إلى مُخبرين مُندسّين داخل هذه الأحزاب، لِكَي يُزوّدوه بأخبار هذه الأحزاب. وَمَن يريد أن تكون هذه الأحزاب أكثر فعالية، يمكن أن يصبح مؤهلا لملاحظة نُقط ضعُفها.

ورغم أنني أتكلّم عن أحزاب اليسار، فإنني لا أتناسي، ولا أنكر، أن ما أعرفه عن هذه الأحزاب، هو جزئي، أو ناقص، أو غير مرض، أو غير محايد. وبالتالي فإنني أبذل ما في وسعي لكي أبقى متواضعا في تقييمي لأحزاب اليسار. وأظن وأعيا بكون الأحكام التي أصدرها عن هذه الأحزاب تبقى هي أيضا جزئية، ومعرضة لاحتمال المبالغة، أو الخطأ. ولا يسعني سوى أن أعمل بهذه المعرفة الجزئية (لأحزاب اليسار)، مع ضرورة الحرص على تلافي كلّ استخفاف، أو تهوّر، في منهج التحليل، أو في استنتاج الأحكام.



4) ولماذا لم تَنخَرِطِ في أحد أحزاب اليسار، لتفعيل انتقاداتك ؟

جواب : عدة أسباب تمنعني، إلى حدّ الآن، من الانخراط في أحد أحزاب اليسار:

1) من المؤسف أن تكون بعض الأحزاب الحالية غير مبنية على أساس مبادئ، بقدر ما هي مبنية في الواقع الملموس على أساس علاقات شخصية خاصة، أو على صداقات، أو على ولاء لقياديين مُحدّدين، أو على الوفاء لأفراد «النّواة الصّلبة» في الحزب. وعندما تحدث نقاشات، أو خلافات، أو صراعات فكرية، أو نظرية، أو سياسية، فإن معظم المناضلين يحتكمون إلى ولاءاتهم، أو إلى علاقاتهم الشخصية، وذلك أكثر ممّا يحتكمون إلى مبادئ عقائدية، ودقيقة، ومُحايدة.

2) حسب تجربتي الشخصية، منذ أن تنخرط في عضوية بعض الأحزاب، تطلب منك قيادات هذه الأحزاب أن لا تُنشر آرائك، أو اجتهاداتك، أو تطلب منك أن لا تُعبّر علنيّة عن مواقفك، إلّا إذا حصلت على موافقة قيادة الحزب. وفي الواقع، إذا كانت لك آراء مخالفة لآراء قيادة الحزب، فإنك لا تحصل أبداً على هذه الموافقة. بل قد تمنعك قيادة الحزب من الاتصال بقواعد الحزب، أو من إيصال مواقفك إلى قواعد الحزب، وذلك خوفاً من إكتسابك لتعاطف بعض أعضاء الحزب، أو خوفاً من إقدامك على تنظيم إنشقاق داخل الحزب. وهكذا يُصبح «حقّ التعبير عن الآراء» مُلعّغاً.

3) على خلاف نسبة هامة من المناضلين، هدفي الأساسي ليس هو الدفاع عن حزب محدد، وإنما هو النضال، إلى جانب كل المناضلين، من أجل إنضاج شروط الثورة المجتمعية وإنجاحها. ومرجعيتي أنا، ليست هي الحزب، أو خطّه السياسي، أو قاداته، أو

زعماءه، ولا هي نظرية معيّنة، وإنما مرجعيتي هي العقل، وتجارب الواقع العنيد، والعُلوم، والفكر الماركسي الثوري، والتراث الفكري الثوري العالمي. فلا أستطيع أن أتفاهم مع كل الذين يحتكمون إلى مراجع أخرى غير العقل.

(4) لو انخرطتُ في أحد أحزاب اليسار، فإنني سأتأثر بسلبيات الالتزام الحزبي، دون الاستفادة من إيجابياته. ومن خلال تجاربي، أعرف أنني كنتُ، وسأبقى دائماً، أقلية الأقلية، وبدون أي تأثير ملموس على مواقف، أو قرارات قيادات الأحزاب.

(5) إذا أصبحتُ عضواً في حزب محدد، فإن مجمل الناس سوف يُلصقون على جبهتي يافطة فيها اسم ذلك الحزب. فإذا طرحتُ اقتراحاً، أو انتقدتُ فكراً سياسياً، أو انتقدت سلوكاً حزبياً، فسيقول هؤلاء الناس أن كلامي مشكوك فيه، أو مرفوض، لأنني متحيز لحزبي، وأنني لا أخدم سوى المصالح الضيقة لحزبي. ولتوسيع حظوظ اهتمام عامة المناضلين بما قد أطرحه من اقتراحات، أو من انتقادات، أفضل حالياً أن أكون على نفس المسافة من مجمل الأحزاب المناضلة.



5) هل من خاتمة؟

جواب : أولاً، أعتذر مسبقاً، لكل المناضلين، ولكل الأحزاب التقدمية، إن استعملتُ في نقدي السابق، والصريح، بعض العبارات القاسية. لكن هدفي، وبكل صدق، ليس هو التجريح، أو الإهانة، أو التَعَالِي، وإنما هدفي هو الإفادة. ثانياً، الانتقادات التي عبّرتُ عنها سابقا هي أمثلة فقط من بين الانتقادات الموجهة إلى أحزاب اليسار بالمغرب. ويوجد مناضلون آخرون، يُوجّهون انتقادات أخرى، إلى أحزاب اليسار. ويتكلمون عن نقط ضعف أخرى فيها.

ولا تزول الأخطاء، أو النقائص، من تلقاء نفسها. فإذا لم نُصحّحها، فإنها ستستمرّ في إنتاج الأضرار، أو الانحرافات.

ويستوجب المنطق السليم، إن وُجد وَلَوْ نَقَدَ واحد صحيح من بين هذه الانتقادات المذكورة سابقا، أَلَّا يَهْدَأَ بَالُ المناضلين المَعْنِين بهذا النقد، حتّى يُصَحِّحُوا هذا الخطأ، أو النقص، بشكل منهجي، كامل، أو جزري. فهل هذا هو ما يفعله مُجمل مُناضلي أحزاب اليسار بالمغرب؟

رحمان النوضه.

(حُرّر في الدار البيضاء، ونُشرت الصيغة الأولى لهذا الكتاب على الأنترنت، على مدوّنة الكاتب، في 11 يونيو 2012، وخضعت هذه الصيغة، فيما بعد، لتحسينات مُتَوَالِيَة. ورقم الصيغة الأخيرة المُحَسَّنة هو 58).

